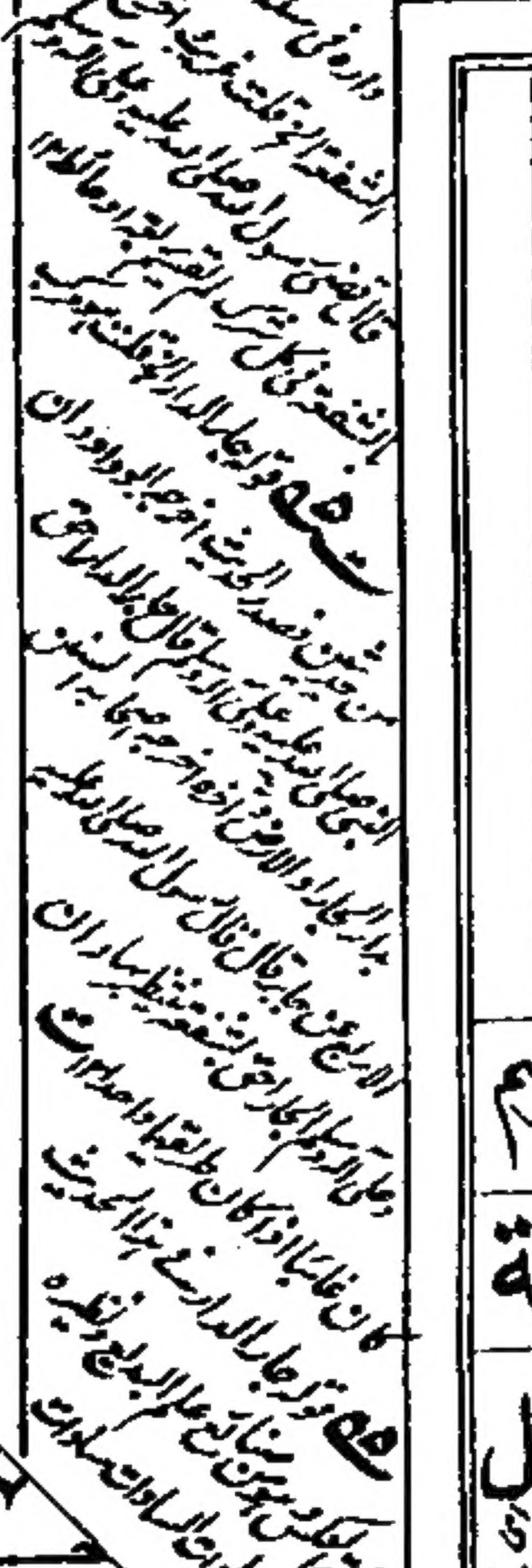


ملک محمد بن الرشید بن علی
سرکی رود کوٹہ قون: ۶۳۶۶۶۶

ان لا يثبت في الشفعة اصلها بل هو قياس اصطلاح
 ليس في معنى ما ذكرنا في الجارحي شفعة الجار
 وفي الاخذ في قوله في الشفعة ان يثبت في الشفعة
 لطلب الشفعة في قوله في الشفعة ان يثبت في الشفعة
 وفي الاصل في الجار ١٣٠ على قوله
 وهو المقسم اي في الشفعة لا في الشفعة في الجار
 في الجار وحده بل في غير ذلك في قوله
 لا ينقسم الضامن الا في الشفعة في قوله
 في الجار وحده بل في غير ذلك في قوله
 لا ينقسم الضامن الا في الشفعة في قوله



الحمد لله

كلام الملك بك الحكم
 في يوم عيسى
 بني كين على شقته
 سنة ابطال حكمه
 وعفا عليه
 اذا كان قابلا
 وكم جلا
 وقوة شقته
 اذا كان
 في الطريق
 الشقوة
 كافى
 اتخرج
 من
 جدي

[illegible]

له قوله او قوله عليه السلام الجارح بقوله الخ قال كان شيخنا الامام يقول العجب منهم من دعواهم من اصحاب الحديث ثم يتركون العمل بمثل هذا الحديث مع شهرته فلا يبق بعد هذا الحديث لهذا اللقب معنى سوى انهم يتركون العمل بمثل هذا الحديث فلاجله سمو اصحاب

هذا لان الاتصال على هذه الصفة انما انتصب سبباً ليدفع ضرر الجوار ذمها مادة المضار
 على ما عرفت وقطع هذه المادة بتلك الاصل اولى لان الضرر في حقه بازاجه عن خطه اياه
 اقوى وضرر القسمة مشرع لا يصلح علة لتحقيق ضرر غيره واما الترتيب فلهو على السلا
 الشريك احق من الخليط والخليط احق من الشقيق فالشريك في نفس المبيع والخليط في حق
 المبيع والشقيق هو الجار ولا الاتصال بالشركة في المبيع اقوى لان في كل جزء وبعده الاتصال في
 الحقوق لان شريكه فراق المالك الترتيب يتحقق بقوة السبب ولا ضرر القسمة ان لم يصلح حلة
 صلح محققا ان ليس للشريك في الطريق والشركاء في شفعة مع الخليط في الرقبة لما ذكرنا انه
 مقدم قال سلم فالشفعة للشريك في الطريق فان سلم اخذها الجار لما بينا من الترتيب والمراد
 هذا الجار الملاحق وهو الذي على ظهر الدار الشفوعة وبأية في سكة اخرى وعن ابي يوسف ان مع
 وجود الشريك في الرقبة لا شفعة لغيره سلم واستوفى لانهم محجوبون به ووجه الظاهر ان السبب قد
 تقدم في حق الكل لان للشريك حق التقدم فاذا سلم كان لمن يملكه بمنزلة دين الصحة مع دين
 المرض الشريك في المبيع قد يكون في بعض من اكمالي منزل معين من الدار او جدار معين منها
 وهو مقدم على الجار في المنزل وكذا على الجار في بقية الدار في اصح الروايتين عن ابي يوسف انه لان
 اتصاله اقوى والبقعة واحدة لا يلا بد ان يكون الطريق او الشرب خاصا حتى تستحق الشفعة
 بالشركة فيه فالطريق الخاص ان لا يكون نافذ او الشرب الخاص ان يكون نهرا لا تجرى
 فيه السفن وما تجرى فيه فهو عام وهذا عند ابي حنيفة ومحمد بن وهب عن ابي يوسف انه
 ان الخاص ان يكون نهرا يسقى منه قرا حان او ثلثة وما زاد على ذلك فهو عام

في سكة اخرى وعن ابي يوسف ان مع وجود الشريك في الرقبة لا شفعة لغيره سلم واستوفى لانهم محجوبون به ووجه الظاهر ان السبب قد تقدم في حق الكل لان للشريك حق التقدم فاذا سلم كان لمن يملكه بمنزلة دين الصحة مع دين المرض الشريك في المبيع قد يكون في بعض من اكمالي منزل معين من الدار او جدار معين منها وهو مقدم على الجار في المنزل وكذا على الجار في بقية الدار في اصح الروايتين عن ابي يوسف انه لان اتصاله اقوى والبقعة واحدة لا يلا بد ان يكون الطريق او الشرب خاصا حتى تستحق الشفعة بالشركة فيه فالطريق الخاص ان لا يكون نافذ او الشرب الخاص ان يكون نهرا لا تجرى فيه السفن وما تجرى فيه فهو عام وهذا عند ابي حنيفة ومحمد بن وهب عن ابي يوسف انه ان الخاص ان يكون نهرا يسقى منه قرا حان او ثلثة وما زاد على ذلك فهو عام

الشفعة
 في سكة اخرى وعن ابي يوسف ان مع وجود الشريك في الرقبة لا شفعة لغيره سلم واستوفى لانهم محجوبون به ووجه الظاهر ان السبب قد تقدم في حق الكل لان للشريك حق التقدم فاذا سلم كان لمن يملكه بمنزلة دين الصحة مع دين المرض الشريك في المبيع قد يكون في بعض من اكمالي منزل معين من الدار او جدار معين منها وهو مقدم على الجار في المنزل وكذا على الجار في بقية الدار في اصح الروايتين عن ابي يوسف انه لان اتصاله اقوى والبقعة واحدة لا يلا بد ان يكون الطريق او الشرب خاصا حتى تستحق الشفعة بالشركة فيه فالطريق الخاص ان لا يكون نافذ او الشرب الخاص ان يكون نهرا لا تجرى فيه السفن وما تجرى فيه فهو عام وهذا عند ابي حنيفة ومحمد بن وهب عن ابي يوسف انه ان الخاص ان يكون نهرا يسقى منه قرا حان او ثلثة وما زاد على ذلك فهو عام

في سكة اخرى وعن ابي يوسف ان مع وجود الشريك في الرقبة لا شفعة لغيره سلم واستوفى لانهم محجوبون به ووجه الظاهر ان السبب قد تقدم في حق الكل لان للشريك حق التقدم فاذا سلم كان لمن يملكه بمنزلة دين الصحة مع دين المرض الشريك في المبيع قد يكون في بعض من اكمالي منزل معين من الدار او جدار معين منها وهو مقدم على الجار في المنزل وكذا على الجار في بقية الدار في اصح الروايتين عن ابي يوسف انه لان اتصاله اقوى والبقعة واحدة لا يلا بد ان يكون الطريق او الشرب خاصا حتى تستحق الشفعة بالشركة فيه فالطريق الخاص ان لا يكون نافذ او الشرب الخاص ان يكون نهرا لا تجرى فيه السفن وما تجرى فيه فهو عام وهذا عند ابي حنيفة ومحمد بن وهب عن ابي يوسف انه ان الخاص ان يكون نهرا يسقى منه قرا حان او ثلثة وما زاد على ذلك فهو عام

لحقوله ومن ابي يوسف ان الخاص ان يكون نهرا يسقى منه قرا حان او ثلثة وما زاد على ذلك فهو عام
 في سكة اخرى وعن ابي يوسف ان مع وجود الشريك في الرقبة لا شفعة لغيره سلم واستوفى لانهم محجوبون به ووجه الظاهر ان السبب قد تقدم في حق الكل لان للشريك حق التقدم فاذا سلم كان لمن يملكه بمنزلة دين الصحة مع دين المرض الشريك في المبيع قد يكون في بعض من اكمالي منزل معين من الدار او جدار معين منها وهو مقدم على الجار في المنزل وكذا على الجار في بقية الدار في اصح الروايتين عن ابي يوسف انه لان اتصاله اقوى والبقعة واحدة لا يلا بد ان يكون الطريق او الشرب خاصا حتى تستحق الشفعة بالشركة فيه فالطريق الخاص ان لا يكون نافذ او الشرب الخاص ان يكون نهرا لا تجرى فيه السفن وما تجرى فيه فهو عام وهذا عند ابي حنيفة ومحمد بن وهب عن ابي يوسف انه ان الخاص ان يكون نهرا يسقى منه قرا حان او ثلثة وما زاد على ذلك فهو عام

جار ملارق قال والشرك في الحشبة تكون على طائفة الدار جار لما بيننا قال وإذا اجتمع
 الشفعة فالشفعة بينهم على عدد رؤسهم ولا يعتبر اختلاف الأصلاك وقال
 الشافعي ره هي على مقدارير الأ نصباء لان الشفعة من موافق الملك لا يرى فيها التكيل منفعته
 فاشبه المرح والغلة والولد والثمره ولنا انهم استووا في سبب الاستحقاق وهو الاتصال فيستوون
 في الاستحقاق لا يرى انه لو انفرد واحد منهم استحق كما لا لشفعة وهذا لانه كالسبب فكثرة
 الاتصال تؤذن بكثرة العلة والتزج يقع بقوة في الدليل لا بكثرة ولا قوة ههنا الظهور الاخرى
 بمقابلته وتملك ملك غيره لا يجعل ثمرة من ثمرات ملكه بخلاف الثمرة واشباهها ولو اسقط
 بعضهم حقه فهي للباقين في الكل على عدد هم لان الانتقاص للمزاحمة مع كمال السبب في حق كل
 منهم قدا تقطعت ولو كان البعض غائبا يقضى بما بين الحضور على عدد هم لان الغائب لعل يطلب
 وان قضى الحاضر بالجميع ثم حضر آخر يقضى له بالنصف ولو حضر ثالث فبثلث ما في يد كل واحد
 تحقيقا للتسوية فلو سلم الحاضر بعد ما قضى له بالجميع لا يأخذ القادم الا النصف لا قضاء العا
 بالكل للحاضر وقطع حق الغائب عن النصف بخلاف ما قبل لقضاء قال والشفعة تجب في البيع

[illegible]

« مستطيلة، وهي غير ناعمة فليس للأهل الزائفة الأولى أن يفتحوا باباً في الزائفة القصوى^{١٣}

[illegible]

بَابُ طَلَبِ الشَّفْعَةِ وَالْخَصْمَةِ فِيهَا

[illegible][illegible]

له قوله وعلى هذا عامة المشايخ التي وفي جواهر الفتاوى ما يريده حيث صرح بوجوب الطلب على الفور وان عليه الفتوى قال في
رد المحتار وهذا القول مناسب لتسميته طلب المواتبة والحاصل انه قد اختلف التصحيح في ذلك (بقية ٣٩١)

او قال سبحان الله لا تبطل شفعتي لان الاول ^ع حمد على الخلاص من جواره والثاني تعجب منه

اقتصد خسران و الثالث لا فتاح كلامه فلا يدل شيء منه على الاعراض وكن اذا قيل ما يتبعها
 اي ضرر البائع للشيء كما هو عرف بعض الناس كافي
 اي ليس به ضرر

وَبِكُمْ بَيْعَتُكُمْ يَوْمَ تَمُوتُ فِيهِمْ يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْكُمْ كَيْدُكُمْ وَأَنْتُمْ فِيكُمْ يُوقِنُ

فی الکتاب اشهد فی مجلسه ذلك على المطالبة طلب المواثيق ولا شهادتيه ليس بلاندم
ای القدرے ای شاهان

انما هو لنفي التجاحد والتقييد بالجلس اشارة الى ما اختاره الكفر ويصح الطلب بكل لفظ
ان شامان اي شامان

يقومونه طلب الشفاعة كما لو قال طلبت الشفاعة لواطليها واطا ليها لان اعتبار المعنى واذابغ

الشهيد بين الدار لم يجب عليه الا شهادته في تحريك رجلان او رجل وامرأتان او واحد عند
شهادته او اكثر من

الحليفة شر وقل يجب عليه ان يشهد في العبرة واحد حر كان او عبدا صبيها كان او امرأة اذا كان بالغ حقا

أصل الاختلاف في عمل لو كين قد ذكرناه بدلائل اخوانه فيما تقدم وهذا بخلاف الخدمة اذ الخبوت

عنده لان ليس فيه الزام حكم وبخلاف ما اذا اخبره المشتري كانه خصم في العدة لا غير معتبرة
اي عند ابي حنيفة ^{في الزنا} _{الزنا}

الخصوم الثاني طلب التقرير والاشهاد لانه محتاج اليه لاثباته عند القاضي على ما ذكرنا ولا يمكنه
تفيعه

شهاد ظاهر اعلی طلب الما و اشته لانه علی فور العلم بالشراء فيحتاج بعد ذلك الى طلب الاشهاد

لتقرير ومبانيه ما قال في الكتاب ثم ينقص منه يعني من المجلس ويشهد على البائع ان كل طليع
اي بيان من الطالب ۱۱ اي القدر ۱۲

يُرِيدُ مَعْنَاهُ لَوْ يَسَّاهُ إِلَى الْمَشْرِقِ أَوْ عَلَى الْمَغْرِبِ أَوْ عِنْدَ الْعَمَارِ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ اسْتَقْرَبَ شَفَعَتَهُ

والله اعلم بالصواب

الحق متعلق به قلن سلم البائع المبيع له فيصح كاشهاد عليه بالخروج من مكان يكون خصما له كقولهم

(القيده ٣٩٠) ولكن قول جواهر الفناوى وعليه الفتوى ترجيح صريح مع كونه ظاهر الرواية فيقدم على ترجيح
المقرون بمشايهم على سبب لانه لا ينفى القول والامحضية المجلة فلم يترجم صريحا احدا القولين ولكن يستفاد من لفظة
في الحال الواردة في متن هذه المادة اختيار القول الاول تبعاً للخاتمة وجواهر الفناوى ١٣ شرح المجلة اسلم سبب ١٧٥

من مسیح بر حیات ۱۲

ن ٩٨
 المستحق ولا يسمع القاضي البينة حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بمشهد منه يقضي الشفعة
 على البائع ويجعل العهدة عليه لان الملك للمشتري اليد للبائع والقاضي يقضيه بها للشفيع
 فلا بد من حضورهما بخلاف ما اذا كانت الدار قد قبضت حيث لا يعتبر حضور البائع لانتم صار
 اجنيا اذا لا يبق له يد ولا ملك وقوله فيفسخ البيع بمشهد منه اشارة الى علة اخرى وهي ان
 البيع في حق المشتري اذا كان يفسخ لا بد من حضور الشفيع بالفسخ عليه ثم وجه هذا الفسخ المذكور
 ان يفسخ في حق الاضافة كما متناع قبض المشتري بالاخذ بالشفعة وهو وجوب الفسخ الا انه يبقى
 اصل البيع لتعذر انفساخه لان الشفعة بناء عليه ولكنه تحول الصفة اليه وتصير كانه هو
 المشتري منه فلهذا يرجع بالعهدة على البائع بخلاف ما اذا قبضه المشتري فاخذه
 من يده حيث تكون العهدة عليه لانه قد ملكه بالقبض في الوجه الاول امتنع قبض المشتري
 وانه يوجب الفسخ وقد طولنا الكلام فيه كفاية المنتهى بتوفيق الله تعالى ومن اشترى دارا
 لغيره فهو الخصم للشفيع لانه هو العاقد والاخذ بالشفعة من حقوق العقد فيتوجب عليه
 الا ان يسلمها الى الموكل لانه لم يبق له يد ولا ملك فيكون الخصم هو الموكل وهذا اكد الوكيل
 كالبائع من الموكل على ما عرف فتسليم اليه كتسليم البائع الى المشتري فتصير الخصومة
 معه الا انه مع ذلك قائم مقام الموكل فيكفي بحضوره في الخصومة قبل التسليم وكذا اذا كان
 البائع وكيل الغائب للشفيع على ما اخذها منه اذا كانت في يده لانه عاقد وكذا اذا كان البائع
 وصيا لميت فيما يجوز بيعه لما ذكرنا قال واذا قضى للشفيع باليد ولم يكن له خيار الروية
 وان وجد بها عيبا فلا بد ان يرد هياوان كان للمشتري شرط البراءة منه لان الاخذ بالشفعة

من اشترى دارا لغيره فهو الخصم للشفيع لانه هو العاقد والاخذ بالشفعة من حقوق العقد فيتوجب عليه
 الا ان يسلمها الى الموكل لانه لم يبق له يد ولا ملك فيكون الخصم هو الموكل وهذا اكد الوكيل
 كالبائع من الموكل على ما عرف فتسليم اليه كتسليم البائع الى المشتري فتصير الخصومة
 معه الا انه مع ذلك قائم مقام الموكل فيكفي بحضوره في الخصومة قبل التسليم وكذا اذا كان
 البائع وكيل الغائب للشفيع على ما اخذها منه اذا كانت في يده لانه عاقد وكذا اذا كان البائع
 وصيا لميت فيما يجوز بيعه لما ذكرنا قال واذا قضى للشفيع باليد ولم يكن له خيار الروية
 وان وجد بها عيبا فلا بد ان يرد هياوان كان للمشتري شرط البراءة منه لان الاخذ بالشفعة

من اشترى دارا لغيره فهو الخصم للشفيع لانه هو العاقد والاخذ بالشفعة من حقوق العقد فيتوجب عليه
 الا ان يسلمها الى الموكل لانه لم يبق له يد ولا ملك فيكون الخصم هو الموكل وهذا اكد الوكيل
 كالبائع من الموكل على ما عرف فتسليم اليه كتسليم البائع الى المشتري فتصير الخصومة
 معه الا انه مع ذلك قائم مقام الموكل فيكفي بحضوره في الخصومة قبل التسليم وكذا اذا كان
 البائع وكيل الغائب للشفيع على ما اخذها منه اذا كانت في يده لانه عاقد وكذا اذا كان البائع
 وصيا لميت فيما يجوز بيعه لما ذكرنا قال واذا قضى للشفيع باليد ولم يكن له خيار الروية
 وان وجد بها عيبا فلا بد ان يرد هياوان كان للمشتري شرط البراءة منه لان الاخذ بالشفعة

من اشترى دارا لغيره فهو الخصم للشفيع لانه هو العاقد والاخذ بالشفعة من حقوق العقد فيتوجب عليه
 الا ان يسلمها الى الموكل لانه لم يبق له يد ولا ملك فيكون الخصم هو الموكل وهذا اكد الوكيل
 كالبائع من الموكل على ما عرف فتسليم اليه كتسليم البائع الى المشتري فتصير الخصومة
 معه الا انه مع ذلك قائم مقام الموكل فيكفي بحضوره في الخصومة قبل التسليم وكذا اذا كان
 البائع وكيل الغائب للشفيع على ما اخذها منه اذا كانت في يده لانه عاقد وكذا اذا كان البائع
 وصيا لميت فيما يجوز بيعه لما ذكرنا قال واذا قضى للشفيع باليد ولم يكن له خيار الروية
 وان وجد بها عيبا فلا بد ان يرد هياوان كان للمشتري شرط البراءة منه لان الاخذ بالشفعة

بأنه لا يملكه ولا يملكه من مبادلة المال بالمال فيثبت فيما يختار ان كان في الشراء ولا يسقط بشروط البراءة
 من المشتري ولا يبرئ منه لانه ليس بنائب عنه فلا يملك اسقاطه **فصل** في الاختلاف
قال وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري لان الشفيع يدعي استحقاق الدار
 عليه عند نقد الاقل وهو ينكره القول قول المنكر مع مينة ولا يتحالفان لان الشفيع ان كان يدين
 عليه استحقاق الدار فالمشتري لا يدعي عليه شيئا للتخبر بين التزك والخذ لا يملك ههنا فلا يتحالفان
قال ولو اقاما البينة فالبينة للشفيع عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف البينة بينة
 للمشتري لانها اكثر اثباتا فصار كبينة البائع والوكيل للمشتري من العدة ولها ان لا تنافي بينهما
 فيجعل كل الموجود يبعان للشفيع ان يأخذ بايهما شاء وهذا بخلاف البائع مع المشتري لانه لا يتوالى
 بينهما عقدان لانفساخ الاول وههنا الفسخ لا يظهر في حق الشفيع وهو التخرج لبينة الوكيل
 لانه كالبايع والموكل كالمشتري منه كيف وانها ممنوعة على ما روي عن محمد بن واما المشتري
 من العدة وقلنا ذكر في السيرة الكبرى ان البينة بينة المالك القديم فلما ان غنع وتعد التسليم
 فقول لا يصح الثاني هناك الا بفسخ الاول اما ههنا بخلافه وان بينة الشفيع ملزمة وبينة
 للمشتري غير ملزمة والبيئات للام **قال** واذا ادعى المشتري تمنا وادع
 البائع اقل منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفيع بما قاله البائع وكان ذلك حطاعا للمشتري
 وهذا لان الامر ان كان على ما قال البائع فقد وجبت الشفعة به وان كان على ما قال
 المشتري فقد حط البائع بعض الثمن وهذا الخط يظهر في حق الشفيع على ما بينت
 ان شاء الله تعالى ولان التملك على البائع بايجابه فكان القول قوله في مقدار الثمن

بأنه لا يملكه ولا يملكه من مبادلة المال بالمال فيثبت فيما يختار ان كان في الشراء ولا يسقط بشروط البراءة
 من المشتري ولا يبرئ منه لانه ليس بنائب عنه فلا يملك اسقاطه **فصل** في الاختلاف
قال وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري لان الشفيع يدعي استحقاق الدار
 عليه عند نقد الاقل وهو ينكره القول قول المنكر مع مينة ولا يتحالفان لان الشفيع ان كان يدين
 عليه استحقاق الدار فالمشتري لا يدعي عليه شيئا للتخبر بين التزك والخذ لا يملك ههنا فلا يتحالفان
قال ولو اقاما البينة فالبينة للشفيع عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف البينة بينة
 للمشتري لانها اكثر اثباتا فصار كبينة البائع والوكيل للمشتري من العدة ولها ان لا تنافي بينهما
 فيجعل كل الموجود يبعان للشفيع ان يأخذ بايهما شاء وهذا بخلاف البائع مع المشتري لانه لا يتوالى
 بينهما عقدان لانفساخ الاول وههنا الفسخ لا يظهر في حق الشفيع وهو التخرج لبينة الوكيل
 لانه كالبايع والموكل كالمشتري منه كيف وانها ممنوعة على ما روي عن محمد بن واما المشتري
 من العدة وقلنا ذكر في السيرة الكبرى ان البينة بينة المالك القديم فلما ان غنع وتعد التسليم
 فقول لا يصح الثاني هناك الا بفسخ الاول اما ههنا بخلافه وان بينة الشفيع ملزمة وبينة
 للمشتري غير ملزمة والبيئات للام **قال** واذا ادعى المشتري تمنا وادع
 البائع اقل منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفيع بما قاله البائع وكان ذلك حطاعا للمشتري
 وهذا لان الامر ان كان على ما قال البائع فقد وجبت الشفعة به وان كان على ما قال
 المشتري فقد حط البائع بعض الثمن وهذا الخط يظهر في حق الشفيع على ما بينت
 ان شاء الله تعالى ولان التملك على البائع بايجابه فكان القول قوله في مقدار الثمن

كتاب
الشفعة

شرح المجلة لشيخنا المصنف الميرزا محمد باقر المجلسي في شهر ربيع الثاني سنة ١١٢٢

الشفيع في الاصل... ان كان البائع... ان كان المشتري... ان كان العقد... ان كان...

ما بهيت مطالبته فيأخذ الشفيع بقوله **قال** ولواد على لبائع الاكثر من الفان يتراوان وايهما

نكل ظهران الثمن ما يقوله الآخر فيأخذها الشفيع بذلك وان حلفا فيسحق القاضي البيع على طوع

ويأخذها الشفيع بقول لبائع لان فسخ البيع لا يوجب بطلان حق الشفيع **قال** وان كان قبض الثمن

اخذ بما قال لمشتري ان شاء ولم يلتفت الى قول لبائع لانه لما استوفى الثمن انتهى حكم العقد خرج

هو من البين وصار كاجنبى وبقي الاختلاف بين المشتري والشفيع وقد بيناه ولو كان نقد الثمن

غير ظاهر فقال لبائع بعث الدار بالف وقبض الثمن يأخذها الشفيع بالف لا يبدأ بالاحراز بالبيع

تعلق الشفعة به فبقوله بعد ذلك قبض الثمن يريد اسقاط حق الشفيع فيرد عليه وتو قال

قبض الثمن وهو الف لم يلتفت الى قوله لان الاول وهو الاقرار بقبض الثمن خرج من البين سقط

اعتبار قوله في مقدار الثمن **فصل** فيما يؤخذ به المشفوع **قال** واذا حظ البائع عن المشتري

بعض الثمن يسقط ذلك عن الشفيع وان حظ جميع الثمن لم يسقط عن الشفيع لان حظ البعض

يلتحق باصل العقد فيظهر في حق الشفيع لان الثمن ما بقي وكذا اذا حظ بعد ما اخذها

الشفيع بالثمن يحط عن الشفيع حتى يرجع عليه بذلك القدر بخلاف حظ الكل لانه لا يلتحق

باصل العقد بحال وقد بيناه في البيوع وان زاد للمشتري البائع لم يلزم الزيادة في حق الشفيع

لان في اعتبار الزيادة ضررا بالشفيع لا مستحقا له الاخذ بما دونها بخلاف الحظ لان فيه

منفعة له ونظير الزيادة اذا جدد العقد باكثر من الثمن الاول لم يلزم الشفيع حتى كان له

ان يأخذها بالثمن الاول لما بينا كذا **قال** ومن اشترى دارا بعرض اخذها

الشفيع بقيمة كانه من ذوات القيم وان اشترىها بمكيل وموزون اخذها بمثل

الشفيع في الاصل... ان كان البائع... ان كان المشتري... ان كان العقد... ان كان...

جاء كتاب الشفعة

الشفيع في الاصل... ان كان البائع... ان كان المشتري... ان كان العقد... ان كان...

الشفيع في الاصل... ان كان البائع... ان كان المشتري... ان كان العقد... ان كان...

(بقية ٣٩٤) الاجل اكثر من شهر من بعد طلب الاشهاد واخر الشفع طلب التديق ليأخذ لوصول الاجل تسعة شفعه كما لا يخفى لادى تأمل ١٢ شهر ١٣ المجلة لسليم برستم ٥٩١ - له قوله وعن ابي يوسف انه

فيما بينه وبين الشفعة يعم المسلم الذي في الخمر لهم كالحل والخنزير كالشاة فيأخذ في الاول بالمثل والثاني بالقيمة قال وان كان شفعها مسلما اخذها بقيمة الخمر والخنزير اما الخنزير فظاهر وكذا الخمر لا تمنع التسليم والتسليم في حق المسلم لا يمتنع بغير المثل وان كان شفعها مسلما او ميثا اخذ المسلم نصفها بنصف قيمة الخمر والذي نصفها بنصف مثل الخمر اعتبارا للبعض بالكل فلو سلم الله اخذها بنصف قيمة الخمر العجوة عن علي بن الحارث بن ابي سلام بنيتا كحقه ان يبطل قصاركا اذا اشتراها بكميل في الشفعة اي بسلام الشفعة اي بغيره في مسلم ثم شرعا في خوار الخوار اي في خوار خوار

فيما بينه وبين الشفعة يعم المسلم الذي في الخمر لهم كالحل والخنزير كالشاة فيأخذ في الاول بالمثل والثاني بالقيمة قال وان كان شفعها مسلما اخذها بقيمة الخمر والخنزير اما الخنزير فظاهر وكذا الخمر لا تمنع التسليم والتسليم في حق المسلم لا يمتنع بغير المثل وان كان شفعها مسلما او ميثا اخذ المسلم نصفها بنصف قيمة الخمر والذي نصفها بنصف مثل الخمر اعتبارا للبعض بالكل فلو سلم الله اخذها بنصف قيمة الخمر العجوة عن علي بن الحارث بن ابي سلام بنيتا كحقه ان يبطل قصاركا اذا اشتراها بكميل في الشفعة اي بسلام الشفعة اي بغيره في مسلم ثم شرعا في خوار الخوار اي في خوار خوار

فيما بينه وبين الشفعة يعم المسلم الذي في الخمر لهم كالحل والخنزير كالشاة فيأخذ في الاول بالمثل والثاني بالقيمة قال وان كان شفعها مسلما اخذها بقيمة الخمر والخنزير اما الخنزير فظاهر وكذا الخمر لا تمنع التسليم والتسليم في حق المسلم لا يمتنع بغير المثل وان كان شفعها مسلما او ميثا اخذ المسلم نصفها بنصف قيمة الخمر والذي نصفها بنصف مثل الخمر اعتبارا للبعض بالكل فلو سلم الله اخذها بنصف قيمة الخمر العجوة عن علي بن الحارث بن ابي سلام بنيتا كحقه ان يبطل قصاركا اذا اشتراها بكميل في الشفعة اي بسلام الشفعة اي بغيره في مسلم ثم شرعا في خوار الخوار اي في خوار خوار

فيما بينه وبين الشفعة يعم المسلم الذي في الخمر لهم كالحل والخنزير كالشاة فيأخذ في الاول بالمثل والثاني بالقيمة قال وان كان شفعها مسلما اخذها بقيمة الخمر والخنزير اما الخنزير فظاهر وكذا الخمر لا تمنع التسليم والتسليم في حق المسلم لا يمتنع بغير المثل وان كان شفعها مسلما او ميثا اخذ المسلم نصفها بنصف قيمة الخمر والذي نصفها بنصف مثل الخمر اعتبارا للبعض بالكل فلو سلم الله اخذها بنصف قيمة الخمر العجوة عن علي بن الحارث بن ابي سلام بنيتا كحقه ان يبطل قصاركا اذا اشتراها بكميل في الشفعة اي بسلام الشفعة اي بغيره في مسلم ثم شرعا في خوار الخوار اي في خوار خوار

فيما بينه وبين الشفعة يعم المسلم الذي في الخمر لهم كالحل والخنزير كالشاة فيأخذ في الاول بالمثل والثاني بالقيمة قال وان كان شفعها مسلما اخذها بقيمة الخمر والخنزير اما الخنزير فظاهر وكذا الخمر لا تمنع التسليم والتسليم في حق المسلم لا يمتنع بغير المثل وان كان شفعها مسلما او ميثا اخذ المسلم نصفها بنصف قيمة الخمر والذي نصفها بنصف مثل الخمر اعتبارا للبعض بالكل فلو سلم الله اخذها بنصف قيمة الخمر العجوة عن علي بن الحارث بن ابي سلام بنيتا كحقه ان يبطل قصاركا اذا اشتراها بكميل في الشفعة اي بسلام الشفعة اي بغيره في مسلم ثم شرعا في خوار الخوار اي في خوار خوار

ولأخذها الشفيع فبني فيها أو غرس ثم استحققت رجوع بالثمن لأنه تبين أنه أخذه بغير حق
 ولا يرجع بقيمة البناء والغرس على البائع إن أخذه هامة ولا على المشتري إن أخذه هامة ومن
 أبي يوسف أنه يرجع كونه ممتلك عليه فتركه لا منزلة البائع والمشتري والفرق على ما هو المشهور
 أن المشتري مغرور من جهة البائع ومسلط عليه من جهته ولا غرور ولا تسلط في حق الشفيع
 من المشتري لأنه مجبور عليه **قال** إذا أخذته من الأرض أو أحرق بناؤها أو جف شجر البستان بغير
 فعل أحد فالشفيع بالخيار أن يشاء أخذه ما يجتمع الثمن والبناء والغرس تابع حتى دخلا في البيع من
 غير ذكر فلا يقابلها ما شئ من الثمن ما لم يصور مقصودا ولهذا يبيعها ما يجتمع بكل الثمن في هذه الصورة
 بخلاف ما ذكر في نصف الأرض حيث يأخذ الباقي بحصته لأن لفات بعض الأصل **قال** وإن شاء ترك
 لأن لا بد من منع عن ملكه إلا ما له **قال** إن نقض المشتري لبناء قبل الشفيع إن شئت فقل العرصه
 بحصتها وإن شئت فقل كونه صار مقصودا بالطلاق فيقال له شيء من الثمن بخلاف الأول لأن
 الهلاك بانه سماوية وليس للشفيع أن يأخذ لنقض كونه صار مقصودا فلم يبق تبع **قال** ومن
 ابتاع أرضا وعل عليها ثم أخذها الشفيع شجرها ومعناه إذا ذكر الشجر في البيع كونه لا يدخل من غير ذكر
 وهذا الذي ذكره استحسن في القياس لا يأخذ كونه ليس ببيع لا يرى أنه لا يدخل في البيع من غير
 ذكر فاشيب المتاع في الدار وجه الاستحسان به باعتبار الاتصال صار تبع للعقار كالبناء في الدار
 ومكان مركب فيه فيأخذ الشفيع **قال** وكذلك إن ابتاعها وليس في التحيل ثم فاعلم في يد
 المشتري بعد يأخذ الشفيع لأنه مبيع بعلان البيع من اليد على ما عرف في ولد المبيع
قال فإن جاء المشتري بشفيع لا يأخذ الثمن في الفصلين جميعا لأنه لم يبق

أما إذا كان المشتري قد أخذها بغير حق فبني فيها أو غرس ثم استحققت رجوع بالثمن لأنه تبين أنه أخذه بغير حق
 ولا يرجع بقيمة البناء والغرس على البائع إن أخذه هامة ولا على المشتري إن أخذه هامة ومن
 أبي يوسف أنه يرجع كونه ممتلك عليه فتركه لا منزلة البائع والمشتري والفرق على ما هو المشهور
 أن المشتري مغرور من جهة البائع ومسلط عليه من جهته ولا غرور ولا تسلط في حق الشفيع
 من المشتري لأنه مجبور عليه **قال** إذا أخذته من الأرض أو أحرق بناؤها أو جف شجر البستان بغير
 فعل أحد فالشفيع بالخيار أن يشاء أخذه ما يجتمع الثمن والبناء والغرس تابع حتى دخلا في البيع من
 غير ذكر فلا يقابلها ما شئ من الثمن ما لم يصور مقصودا ولهذا يبيعها ما يجتمع بكل الثمن في هذه الصورة
 بخلاف ما ذكر في نصف الأرض حيث يأخذ الباقي بحصته لأن لفات بعض الأصل **قال** وإن شاء ترك
 لأن لا بد من منع عن ملكه إلا ما له **قال** إن نقض المشتري لبناء قبل الشفيع إن شئت فقل العرصه
 بحصتها وإن شئت فقل كونه صار مقصودا بالطلاق فيقال له شيء من الثمن بخلاف الأول لأن
 الهلاك بانه سماوية وليس للشفيع أن يأخذ لنقض كونه صار مقصودا فلم يبق تبع **قال** ومن
 ابتاع أرضا وعل عليها ثم أخذها الشفيع شجرها ومعناه إذا ذكر الشجر في البيع كونه لا يدخل من غير ذكر
 وهذا الذي ذكره استحسن في القياس لا يأخذ كونه ليس ببيع لا يرى أنه لا يدخل في البيع من غير
 ذكر فاشيب المتاع في الدار وجه الاستحسان به باعتبار الاتصال صار تبع للعقار كالبناء في الدار
 ومكان مركب فيه فيأخذ الشفيع **قال** وكذلك إن ابتاعها وليس في التحيل ثم فاعلم في يد
 المشتري بعد يأخذ الشفيع لأنه مبيع بعلان البيع من اليد على ما عرف في ولد المبيع
قال فإن جاء المشتري بشفيع لا يأخذ الثمن في الفصلين جميعا لأنه لم يبق

كتاب
الشفيع

باعتها عنه وقيمة الابنية والأشجار وليس له أن يجبر المشتري على قطع الابنية والأشجار -
 (بقي ٣٩٨) ما ذكره من غير العتق المشفوع بناء أو غرس فيه أشجار فالشفيع بالخيار أن يشاء تركه وإن شاء تملك المشفوع
 بإعطائه عنه وقيمة الابنية والأشجار وليس له أن يجبر المشتري على قطع الابنية والأشجار -

بناؤه عليه لا تجرى الشفعة من السفينة وسائر المنقولات وعقار الوقف والاراضي الاميرية ١٣

[illegible]

صاحب الرواية دليله و دان من الترجيحات كما علمت من قبل ١٢.

وفي البيع الفاسد ممنوع عنه **قال** فان سقط حق الشفعة وجبت الشفعة لرواها للمانع وان بيعت دار بغيرها وهي في البيع بعد فل الشفعة لبقاء ملكه وان يولها الى المشتري فهو شفيعها كالملاك له ثم ان سلم البائع قبل الحكم بالشفعة له بطلت شفيعته كما اذا باع بخلاف ما اذا سلم بعد لان بقاء ملكه في الدار التي يشفع بها بعد الحكم بالشفعة ليس بشرط فبقية المأخوذة بالشفعة على ملكه ان استرد هه البائع من المشتري قبل الحكم بالشفعة له بطلت لا تقطاع ملكه عن الشفعة بها قبل الحكم بالشفعة وان استرد هه البائع الحكم بقبول الثانية على ملكه لما بينا **قال** وان اقتسم لشركاء العقار فلا شفعة لجارهم بالقسمة لان القسمة فيها معنى لا فلولها الجوى

ففي الجور والشفعة ما شرعت الا في المبادلة المطلقة **قال** واذا اشترى دارا فسلم الشفيع

الشفعة ثم ردها للمشتري بخيار رتبة او شرط او عيب بقضاء قاض فلا شفعة للشفيع لانه فيمنع من كل وجه فعاد الى تسليم ملكه والشفعة في نشاء العقد ولا فرق في هذا بين القبض وعدمه وان دها عيب بغير قضاء او تقلا لا البيع فالشفيع للشفعة لانه فيمنع في حقهم ولو لاها على القسم وقد قصد الشفع وهو بيع جديد في حق ثالث لوجود حصة البيع وهو مبادلة المال بالمال بالتراضي للشفيع ثالث فمراده الرق بالعيب بعد القبض لان قبله فيمنع من الاصل وان كان بغير قضاء على ما عرف وفي الجماع الصغير لا شفعة في قسمة ولا خياره يده وهو بكسر الراء ومعناه لا شفعة بسبب الرد بخيار الروية لما بيناه ولا تقصم الروية بالفتح عطف على الشفعة لان الروية محفوظة في كتاب القسمة انه ثبت في القسمة خيار الروية وخيار الشرط لانها يثبتان لخليل في الوضاء فيما يتعلق لزومه بالرضاء وهذا المعنى موجود في القسمة والله سبحانه اعلم

لقد ورد في المتن من غير ان يثبت في البيع الفاسد ممنوع عنه **قال** فان سقط حق الشفعة وجبت الشفعة لرواها للمانع وان بيعت دار بغيرها وهي في البيع بعد فل الشفعة لبقاء ملكه وان يولها الى المشتري فهو شفيعها كالملاك له ثم ان سلم البائع قبل الحكم بالشفعة له بطلت شفيعته كما اذا باع بخلاف ما اذا سلم بعد لان بقاء ملكه في الدار التي يشفع بها بعد الحكم بالشفعة ليس بشرط فبقية المأخوذة بالشفعة على ملكه ان استرد هه البائع من المشتري قبل الحكم بالشفعة له بطلت لا تقطاع ملكه عن الشفعة بها قبل الحكم بالشفعة وان استرد هه البائع الحكم بقبول الثانية على ملكه لما بينا **قال** وان اقتسم لشركاء العقار فلا شفعة لجارهم بالقسمة لان القسمة فيها معنى لا فلولها الجوى

باب في البيع الفاسد ممنوع عنه **قال** فان سقط حق الشفعة وجبت الشفعة لرواها للمانع وان بيعت دار بغيرها وهي في البيع بعد فل الشفعة لبقاء ملكه وان يولها الى المشتري فهو شفيعها كالملاك له ثم ان سلم البائع قبل الحكم بالشفعة له بطلت شفيعته كما اذا باع بخلاف ما اذا سلم بعد لان بقاء ملكه في الدار التي يشفع بها بعد الحكم بالشفعة ليس بشرط فبقية المأخوذة بالشفعة على ملكه ان استرد هه البائع من المشتري قبل الحكم بالشفعة له بطلت لا تقطاع ملكه عن الشفعة بها قبل الحكم بالشفعة وان استرد هه البائع الحكم بقبول الثانية على ملكه لما بينا **قال** وان اقتسم لشركاء العقار فلا شفعة لجارهم بالقسمة لان القسمة فيها معنى لا فلولها الجوى

كتاب الشفعة

في البيع الفاسد ممنوع عنه **قال** فان سقط حق الشفعة وجبت الشفعة لرواها للمانع وان بيعت دار بغيرها وهي في البيع بعد فل الشفعة لبقاء ملكه وان يولها الى المشتري فهو شفيعها كالملاك له ثم ان سلم البائع قبل الحكم بالشفعة له بطلت شفيعته كما اذا باع بخلاف ما اذا سلم بعد لان بقاء ملكه في الدار التي يشفع بها بعد الحكم بالشفعة ليس بشرط فبقية المأخوذة بالشفعة على ملكه ان استرد هه البائع من المشتري قبل الحكم بالشفعة له بطلت لا تقطاع ملكه عن الشفعة بها قبل الحكم بالشفعة وان استرد هه البائع الحكم بقبول الثانية على ملكه لما بينا **قال** وان اقتسم لشركاء العقار فلا شفعة لجارهم بالقسمة لان القسمة فيها معنى لا فلولها الجوى

[illegible][illegible]

باب ما تبطل به الشفعة

قال واذا ادرك الشفيع الاشهاد حين علم بالبيع وهو يقدر على ذلك بطلت شفيعته لاعراضه عن
 اى القدرى عني اى طلب المواثبة ارك حاليه ان لم ياتوا فانه لم يكن فى العلوۃ ارك

الطلب في هذا الاصل ان يتحقق حالة الاختيار وهي عند القدرة وكذا ان اشهد في المجلس ولم يشهد
اي شرط القدرة ١٢٤ اي حالة الاختيار ١٢٥ اي بالرواية ذكر طلب التفرقة بالامانة

علاحد المتبايعين لا عند العقار قد اوضحناه فيما تقدم **قال** وان صالح من شفقه على عثر وطلت
في باب طلب الشفعة والخصومة فيها //

شفعة العوض لان حق الشفعة ليس بمحقق متقرر في العمل بل هو مجرد حق التملك فلا يصح ان يزعم دفعه في حق من لم يثبت له العمل فتنازع فيه اذ هو

الاعتياض عنه ولا يتعلق إسقاطه بالجائز من الشرط فبالفاسد أولى فيبطل الشرط ويصح الإسقاط وكذا

أوباع شفعته بمالي لما بيننا بخلاف القصاص له حق متقرر وبخلاف الطلاق والعناق أنه اعتياض

عن مالك في الحمل في نظيرة اذا قال للمخيرة اختارني بالذوق قال لعنين لا امرأته اختارني ثراء الفسح بالف

فاختاروا سقط الخيار ولا شئت العوض في الكفالة بالنفس هذا عبارة الشفعة في الحرية وفي أخرى
أي صلا لا كف النفس بالنفس ولا على من يشاء الكفارة على من لا يشاء الكفارة

لا تبطل الكفالة ولا يحل المال قيل منه رواية في الشفعة وقيل هي في الكفالة خاصة وقد عرف

قال في موضوعه في الامام الشافيع بطلت شفعته وقال الشافعي في تومر عنه قال رضي الله عنه

معناه اذا ما بيع قبل لقضاء بالشفعة اما اذا ما لم يبع قضاء القاضي قبل فقد الثمن بالشفعة

وقبضه فالبيع لازم لورثته وهذه نظير الاختلاف في خيار الشرط وقد يمتد في البيوع ولكن
فانما ادوات من الخمار بل خماره وقفا راشدا في روم في عهد

الموت يزول ملكه عن ارضه ويثبت الملك للوارث بعد البيع وقيامه وقت البيع وبقاؤه للشفيع

الى وقت القضاء شرط فلا يستوجب الشفعة به وبه وان مات المشتري لم تبطل لان المشتري في
وقد زال ملك الميت عند الاخذ وحديث كمال الوارث بعد البيع ١٢ زيلعي

ولم يتغير سبب حقه لا يباع في عين المشتري وصيته ولو باعه القاضى والوصى أو وصى المشتري
 والمراد ع

فِيهَا بَوْصِيَّةٌ فَلِلشَّافِعِ أَنْ يَبْطُلَ وَيَأْخُذَ الْإِدَارَةَ لِقَدَمِ حَقِّهِ وَلِهَذَا يُنْقَضُ تَصَرُّفُهُ فِي حَيَاتِهِ
الْبَيْعَةِ ۱۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

قوله وان صالحا من شقيقته الخ اعلم انه اما الشقيق لوطيب الحصة فهو على شقيقته ام وقال في الجمع ولا يجعل ابو يوسف قوله اخذ لصفيها
سليما وخالفه محمد قال شارحه وفي المحيط الاصح قول محمد ومثله في غيرها الاقطار وشرحه ولكن صح في الثانية (بقية ٣٠٥)

اذا فلتدعنا عليه من الثمن ليس لادان يا خند نصيب من الدار حتى يتعدا آخر الثمن فذلك انما قلنا الشفع نصيب احمد لم يرد لادان يا خند نصيب من الدار ما لم يمتد الاخر من ثقيت الثمن اذا كانت الدار غير متبعضه

[illegible]

۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲

في ظاهر الواجب لا التسلية
فطول الحد الذي يلى الش
المقدار وسما السيلما
الاول والثاني لا لا الش
السهم بالثمن درهم
اي لكل من ١٢
بالثمن وزالتون نه ع
اي لكل من ١٢
والشركة فيبيع باضع
البيع ١٢
على مشتري الثوب
اي بالبيع السار ١٢
استحق الشفوع عبط
لا
اي يوسف فكره عند
انه منع عن اثبات الحق
قال
واذا اشتري
اي محمد في الجامع ١٢
رجل من خمسة اخوة
الش
المشتري فيضربه
اي
في هلا بين ما اذا كان
اذا نقه ما عليه ما
بخلاف ما بعد القبض
لا

[illegible][illegible]

دار الامم مقدار ذراع منه
 وكذا الدار اوسع منه
 الشفقة للجار في السور
 يقدم عليه فان ادا الحيلة
 ثوبا عوضا عنه فالشفقة
 هذه حيلة اخرى تم الجوار
 لاهم الثمن دينار حتى
 يكون من مال الذم من اموالهم
 في سقاط الشفقة
 الحيلة ما دفعناه ولا يوس
 الزكاة مسائل متفرقة
 بباحا هم وان اشترى
 تتفرق الصفقة
 فلا تتفرق الصفقة ولا
 لا يمكن اخذ نصيب احد
 مع بمائة احد المشتري
 او كان الثمن جملة لان العبد

[illegible]

(بقية ٢٠٥) اما لو طلب بعد هذين الطليين اى لدى الحاكم فلا تبطل شفعته وقد ايد هذا التوضيح فى راجع الحمار فى مزينين واعتمد وقال لا منافاة بين القولين ١٢ شرح الحجة لسليم رستم ص ٥٨٨ بقوله ولا تكره الحيلة فى استقاط الشفعة عند اى يوسف الى (بقية ٤٠٧)

النبية (٤٠٤) ولاتخذ الحيلة في استعاطها عند أبي يوسف وبه يفتى قبل حجها وأما بعد ثبوتها فمقتضى أقسام وعند محمد كثر
وقرأ أبي في الزكوة والجم وآية السجدة ١٢ فلتقى الأجر ص ٤٨٦ ٢٥ فالفتوى على قول أبي يوسف ١٣

له قوله كتاب القصة الخ اما الكتاب فتأوله تعالى ونبأهم ان الماء قسيت بينهم ولسنة ما اشكهم من قصة رسول الله صلى الله عليه وسلم الغنا ثم بين الصحابة رضوان الله تعالى عليهم وصحة

[illegible][illegible][illegible]

وقد يكون الظرفى ترك اليمين على ملكه والولاية نظرية فيمكن ان يشكوكا بطالهما لكونه دليل
 الابن والوصي ١٢
 الابن والوصي ١٢
 الابن والوصي ١٢

الا عارض هذه الانبياء بمثل قيمتها فكم بيعت باكثر من قيمتها بما لا يتقارب للناس فيه قيل جاز التسليم
 اى بغيرها فما حشر ١٢

بلا جماع كانه تحصى نظر او قيل لا يصح بلا اتفاق كانه لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم كاجنبى وان بيعت باقل
 اى لان الابن والوصي ١٢
 اى لان الابن والوصي ١٢
 اى لان الابن والوصي ١٢

من قيمتها محاباة كثيرة فعلى حديثه انه لا يصح التسليم منها ولا رواية عن ابى يوسف ربه والله اعلم
 الابن والوصي ١٢

كتاب القسمة

قال لقسمته في الأعيان المشتركة مشروعة لأن النبي عليه السلام باشرها في اللغة والمواثيق وجرت
 له العفة في عيني
 ولقد تعالى فيهم أن المأثرة بينهم ما يلي كما هو مشهور في كتب المحرث ١٢

التوارث بهما من غير نكير فهي لا تعزى عن معنى المبادلة لأن ما يجتمع لاجدهما بعضه كان له بعضه
 ثم انظر كمرجع رنده

كان صاحبه فهو يأخذ عوضا عما بقي من حقه في نصيب صاحبه فكان مبادلة وافرزا أو لا فزان هو الظاهر

في المكيلات والموزونات لعدم التفاوت حتى كان لاجدهما أن يأخذ نصيبه حال غيبة صاحبه
 والعدديات القارئة ١٢ رزق

ولو اشترياها فاقتهما يتبع أحدهما نصيبه مما يجزئ بنصف الثمن في معنى المبادلة هو الظاهر في الحيوانا
 المكيلات والموزونات ١٢ اي شريكين

والعروض للتفاوت حتى يكون لاجدهما أخذ نصيبه عند غيبة الآخر ولو اشترياها فاقتهما لا يتبع
 اي لا شريكين

أحدهما نصيبه مما يجزئ بعد القسمة إلا أنهما إذا كانت من جنس واحد اجبر القاضي على القسمة
 حيوانات والعروض ١٢

عند طلب الجدة الشك لأن فيه معنى الأفران لتقارب المقاصد والمبادلة مما يجزئ في الجبر كما في
 انما قال في قوله

قضاء الدين في هذه الأفران جازم بطلب القسمة يسأل القاضي أن يخصه بلا شفع بنصيبه يمنع الغير
 انما قال في قوله

عن لا شفع عليه فيجب على القاضي اجابته ان كانت اجناسا مختلفة لا يجبر القاضي على قسمتها لتعدد
 فلو كان قد رزق

المعادلة باعتبار فحص التفاوت في المقاصد ولو تراخى عليها جازلان الحق لهم قال ينبغي للقاضي
 انما قال في قوله

لن ينصب قايما من قريش المال للقسمة بين النسلين غير اجرة القسمة من مجلس عمل القضاء من حيث انهم به
 اي قايما من قريش المال للقسمة بين النسلين غير اجرة القسمة من مجلس عمل القضاء من حيث انهم به

[illegible]

قَطْعُ الْمَنَازِعَةِ فَاشْهَدُ بِذِي الْقَاضِي وَلَئِنْ مَنَعْتُهُ فَضْلَ الْقَاسِمِ لَعَنَهُ الْعَامَّةُ فَتَكُونُ كِفَايَتُهُ فِي مَا لَهُمْ
أَيُّ رِزْقٍ الْقَاسِمُ ۱۱
عَرِّمْنَا بِالْعَتَمَةِ قَالَ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ نَصَبُ قَاسِمٍ يَنْقَسِمُ بِالْأَجْرِ مَعْنَاهُ بِأَجْرٍ عَلَى الْمُتَقَاتِلِينَ لَا يَنْفَعُ
أَيُّ الْقَدْرِي ۱۲
لَوْ عَلَى الْخُصُوصِ يَقْدَرُ أَجْرُ مِثْلِهِ كَيْلَا يَتَحَكَّمُ بِالزِّيَادَةِ وَلَا فَضْلُ أَنْ يَرْزُقَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لَا تَرْفُقُ
بِالنَّاسِ أَيْ بَعْدَ التَّهْمَةِ وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا مَأْمُونًا عَالِمًا بِالْقِسْمَةِ لِأَنَّهُ مِنْ جَنْسِ عَمَلِ الْقَضَاءِ
قَاسِمٌ ۱۳
وَلَا يَلْبَسُ الْقَدْرَةَ وَهِيَ الْعِلْمُ بِمَا لَا عِتَادَ عَلَى قَوْلِهِ هُوَ بِالْمَانَةِ وَلَا يَجِبُ الْقَاضِي لِلْحَقِّ عَلَى قَاسِمٍ أَحَدٌ
مَعْنَاهُ لَا يَجِبُ لَهُمْ عَلَى أَنْ يَسْتَأْجِرُوهُ لِأَنَّهُ لَا جَبْرَ عَلَى الْعُقُودِ وَلَا نَهْ لَوْ تَعَيَّنَ لَتَحَكَّمُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى أَجْرٍ مِثْلِهِ
وَلَوْ ظَلَمُوا فَاقْتَسَمُوا وَأَجَازَ أَنْ يَكُونَ فِيهِمْ صَغِيرٌ فَيُجْتَازُ إِلَى الْقَاضِي لِأَنَّهُ لَا يَلْبَسُ عَلَيْهِ ۱۴
قَالَ لَا يَرْزُقُ الْقِسَامَ
يَسْتَكُونُ كَيْلَا تَصِيرَ الْأَجْرَةُ غَالِيَةً بَتَوَاكُلِهِمْ وَعِنْدَ عَدَمِ الشَّرْكَ يَتَبَادَرُ كُلُّهُمْ فِيهِمْ خِفَةُ الْقَوْتِ
فَيُخْصَلُ أَجْرُ قَالٍ جَرَّةُ الْقِسْمَةِ عَلَى عَدَالَتِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ دَهْ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ فِي عَهْدٍ عَلَى
أَيُّ الْقَدْرِي ۱۵
قَالَ الْأَنْصَبُ لِأَنَّهُ مَوْثِقُ الْمَالِكِ فَيَقْدَرُ بِقَدَرِهِ كَأَجْرَةِ الْكَيْلِ وَالْوِزَانِ وَحِفْرِ الْبَيْرِ الْمَشَارَكَةِ وَتَفْقَةِ
الْمَلُوكِ الْمَشَارَكَةِ وَلَا فِي حَنِيفَةِ سِوَاهِ جَرْمِ مَقَابِلِ التَّمْيِيزِ وَأَنَّهُ لَا تَفَاوُتَ وَوَرَعًا يَصْعَدُ بِحَسَابِ الظُّرِّ الْمَقْلِيلِ
وَقَدْ يُمْكِنُ مَرْفَعُهُ وَاعْتِبَارُهُ فَيَتَعَلَّقُ بِحُكْمِ بَاصِلِ التَّمْيِيزِ بِخِلَافِ حِفْرِ الْبَيْرِ لَا يَجْرِمُ مَقَابِلَ بَهْلِ التَّزَاجِ
وَهُوَ تَفَاوُتُ الْكَيْلِ وَالْوِزَانِ كَالْقِسْمَةِ قَلِيلٌ هُوَ عَلَى الْخِلَافِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ لِلْقِسْمَةِ فَلَا جَرْمَ مَقَابِلِ
بِعَمَلِ الْكَيْلِ وَالْوِزَانِ هُوَ تَفَاوُتُهَا وَالْعَدْلُ لَوْ أَطْلُقَ لَا يَفْضَلُ عَنْهُ عَلَى الطَّالِبِ دُونَ الْمُتَمَتِّعِ لِنَفْعِهِ
وَمَضَرَّةُ الْمُتَمَتِّعِ قَالَ وَأَحْضَرُ الشَّرْكَاءِ عِنْدَ الْقَاضِي فِي أَيْدِيهِمْ دَارًا وَضَيْعَةً وَادْعُوا أَنَّهُمْ وَوَلَوْ هَاعِنِ
فَلَنْ لَمْ يَقْسِمُوا الْقَاضِي عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ سِوَا حَقِّ شَيْئِهِ وَالْبَيْتَةِ عَلَى مَوْتِهِ عَدُوٌّ رَشْتِهِ وَقَالَ صَاحِبُهَا
يَقْسِمُهَا بِأَعْرَافِهِمْ يَكُونُ كَمَا فِي الْقِسْمَةِ أَنْ يَقْسِمَهَا يَقُولُهُمْ أَنَّ الْمَالَ لِمَشْرُوكٍ مَا سِوَهُ الْمَقَارِ وَادْعُوا
الْقَاسِمَ ۱۶
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۱۷
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۱۸
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۱۹
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۲۰
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۲۱
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۲۲
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۲۳
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۲۴
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۲۵
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۲۶
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۲۷
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۲۸
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۲۹
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۳۰
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۳۱
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۳۲
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۳۳
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۳۴
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۳۵
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۳۶
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۳۷
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۳۸
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۳۹
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۴۰
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۴۱
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۴۲
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۴۳
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۴۴
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۴۵
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۴۶
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۴۷
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۴۸
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۴۹
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۵۰
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۵۱
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۵۲
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۵۳
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۵۴
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۵۵
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۵۶
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۵۷
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۵۸
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۵۹
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۶۰
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۶۱
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۶۲
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۶۳
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۶۴
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۶۵
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۶۶
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۶۷
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۶۸
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۶۹
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۷۰
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۷۱
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۷۲
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۷۳
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۷۴
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۷۵
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۷۶
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۷۷
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۷۸
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۷۹
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۸۰
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۸۱
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۸۲
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۸۳
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْضَلَ
أَيُّ الْقَدْرِي ۸۴
وَلَا يَفْضَلُ عَلَى الْخ

اللولو والجواهر ايضا من الاعيان المختلفة الجنس اما الجواهر الصغيرة مثل اللولو الصغير الذي لا يتفاوت في قيمته بين افراده واجبا والألماس الصغيرة فاما تعد متحدة الجنس ١٢ فالفرق عليه .

ويقسمه الصغار لقلة التفاوت في قيل يحس الجواب على الخلافة لا جهالة الجواهر المحس من جهالة الرقيق

الا تولى له لو تزوج على اوقاة او باقوت او خالع عليها لا تصح التسمية ويصح ذلك على عبد خالو ان

لا يجوز على القسمة قال لا يقسم حمام ولا بئر ولا رعي لان يتراض الشكر وكذا المحاطط بهن الدار

لانه يشتمل على الضر في الطرفين لا يبق كل نصيب متفاعلا بتفاعله مقصودا فلا يقسم القابض بخلاف

التراض لما بيننا قال وان كانا ذوات مشتركة في مصرف واحد قسم كل وار على حدته في قول حنفية رحمه الله

وقال ان كان الاصل لهم قسمة بعضها في بعض قسمها على هذا الخلاف لا فحة المتفرقة المشتركة لها

جيشا كما استأصوة نظرا الى اصل السكنى اجناس معنى نظرا الى اختلاف القاصد وجوه السكنى

فيقه من الترجيح الى لقاضى لانه اعتبار للمعنى هو القصد ويختلف ذلك باختلاف البلدان والمحال

والجيران القرب الى اسجد والماء اختلافا فاحشا فلا يمكن التعديل في القسمة وللهذا لا يجوز

التوكيل بشراء دار يمكنه التزوج على دار لا تصح التسمية كما هو الحكم فيها في الثوب بخلاف الدار الواحدة

اذا اختلفت بيوتها لان قسمة كل بيت على حدة ضم اقسمتها او قسمة واحدة قال في القضاة الوضع

في لكتنا الشارة الى ان الدارين اذا كانتا في مصرفين لا يجمعان في القسمة عندهما وهو رواية هلال عنهما

وعن محمد انه يقسم احداهما في البيوت في محل او محال تقسم قسمة واحدة لان التفاوت فيما بينهما

يسير والنزاع لمتلازمة كالبيوت والقبانيه كانه بين الدار والبيت على ما مر من قبل فاخذ

شهما من كل واحد قال ان كانت دارا وصيعة او دارا وحانو تقسم كل واحد منهما على حدة

لاختلاف الجنس قال في القضاة عنه جعل الدار والمجانوف جنسين وكذا ذكر الخصاصة وقال في اجازات

الاصول اجارة منافع الدار والمجانوف لا تجوز وهذا يدل على انها جنس واحد فيجعل في المسألة وانما

الانسان من جنس واحد لا يجوز ان يقسم على اقسام كثيرة في القسمة

ان كان المالك في دار واحدة وله دار اخرى في مكان اخر فلا يقسم الدار الواحدة على اقسام كثيرة في القسمة

كتاب القسمة

له قوله من قبل ان حنفية في ان تد رجحت جمعية المجلة قول الامام كذا في المادة (١١٣٨) الدور المتعددة والراكين والضياع ايضا مختلفة الجنس فلا تقسم قسمة جمع مثلا بان يعطى لاحد الشركاء من الدور المتعددة واحد ولا آخر اخر من اطارق قسمة القضاء لا يجوز ان يقسم كل واحدة منها قسمة تفرق على الوجه الاتي فافهم على قول اي حنفية رجلا القضاة

في هذا الموضع بقية البناء حيث لا يرد للفضل راسه لان المصلحة في هذا الموضع فلا يترك الاصل لا يهمل
اي وفاء في غير الموضع بغيره اي في الموضع الذي هو المصلحة بالفضل وهو
وهذا اوافق رواية الاصل **قال** فان قسم بينهم لاحد هم مسيل في نصيب الاخر وطريق لم يشترط
القسمه فان لم يكن صرف الطريق والمسيل عنه ليس بان يستطرق في نصيب الاخر من تحقيق
معنى القسمه من غير ان يكون له نصيب في القسمه لان القسمه مختلفة لبقاء الاختلاف فتستأنف بخلاف
البيع حيث لا يفرض هذه الصلوات المقصود منه تلك العين التي يباع مع تعدد كل ارتفاع في الحال ما
القسمه لتكميل المنفعة ولا يترك الا بالطريق ولو ذكر الحقوق الوجه الاول كذلك الجواب لان معنى
القسمه الاقرار والتميز وتام ذلك بان يقع لكل واحد ثقل بنصيب الاخر كما يمكن تحقيقه بصرف الطريق
والمسيل الى غيره من غير ان يفرض اليه بخلاف البيع اذ ذكر فيه حقوق حيث فيه ما كان له من الطريق
والمسيل لانه يمكن تحقيق معنى البيع هو التعلق مع بقاء هذه التعلق بملك غيره وفي الوجه الثاني
يدخل في كل القسمه لتكميل المنفعة وذلك بالطريق والمسيل في كل من غير ان يتنصيصا اعتبارا فيهما
معنى الاقرار وذلك بانقطاع التعلق على ما ذكرنا فاعتبارا ولا يدخل من غير تنصيص في الجارة حيث
يدخل في ما يدين لتنصيص كل المقصود لا يتفاد ذلك لا يحصل الا باذخار الحال لشيء الطريق فيه دخل
من غير ذلك ولو اختلف في دفع الطريق بينهم في القسمه ان كان يستقيم لكل واحد طريق في نصيبه كما حكم
من غير طريق يرفع عنهم لتحقيق الاقرار بالكلية دون ان كان يستقيم لكل واحد طريقين جامعهم لتحقيق
تكميل المنفعة فيما وراء الطريق ولو اختلفوا في مقدار جمل على عرض الطريق الى الجارة تنفع به الطريق على
سواء كان قبل القسمه لان القسمه فيما وراء الطريق لا في وسطه وان يكون الطريق بينهما اثلاثا جاز
وان كان اصل الدار نصفين لان القسمه على التفاضل جائز بالتراضي **قال** وان كان شفع اعلو عليه
في قوله ولو اختلفوا في مقدارها انه اذا اختلفوا في مقدار عرض الطريق المشترك ففي الارض بقدر بقدر عرض الشراة
في الدار بقدر عرض باب الدار الا عظم بامتدادها اي يترك للطريق من الهواء بقدر ارتفاع الباب

في هذا الموضع بقية البناء حيث لا يرد للفضل راسه لان المصلحة في هذا الموضع فلا يترك الاصل لا يهمل
اي وفاء في غير الموضع بغيره اي في الموضع الذي هو المصلحة بالفضل وهو
وهذا اوافق رواية الاصل **قال** فان قسم بينهم لاحد هم مسيل في نصيب الاخر وطريق لم يشترط
القسمه فان لم يكن صرف الطريق والمسيل عنه ليس بان يستطرق في نصيب الاخر من تحقيق
معنى القسمه من غير ان يكون له نصيب في القسمه لان القسمه مختلفة لبقاء الاختلاف فتستأنف بخلاف
البيع حيث لا يفرض هذه الصلوات المقصود منه تلك العين التي يباع مع تعدد كل ارتفاع في الحال ما
القسمه لتكميل المنفعة ولا يترك الا بالطريق ولو ذكر الحقوق الوجه الاول كذلك الجواب لان معنى
القسمه الاقرار والتميز وتام ذلك بان يقع لكل واحد ثقل بنصيب الاخر كما يمكن تحقيقه بصرف الطريق
والمسيل الى غيره من غير ان يفرض اليه بخلاف البيع اذ ذكر فيه حقوق حيث فيه ما كان له من الطريق
والمسيل لانه يمكن تحقيق معنى البيع هو التعلق مع بقاء هذه التعلق بملك غيره وفي الوجه الثاني
يدخل في كل القسمه لتكميل المنفعة وذلك بالطريق والمسيل في كل من غير ان يتنصيصا اعتبارا فيهما
معنى الاقرار وذلك بانقطاع التعلق على ما ذكرنا فاعتبارا ولا يدخل من غير تنصيص في الجارة حيث
يدخل في ما يدين لتنصيص كل المقصود لا يتفاد ذلك لا يحصل الا باذخار الحال لشيء الطريق فيه دخل
من غير ذلك ولو اختلف في دفع الطريق بينهم في القسمه ان كان يستقيم لكل واحد طريق في نصيبه كما حكم
من غير طريق يرفع عنهم لتحقيق الاقرار بالكلية دون ان كان يستقيم لكل واحد طريقين جامعهم لتحقيق
تكميل المنفعة فيما وراء الطريق ولو اختلفوا في مقدار جمل على عرض الطريق الى الجارة تنفع به الطريق على
سواء كان قبل القسمه لان القسمه فيما وراء الطريق لا في وسطه وان يكون الطريق بينهما اثلاثا جاز
وان كان اصل الدار نصفين لان القسمه على التفاضل جائز بالتراضي **قال** وان كان شفع اعلو عليه
في قوله ولو اختلفوا في مقدارها انه اذا اختلفوا في مقدار عرض الطريق المشترك ففي الارض بقدر بقدر عرض الشراة
في الدار بقدر عرض باب الدار الا عظم بامتدادها اي يترك للطريق من الهواء بقدر ارتفاع الباب

في هذا الموضع بقية البناء حيث لا يرد للفضل راسه لان المصلحة في هذا الموضع فلا يترك الاصل لا يهمل
اي وفاء في غير الموضع بغيره اي في الموضع الذي هو المصلحة بالفضل وهو
وهذا اوافق رواية الاصل **قال** فان قسم بينهم لاحد هم مسيل في نصيب الاخر وطريق لم يشترط
القسمه فان لم يكن صرف الطريق والمسيل عنه ليس بان يستطرق في نصيب الاخر من تحقيق
معنى القسمه من غير ان يكون له نصيب في القسمه لان القسمه مختلفة لبقاء الاختلاف فتستأنف بخلاف
البيع حيث لا يفرض هذه الصلوات المقصود منه تلك العين التي يباع مع تعدد كل ارتفاع في الحال ما
القسمه لتكميل المنفعة ولا يترك الا بالطريق ولو ذكر الحقوق الوجه الاول كذلك الجواب لان معنى
القسمه الاقرار والتميز وتام ذلك بان يقع لكل واحد ثقل بنصيب الاخر كما يمكن تحقيقه بصرف الطريق
والمسيل الى غيره من غير ان يفرض اليه بخلاف البيع اذ ذكر فيه حقوق حيث فيه ما كان له من الطريق
والمسيل لانه يمكن تحقيق معنى البيع هو التعلق مع بقاء هذه التعلق بملك غيره وفي الوجه الثاني
يدخل في كل القسمه لتكميل المنفعة وذلك بالطريق والمسيل في كل من غير ان يتنصيصا اعتبارا فيهما
معنى الاقرار وذلك بانقطاع التعلق على ما ذكرنا فاعتبارا ولا يدخل من غير تنصيص في الجارة حيث
يدخل في ما يدين لتنصيص كل المقصود لا يتفاد ذلك لا يحصل الا باذخار الحال لشيء الطريق فيه دخل
من غير ذلك ولو اختلف في دفع الطريق بينهم في القسمه ان كان يستقيم لكل واحد طريق في نصيبه كما حكم
من غير طريق يرفع عنهم لتحقيق الاقرار بالكلية دون ان كان يستقيم لكل واحد طريقين جامعهم لتحقيق
تكميل المنفعة فيما وراء الطريق ولو اختلفوا في مقدار جمل على عرض الطريق الى الجارة تنفع به الطريق على
سواء كان قبل القسمه لان القسمه فيما وراء الطريق لا في وسطه وان يكون الطريق بينهما اثلاثا جاز
وان كان اصل الدار نصفين لان القسمه على التفاضل جائز بالتراضي **قال** وان كان شفع اعلو عليه
في قوله ولو اختلفوا في مقدارها انه اذا اختلفوا في مقدار عرض الطريق المشترك ففي الارض بقدر بقدر عرض الشراة
في الدار بقدر عرض باب الدار الا عظم بامتدادها اي يترك للطريق من الهواء بقدر ارتفاع الباب

في قوله ولو اختلفوا في مقدارها انه اذا اختلفوا في مقدار عرض الطريق المشترك ففي الارض بقدر بقدر عرض الشراة
في الدار بقدر عرض باب الدار الا عظم بامتدادها اي يترك للطريق من الهواء بقدر ارتفاع الباب

وعلاؤا سلال وسفالة علاؤ قوم كل واحد على حدته وقسم بالقيمة ولا معتبر بغير ذلك قال

رضي الله عنه من أئمة الحديث وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله لا يقسم بالدعوى أن السفلى

يصلح الملاح للعلوم التجاذبية وما هو شرط الواضحة لا أو غيرك فلا يتحقق التعديل إلا بالقيمة

وهما يقوآن القسمة بالتعادل لاصل لان لشركتي في المدوع لاني القيمة فيصار اليه ما يمكن

والرعي النسوية السكندرية المرافقة لاختلافها في كيفية القسم بالدع فقال أبو حنيفة

ذراع من أسفل بذراعين من علو قال أبو يوسف ذراع بذراع قيل آجاب كل منهم على عادة أهل

عصر او اهل بلدة في تفضيل السفلى على العلو استوائها وتفضيل السفلى مرة والعلو اخرى وقيل

هو اختلاصه في قولك حذيفة ان منفعة المنفل كبر على من
 الام و يضعف لاهيات بقى بعد

فوائد العلوم منفعة العالم لا يتبع بعد فنا السفل كذا السفل فيه منفعة البناء السككن في الاله السككن

لا عيود ولا يمكنه البناء على علوه الأبرياء صاحب الفضل فيعتز راعاه منه بذراع من السفلى

ولا ييوسف ان المقصود اصل السكنى وهما يتساويا في المدفعتان مما لثان لان لكل واحد منهما

ان يفعل ولا يضر بالآخر على اصله لحد الى النفعه فتختلف باختلاف الحكم والبر بالاضافه اليهما فلا يمكن
له

التعديل إلى القيمة، والفتوى الموعى قول مجيد وقوله لا يفتقر إلى التفسير تفسير قول أبي حليفة في

مسألة الكتابان يجفل بمقابلة مائة ذراع من الحجير ثلثة وثلثون ثلثة ذراع من البيت الكامل

لأن العلوم مثل نصف السفلى وثلاثة وثلاثون وثلاث من السفلى ستة وستون وثلاث من العلوم ومائة
الذي في البيت الكامل ١٢ المجد ١٢

ثلاثة وثلاثون ذراعاً من العلو فبلغت مائة ذراعاً تساوى مائة من العلو بمجرد

ويجعل بمقابلة مائة ذراع من السفلى اجرد من البيت الحامل ستة وستون وثلاث

[illegible]

كتاب
القصص

نفل البليدي
تجارب في الطب
العلم من سبعة
الحروف
في ثلثين
تلك زراعت
الزراعة
الواحد من البيت
الكامل الزاكنات
في ثلثين
ذراعين من البيت
من الحرف
والأحرف
من العلوم

له قوله هذا الذي ذكره قول أبي حنيفة كذا في يوسف الخ
الفتوى على قول الشيخين كما استأثر اليه صاحب شرح
المجلة سليم رستم حيث قال وفي الثانية القاسمان *

لم يصدق على ذلك الكبيشة لا يهيد في القسمة بعد وقوعها فلا يصدق إلا بحجة فان لم تقم له
كالمسألة إذا ادعى لنفسه خيال الشرط

کالم سے آزاد رہنے لقمہ خیار الشرح سے

بينة استعمل الشراكه فمن نكل منهم جمع بين نصيب الناكل والمدين فيقسم بينهما على قدر انصباهما

لَا يَكُونُ حُجَّةٌ فِي حَقِّ خَاصَّةٍ فِيَعَامِلَانِ عَلَيَّ عَمَّا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْبَغِي أَنْ تَقْبَلَ دَعْوَاهُ أَصْلًا
الْمُتَأَمِّلُ فِي الْمَعْنَى ١٢

اسماء و المرءۃ ۱۲

لشناقضه عليه شارحين وان قال قد استوفيت حقها خذ بعضه فالقول اقول خصمه مع عيینه

١٢ البينة أقسم بيمينه

لا يدين عليه الغضب وهو منكر وان قال صابني الموضع كذا فلم يسلّمه الى ولم يشهد على نفسه

— (الارض والارض)

بلاستيفاء مكتبه شركة تحالفوا فسمى القسمة لان الاختلاف في مقدار ما حصل بالقسمة فصار

۱۳۴۵

نظير الاختلاف في مقدار البيع على ما ذكرنا من أحكام التحالف فيما تقدم ولو اختلفا في التقويم لم يلتفت اليه

قد ولو حلقا في ليل
في كتاب الرعي في باب السجدة

لأنه نحو العين ولا معتبرية البيع فكذا في المقسمة لو جاز التراضى إلا إذا كانت المقسمة بقضاء

معبرية البيع فلهذا في التمسك

فان اذا استرعى شيئا من مملوكه ادعى ان يضمن له المبيع^{١٢}
 القاضى الغنى فاحش لان تصرفه مقيده بالعدل ولو اقتسم ادا واصاب كل واحد طائفة فلا دعى

القاضي ١٢

الفاضل ١٣

احمد استاذ في الاخلاق ما اصابه بالقسم وانكر الاخر فعليه اقامة البينة لما قلنا وان اقام البينة يؤخذ

إقامة البنية لما قلنا وإن أقاما البنية يؤخذ

بسم الله الرحمن الرحيم
 ان دعوى مدعي قبل الاشهاد ومن بعده فورا انقضت

وَأَن كَانَ قَبْلَ الْإِشْهَادِ عَلَى الْقَبْرِ

ای دعویٰ مدعی ای التزام بالقبضہ

واحد بالجزم، الذي هو في يد

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لما بينا ونمتة حدهم البيه فصرى لسانهم وواحدة منهم كانت تبيع

البيته ١٢ الكافي - يوم الغسمة بعد الزوال وقد قيل ١٣

ان القدر ١٤

نصيب

آفاق

استحق بعض نصيبا حقه كما بعينه له الفصح القسم عند أبي حنيفة وروى بوجه آخر

فَالضَّمَامَةُ

صاحبة قال بويوسف قد نصح القسمه فلما رضي الله عنه ذكر الاختلاف في السجده في بعض بعينه
اي المزمع ١٢ يعني القدوري

نقضاً حدهما قاما

وہ کہ اذکر فی الاسرار و الصیحات الاختلاف فی استحقاق بعض شائع من نصیب حدہما فاما
 میں اشعین ۱۱

11

استحقاق بعض معين لا تقسّم القسم قبل اجماع ولو استحق بعض شائع في الكل تقسّم بالا اتفاق

[illegible][illegible]

فهذه ثلاثة اوجه لم يذكر قول محمد وذكره أبو سليمان مع أبي يوسف وأبو حفص مع أبي حنيفة هو
 الأصح لأبي يوسف أنه باستحقاق بعض شائع لهم ثلث لها والقسمه بدون رضاه باطلة
 كما إذا استحق بعض شائع في النصيبين وهذا لأن باستحقاق جزء شائع يتعد معنى القسمه
 وهو الأفاضل لا يوجب الرجوع بحصته في نصيب الآخر شائعا بخلاف المعين ولهمان معنى الأفاضل لا يتعد
 باستحقاق جزء شائع في نصيب أحدهما ولها جازم القسمه على هذا الوجه لا ابتداء بان كان النصف
 المقدم مشترك بينهما وبين ثالث والنصف الآخر بينهما لا شركة لغيرهما فلو قسمنا على أن أحدهما مالهما من
 ورابع الآخر يجوز فكذا في الاستحقاق شي معين بخلاف الشائع في النصيبين لا ولو بقيت القسمه
 لتقرر الثالث بتفرق نصيبه النصيبين ما بينهما لا ضرر باستحقاق فافتقرنا لصلوة المسألة والأخاها
 الثلث المقدم من الدار والآخر الثلثين من المؤخر وقسمتهما سواء ثم استحق نصف المقدم فغدهما
 أن شله نقض لقسمه دفعا لعل التشبه من شاء مرجع على صاحب ربع مافي يد من المؤخر
 لأنه لو استحق كل المقام جمع بنصف مافي يده فإذا استحق النصف جمع بنصف النصف وهو ربع عتلا
 للجزء بالكل أو باع صاحب المقدم نصفه ثم استحق نصف الباقي رجع ربع مافي يده الآخر عندهما
 لما ذكرنا وسقط خياره ببيع البعض عند أبي يوسف مافي يد صاحبه بينهما نصفان ويضمن
 قيمة نصف ما باع لصاحبه لأن القسمه تنقلب فاسدة عنده والمقبوض بالعقد الفاسد ملوك
 فنقل البيع فيه وهو مضمون بالقيمة فيضمن النصف نصيب صاحبه قال ولو وقعت القسمه
 فظهر التركة دين محيط برزح القسمه لأنه يمنع وقوع الملك للوارث وكذا إذا كان
 غير محيط لتعلق حق الغرماء بالتركة لا إذا بقي من التركة ما يفي بالدين

كتاب
القسمه

لا يصلح
 الشئ من
 قول لا يفتق
 الفتق صاحب الجنب
 مثل ذلك الفتق بعوض من
 فصيل جيني في الفتق
 وبعضه اقصر من
 الاخر من
 ويكيل في الفتق
 المسماة في الاستيفار
 وهاك بول الرب الذي
 ويخلص من الفتق
 عن
 ففتقنا ثلث
 والربح
 سماء كانت خاسية الاربع
 من الزرع
 وفضل الزرع
 وفضل الزرع
 وفضل الزرع

كتاب المزارعة

قال أبو حنيفة سرق الزراعة بالثلث والرابع باطلاً اعلما ان الزراعة لغة مفاعلة من الزرع ^{وهو ان يزرع} وفي
 الشريعة هو عقد على الزرع ببعض الخارج ^{في فاسدة} عند حنيفة وقلا جائزة لمالك ^{ان النية على المسلم} ان النية على المسلم
 اهل خيبة نصف ما يخرج من الزرع ولانه عقد شركة بين المال والعمل فيجوز اعتبارا بالضرارة

لایان کل و در
 کعبه الان کل و در
 ذکر شاه عبدالعظیم را سه شکل کما
 الدارین لان الطاهر و در انفسیه و حقار
 ای لوکان نخل دو کون یکین قضایا
 علی ان نخل واحد کما فی التشریح
 و کذا لوکان غنیمین فالتقا علی ان
 یأخذ من واحد کما فی التشریح
 بالیانام کما فی التشریح
 فقیذر و کما فی التشریح
 لوکان جاریان فین خیر آدم حی
 قضایا علی ان یضع احداهما علی احد
 والاخری و لو الاخر جازلان لین بی آدم
 لا یغیر و فی التشریح
 فی التشریح
 فی التشریح
 فی التشریح

عندهما على أربعة أوجه كانت الأرض من البذل الواحد البقر والعمل الواحد جائز في المزارعة

[illegible]

لا يقر أن العمل صانعاً للاستجارة خيوطاً الخياط وبأية الخياط وإن كان لا يخرج على أحد العمل والبلد الواحد
 جازت لانه استجارة الارض ببعض معلومة من الخارج فيجوز كما اذا استجارة ارضهم معلومة وان كانت الارض
 والبلد والبلد الواحد العمل من كل خارج لانه استجارة العمل الى المستجارة فصار كما اذا استجارة خيوطاً
 ليخيط ثوبه بامر أو طيئاً ليطيق بمره وان كانت الارض في البلد الواحد البلد والعمل لا يخرج على باطله وهذا
 الذي كرهه ظاهر الرواية وعلى يوسف انه يجوز ايضاً لانه لو شرط البلد والبلد عليه يجوز فكذا اذا شرط
 وحده وصار كجانب العامل في جهة الظاهر من منفعة البقر ليست من جنس منفعة الارض لان منفعة الارض
 قوية في طبعها يحصل بها النماء ومنفعة البقر صلاحية بقاء العمل كل ذلك بخلق الله تعالى فانه
 تتجاسر فتعذر ان تجعل تابعة لها بجانب العامل لانه تجاسرت المنفعتان فجعلت تابعة
 لمنفعة العامل في ههنا وجهان خولهم يذكروا ما أحدهما ان يكون البلد لاهل الارض والبلد والعمل
 لاخره انه لا يجوز كونه شريكاً بين البلد والعمل وله ثبوت بالشريعة والثاني ان يجمع بين البلد والعمل
 وانه لا يجوز ايضاً لانه لا يجوز عند الفقهاء فكذا عند الاجتماع والخارج في الوجهين لصاحب البلد
 في رواية اعتبار ارباب الفاسدة وفي رواية لصاحب الارض ويصير مستقر في البلد فالبضالة
 باتصالها به قال ولا تصح الزراعة الا على مدة معلومة لما يثبت ان يكون الخارج شافعاً بينهما
 فحقوق المعن الشريك فان شرطاً لاهلها فحقاً تاماً مائة في باطله لان به تنقطع الشركة لان
 الارض عساه لا يخرج الا هذه الفقد وصار كاشتراط درهم معدودة لاهلها في المضاربة
 وكذا اذا شرط ان يرفع صاحب البلد ريدته ويكون الباقي بينهما نصفين لانه يؤدي الى قطع
 الشركة وبعض معيل في جميعه بان لا يخرج الا اقل البلد وصار كما اذا شرط رفع الخراج والارض
 على ان لا يقر ان العمل صانعاً للاستجارة خيوطاً الخياط وبأية الخياط وإن كان لا يخرج على أحد العمل والبلد الواحد

له قوله وان كان في الارض والبلد الواحد العمل ولا تصح الزراعة في ثلثة اوجه وقد نظم صاحب

كتاب الزراعة

وتصدق الزراعة في اربعة اوجه وقد نظم صاحب رد المحتار هذه الثلاثة بقرته اشهر ارض وبذر وكذا ارض لا عمل بها من واهوى ثلثة نظم

له والبعض من بقره ولا يقر ان العمل صانعاً للاستجارة خيوطاً الخياط وبأية الخياط وإن كان لا يخرج على أحد العمل والبلد الواحد
 على الا وجه التي تصح فيها الزراعة والتي لا تصح فيها الا ثلثة اوجه وهي: ارض وبذر، وكذا ارض لا عمل بها من واهوى، وثلثة نظم

لأنه لو لم يزل الأرض حياطة حنطة قد تناثرت فنبت وأدرك فهو
بعض الأكارب صاحب الأرض على ما كان قد نصيها من الخارج لأن نبت من بذر (بقية ٤٢٧)

فلا يكملها الا انها العقد لما عرهما على الفصل والجداد بغير اقصاء كما بعد الادراك واسطاع

كتاب المساقاة

قال ابو حنيفة رحمه الله المساقاة بيع من الثمر باطلة وقال جازية اذا ذكر ملة معلومة وسمى جزء من الثمر
 مشاعا والمساقاة هي المعاملة في الاشجار والكلام فيها كالكلام في الارعة وقال الشافعي للمعاملة
 جازية ولا يجوز الزراعة لا تتبع المعاملة لان الاصل في هذا المضاربة والمعاملة تشبه بها لان فيه
 شركة في الزيادة دون الاصل في الزراعة لو شرط الشركة في الربح وطلبه بان شرط رفعه من راسل الخارج
 يفسد فجعلنا المعاملة اصلا وجوزنا الزراعة بتبعها كما لا يشترط في بيع الارض والمنقول في وقط
 العقار وشرط المدة قياسا على الجارية مع ما في الزراعة وفي الاستحسان ان المبيعين المدة
 يجوز ويقع على اول ثم يخرج لان الثمر لا يراى اوقاف معلومة وقام ما يتفاوت فيدخل فيها ما هو للتيقن
 وادراك البلد في اصول الرطوبة في هذا بمنزلة ادراك الثمار لان له نهاية معلومة فلا يكتفي ببيان
 المدة بغير الاربع لان ابتداءه يختلف كثيرا وصيغها في قوله لا تتعاضد عليه فتدحل بالجمالة
 وتجوز اذا دفع اليه ثم يعلق لم يبلغ الثمر معاملة حيث لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت
 بقوة الاراضى وضعفها فتفاوتها فحشا وتختلف اذا دفع ثمنها او اصول رطوبة على ان يقو على
 او اطلق في الرطوبة نفسها المعاملة لانه ليس لك نهاية معلومة لا تحاشيها ما وكنت في الارض
 فجعلت المدة وكنت شرط تنمية الخبز مشاعا لما بينا في الزراعة اذ شرط جزء معين يقطع
 الشركة وان سمي في المعاملة وقتا يتعاضد له لا يخرج الثمر فيها فاستدل المعاملة لطوات للثمن وهو
 الشركة في الخارج ولو سمي بمدة قد يبلغ الثمر فيها وقد يتلوه عنها جازية لا تلتيقن

المساقاة هي المعاملة في الاشجار والكلام فيها كالكلام في الارعة وقال الشافعي للمعاملة جازية ولا يجوز الزراعة لا تتبع المعاملة لان الاصل في هذا المضاربة والمعاملة تشبه بها لان فيه شركة في الزيادة دون الاصل في الزراعة لو شرط الشركة في الربح وطلبه بان شرط رفعه من راسل الخارج يفسد فجعلنا المعاملة اصلا وجوزنا الزراعة بتبعها كما لا يشترط في بيع الارض والمنقول في وقط العقار وشرط المدة قياسا على الجارية مع ما في الزراعة وفي الاستحسان ان المبيعين المدة يجوز ويقع على اول ثم يخرج لان الثمر لا يراى اوقاف معلومة وقام ما يتفاوت فيدخل فيها ما هو للتيقن وادراك البلد في اصول الرطوبة في هذا بمنزلة ادراك الثمار لان له نهاية معلومة فلا يكتفي ببيان المدة بغير الاربع لان ابتداءه يختلف كثيرا وصيغها في قوله لا تتعاضد عليه فتدحل بالجمالة وتجوز اذا دفع اليه ثم يعلق لم يبلغ الثمر معاملة حيث لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت بقوة الاراضى وضعفها فتفاوتها فحشا وتختلف اذا دفع ثمنها او اصول رطوبة على ان يقو على او اطلق في الرطوبة نفسها المعاملة لانه ليس لك نهاية معلومة لا تحاشيها ما وكنت في الارض فجعلت المدة وكنت شرط تنمية الخبز مشاعا لما بينا في الزراعة اذ شرط جزء معين يقطع الشركة وان سمي في المعاملة وقتا يتعاضد له لا يخرج الثمر فيها فاستدل المعاملة لطوات للثمن وهو الشركة في الخارج ولو سمي بمدة قد يبلغ الثمر فيها وقد يتلوه عنها جازية لا تلتيقن

بذلك في حصة العامل من الثمر لانه ليس له الحق في الضرع ثم قد بينا نظرية المزارعة ولو ما صاحب العامل

فلورثته ان يقوموا عليه ان كثر ربح الارض لان في النظر من الجانبين فان ارادوا ان يضر موه بسر اكان

صاحب الارض يدل كخيارات الثلاثة التي بيناها وانما جميعا فاختيار لورثة العامل لقياسهم

مقامية وهذا خلافة في حق ماله وهو ترك الثمار على الاشجار الى وقت ادراكه لان يكون وراثته في الخيار

فان وريثة العامل ان يقوموا عليه كان الخيار في ذلك الى وريثة الارض على ما وصفنا قال

واذا انقضت مدة المعاملة والخارج بسر اخضر هذا اول سوا وللعامل ان يقوم عليه الى

ان يترك لكن بغير اجور لان الشجر لا يجوز استيجاره بخلاف المزارعة في هذا لان الارض يجوز استيجارها

وكذلك العمل كله على العامل ههنا في المزارعة في هذا عليها ما لا نه لما وجب اجور مثل الارض

بعد انتهاء المدة على العامل لا يستحق عليه العمل وههنا لا اجور فجاز ان يستحق العمل يستحق قبل

انتهائها قال وتفسخ بلا عذر لما بينا في الاجازة وقد بينا وجوه العذر فيها ومن جملة ما ان يكون

العامل سارقا يخاف عليه قسر الشفعة والثر قبل الادراك لانه يلزم صاحب الارض ضرر لم يلزمه ففسخ به

ومنها مرض العامل فاكان يضعفه عن العمل لان في الزامه استيجار الاجزاء زيادة ضرر عليه يلزمه

فيجعل ذلك عذرا ولو اراد العامل ترك ذلك العمل هل يكون عذرا فيه واثبات تأويل احدهما يشترط

العمل به فيكون راجحة ومن دفع ارضا بيضاء الى رجل سنين معلومة يعرف فيها شجر اعلان تكون

لا رهن والشجر بين ربا الارض والغارس نصفين لم يخرج ذلك لاشتراط الشركة فيما كان حاصلا قبل

الشركة لا يعمله وجميع الثمر والغرس لرب الارض للغارس قيمة غرسه واجرم مثله فيما عمل لانه

في معن قفيز الطمان ذهو استيجار بعض ما يخرج من عمله وهو نصف البستان فيفسد

كتاب المساقاة

(لقية ٤٣٠) على العمل الى ان تنضج الثمر ولا يسوغ لورثة المتوفى منعه وازامات العامل مزارعته يكون تاما مقامه فان شاء دارم على العمل ولا يسوغ لصاحب الاشجار منعه ١٢

Handwritten marginal notes at the top of the page, including the number 332.

وتعد في الغراس لا تصالها بالارض فيجب قتلها واجزائها لا بد من قيمتها الغراس
لتقوم بها نفسها وفي تخريبها طريقا حربيها في كفاية المنته وهذا الصواب والله اعلم

كتاب الذبائح

قال الذكاة شرط حل الذبيحة لقوله تعالى ما ذكيتهم وكان بها يميز الدم النجس من اللحم الطاهر
وكما ثبت به الحل يثبت به الطهارة في المأكول وفيها تنبئ عنها ومنه قوله عليه السلام
ذكاة الارض يسبها وهي ختمها به كالجرح ليميز بين التبين واضطارية وهي الجرح في احدى موضع
كان من البدن والثاني كالشئ من الاول لا يصاد اليه عند الجرح عن الاول ههنا اليه البدن وهذا
لان الاول عمل في اخراج الدم الثاني انقصر فيه فكيف به عند الجرح على اول الذكاة فيحسب الوسخ مشروط
ان يكون اللحم صاحب التوحيد لا اعتقادا كالمسلم او دعوى كالكتابي ان يكون لا خارج الحرم
على ما بينه الله تعالى قال وذبيحة المسلم الكتابي حلال ما تكونوا لقوله تتكافوا وطعام الذين
او تناول الكتابي حل لكم فيحل اذا كان يعقل التسمية والذبيحة ويضبط فان كان صبيا او مجنونا او امرأة اما
اذا كان لا يضبط ولا يعقل التسمية والذبيحة لا يحل ان التسمية على الذبيحة شرط بالنص ذلك بالقصة
وصحة القصة ما ذكرنا والا فلفظ المحتون سواء لما ذكرنا واطلاق الكتابي ينظم الكتابي الذي والحج
والعمر والتغليظ لان شرط قيام الملة على ما قال لا تكون ذبيحة الجوس لقوله عليه السلام سنوا بهم
سنة اهل الكتاب غيرنا حتى نساخهم لا اكل ذبايحهم ولا يدعى التوحيد فافهم الملة اعتقاد او دعوى
قال والمرتد لا نه لامله له فانه لا يقر على ما انتقل اليه بخلاف الكتابي ذاتي تحول الى غير دينه لانه
يقر عليه عند ما يعتنق ما هو عليه عند الذبح لا ما قبله قال والوثني لانه لا يعتقد الملة

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the discussion on sacrificial laws and religious rulings.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, including the number 333.

له قوله وذبيحة المسلم والكتابي حلال لهم والادري ان لا يفعل ولا يأكل ذبيحتهم الا لضرورة كما في الفح مغل هذا
يعزم على الحرام في ديارنا ان ينحصر من الذبح لان النصاري في مناسا الصرحون (بقية 333)

لكن في التمرشاش انه مكره وقيل نهيا اذ اعرف النجس والاوجه ان لا يعتبر الاعراب بل يحرم مطلقا بالعطف لعدم
العرف ذكره الزيلعي ١٢ ملتقى الاجهر ص ٥١٨ ج ٢

وقامه اوله لسن عند الذبح وهو قوله بسم الله والله اكبر منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما
 في قوله تعالى فاذا ذكروا اسم الله عليها صواف **قال** والذبح بين الحنكي واللثة وفي الجامع الصغير
 بالذبح في الحنكي كله وسطه واعلاه واسفله والاصل فيه قوله عليه السلام الذكاة ما بين اللثة والحنكي
 ولانه مجمع الخمر والعرو في فصيل بالفعل فيها نهار الاله على ابلغ الوجوه فكان حكم الكل سواء **قال**
 والعرو التي تقطع في الذكاة اربعة الخلقوم والمرى والودجان لقوله عليه السلام ذكروا ذكرا ما شئت
 وهي اسم جمع واقله الثلث فيتناول المرى والودجين وهو وجه على الشافعي في الذكاة بالحنكي والمرى
 الا انه لا يمكن قطع هذه الثلثة الا بقطع الخلقوم فيثبت قطع الخلقوم باقتضائه بظاهر ما ذكرنا من
 مال كرم ولا يجوز الاكثر منها بل يشترط قطع جميعها وعندنا ان قطعها اكل كل وان قطع اكثرها فذلك
 عند حنفية رم وقال لا بد من قطع الخلقوم والمرى واحد الودجين قال ضرائف عنه هكذا ذكر القائل
 الاختلاف في مختصه والمشهد في كتب مشايخنا رحمهم الله ان هذا قول ابي يوسف وحده وقال في
 الجامع الصغير ان قطع نصف الخلقوم ونصف المرى وكل ان قطع الاكثر من ذلك فاجم الخلقوم قبل اكل
 ولم يخك خلافا واختلفت الرواية في الاكتمال عند اكله حنفية رم اذا قطع الثلث اكله بطلان في كل واحد
 اولا ثم رجع الى ما ذكرنا من محله انه يعتبر اكثر كل فرد وهو رواية عن حنفية رم لان كل فرد منها اكله
 لا تقصا له عن غيره ولو ورد اكله بقرنيه فيعتبر اكثر كل فرد منها اكله يوسف رم ان المقصود من قطع الودجين
 انهار الدم فينبط حدهما عن اكله كل واحد منهما بحدلهما اما الخلقوم يخالف المرى فانه مجزئ لعلو الماء
 والمرى مجزئ لتفلس ابدنه ها ولا في حنفية رم ان الاكثر يقوم من الكل في كثير من الاحكام واتى ثلث قطعها
 فقد قطع الاكثر منها وما هو المقصود فيحصل بها وهو انها والدم المسفوح والتوجيه
 اي بالثلاث

الذبح بين الحنكي واللثة وفي الجامع الصغير بالذبح في الحنكي كله وسطه واعلاه واسفله والاصل فيه قوله عليه السلام الذكاة ما بين اللثة والحنكي ولانه مجمع الخمر والعرو في فصيل بالفعل فيها نهار الاله على ابلغ الوجوه فكان حكم الكل سواء قال والعرو التي تقطع في الذكاة اربعة الخلقوم والمرى والودجان لقوله عليه السلام ذكروا ذكرا ما شئت وهي اسم جمع واقله الثلث فيتناول المرى والودجين وهو وجه على الشافعي في الذكاة بالحنكي والمرى الا انه لا يمكن قطع هذه الثلثة الا بقطع الخلقوم فيثبت قطع الخلقوم باقتضائه بظاهر ما ذكرنا من مال كرم ولا يجوز الاكثر منها بل يشترط قطع جميعها وعندنا ان قطعها اكل كل وان قطع اكثرها فذلك عند حنفية رم وقال لا بد من قطع الخلقوم والمرى واحد الودجين قال ضرائف عنه هكذا ذكر القائل الاختلاف في مختصه والمشهد في كتب مشايخنا رحمهم الله ان هذا قول ابي يوسف وحده وقال في الجامع الصغير ان قطع نصف الخلقوم ونصف المرى وكل ان قطع الاكثر من ذلك فاجم الخلقوم قبل اكل ولم يخك خلافا واختلفت الرواية في الاكتمال عند اكله حنفية رم اذا قطع الثلث اكله بطلان في كل واحد اولا ثم رجع الى ما ذكرنا من محله انه يعتبر اكثر كل فرد وهو رواية عن حنفية رم لان كل فرد منها اكله لا تقصا له عن غيره ولو ورد اكله بقرنيه فيعتبر اكثر كل فرد منها اكله يوسف رم ان المقصود من قطع الودجين انهار الدم فينبط حدهما عن اكله كل واحد منهما بحدلهما اما الخلقوم يخالف المرى فانه مجزئ لعلو الماء والمرى مجزئ لتفلس ابدنه ها ولا في حنفية رم ان الاكثر يقوم من الكل في كثير من الاحكام واتى ثلث قطعها فقد قطع الاكثر منها وما هو المقصود فيحصل بها وهو انها والدم المسفوح والتوجيه اي بالثلاث

لقد ورد في الجامع الصغير لا بأس بالذبح الخ وسئل عن الذبح اذا وقع اعلى من الخلقوم بان لم يبق من جهة الرأس شيء هل هو ذكاة شرعية يحمل بها المذبح ام لا - قلت ان الذبح فرق العقدة او تحت العقدة لا يؤثر محل المذبح

لقد مررت بالسنن التي هي في الطب والصيدا...
فانظر الى هذه النسخة التي هي في الطب والصيدا...
فانظر الى هذه النسخة التي هي في الطب والصيدا...

فانظر الى هذه النسخة التي هي في الطب والصيدا...
فانظر الى هذه النسخة التي هي في الطب والصيدا...
فانظر الى هذه النسخة التي هي في الطب والصيدا...

فانظر الى هذه النسخة التي هي في الطب والصيدا...
فانظر الى هذه النسخة التي هي في الطب والصيدا...
فانظر الى هذه النسخة التي هي في الطب والصيدا...

فانظر الى هذه النسخة التي هي في الطب والصيدا...
فانظر الى هذه النسخة التي هي في الطب والصيدا...
فانظر الى هذه النسخة التي هي في الطب والصيدا...

في خروج الروح لانه لا يجي بعد قطع مجرى النفس والطعام ويخرج الدم بقطع احد اللودجين فيكتفي به
تحررا عن زيادة التعذيب بخلافه اذا قطع النصف لان اكثر باقى فكانه لم يقطع شيئا احتياطا
قال ويجوز الذبح بالظفر والسنن والقرون اذا كان مزروعا حتى لا يكون باكله بأسا
يكوه هذا الذبح وقال لشافعية للذبح ميتة لقوله عليه السلام كل ما أضر الدم وأفرى لا وداج
ما خلا الظفر والسنن فأنها مدي الحبشة ولا فاعل غير مشروع فلا يكون كاهة كما اذا ذبح بغير
المفزع ولنا قوله عليه السلام أضر الدم عاشت في يدي أفرأ وداج بما شئت وما رواه محمول على
غير المزروع فان الحبشة كانوا يفعلون ذلك ولأنه آلة جارحة فيحصل به ما هو المقصود
وهو إخراج الدم وصاروا كالحجر والحديد بخلاف غير المزروع لانه يقتل بالثقل فيكون معنى المنخقة
وأما كبره لان فيها استعمال جزء الأدمي ولان فيه اعسار اعد الحيوان فلهذا نفيه بلا حسن
قال ويجوز الذبح بالليطة والمزوق وكل شئ أضر الدم إلا السنن والقائم والظفر القائم فان المزروع
بها ميتة لما بينا ونقص مجرى الدم في الجامع الصغير على خاميته لانه وجد فيه نصا ومثالا يحبه فيه
نصا يمتطى في ذلك فيقول في الحل لا بأس به وفي الحرمه يقول يكوه اوله يوكل **قال** ويحتمل
ان يحتمل الذبح شفرته لقوله عليه السلام ان الله كتب الاحسان على كل شئ فاذا قتلتم فاحسنوا
القتل واذا ذبحتم فاحسنوا الذبح ولما حدكم شفرته وليرح ذبيحته ويكره ان يجمعها
شفرته الشفرة لما روي عن النبي عليه السلام انه رأى رجلا أضجع شاة وهو يحد شفرته فقال
للقدرت ان يجمعها موتات هلاحدتها قبل ان يجمعها **قال** ومن بلغ بالسكين الخنجر او قطع الرأس
كره له ذلك وتوكل في بجمته وفي بعض الشئ قطع مكان بلغ والخنجر عرق ابيض في عظم الرقبة

فانظر الى هذه النسخة التي هي في الطب والصيدا...
فانظر الى هذه النسخة التي هي في الطب والصيدا...
فانظر الى هذه النسخة التي هي في الطب والصيدا...

البحر القلبي على قول أبي خنيفة أحسنه أشاء، إليه دعا الهذلي كما علمت من صنيعة وقد انفتحت
المرن على هذا «

له قوله ثم قيل الكراهة عنده لأحده تحریم الخ حتى عن عبد الرحيم الكرميني انه قال كنت مشرودا في هذه المسئلة فأتيت إياحنية
في المنام يقول لي هو كراهة تحریم يا عبد الرحيم ١٢ مجمع الاقراص ٥١٣ ج ٢

قال الأصمعي واجبة على كل حرم مسلم مقيد ومسلم في يوم لا يضحى على نفسه عن لده الصغار اما الوجوب
فقول حنيفة ومحمد في قول الحسن الرازيين عن يوسف حماد بن عمار في سنة ذكره في الجوامع
وهو قول الشافعية وذكر الطحاوي ان علي بن ابي حنيفة روى واجبة وعلى قول أبي يوسف في عهد سنة
مؤكدة وهكذا ذكر بعض المشايخ الاختلاف وجه السنة قوله عليه السلام من ابدن يضي منكم
فلا يلزم من شعره وظاهره شيئا والتعليق بالارادة ينافي بالوجوب لانها لو كانت واجبة على المقيم
لوجبت على السافر لا يخفى لا يختلفان في الوظائف المالية كالزكاة وصار كالعتبة ووجه الوجوب قوله
عليه السلام من جده سنة ولم يضح فلا يقرب من صلاتنا ومثل هذا الوعيد لا يلحق بترك غايه الواجب
ولا تقربية يضاف اليها في ما يقال ولا يضحى وذلك يؤذن بالوجوب لان الاضافة للاقتصاص
وهو الوجوب والوجوب هو المقصود الى الوجوه ظاهر بالنظر الى الجنس غير ان الاداء يختص باسباب يشق

له قوله كتاب الاضية الخ ومجتمعا في ذلك قوله تعالى فصل لربك واعلم واخر الاضية والامر ليقضي الوجود لله تعالى في قوله عليه السلام ضجروا امره قوله فاخا سنة ابيكم ابراهيم اي طريقتهم فالسنة الطريقة في الدين وذلك لا ينفي الوجود (بقية ٤٤٢)

(بقية ٤٤١) ولا حجة في قوله عليه السلام لم يكتب عليكم ما تقول بانها غير مكتوبة بل هي واجبة فالمكتوب ما يكون فرضا
يكفر جاحده فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مخصوصا بكون الاضحية مكتوبة عليه كما قال ١٢
المعبر الشمس الاثني عشر من ١٢

بالقياس من كذا نص في كذا إذا كان نصيب واحد من السبع لا يجوز عن الكل لانه نصف القرية في البعض
وسنينه ان شاء الله تعالى قال مالك بن نجر عن اهل بيت واحد ان كانوا اكثر من سبعة ولا يجوز عن
اهل بيتين ان كانوا اقل منها لقوله عليه السلام على كل اهل بيت في كل عام ضحاة وعتيرة قلنا المراد منه
وانتاه عام قتل اهل البيت لان الياساره يؤيده ما يروى على كل مسلم في كل عام ضحاة وعتيرة ولو كانت
البذنة بين اثنين يصفين تجوز في الاصح لانه لما جاز ثلثة الاسباع جاز نصف السبع تبعاله واذا جاز
على الشركة فقسمة النجم بالوزن لانه موزون لو اقسمه وجزا فلا يجوز الا اذا كان شيء من الاكل والجلد
اعتبارا بالبيع ولو اشترى بقره يريان يضي بها عن نفسه ثم اشترى فيها ستة معه جاز استحسانا
في القياس لا يجوز وهو قول فرقه لانه اعطى القرية فيمنع عن بيعها متولا ولا شره هذه صفة وجه
الاستحسان انه قد يجد بقره سمينة يشترها ولا يظفر بالشركاء في البيع انما يطلبهم بعده فكانت
الحاجة اليه ستة فجوزناه فعلا لم يخرج قد امكن ان بالشراء التضييق لا يمنع البيع ولا احسين ان يفعل
ذلك قبل الشراء ليكون بعد عن الخلاوة وعن صورة الرجوع في القرية وعن حذيفة روى انه اشترى
بعده الشراء لما بينا قال وليس على الفقير والمسافر اضحية لما بينا وابوبكر وعمر ضحاة الا اضحية
اذا كانا مسافرين وعن علي بن ابي طالب ليس على المسافر جمعة ولا اضحية قال ووقت الاضحية يخل
بطلوع الفجر من غير ان يطلع الا انه لا يجوز لاهل الامصار الذبح حتى يصل الامام العية فاما اهل السواد
فيذبحون بعد الفجر والاصل فيه قوله عليه السلام من ذبح قبل الصلوة فليعد ذبيحته ومن ذبح
بعد الصلوة فقد قرب نسكه واصاب سنة المسلمين قال عليه السلام اول نسكنا في هذه اليوم
الصلوة الاضحية غير ان هذا الشرط في حق من عليه صلوة وهو الصلوة دون اهل السواد
الذين لا صلوة عليهم

له قوله واليوكبر وعمر رضي الله تعالى عنهما كانا لا يضيحان الخ وتأويل حديث أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما انهما لا يضيحان في حال العسار
مخافة ان يراها الناس واجبة على المعسرين ١٢ المبرور ص ٩ ج ١٢

لا ذر
التمادي ذرية
نابا بالصلة
اللام

ماه حجة

الاضحية

حيلة نصر

ن حيث
لال
امكان
ناني
م الفطر

سيرة حنة

جائزة

١٢٠ عيني
التشريق

يا ايها
 ربيعه ولها
 الاخيه
 او الصديق
 فخرجت
 اخيه

(شاة لاج)

له قوله ان كان اوجب على نفسه الخ ولو نذر ان يصحى لبشاة رذال في ايام الخ وهو موافق عليه ان يصحى لبشاة عند اشاة لاجل
النذر وشاة بايجاب الشرع ابتداء الا اذا عني به الاخبار عن الواجب عليه بايجاب الشرع ابتداء (بقية ٢٤٥)

الطلاق والعنف لكنها تحتل الاضمار في صدق في حكم بينه وبين رب عن شانه ولو

[illegible]

کان من اسباب الذبح فاما اذا قطع
 بحقیقۃ الذبح فاما اذا قطع
 الذب سے حاصل ہو گیا ہے
 سبب من اسباب الذبح فاما اذا قطع
 الذب سے حاصل ہو گیا ہے
 سبب من اسباب الذبح فاما اذا قطع
 الذب سے حاصل ہو گیا ہے

قال ذلك قبل أيام الغر بلمرمة الضحية لبشائين بدخلون لأن الصيغة لا تحمل الاخبار عن الواجب
أزلا وجوب قبل الوقت والاخبار عن الواجب ولا واجب يكون كذا فتعين الانشاء (بقية ٤٤٧)

قال في قوله تعالى انما وليكم الله تعالى فمن اتى الله تعالى فليكن الله تعالى وليه ومن اتى غيره فليكن غيره وليه
 من اتى الله تعالى فليكن الله تعالى وليه ومن اتى غيره فليكن غيره وليه
 من اتى الله تعالى فليكن الله تعالى وليه ومن اتى غيره فليكن غيره وليه

قال ويجزى من كل البقي فصاعدا الا الضان فان كجذع منه يجزى لقوله عليه السلام ضحوا
 بالشيا الا ان يعسر احدكم فليذبح كجذع من الضان قال عليه السلام نعمت الاضحية كجذع من الضان
 قالوا وهذا اذا كان عزيمة بحيث لو خلط بالثنيان يشبهه على الناظرين بعيد وكجذع من الضان
 مائة ستة اشهر في هذه الفقهاء ذكر الزعفراني انه سبعة اشهر والثاني ضاهوا من العزائم سنة
 ومن البقر سنتين من ابل بن خمس سنين فيدخل في البقر الجاموس كانه من جنسه فالولود بين الاهل
 والوحش يتبع الامه لا الهه الاصل في التبعية حتى اذا نزلت على النشاة يضحى بالوله **قال** واذا اشترى
 سبعة بقره ليضموها فاما اجدهم قبل النحر قالت الورثة اذ يجمعها عندهم وان كان شريك
 الستة نصرا نيا او جارا يربوا للحم فيجزى عن احد منهم وجهه ان البقرة تجوز عن سبعة لكن بشرط
 ان يكون قصدا لكل القرية وان اختلفت جهاتها كالاضحية والقرآن والمتعة عند نكاح اتحاد
 المقصود هو القرية وقد وجد هذا الشرط في الوجه الاول لان التضحية عن الغيرة عرفت قربتها لا ترى
 ان النبي عليه السلام ضحى عن مائة على ما روينا من قبل ولم يوجد في الوجه الثاني لان النصرا في ليس من
 اهله او كذا قصدا للحم فيها واذا لم يقع البعض قرية والاراقة لا تجزى في حق القرية لم يقع
 الكل ايضا فامتنع الجوز وهذا لا ذكره استحسان القياس لان يجوز وهو رواية عن ابي يوسف
 لانه تبرع بالاداء فلا يجوز عن غيره كالاعتاق عن الميت لكن نقول القرية قد تقع عن الميت
 كالتصدق بخلا لا اعتاق فيه الزام الولاء على الميت ولو ذبحوها عن صغير في الورثة او
 الولد اعانها بئانه قرية ولو مات احد منهم فبها الباقيون بغيا وان الورثة لا يجزى بهم لانه لم يقع
 بعضها قرية وفيما تقدم وجدا لادن من الورثة فكان قرية **قال** ويا كل من كرم الاضحية

كتاب الاضحية

فليس في الاضحية ما في غيرها من النحر والقرآن والمتعة عند نكاح اتحاد المقصود هو القرية وقد وجد هذا الشرط في الوجه الاول لان التضحية عن الغيرة عرفت قربتها لا ترى ان النبي عليه السلام ضحى عن مائة على ما روينا من قبل ولم يوجد في الوجه الثاني لان النصرا في ليس من اهله او كذا قصدا للحم فيها واذا لم يقع البعض قرية والاراقة لا تجزى في حق القرية لم يقع الكل ايضا فامتنع الجوز وهذا لا ذكره استحسان القياس لان يجوز وهو رواية عن ابي يوسف لانه تبرع بالاداء فلا يجوز عن غيره كالاعتاق عن الميت لكن نقول القرية قد تقع عن الميت كالتصدق بخلا لا اعتاق فيه الزام الولاء على الميت ولو ذبحوها عن صغير في الورثة او الولد اعانها بئانه قرية ولو مات احد منهم فبها الباقيون بغيا وان الورثة لا يجزى بهم لانه لم يقع بعضها قرية وفيما تقدم وجدا لادن من الورثة فكان قرية قال ويا كل من كرم الاضحية

(لغة ٤٤٩) مرارا عجا وكنا لك لعمري ذلك وهو معسر في السير في ايام الخريف عليه ان يضحى بشاتين لانه لم يكن
 وجه النذر اضحية واجبة عليه فلا يحتمل الاخبار فيحمل على الحقيقة الشرعية وهو الا نشاء فوجب عليه (لغة ٤٤٨)

ويطعم لا غنىء والفقراء ويدخل قوله عليه السلام كنت خديتكم عن كل نحو ما لا ضلح فكلوا منها
 واؤخروا منه جازا كل هو غنى جازان يؤكل غنيا ويستحب ان ينقص لصدة عن الثلث لان الجاهات
 ثلث الاكل الا اذا خالها وبنوا ولا طعام لقوله تعالى وطعموا القانع والمعرف فانقسم عليهما اثلاثا قال
 وتصدق بجلدها لانه جزء منها او عمل منه الله تستعمل في البيت كالنطح والحرام والغربال ونحوها
 لان انتفاع به غير محمول باس بان يشتري به ما ينتفع به البيت بعينه مع بقائه استحسانا وذلك
 مثل ما ذكرنا لان البطل حكم المبدل لا يشتري به ما لا ينتفع به بعد استهلاكه كالحل والابازير
 اعتبارا بالبيع بالاهم المعنى فيه من تصرفه على قصد القول والحمد عزلة الجدة في الصحيح ولو باع الجدة او
 اللحم بالاهم كما لا ينتفع به بعد استهلاكه تصدق بثمنه لان القرينة انتقلت الى بطله وقوله عليه السلام
 من باع جلد اضحية فلا اضحية له يفيد كراهة البيع اما البيع جازا لقيام الملك والقدرة على
 التسليم ولا يعطى جزا الجزا او من الاضحية لقوله عليه السلام لغرضي الله عنه تصدق بجلدها
 وخطاها ولا تعطى جزا الجزا منها شيئا والله عنه في البيع ايضا لا في معنى البيع بكونه يجر صوف
 اضحيته وينتفع به قبل ان يذبحها لانه التزام اقامة القرينة بجميع اجزاها بخلاف ما بعد
 الذبح لانه اقيمت القرينة هاك في الهدي ويكره ان يجلب لبنها فينتفع به كافي الصوف قال
 والا فضل ان يذبح اضحيته عبدا ان كان يحسن الذبح وان كان لا يحسنه فلا فضل ان يستعين
 بغيره واذا استعان بغيره ينبغي ان يشهد ها بنفسه لقوله عليه السلام لغرضي الله عنه
 عنها قومي فاشهد اضحيته فانه يغفر لك باول قطرة من مأكلك ذنب قال ويكره ان يذبحها
 الكتابي لانه عمل هو قرية وهو ليس من اهله ولو امر فذبح جاز لانه من اهل الذكاة

كتاب الاضحية
 من الاضحية فاذ ذبحها بالبيع
 انتقلت القرينة الى بطلها وانما
 كان في بيعها فذبحها بغيره
 انما هو الجزا الجزا او من
 الباطن لان كل احد منها ما
 يعطى جزا الجزا بغيره
 فلا ما يذبحها اذ
 يقال في الصوت جزا الجزا
 والجزا كذا كذا بغيره
 اجزاء خاص في الجزا
 الجزا وفضل الجزا
 فذبحها بغيره
 ويوان بغيره
 فذبحها بغيره
 بالذبح والانتفاء بعد اتمام القرينة
 بطلان كذا كذا
 بغيره ان يذبحها

NOT

امی القدری مریم عینی

شیشہ ۱۲ شکستہ معروف ۱۲۸ مہرہایت سرخ و مخطوطہ کہ از جانب یمن آئے ۱۱۸

اسے نقدوری ۱۲۱۶ء

عصص عند ابي ح
ای المصع بالضم یعنی سیمکة قوت ۱۲

میں نے یہ سب کچھ دیکھا ہے۔

17

تغییب ضیاء مافتن رای در وضایا لایا من مسمار در کذا فی مفتی العرب

۳۔ خداوند بخلافه امر را واجب
یا اگر شایسته که آن کار را دفع کند

فصل دوم

مویده النساء یخصی باسن باه

من سبيع الى جزاء فينبره ثم ادا السبع الى موضع الدابة

سیدنا سوبخ قد یثروه باجیه المفقوفه بالحروف والعلم فی
الحرف ای سخنان از حرف آخرم نقل و تفسیر

ای خادما و خادماست

وَمِنْهُمْ سَائِلَةٌ لَّهُ لَنْ يَكُونَ مَقْبُولٌ فِي

لأن الكذب عظام في الأديان كلها

یعنی اذاتقال لاجرا لاجوی بشرح معن جوی کا زجر امام غفر

في الحرام

جلد کتاب الکواہیۃ

(لقية ٤٥٠) أو يأكل ما اشتق منه إلا أن يكون غير يأكل ما تركه فلا بأس به في اختاره وغيثا دون عفيف ومن أكرام الخبر أن لا ينظر الأرام إذا حضر وأن لا يترك لقمة سقطت من يده فانه صرف بل ينبغي أن يتدق بما (لقية ٤٥٢)

(بقية ٤٥١) ومن السنة أن لا يأكل في وسط القصعة ثمان البركة تنزل في وسطها وإن يأكل من موضع واحد لانه طعام واحد بخلاف طبق فيه الزان الثمان ثمانية يأكل من حيث شاء لانه الزان كقول ذلك ورد ألا تأمر وليست رجله اليسرى وينصب العين ولا يأكل الطعام طاردا ولا يشمه وعن الثاني انه لا يكره الفم من الطعام الا باله (بقية ٤٥٣)

202

[illegible]

سبحن اكل جمعته لم الحسها تنزل له الذمعة انتفك الله من النازك اعتقتني من الشيطان ربي رواية الادا استغفرت له الذمعة (جبة ٤٥٤)

(الفية ٤٥٢) صرحت خوفاً وهو يحمل النهي ويكره السكرت حالة الذكل لأنه تشبه بالجورس ويتعلم بالمعروف وتعال عليه السلام

له وكذا الاصابه قبل مسحها بالماء في الدور المنقح او الزاوية وغرضها ١٢ الدور المختار من ٢٣٩ ج ٥

قال ولا يجوز للرجال التحلي بالذهب سائر ما ولا بالفضة لا يباي معناه الا بالاختار والمنطقة

السيف من الفضة تحقيقا لمعنى التمودج والفضة أغنت عن الذهب اذ هما من جنس واحد

كيفية قد جاء في باحة ذلك اثار وفي كجامع الصغير لا يتختم الا بالفضة وهذا نص

علان التختم بالحجر والصفحة راي سول الله صلى الله عليه وسلم على رجل خاتم صفر

فقال مالي اجه منك رائحة الا صنم راي على خر خاتم حديد فقال ما اري عليك خلية اهل النار

ومن الناس من يطلق الحجر لانه يقال له يشبهه لانه ليس بحجر اذ ليس له ثقل الحجر واطلاقه في الكتاب يدل

على تحريمه والتختم بالذهب على الرجال حرام لما روينا وعن علي رضي الله عنه ان النبي عليه السلام

عن التختم بالذهب لان اصل فيه التحريم ولا باحة ضرورة الاختار التمودج وقد اندفع في بلاد في

وهو الفضة والخلقة هي المعتدلة لان قوام الاختار بها ولا معتبر بالفص حتى يجوز ان يكون من حجر

ويجعل الفص بالباطن كونه بخلاف النسوان لانه تزين في حقهن وانما يتختم القاض والسلطان

كحاجة الختم فاما غيرهما فلا فضل ان يترك لعدم الحاجة اليه قال ولا بأس بمسح الذهب

يُجعل في حجر الفضل في ثقبه لانه تابع لعل في الثوب فلا يبعد لا بساله قال ولا تشد الا سنان

باله هبة تشد بالفضة وهذا عند حنيفة مرة وقال محمد لا بأس بالذهب ايضا لو كان يوسف

مثل قول كل منهما لهما ان عرجة بن سعد اصيبا نفعه يوم الكلا فأتخذه انقام من فضة فانق

فامره النبي عليه السلام بان يتخذ انقام من ذهب فلابي حنيفة مرة ان الاصل فيه التحريم ولا باحة

للضرورة وقد اندفع بالفضة وهي الادنى في قيمته على التحريم والضرورة فيما روي لم تنفع

في الانفاد ونه حيث انت قال ويكره ان يلبس لذكور من الصبيان لذهب والحريم

Handwritten marginal notes in Arabic script, including a diamond-shaped stamp with the word 'كتاب' (Kitab) and 'الكراهية' (Karahiyah).

قال ونظير الرجل من الرجل الى جميع بدنه الا الى ما بين سرته الى ركبته لقوله عليه السلام

[illegible]

[illegible]

159

الى الجوارجل في نظريه من الرجل لوجود الجانسه وانعدام الشهوة غالباً كما في نظر الرجل

[illegible]

روشنی کے ذریعہ جاننے کے لئے کہ وہ کون سا ملک ہے۔

للاشتغال بالأعمال والأول أصح قال وينظر الرجل من ماله التي تحمل له وزر وجته إلى فرجها

وهذا الإطلاق في النظر إلى السائبة نها عن شهوة وغير شهوة والأصل في قوله عليه السلام غَضَّ

لَكَ الْإِعْمَامُ بِكَ وَأَمَّا أَنْ لَا يَفْقَهُ ذَلِكَ مِنَ الْمُسْتَشْفَى وَالْغَشْيَاءِ مَبَاحٍ فَالْإِعْمَامُ الْإِعْمَامُ

بکرامت و بزرگواری
بکرمی و بخشنده
با کمال و با کمالات
با کبریا و با کبریا

ان ينظر كل واحد الى عذرة صاحبه لقوله عليه السلام اذا لى احدكم له فليستتر ما استطاع

ولا يخرج دان تجرد العبد ولا ان لك يورث النسيان لو ورد الاثر وكان بن عمر رضي الله عنهما

يقول الاول ان نظركم يكون ابله في تحصيل معدن اللذة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

الوجه والرأس والصدر والساقين والعضدين ولا ينظر إلى ظهرها وبطنها
الشعر والقدم والذراع والقدم

وَفِيهَا الْاَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى لَا يَلْعَنُهَا لَيْسَ فِيهَا لَيْعٌ لَهَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْعَالِينَ

اعلم مواضع الزينة وهم ما فكرنا في الكتاب ويدخل في ذلك الساعد والاذن والعنق

القدوس كما في الخبرين - الذين قمنوا من النوايا والنفوس وال...

وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَدَعَا لِقَائِ اللَّهِ يُرِيدُ اللَّهَ يَخْرُجُ مِنَ الْأَرْضِ عَلَىٰ أَعْيُنِهِمْ فَذَبَحُوا عَنْهُمْ قُتَيْبًا ذِي سُلَيْمٍ

وكان البعض يخل على البعض من غير استئذان وحشام والمرأة في بيتها في شباب مهنها

عادة فلو حرم النظر الى هذه المواضع ادعى الحرج وكذا الرغبة ثقل للحرم المؤبدة فقلما تشتهر

خلافتها واما الاصل فيك فاعاد الله اليك ولا تتركها ولا تتركها ولا تتركها

[illegible]

كتاب
الكراهية

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, appearing as bleed-through from the reverse side of the page.

تذکرہ
مجلس
مجلس
مجلس

الغادر من بلادنا
والعقب من بلادنا

یہاں پر سب سے پہلے
ان کا نام لکھا ہے

قال الامام حسين المنة في نقيب
الغداشدة را نقيب

والغنى طالبة مصرية

(بقية ٢٥٨) عند الحكومة (وكذا) لم ينظر الى الوجه (لوشك) في الاستبقاء لان الحرية عالية والفن طالبة مبدية
الصعاليك شرح تحفة الملوك ٢٣٢ ص ١٢ الفتح الرحمانى ص ٢٠٧ ج ٢

لأنه لا ضرورة كما في المحارم بل والقلّة الشبهة فيهما في الاما، وتفظه المملوكة تنظم البدوة
 والمكاتبه واما الولد لتحقق الحاجة والمستسعاة كالمكاتبه عنده حليفه رة على ما عرف
 واما الخافيه والمسافرة معها فقد قيل بلح كما في المحارم وقد قيل لا يباح لعملة الضرورة وفي
 الاركان لا تزال اعتبر محرم في الاصل لضرورة فيهن في ووات المحارم مجرما الحاجة **قال**
 ولا بأس بان يمتس ذلك اذا اراد الشراء وان خاف ان يشتبه كذا ذكر في المختصر واما قايضا
 في الجامع الصغير ولم يفضل قال مشايخنا رحمه الله يباح النظر في هذه الحالة
 وان اشتبه للضرورة ولا يباح المشاهدة وكان كبريه ذلك لانه نوع استمتاع في غير حالة
 الشراء يباح النظر والمشاهدة **قال** واذا احضرت الامه لم تعرض ازار واحدا ومعناه
 بلغت هذه المايتان لظهور البطن منها عوة وعن محمد بن احمد اذا كانت تشبه في جامع مثلها
 فم كالبالغة لا تعرض ازار واحد لو جود الاشياء **قال** والخصة في النظر الى الاجنبية
 كالفعل أقول عائشة رضي الله عنها الخصة مثله فلا يبيع ما كان حراما قبله ولا يه
 فعل بجامع كذا الجبولة لا يستحق بئز كذا الخينة في الردى من الافعال لانه فعل فاسق
 والحاصل انه يؤخذ فيه بحكم كتاب الله المنزل فيه الطفل اصغير مستثنى بالنص **قال**
 ولا يجوز للمملوك ان ينظر من سيده الا الى ما يجوز للاجنبي النظر اليه منها وقال مالك رة
 هو كالحرم وهو احد قولين لشافعية لقوله تعالى او ما مملكت ايمانهن ولا الحاجة
 متحققة لسخوله عليها من غير استئذان ولنا انه فعل غير محرم ولا زوج والشبهة
 متحققة لجواز النكاح في الجملة والحاجة قاصرة لانه يعمل خارج البيت

الاستساعة في المحارم بل والقلّة الشبهة فيهما في الاما، وتفظه المملوكة تنظم البدوة
 والمكاتبه واما الولد لتحقق الحاجة والمستسعاة كالمكاتبه عنده حليفه رة على ما عرف
 واما الخافيه والمسافرة معها فقد قيل بلح كما في المحارم وقد قيل لا يباح لعملة الضرورة وفي
 الاركان لا تزال اعتبر محرم في الاصل لضرورة فيهن في ووات المحارم مجرما الحاجة **قال**
 ولا بأس بان يمتس ذلك اذا اراد الشراء وان خاف ان يشتبه كذا ذكر في المختصر واما قايضا
 في الجامع الصغير ولم يفضل قال مشايخنا رحمه الله يباح النظر في هذه الحالة
 وان اشتبه للضرورة ولا يباح المشاهدة وكان كبريه ذلك لانه نوع استمتاع في غير حالة
 الشراء يباح النظر والمشاهدة **قال** واذا احضرت الامه لم تعرض ازار واحدا ومعناه
 بلغت هذه المايتان لظهور البطن منها عوة وعن محمد بن احمد اذا كانت تشبه في جامع مثلها
 فم كالبالغة لا تعرض ازار واحد لو جود الاشياء **قال** والخصة في النظر الى الاجنبية
 كالفعل أقول عائشة رضي الله عنها الخصة مثله فلا يبيع ما كان حراما قبله ولا يه
 فعل بجامع كذا الجبولة لا يستحق بئز كذا الخينة في الردى من الافعال لانه فعل فاسق
 والحاصل انه يؤخذ فيه بحكم كتاب الله المنزل فيه الطفل اصغير مستثنى بالنص **قال**
 ولا يجوز للمملوك ان ينظر من سيده الا الى ما يجوز للاجنبي النظر اليه منها وقال مالك رة
 هو كالحرم وهو احد قولين لشافعية لقوله تعالى او ما مملكت ايمانهن ولا الحاجة
 متحققة لسخوله عليها من غير استئذان ولنا انه فعل غير محرم ولا زوج والشبهة
 متحققة لجواز النكاح في الجملة والحاجة قاصرة لانه يعمل خارج البيت

الحكم في الاستبراء... كتاب الكراهية... لا يقرها ولا يمسها ولا يقبلها ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى يستبرأها ولا يمسها فيه قول عليه السلام في سبأيا وطاسرا لا توطأ كحبال حتى يضع حملهن ولا كحبال حتى يستبرأ بحیضة أفاد وجوب الاستبراء على المولى ودل على السبب في المسئلة هو استحادات الملك واليد لأنه هو الوجود في مود النص في هذا لأن الحكمة فيه لتعرف عن براءة الرحم صيانة للمياه المحترمة عن الاختلاط والأنساب عن الاشتباه وذلك عند حقيقة الشغل أو توهم الشغل بما محترم وهو أن يكون الولد ثابت النسب فيجب على المشتري لا على البائع أن العلة الحقيقية ارادة الوطى والمشتري هو الذي يريد دون البائع فيجب عليه غيدان الارادة امر مبطن فيدار الحكم على دليلها وهو التمكن من الوطى والتكفل انما ثبت بالملك واليد فانصب سببا وادى الحكم عليه ليسيرا فكان السبب استحداث ملك الرقبه المؤكد باليد وتعدى الحكم الى سائر اسباب الملك كالشراء والهبة والوصية والميراث والخلع والكتابة وغير ذلك وكذا يجب على المشتري

كتاب الكراهية... لا يقرها ولا يمسها ولا يقبلها ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى يستبرأها ولا يمسها فيه قول عليه السلام في سبأيا وطاسرا لا توطأ كحبال حتى يضع حملهن ولا كحبال حتى يستبرأ بحیضة أفاد وجوب الاستبراء على المولى ودل على السبب في المسئلة هو استحادات الملك واليد لأنه هو الوجود في مود النص في هذا لأن الحكمة فيه لتعرف عن براءة الرحم صيانة للمياه المحترمة عن الاختلاط والأنساب عن الاشتباه وذلك عند حقيقة الشغل أو توهم الشغل بما محترم وهو أن يكون الولد ثابت النسب فيجب على المشتري لا على البائع أن العلة الحقيقية ارادة الوطى والمشتري هو الذي يريد دون البائع فيجب عليه غيدان الارادة امر مبطن فيدار الحكم على دليلها وهو التمكن من الوطى والتكفل انما ثبت بالملك واليد فانصب سببا وادى الحكم عليه ليسيرا فكان السبب استحداث ملك الرقبه المؤكد باليد وتعدى الحكم الى سائر اسباب الملك كالشراء والهبة والوصية والميراث والخلع والكتابة وغير ذلك وكذا يجب على المشتري

كتاب الكراهية... لا يقرها ولا يمسها ولا يقبلها ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى يستبرأها ولا يمسها فيه قول عليه السلام في سبأيا وطاسرا لا توطأ كحبال حتى يضع حملهن ولا كحبال حتى يستبرأ بحیضة أفاد وجوب الاستبراء على المولى ودل على السبب في المسئلة هو استحادات الملك واليد لأنه هو الوجود في مود النص في هذا لأن الحكمة فيه لتعرف عن براءة الرحم صيانة للمياه المحترمة عن الاختلاط والأنساب عن الاشتباه وذلك عند حقيقة الشغل أو توهم الشغل بما محترم وهو أن يكون الولد ثابت النسب فيجب على المشتري لا على البائع أن العلة الحقيقية ارادة الوطى والمشتري هو الذي يريد دون البائع فيجب عليه غيدان الارادة امر مبطن فيدار الحكم على دليلها وهو التمكن من الوطى والتكفل انما ثبت بالملك واليد فانصب سببا وادى الحكم عليه ليسيرا فكان السبب استحداث ملك الرقبه المؤكد باليد وتعدى الحكم الى سائر اسباب الملك كالشراء والهبة والوصية والميراث والخلع والكتابة وغير ذلك وكذا يجب على المشتري

والأردبالص الإماء قال سعيد والحسن وغيرهما لا تغتسلن سوراة النور فأنها في لإحداث دون
الذكر قال ويعزل عن أمته بغيراذنها ولا يعزل عن زوجته إلا بآذنها لأنه عليه السلام
قضاء للشهوة وتحصيل الولد ولهذا تجوز في الحب والعنة ولا حق للامته في الوطى
فلهذا لا ينقص حق الحرة بغيراذنها ويستبد به المولى ولو كانت تحت أمته غيره
فقد ذكرناها في النكاح فصل في الاستبراء وغيره قال ومن اشترى جارية فانه
لا يقرها ولا يمسها ولا يقبلها ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى يستبرأها ولا يمسها فيه قول
عليه السلام في سبأيا وطاسرا لا توطأ كحبال حتى يضع حملهن ولا كحبال حتى يستبرأ
بحیضة أفاد وجوب الاستبراء على المولى ودل على السبب في المسئلة هو استحادات الملك واليد لأنه هو الوجود في مود النص في هذا لأن الحكمة فيه لتعرف عن براءة الرحم صيانة للمياه المحترمة عن الاختلاط والأنساب عن الاشتباه وذلك عند حقيقة الشغل أو توهم الشغل بما محترم وهو أن يكون الولد ثابت النسب فيجب على المشتري لا على البائع أن العلة الحقيقية ارادة الوطى والمشتري هو الذي يريد دون البائع فيجب عليه غيدان الارادة امر مبطن فيدار الحكم على دليلها وهو التمكن من الوطى والتكفل انما ثبت بالملك واليد فانصب سببا وادى الحكم عليه ليسيرا فكان السبب استحداث ملك الرقبه المؤكد باليد وتعدى الحكم الى سائر اسباب الملك كالشراء والهبة والوصية والميراث والخلع والكتابة وغير ذلك وكذا يجب على المشتري

الحكم في الاستبراء... لا يقرها ولا يمسها ولا يقبلها ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى يستبرأها ولا يمسها فيه قول عليه السلام في سبأيا وطاسرا لا توطأ كحبال حتى يضع حملهن ولا كحبال حتى يستبرأ بحیضة أفاد وجوب الاستبراء على المولى ودل على السبب في المسئلة هو استحادات الملك واليد لأنه هو الوجود في مود النص في هذا لأن الحكمة فيه لتعرف عن براءة الرحم صيانة للمياه المحترمة عن الاختلاط والأنساب عن الاشتباه وذلك عند حقيقة الشغل أو توهم الشغل بما محترم وهو أن يكون الولد ثابت النسب فيجب على المشتري لا على البائع أن العلة الحقيقية ارادة الوطى والمشتري هو الذي يريد دون البائع فيجب عليه غيدان الارادة امر مبطن فيدار الحكم على دليلها وهو التمكن من الوطى والتكفل انما ثبت بالملك واليد فانصب سببا وادى الحكم عليه ليسيرا فكان السبب استحداث ملك الرقبه المؤكد باليد وتعدى الحكم الى سائر اسباب الملك كالشراء والهبة والوصية والميراث والخلع والكتابة وغير ذلك وكذا يجب على المشتري

[illegible]

له قوله من مال البصير الى تبدل سيب الملك قائم مقام تبدل الذات ١٢ مجلة الاحكام العدلية ويشفر عنه ان البصير اذا مات فعلى امرأته عدة الوفاة ١٣

اذ كانت النوبة
 اذ انشئت في العتمة وحينئذ
 تفتت من بعد ذلك في
 ما بين عند سمرات الملك في دار
 بين درج الملك في دار
 لا يتجاوز وقت الحرام
 بعد المساء في دار
 الا ان كان في الاستراحة
 فان كان في الاستراحة
 فانه لا يتجاوز وقت الحرام
 واما في دار الحرام
 واما في دار الحرام
 واما في دار الحرام
 واما في دار الحرام

[illegible]

هذا كتاب
 من المصنفين
 في
 الكراه
 السبب هو السبب لان
 الاصلان الماحوم الاوسط
 الدواعي ايضا والاحوم الاوسط
 الدواعي احوم الاوسط
 اذا كانت رتبة
 في انقضاء العدة فذلك حرم
 الدواعي
 بينه فظهر
 حرم ما هو
 فكلان قرباين
 دواعي نصف
 عليه
 الاصلان ايضا
 كان اصل
 دواعي اصل
 من سبب

[illegible]

ما قوله عن

والله يوسف الخ، ولا اله الا
هو.

اختان فقبلهما بشهرو فانما يجامع واحدة منها ولا يقبلها ولا يعتسبها بشهوة ولا ينظر الى فرجها
 بشهوة حتى يملك فرج الاخرى غيره بملك او تكاح او يعتقها واصل هذا ان الجمع بين الاختين
 المملوكتين لا يجوز وطنا لا طلاق قوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين ولا يعارض بقوله تعالى او مملكت
 ايمانكم لان الزوج للحر وكذا لا يجوز الجمع بينهما في له واعى لا طلاق النص وكان الدواعي الى الوط
 بمنزلة الوط في التحريم على ما احتجنا به من قبل فاذا قبلتها فكانت وطئها ولو وطئها ليس له ان يجامع
 احدهما ولا ان ياتي بالداع فيهما فكذا اذا قبلتها فكذا اذا امسها بشهوة او نظر الى
 فرجها بشهوة لما بينا الا ان يملك فرج الاخرى غيره بملك او تكاح او يعتقها لانه
 لما حرم عليه فرجها لم يبق جامعة وقوله بملك اراد به ملك يمين فينتظم التملك بسانه
 اسبابه بيعا وغيره وملكك الشقص فيه كملك الكل لان الوطى يحرم به وكذا اعتاق البعض
 من احدهما كاعتاق كلها وكذا الكتابة كالاتاق في هذا لثبوت حرمة الوطى بذلك
 كله وكره من احدهما واجارها وتديرها لا تحمل الاخرى لا بها لا تخرج بها عن ملكه وقوله
 او تكاح اراد به النكاح الصحيح اما اذا تخرج احدهما نكاحا فاسد الايباح له وطى الاخرى لان
 يدخل الزوج بها فيه لانه نجس العدة عليها والعدة كالنكاح الصحيح في التحريم ولو وطى احدهما
 حل له وطى الاخرى لانه يصير جامعا بوطى الاخرى لا بوطى الموطوءة وكل امرأتين لا يجوز
 الجمع بينهما نكاحا فيما ذكرناه بمنزلة الاختين قال ويكره ان يقبل الرجل فم الرجل
 اويده او شيئا منه ويعانقه وذكر الطحاوي ان هذا قول ابي حنيفة ومحمد قال ابو يوسف رحمهم الله
 لا بأس بالتقبيل والمعانقة لما روي ان النبي عليه السلام عانق جعفر ارضى الله عنه

كتاب الكراهية

[illegible]

له قوله وقال ابو يوسف؟ لا بأس بالتقييل الخ التقييل على خمسة ارجل قيلة المودة للولد على الخذ وقيلة الرحلة لوالده على الرأس

في قوله من كان له من المال ما لا يفي بالغرض...
 في قوله من كان له من المال ما لا يفي بالغرض...
 في قوله من كان له من المال ما لا يفي بالغرض...

حين قدم من الحبشة وقيل بين عينيه وكهما ماروى عن النبي عليه السلام في عزم الكامعة
 وهي المعانقة وعن الكامعة وهي المتقيل ما رواه محمود على ما قبل التبريد قالوا الخلاف في

المعانقة في الزاد واحد ما اذا كان عليه قبض وجبة فلا بأس بها لا يجمع وهو الصحيح قاله
 بالمصاحفة لانه هو المتوارث قال عليه السلام من صاح اخاه المسلم وحرك يده تضررت

ذنوبه **فصل في البيع** قاله بأس بيع السرقة ويكره بيع العذرة وقال الشافعي
 لا يجوز بيع السرقة ايضا لانه نجس العين فشابه العذرة وجله المينة قبل الدباغ وتلغى منتفع

لانه يكتف في الاراضى لاستكثار الرزق فكان لا والمال محل للبيع بخلاف العذرة لانه ينتفع بها
 مخلوطا ويجوز بيع المخلوط هو الممزج من معدن وهو الصحيح وكذا يجوز الانتفاع بالمخلوط لا بغير المخلوط

في الصحيح والمخلوط بمنزلة زيت خالطته النجاسة **قال** ومن علم تجارية اخاه لرجل فرأى
 اخيه يبيعها وقال في كونه صاحبها يبيعها فانه يسمعه ان يبتاعها ويطلبها لانه اخبر بخبر صحيح

لا منازع له قول الواحد في المعاملات مقبول على من يصفى كان ممن قبل وكذا اذا قال
 اشترتها منه او هبها لي وتصديق بها على لما قلنا وهذا اذا كان ثقة وكذا اذا كان

غير ثقة واكبر رايه انه صادق لان عدالة المخبر في المعاملات غير لازمة للحاجة على
 ما رواه ان كان اكبر رايه انه كاذب لم يسمع له بان يتعرض بشئ من ذلك لان اكبر الراى يقام

مقام اليقين وكذا اذا لم يعلم انهما فلان ولكن اخبره صاحب اليد انهما فلان آبه وكله
 ببيعها واشترها منه والمخبر ثقة قبل قوله وان لم يكن ثقة يعتبر اكبر الراى لان

اخباره حجة في حقه وان لم يخبره صاحب اليد بشئ فان كان عرفها
 صاحب اليد

في قوله من كان له من المال ما لا يفي بالغرض...
 في قوله من كان له من المال ما لا يفي بالغرض...
 في قوله من كان له من المال ما لا يفي بالغرض...

في قوله من كان له من المال ما لا يفي بالغرض...

في الزمان
فمنهم من
والاولى
الحمد لله
الذي لا يفترون
بما في الوضوء
من غير ان
عن اهل

[illegible][illegible]

فثبت المنازع بالظاهر بخلاف ما اذا كانت المنكوحة صغيرة فأخبر الزوج انها ارتضعت
من امه واخوته حيث يقبل لول الواحد فيلان القاطع طاروا الاقدام الاول لا يدل على انعدامه
فلم يثبت المنازع فافترقا وعلى هذا الخبر في يد الفرق ولو كانت جارية صغيرة لا تعتبر
نفسها في رجل يدعها له فلما كبرت لقيها رجل في بليد اخر فقالت انا حرة الاصل ليس عيه
ان يتزوجها التحقق المنازع وهو اليد بخلاف ما تقدم قال واذا باع المسلم خرا واخذ غنمه عليه
دين فانه يكره لصاحب الدين ان يأخذ منه ان كان بائع نصرانيا فلا بأس به والفرق ان البيع
في الوجه الاول قبل ان يخرس في مال متقوم في حق المسلم وفي الثمن على ملك المشرك فلا يخلو
من البائع والثالث في البيع لانه مال متقوم في حق الذي فملكه البائع فيحل الاخذ منه قال
ويكره الاحتكار في اقوات الادميين والبهائم اذا كان في لك في بليد يضرب الاحتكار باهله وكذلك
التعلق فاما اذا كان لا يضرب فلا بأس به والاصل فيه قوله عليه لسلام الجالب من روى الاحتكار ملحق
ولانه يتعلق به حق العامة وفي الامتناع عن البيع ابطال حقهم وتضييق الامر عليه فكذا اذا كان
يضرب في لك بان كانت البلدة صغيرة بخلاف ما اذا لم يضرب ان كان لمضركي لانه جالس ملكه
من غير اضار بغيره وكذا التعلق على هذا التفصيل لان النبي عليه السلام نهى عن تعلق الجلب
وعن تعلق الزكبان قالوا هه الاذا لم يلبس المتعلق على التجار صغير البلدة فان لبس فهو مكره
في الوجهين لانه غادر وفيه تخصيص لاحتكار الاقوات كالحنطة والشعير والتبن والقش
قول ابي حنيفة روى وقال ابو يوسف روى كل ما اضرب العامة حبسه فهو احتكار
وان كان ذهب او فضة او ثوبا وعن محمد روى انه قال لا احتكار في الثياب

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يا بني ارجب اى اهل البيت فاذكركم عن
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يا بني ارجب اى اهل البيت فاذكركم عن
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يا بني ارجب اى اهل البيت فاذكركم عن

فأبو يوسف اعتبر حقيقة الضرر إذ هو المؤثر في الكراهية وأبو حنيفة اعتبر الضرر للمعروف المتعارف
 ثم المدة إذا قصر لا يكون حتكراً للعدو الضرر وإذا طالت يكون حتكراً لمكروهها لتحقيق الضرر
 ثم قيل هي مقدرة بأربعين يوماً والقول للنبي عليه السلام من حتكراً طعاماً أربعين ليلة
 فقد برئ من الله وبرئ من الله منه قيل الشهر لأن ما دونه قليل عاجل والشهر وما فوقه
 كثير أجل قد مر في غير موضع ويقع التفاوت في المأثم بين أن يترقب العزة وبين
 أن يترقب القحط والعياذ بالله وقيل المدة للعاقبة في الدنيا ما يأتى ثم وان قلت
 المدة وأما حاصل أن التجارة في الطعام غير محجوزة **قال** ومن حتكراً غلة ضيعته أو ما جلبه
 من بلاد أخرف ليس محتكراً ما الأول فلأنه خالص حقه لم يتعلق به حق العامة لا ترى أن له
 أن لا يزور فذلك له أن لا يبيع أما الثاني فالمدكور قول أبي حنيفة أنه كان حق العامة ما يتعلق
 بما جمع في المصير جلد في فناءها وقال أبو يوسف يكره إطلاق ما روينا وقال محمد كل ما يتجلى
 منه إلى المصير في الغالب فهو بمنزلة فناء المصير يكره الاحتكار فيه لتعلق حق العامة به بخلاف
 ما إذا كان البلد بعيداً عن التجارة العادة بأهل منه إلى المصير لأنه لم يتعلق به حق العامة
قال ولا ينبغي للسلطان أن يسعير على الناس لقوله عليه السلام لا تسعروا فإن الله
 هو المسعير القابض الباسط الرازق وكان الثمن حق العاقد فاليه تقديره فلا ينبغي
 للإمام أن يتعرض لحقه إلا إذا تعلق به دفع ضرر العامة على ما نبين وإذا رفع
 إلى لقاض هذا الأمر يأمر المتكرب ببيع ما فضل عن قوته وقوت أهله على
 اعتبار الشفعة في ذلك وبينها عن الاحتكار فإن رفع اليه مرة أخرى حبسه

كتاب الكراهية

(بقية ٤٦٨) في أمراء آل ربيعة إلى قد علمت أن هذه المسئلة متفرعة من القاعدة ستة وعشرين من المادة وحاصلها
 يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام يتفرع على هذا منع الطبيب الجاهل ١٢ قال سليم رستم في شرحه (بقية ٤٧٠)

فأبو يوسف اعتبر حقيقة الضرر إذ هو المؤثر في الكراهية وأبو حنيفة اعتبر الضرر للمعروف المتعارف
 ثم المدة إذا قصر لا يكون حتكراً للعدو الضرر وإذا طالت يكون حتكراً لمكروهها لتحقيق الضرر
 ثم قيل هي مقدرة بأربعين يوماً والقول للنبي عليه السلام من حتكراً طعاماً أربعين ليلة
 فقد برئ من الله وبرئ من الله منه قيل الشهر لأن ما دونه قليل عاجل والشهر وما فوقه
 كثير أجل قد مر في غير موضع ويقع التفاوت في المأثم بين أن يترقب العزة وبين
 أن يترقب القحط والعياذ بالله وقيل المدة للعاقبة في الدنيا ما يأتى ثم وان قلت
 المدة وأما حاصل أن التجارة في الطعام غير محجوزة **قال** ومن حتكراً غلة ضيعته أو ما جلبه
 من بلاد أخرف ليس محتكراً ما الأول فلأنه خالص حقه لم يتعلق به حق العامة لا ترى أن له
 أن لا يزور فذلك له أن لا يبيع أما الثاني فالمدكور قول أبي حنيفة أنه كان حق العامة ما يتعلق
 بما جمع في المصير جلد في فناءها وقال أبو يوسف يكره إطلاق ما روينا وقال محمد كل ما يتجلى
 منه إلى المصير في الغالب فهو بمنزلة فناء المصير يكره الاحتكار فيه لتعلق حق العامة به بخلاف
 ما إذا كان البلد بعيداً عن التجارة العادة بأهل منه إلى المصير لأنه لم يتعلق به حق العامة
قال ولا ينبغي للسلطان أن يسعير على الناس لقوله عليه السلام لا تسعروا فإن الله
 هو المسعير القابض الباسط الرازق وكان الثمن حق العاقد فاليه تقديره فلا ينبغي
 للإمام أن يتعرض لحقه إلا إذا تعلق به دفع ضرر العامة على ما نبين وإذا رفع
 إلى لقاض هذا الأمر يأمر المتكرب ببيع ما فضل عن قوته وقوت أهله على
 اعتبار الشفعة في ذلك وبينها عن الاحتكار فإن رفع اليه مرة أخرى حبسه

قوله في ذلك من قوله لا يكره بيع السلاح في الحرب...
قوله في ذلك من قوله لا يكره بيع السلاح في الحرب...
قوله في ذلك من قوله لا يكره بيع السلاح في الحرب...

وعز به على ما يرى في جواره دفع الضر عن الناس قال في باب الطعام يتحكمون ويتعدون عن القيمة تعدا فاحشا وغيره القاض عن صيانة حقوق المسلمين لا بالتسديد فيئذ لا بأس به بمشورة من أهل الرأي البصير فإذا فعل ذلك تعدى جل عن ذلك باع بكرمه اجازة القاض وهذا ظاهر عندنا في حنيفة مع ذلك لا يرى الحرج على من كان له مال ان يكون له حرج قوه باعيا عنه من باع منهم قرض الامام محله لا غير مكره على البيع هل يبيع القاض على المنكر طعامة من غير رضام قيل هو على الاختلاف التاخر في بيع ماله لمدى ونقيل يبيع بلا اتفاق

لان اباحية مع يرى الحرج دفع ضر عام وهذا كذلك قال ويكره بيع السلاح في ايام الفتنة معناه ممن يعرف انه من اهل الفتنة لانه تسبب الى المعصية وقد يتناه في السيرة وان كان يعرف انه من اهل الفتنة لا بأس بذلك لانه يحتمل ان لا يستعمل في السلاح في ايام الفتنة من يعلم انه يتخذ خيرا لان المعصية لا تقام بعينه بل بعد تغييره بخلاف بيع السلاح في ايام الفتنة لان المعصية

تقوم بعينه قال ومن اجزئنا لئلا يتخذ فيه بيتا او كنيسة او بيعة او يبيع فيه الخمر بالسواد فلا بأس وهذا عندنا في حنيفة مع ذلك لا ينبغي ان يكره لشئ من ذلك لانه اعانة على المعصية وله ان اجاره يرد على منفعة البيت لهذا تجوز بيعه التسليم لا معصية فيه غا المعصية بفعل المستاجر وهو مختار فيه فقطع نسبتة عنه غاقيه بالسواد لا فهم لا يكرهون من اتخاذا البيعة الكنائس والنواصيح والكنائز في الامصار والظواهر وشعائر الاسلحة فيما بخلاف السواد قالوا هذا كان في سواد الكوفة لان غالبها اهل الذمة فافاض سوادنا

قوله في ذلك من قوله لا يكره بيع السلاح في الحرب...
قوله في ذلك من قوله لا يكره بيع السلاح في الحرب...
قوله في ذلك من قوله لا يكره بيع السلاح في الحرب...

كتاب الكراهية

قوله في ذلك من قوله لا يكره بيع السلاح في الحرب...
قوله في ذلك من قوله لا يكره بيع السلاح في الحرب...
قوله في ذلك من قوله لا يكره بيع السلاح في الحرب...

(بقية ٤٤٩) هذه المادة مقيدة للمادة السابقة وما يتفرع عنها الحرج على المفتي المأجور والكاتب القليل دفعا للضرر العام وجبر السفينة والمديون وبيع مال المديون قضاء لونه دفعا للضرر عن الضمان على ماهر المعتمد ونفق الحائط المائل الى طريق العامة (بقية ٤٧١)

(تبيہ ۷۸) والتسعی عند تعدی ارباب الطعام
عليه عند الحاجة اذا امتنع عن بيعه دفعا للضرر العام ومنع اتحاد حافوز الطبع بين البزارين (والاشباه والقطاين)

من غير انكار وهو من اقوى الحجج قلت اى فيجوز بيع ارضها بغير كراهة كما هو رواية الحسن وسها من بل بها لفتى كما في المنهج عن العيني
(لغنية ١٧٣)

(فتاويه ٤٧٢) وعبارة البرهان ومواهب الرحمن ولا تكثر ابو يوسف؟ بيع ارضها كبنائها وهو رواية عنهما ربه يعمل انتهى (فتاويه ٤٧٤)
الايجرة على هامش مجمع الانوار) وقوله عليه الصلاة والسلام ومثل من ربح دميلاً على ان ارضها فذلك (فتاويه ٤٧٤)

[illegible]

يكون قبضه الهبة والصدقة له واصل هذا ان التصرف على الصغار انواع ثلاثة نوع هو من باب الولاية
لا يملكه الا من هو ولي كالاختصاص والبيع لا موال ليقظة لان الولي هو الذي قام مقامه
بانابة الشرع ونوع اخر ما كان من ضرورته حال الصغار وهو شراء مالا له للصغير منه وتبيعه
واجارة الاطراف ذلك جائز من الولي يفيق عليه كالاختصاص والعلم للملحوظ اذا كان في حجرهم
واذا ملك هؤلاء هذا النوع فالولي اولى به الا انكلا يشترط في حق الولي ان يكون لصبي في حجره
ونوع ثالث ما هو نفع محض كقبول الهبة والصدقة والقبض فها يملكه الملحوظ والاخ والعلم
والصبي بنفسه اذا كان يملك الاتقان بالحكمة فتح باجته نظر للصبي فيملك بالعقل والولاية

والجواب عليه من ذلك الاتفاق قال ولا يجوز للملتقط ان يواجره ويحول الامان اجرا له الا ان كان
 ولا يجوز للمملوك ان يملك اتلافا منافع باستخدامه ولا كذلك الملتقط والعلم والاجر العيني نفسه
 لا يجوز لانه مشروط بالضرر لا اذا فرغ من العمل ان عند ذلك يخص نفعا فيجب المستحق هو نظير
 اي الامور

العبد المذنب يؤجر نفسه فقد ذكرناه **قال** ويكره ان يجعل الرجل في عتق عبده الرأية ويروى
 النير الماذون ^{في باب اجاره العبد من ان ياكل من اكله}
 الداية وهو طوق الحديد الذي يعلقه من ان يجره رأسه وهو معتاد بين الظلمة لانه عقوبة
 الباطل فلما ذكرنا في المنزلة ^{السريسة غفر}
 اهل النار فيكره كالأحراق بالنار ولا يكره ان يقتل لانه سنة المسلمين ^{في الشفهاء}

واهل الذمارة فلا يكره في لعبه ثم اعلم باقية وصيانته لماله **قال** ولا بأس بالحفنة
 بيد به التلاوى لان التلاوى مباح بالاجماع وقد ورد باباحتهم الحديث ولا فرق
 بين الرجال والنساء **لا** ينبغي ان يستعمل الخمر كالخمر فهو هالان **لا** استشفاء

بالمحرم حرام قال ولا بأس بزور القلعة عليه السلام بعث عتاب بن أسيد مكة

[illegible][illegible][illegible]

والدور التي فيها من تكبير ومهر من التوى الحجج وبه قال الشافعي وغيرهما رواية عن الامام بن مفرج اللخمي وبه يفتي ١٢
مجمع الاخر ص ٢٥٤٧ ج ٢ له قوله ان النظر الصفحة ٤٥٧ من الصلاة

في مال بيت المال من اموال المسلمين فتكون نفقته في مالهم
 وهو مال بيت المال هذا لان الحبس من اسباب النفقة كما في الوصية والمضارب اذا سافر
 بمال المضاربة وهذا فيما يكون كفاية فان كان شرط فهو حرام لانه استتجار على الطاعة
 اذا القضاء طاعة بل هو افضلها ثم القاضي اذا كان فقيرا فلا فضل بل الواجب الاخاء
 لانه لا يمكنه اقامة فرض القضاء الا به اذا اشتغال بالكسب يقيده عن اقامته وان كان
 غنيا فلا فضل الا امتناع على ما قيل في قبائيل المال قيل الاخاء وهو الاصح صيانة للقضاء
 عن الهوان فظن المتن يؤولي بعده من المحتاجين لانه اذا انقطع زمانا يتبعوا عاداتهم ثم تسميته
 زرقا تدل على انه بقدر الكفاية وقد جرى لرسامه باعطائه في اول السنة لان الخراج يوخد
 في اول السنة وهو يعطى منه وفي زماننا الخراج يوخد في اخر السنة والماخوذ
 من الخراج خراج السنة الماضية هو الصحيح وكواستوي في زرق سنة وعزل قبل استكمالها
 قيل هو على اختلاف معروف في نفقة المرأة اذا ماتت في السنة بعد استكمال نفقة
 السنة والاصح انه يجب الرد قال ولا بأس بان تسافر الامه وام الولد بغير محرم
 لان لا جانب في حق الاماء فيما يرجع الى النظر والمتن بمنزلة المحارم على ما ذكرنا
 من قبل فام الولامة لقيام الملك فيها وان امتنع بيعها والله اعلم بالصواب

كتاب احياء الموات

قال الموات ما لا يتنفع به من الارض تقطع الماء عنها ولو غلبت عليه ما اشبه ذلك
 مما يتنفع الزراعة يسمى بذلك لطلان الانتفاع به **قال** فما كان منها عادي كمالك له
 له قوله ولا بأس بان تسافر الامه الخ منها في زماننا فله الغلبة الفاديه ليعتق ما خلوة بما قيل تجاح قيل لا

في مال بيت المال من اموال المسلمين فتكون نفقته في مالهم
 وهو مال بيت المال هذا لان الحبس من اسباب النفقة كما في الوصية والمضارب اذا سافر
 بمال المضاربة وهذا فيما يكون كفاية فان كان شرط فهو حرام لانه استتجار على الطاعة
 اذا القضاء طاعة بل هو افضلها ثم القاضي اذا كان فقيرا فلا فضل بل الواجب الاخاء
 لانه لا يمكنه اقامة فرض القضاء الا به اذا اشتغال بالكسب يقيده عن اقامته وان كان
 غنيا فلا فضل الا امتناع على ما قيل في قبائيل المال قيل الاخاء وهو الاصح صيانة للقضاء
 عن الهوان فظن المتن يؤولي بعده من المحتاجين لانه اذا انقطع زمانا يتبعوا عاداتهم ثم تسميته
 زرقا تدل على انه بقدر الكفاية وقد جرى لرسامه باعطائه في اول السنة لان الخراج يوخد
 في اول السنة وهو يعطى منه وفي زماننا الخراج يوخد في اخر السنة والماخوذ
 من الخراج خراج السنة الماضية هو الصحيح وكواستوي في زرق سنة وعزل قبل استكمالها
 قيل هو على اختلاف معروف في نفقة المرأة اذا ماتت في السنة بعد استكمال نفقة
 السنة والاصح انه يجب الرد قال ولا بأس بان تسافر الامه وام الولد بغير محرم
 لان لا جانب في حق الاماء فيما يرجع الى النظر والمتن بمنزلة المحارم على ما ذكرنا
 من قبل فام الولامة لقيام الملك فيها وان امتنع بيعها والله اعلم بالصواب

في مال بيت المال من اموال المسلمين فتكون نفقته في مالهم
 وهو مال بيت المال هذا لان الحبس من اسباب النفقة كما في الوصية والمضارب اذا سافر
 بمال المضاربة وهذا فيما يكون كفاية فان كان شرط فهو حرام لانه استتجار على الطاعة
 اذا القضاء طاعة بل هو افضلها ثم القاضي اذا كان فقيرا فلا فضل بل الواجب الاخاء
 لانه لا يمكنه اقامة فرض القضاء الا به اذا اشتغال بالكسب يقيده عن اقامته وان كان
 غنيا فلا فضل الا امتناع على ما قيل في قبائيل المال قيل الاخاء وهو الاصح صيانة للقضاء
 عن الهوان فظن المتن يؤولي بعده من المحتاجين لانه اذا انقطع زمانا يتبعوا عاداتهم ثم تسميته
 زرقا تدل على انه بقدر الكفاية وقد جرى لرسامه باعطائه في اول السنة لان الخراج يوخد
 في اول السنة وهو يعطى منه وفي زماننا الخراج يوخد في اخر السنة والماخوذ
 من الخراج خراج السنة الماضية هو الصحيح وكواستوي في زرق سنة وعزل قبل استكمالها
 قيل هو على اختلاف معروف في نفقة المرأة اذا ماتت في السنة بعد استكمال نفقة
 السنة والاصح انه يجب الرد قال ولا بأس بان تسافر الامه وام الولد بغير محرم
 لان لا جانب في حق الاماء فيما يرجع الى النظر والمتن بمنزلة المحارم على ما ذكرنا
 من قبل فام الولامة لقيام الملك فيها وان امتنع بيعها والله اعلم بالصواب

أركان ملكه في الإسلام لا يعرف له مالك بعينه هو بعينه من القرية بحيث إذا وقف انسان من
 أي في ملكه ١٢
 أقصر العام فصاح لا يسمع الصوف فيه فهو موافق قال في الله عنه هكذا ذكره القدرى و
 العادى ما قدم خرابه والروى عن محمد أنه يشتري أن يكون مملوكا لمسلم ودم مع انقطاع
 الارتفاق بها تكون ميتة مطلقا فالله هي مملوكة لمسلم إذا لم تكن مملوكة لمسلم فماله
 يكون جماعة المسلمين ولو ظهر له مالك ترد عليه يضمن الرابع نقصا فهو البعد عن القرية على ما قال
 شرطه أبو يوسف لا الظاهر أن يكون قريبا من القرية لا ينقطع ارتفاق أهلها عنه فبدار
 الحكم عليه محله اعتداء انقطاع أهل القرية عنها حقيقة وإن كان قريبا من القرية
 كذا ذكره الأمام المعروف بمجاهدة روى وشمس الأمانة السخسى اعتمد على ما اختاره أبو يوسف
 ضمن أحياء بآذان الأمام ملكية وإن أحياء بغير آذان له ملكه عند أبي حنيفة روى وقال لا يملكه
 لقوله عليه السلام من أحيى ضاميتة فهي ولائها مال مباح سيقب يد إليه في ملكه كما في
 الخطب الصبي ولا في حنيفة روى قوله عليه السلام ليس للمملوك ما طابت به نفس أموره
 وما روى به احتمال أنه إذا نزل لقوم لا نصيب لشيء ولا له مغنوم لو صوله إلى يد المسلمين باجاف
 الخيل والركاب فليس لأحد أن يختص به يدين أن الأمام كما في سائر الغنائم ويحب فيه
 العشر لأن ابتداء توظيف الخراج على المسلم لا يجوز إلا إذا سقاه ماء الخراج لأنه حينئذ يكون ابتداء
 الخراج على اعتبار الماء فلما أحيى ما تركها وترى غيرها فقد قيل الثاني لحق بها
 لأن الأول ملك استغلا لها لا يثبتها فإذا أتركها كان الثاني أحق بها
 ولا صح أن الأول يترى عنها من الثاني لأنه ملكها بالأحياء على ما ينطق به الحديث

أركان ملكه في الإسلام لا يعرف له مالك بعينه هو بعينه من القرية بحيث إذا وقف انسان من
 أي في ملكه ١٢
 أقصر العام فصاح لا يسمع الصوف فيه فهو موافق قال في الله عنه هكذا ذكره القدرى و
 العادى ما قدم خرابه والروى عن محمد أنه يشتري أن يكون مملوكا لمسلم ودم مع انقطاع
 الارتفاق بها تكون ميتة مطلقا فالله هي مملوكة لمسلم إذا لم تكن مملوكة لمسلم فماله
 يكون جماعة المسلمين ولو ظهر له مالك ترد عليه يضمن الرابع نقصا فهو البعد عن القرية على ما قال
 شرطه أبو يوسف لا الظاهر أن يكون قريبا من القرية لا ينقطع ارتفاق أهلها عنه فبدار
 الحكم عليه محله اعتداء انقطاع أهل القرية عنها حقيقة وإن كان قريبا من القرية
 كذا ذكره الأمام المعروف بمجاهدة روى وشمس الأمانة السخسى اعتمد على ما اختاره أبو يوسف
 ضمن أحياء بآذان الأمام ملكية وإن أحياء بغير آذان له ملكه عند أبي حنيفة روى وقال لا يملكه
 لقوله عليه السلام من أحيى ضاميتة فهي ولائها مال مباح سيقب يد إليه في ملكه كما في
 الخطب الصبي ولا في حنيفة روى قوله عليه السلام ليس للمملوك ما طابت به نفس أموره
 وما روى به احتمال أنه إذا نزل لقوم لا نصيب لشيء ولا له مغنوم لو صوله إلى يد المسلمين باجاف
 الخيل والركاب فليس لأحد أن يختص به يدين أن الأمام كما في سائر الغنائم ويحب فيه
 العشر لأن ابتداء توظيف الخراج على المسلم لا يجوز إلا إذا سقاه ماء الخراج لأنه حينئذ يكون ابتداء
 الخراج على اعتبار الماء فلما أحيى ما تركها وترى غيرها فقد قيل الثاني لحق بها
 لأن الأول ملك استغلا لها لا يثبتها فإذا أتركها كان الثاني أحق بها
 ولا صح أن الأول يترى عنها من الثاني لأنه ملكها بالأحياء على ما ينطق به الحديث

أركان ملكه في الإسلام لا يعرف له مالك بعينه هو بعينه من القرية بحيث إذا وقف انسان من
 أي في ملكه ١٢
 أقصر العام فصاح لا يسمع الصوف فيه فهو موافق قال في الله عنه هكذا ذكره القدرى و
 العادى ما قدم خرابه والروى عن محمد أنه يشتري أن يكون مملوكا لمسلم ودم مع انقطاع
 الارتفاق بها تكون ميتة مطلقا فالله هي مملوكة لمسلم إذا لم تكن مملوكة لمسلم فماله
 يكون جماعة المسلمين ولو ظهر له مالك ترد عليه يضمن الرابع نقصا فهو البعد عن القرية على ما قال
 شرطه أبو يوسف لا الظاهر أن يكون قريبا من القرية لا ينقطع ارتفاق أهلها عنه فبدار
 الحكم عليه محله اعتداء انقطاع أهل القرية عنها حقيقة وإن كان قريبا من القرية
 كذا ذكره الأمام المعروف بمجاهدة روى وشمس الأمانة السخسى اعتمد على ما اختاره أبو يوسف
 ضمن أحياء بآذان الأمام ملكية وإن أحياء بغير آذان له ملكه عند أبي حنيفة روى وقال لا يملكه
 لقوله عليه السلام من أحيى ضاميتة فهي ولائها مال مباح سيقب يد إليه في ملكه كما في
 الخطب الصبي ولا في حنيفة روى قوله عليه السلام ليس للمملوك ما طابت به نفس أموره
 وما روى به احتمال أنه إذا نزل لقوم لا نصيب لشيء ولا له مغنوم لو صوله إلى يد المسلمين باجاف
 الخيل والركاب فليس لأحد أن يختص به يدين أن الأمام كما في سائر الغنائم ويحب فيه
 العشر لأن ابتداء توظيف الخراج على المسلم لا يجوز إلا إذا سقاه ماء الخراج لأنه حينئذ يكون ابتداء
 الخراج على اعتبار الماء فلما أحيى ما تركها وترى غيرها فقد قيل الثاني لحق بها
 لأن الأول ملك استغلا لها لا يثبتها فإذا أتركها كان الثاني أحق بها
 ولا صح أن الأول يترى عنها من الثاني لأنه ملكها بالأحياء على ما ينطق به الحديث

أركان ملكه في الإسلام لا يعرف له مالك بعينه هو بعينه من القرية بحيث إذا وقف انسان من
 أي في ملكه ١٢
 أقصر العام فصاح لا يسمع الصوف فيه فهو موافق قال في الله عنه هكذا ذكره القدرى و
 العادى ما قدم خرابه والروى عن محمد أنه يشتري أن يكون مملوكا لمسلم ودم مع انقطاع
 الارتفاق بها تكون ميتة مطلقا فالله هي مملوكة لمسلم إذا لم تكن مملوكة لمسلم فماله
 يكون جماعة المسلمين ولو ظهر له مالك ترد عليه يضمن الرابع نقصا فهو البعد عن القرية على ما قال
 شرطه أبو يوسف لا الظاهر أن يكون قريبا من القرية لا ينقطع ارتفاق أهلها عنه فبدار
 الحكم عليه محله اعتداء انقطاع أهل القرية عنها حقيقة وإن كان قريبا من القرية
 كذا ذكره الأمام المعروف بمجاهدة روى وشمس الأمانة السخسى اعتمد على ما اختاره أبو يوسف
 ضمن أحياء بآذان الأمام ملكية وإن أحياء بغير آذان له ملكه عند أبي حنيفة روى وقال لا يملكه
 لقوله عليه السلام من أحيى ضاميتة فهي ولائها مال مباح سيقب يد إليه في ملكه كما في
 الخطب الصبي ولا في حنيفة روى قوله عليه السلام ليس للمملوك ما طابت به نفس أموره
 وما روى به احتمال أنه إذا نزل لقوم لا نصيب لشيء ولا له مغنوم لو صوله إلى يد المسلمين باجاف
 الخيل والركاب فليس لأحد أن يختص به يدين أن الأمام كما في سائر الغنائم ويحب فيه
 العشر لأن ابتداء توظيف الخراج على المسلم لا يجوز إلا إذا سقاه ماء الخراج لأنه حينئذ يكون ابتداء
 الخراج على اعتبار الماء فلما أحيى ما تركها وترى غيرها فقد قيل الثاني لحق بها
 لأن الأول ملك استغلا لها لا يثبتها فإذا أتركها كان الثاني أحق بها
 ولا صح أن الأول يترى عنها من الثاني لأنه ملكها بالأحياء على ما ينطق به الحديث

(البقية ٤٧٦) اقصر العزان بمعنى ان صدى جيب الصوت لا يسمع من اقصى الدور التي من طرفه تلك القصة او القريبة ١٢ (المادة ١٢٧٠) وقال محمد بن خالد الاناسي في شرحه وشرحه ولا هي مرغى ولا محتطاً إلى اشارة الى #

[illegible][illegible][illegible]

احياء ولو فعل احد هما يكون تحجيرا ولو حفرها ولم يسبقها يكون تحجيرا وان اسقاها
 حفرها كان احياء اوجو الفعلين لو حوطها او سقاها بحيث يتضم الماء يكون احياء
 من جملة البناء وكذا اذ ابلها قال ولا يحوي احياء ما قرب من العلم ويترك في لاهل
 قربة ومطر الحصاد هم لتحقيق حاجتهم اليها حقيقة اودليها على ما بيناه فلا يكون
 واتا لتعلق حقهم بها بمنزلة الطريق والهدى عليها قالوا لا يجوز ان يقطع الامام ما لا غنى
 لمسلمين عنه كالحل والابرار التي يستغنى الناس عنها اذ ذكرنا قال ومن خبرنا في بؤية فله
 ربهها ومعناه اذ حفر في ارض موات باذن الامام عنده او باذنه وبغير اذنه عنه هما
 ان حفر البيرواحياء قال فان كانت للعطن اربعون ذراعا لقوله عليه السلام
 من خبرنا فله مما حوله اربعون ذراعا عظمنا لما شئته فقل اربعون من كل الجوانب
 والصحيح انه من كل جانب في الاراضي نحووة ويحول الماء الى ما حفره وتجاوزت كانت للناس
 في ما استون ذراعا وهذا عندهما وعند ابي حنيفة اربعون ذراعا لقوله عليه السلام
 من كل جانب من جانبا ان يكون لكل ثمانية اربعين ذراعا في كل جانب من جانبا
 حريم العين خمس مائة ذراع وحريم البيرواح اربعون ذراعا وحريم البيرواح اربعون ذراعا
 ذراعا ولا نه قد يحتاج فيه الى ان يسير دابة للاستقلال وقد يطول الوشاء وبيرواح العطن
 للاستقاء منه بيده فقلت الحاجة فلا بد من التفاوت وله ما سويناه
 من غير فصل والعام المتفق على قبوله والعمل به اولى عنده من الخاص المختلف
 في قبوله والعمل به ولان القياس يابي استحقاق الحريم لان عمله في موضع الحفر
 ولا استحقاق به ففما اتفق عليه الحديثان تركناه وفيما تعارضا فيه حفظنا
 انما اتفقنا في كل ما حصل من العمل

البقية ٤٧٧) عن اقص العمران اشارة الى الشريط الذي اعتبره البريوسفلا وهو البغد عن القصبة او القرية سواء كان محتطبا او على اوله ركن والظاهر ان الحملة اعتبرته الشرطين معا كما كان هو متفقا لاهل قرية لا يكون موافقا وان كان بعينه اعظم (البقية ٤٧٩).

21
NCA

و عرف ان دبا دك من حفراتى الى ١٢ ألف

[illegible]

(بقية ٤٧٨) وما كان قريبا منها الا يكون موافقا وان لم يكن مرتفعاً له فتدبر ١٢ شرح المجلة لمحمد خالد الاناسي ص ٢٠٣ ج ٤ له قوله لانه قد يبين
من العطن انه الفتوى على قول ابي حنيفة كما في شرح المجلة لمحمد خالد الاناسي حيث قال وظاهر المتن والشرح ترجيح قول الامام

[illegible][illegible][illegible]

لأنه غير متعدي في حفرها ولثاني الحرير من الجوانب الثلاثة دون الجانب الأول ليس في ملك
الحافر الأول فيموت القنطرة لآخر ثم يقدر ما يصلحها وعن محمد أنه بمنزلة البئر في استحقاق
الحرير وقيل هو عندهما وعندة لآخر ثم لها مال يظهر للماء على الأرض لأنه نهر في التحقيق فيعتبر
بالنهر الظاهر قالوا وعندة ظهور الماء على الأرض هو بمنزلة عين فؤارة فيقدر حريره بخمس مائة
ذراع والشجرة تغرس في أرض موات لآخر ثم أيضا حتى لم يكن لغيره أن يغرس شجرة في
حريرها لأنه يحتاج إلى حرير له يجده فيه شجرة ويضعه فيه وهو مقدار خمسة أذرع
من كل جانب به وروى الحديث قال وما ترك الفرات والدرجلة وعدل عنه الماء
ويجوز عودته إليه لم يحز أحياءه كحاجة العامة إلى كونه نهر أو أن كان لا يجوز أن يعود
إليه فهو كالموات إذا لم يكن حريرا العام لأنه ليس في ملك أحد لأن قهر الماء يدفع
قهر غيره وهو اليوم في يد الإمام قال ومن كان له نهر في أرض غيره فليس له حرير
عند حقيقته إلا أن يقيم بينة على ذلك قال له مسينة النهر يمشي عليها ويكفي
عليها طينه قيل هذه المسألة بناء على أن من حفر نهر في أرض موات باذن الإمام
لا يستحق الحرير عنده وعندة هما يستحقه لأن النهر لا ينتفع به إلا بالحرير كحاجته إلى المشي
لتنسبيل الماء ولا يمكنه المشي عادة في بطن النهر إلى لقاء الطين لا يمكنه النقل إلى مكان بعيد
إلا بخرج فيكون له الحرير اعتبارا بالبئر ولأن القياس ياباه على ما ذكرناه وفي البئر
عرفناه بالاثروا كحاجة إلى الحرير فيه فوقها إليه في النهر لأن الانتفاع بالماء في النهر ممكن
بدون الحرير ولا يمكن في البئر إلا بالاستقاء والاستقاء إلا بالحرير فتعد رالحاق

[illegible]

[illegible]

والمعروف بالملك المملوك في كل سنة من مائة الف دينار
والتي هي اقل من ما كان عليه في السنين الماضية
لأنه لا يملك الا في السنة التي فيها ولد له
ولم يكن له في غيرها من قبل ولا بعد

٢٢٥
 الفصل بين الشوك
 العامة والحاص
 في النقة

[illegible]

هذا الكتاب من كتب الفقه على المذاهب الأربعة...
 في بيان ما إذا كان النهر يجري في الأرض...
 من المذهب الحنفي...
 في بيان ما إذا كان النهر يجري في الأرض...
 من المذهب المالكي...
 في بيان ما إذا كان النهر يجري في الأرض...
 من المذهب الشافعي...
 في بيان ما إذا كان النهر يجري في الأرض...
 من المذهب الحنبري...

من علاه فإذا جاوز أرض رجل رفع عنه هذا عند أبي حنيفة وقالاهي عليهم جميعا من أوله
 الآخر بمصر من الشر والارضين لأن صاحب الحق لا أسفل لاحتياجه التيسيل مفضل
 من الماء فيه ولما كان المقصد من كرى الانتفاع بالسقي وقد حصل لصاحب الحق على فلا يلزم
 انتفاع غيره وليس على صاحب المسيل عار كما إذا كان له مسيل على سطح غيره كيف وإنه
 يمكنه دفع الماء عن أرضه بسدة من علاه ثم أنما يرفع عنه إذا جاوز أرضه كما ذكرنا
 وقيل إذا جاوز فوقه ثم يرفع وهو مروي عن محمد بن يونس الأول أصح لأن له رأيا في اتخاذ الفوهة
 من علاه وأسفل فإذا جاوز الكرى أرضه حتى سقط عنه مؤنته قيل له إن يرفع الماء ليس
 أرضه لانهاء الكرى في حقه قيل ليس له ذلك عالم تفرغ شركاؤه نفيا لاختصاصه
 وليس على أهل الشقة من الكرى شيء لأنهم لا يخصصون ولا هم اتباع فصل في الدعوى
 والاختلاف والتصرف فيه ويصير دعوى الشر بغير أرض استعانة بالانقياد لملك دون الأرض
 وقد يبيع الأرض ويبقى الشر وهو مرغوب فيه في دفعه في الدعوى إذا كان غير رجل يجري في
 أرض غيره فأراد صاحب الأرض أن يجري النهر في أرضه ترك على حاله لا يستعمل له ما جاز به
 فعند الاختلاف يكون القول قوله فإن لم يكن في يده ولم يكن جارا فاعليه
 البينة أن هذا النهر له وإنه قد كان له فخرارة في هذا النهر يسوقه إلى
 أرضه ليسقيها فيقضى له لاثباته بالجهة ملكا له وأحقا مستحقا فيه

كتاب الحياء الموات
 في بيان ما إذا كان النهر يجري في الأرض...
 من المذهب الحنفي...
 في بيان ما إذا كان النهر يجري في الأرض...
 من المذهب المالكي...
 في بيان ما إذا كان النهر يجري في الأرض...
 من المذهب الشافعي...
 في بيان ما إذا كان النهر يجري في الأرض...
 من المذهب الحنبري...

في بيان ما إذا كان النهر يجري في الأرض...
 من المذهب الحنفي...
 في بيان ما إذا كان النهر يجري في الأرض...
 من المذهب المالكي...
 في بيان ما إذا كان النهر يجري في الأرض...
 من المذهب الشافعي...
 في بيان ما إذا كان النهر يجري في الأرض...
 من المذهب الحنبري...

في هذا المصنف في غير او على سطح والميزاب والمشي في دار غيره فحكم الاختلاف
 فيها نظير في الشرب واذا كان غير بين قوم واخصموا في الشرب كان الشرب بينهم على قدر
 اراضيهم لان المقصود الانتفاع بسقيها فيقتد بقدره بخلاف الطريق لان المقصود
 التطريق وهو في الدار الواسعة والضيقة على غلط واحد فان كان لا على منكم ينسب
 حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك لما فيه من ابطال حق الباقيين لكن بشرط بحسبته
 فان تراخى وعلى ان يسكر لا على النهر حتى يشرب بحسبته او اصطلمو اعلى ان يسكر كل رجل
 منهم في نوبته جاز لان الحق لهم لانه اذا تمكن من ذلك بلوح لا يسكر ما ينكسب به النهر
 من غير تراخي كونه اضراهم وليس احد منهم ان يكرى منهم هرا او ينصب عليه سخي ماء الاضراء
 اصحابه لان فيه كسر ضيقة النهر وشغل موضع مشترك بالبناء الا ان يكون
 رحي لا يضر بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في ارض صاحبها لانه تصرف
 في ملك نفسه ولا ضرر في حق غيره ومعنى الضرر بالنهر ما يبناه من كسر
 ضيقته وبالماء ان يتغير عن سننه الذي كان يجري عليه والدالية والسانية
 نظير الرحي ولا يتخذ عليه جسر ولا قنطرة بمنزلة طريق خاص بين قوم بخلاف
 ما اذا كان لواحد غير خاص يأخذ من نهر خاص بين قوم فاراد ان يقنطر
 عليه ويستوثق منه له ذلك او كان مقنطرا مستوثقا فاراد ان ينقصر
 ذلك ولا يثب ذلك في اخذ الماء حيث يكون له ذلك لا ينقص
 في خالص ملكه وضعا ورفعا ولا ضرر بالشركاء باخذ زيادة الماء ويمنع من ان يسرع

كتاب اجاء
 الموات

في هذا المصنف في غير او على سطح والميزاب والمشي في دار غيره فحكم الاختلاف
 فيها نظير في الشرب واذا كان غير بين قوم واخصموا في الشرب كان الشرب بينهم على قدر
 اراضيهم لان المقصود الانتفاع بسقيها فيقتد بقدره بخلاف الطريق لان المقصود
 التطريق وهو في الدار الواسعة والضيقة على غلط واحد فان كان لا على منكم ينسب
 حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك لما فيه من ابطال حق الباقيين لكن بشرط بحسبته
 فان تراخى وعلى ان يسكر لا على النهر حتى يشرب بحسبته او اصطلمو اعلى ان يسكر كل رجل
 منهم في نوبته جاز لان الحق لهم لانه اذا تمكن من ذلك بلوح لا يسكر ما ينكسب به النهر
 من غير تراخي كونه اضراهم وليس احد منهم ان يكرى منهم هرا او ينصب عليه سخي ماء الاضراء
 اصحابه لان فيه كسر ضيقة النهر وشغل موضع مشترك بالبناء الا ان يكون
 رحي لا يضر بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في ارض صاحبها لانه تصرف
 في ملك نفسه ولا ضرر في حق غيره ومعنى الضرر بالنهر ما يبناه من كسر
 ضيقته وبالماء ان يتغير عن سننه الذي كان يجري عليه والدالية والسانية
 نظير الرحي ولا يتخذ عليه جسر ولا قنطرة بمنزلة طريق خاص بين قوم بخلاف
 ما اذا كان لواحد غير خاص يأخذ من نهر خاص بين قوم فاراد ان يقنطر
 عليه ويستوثق منه له ذلك او كان مقنطرا مستوثقا فاراد ان ينقصر
 ذلك ولا يثب ذلك في اخذ الماء حيث يكون له ذلك لا ينقص
 في خالص ملكه وضعا ورفعا ولا ضرر بالشركاء باخذ زيادة الماء ويمنع من ان يسرع

في هذا المصنف في غير او على سطح والميزاب والمشي في دار غيره فحكم الاختلاف
 فيها نظير في الشرب واذا كان غير بين قوم واخصموا في الشرب كان الشرب بينهم على قدر
 اراضيهم لان المقصود الانتفاع بسقيها فيقتد بقدره بخلاف الطريق لان المقصود
 التطريق وهو في الدار الواسعة والضيقة على غلط واحد فان كان لا على منكم ينسب
 حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك لما فيه من ابطال حق الباقيين لكن بشرط بحسبته
 فان تراخى وعلى ان يسكر لا على النهر حتى يشرب بحسبته او اصطلمو اعلى ان يسكر كل رجل
 منهم في نوبته جاز لان الحق لهم لانه اذا تمكن من ذلك بلوح لا يسكر ما ينكسب به النهر
 من غير تراخي كونه اضراهم وليس احد منهم ان يكرى منهم هرا او ينصب عليه سخي ماء الاضراء
 اصحابه لان فيه كسر ضيقة النهر وشغل موضع مشترك بالبناء الا ان يكون
 رحي لا يضر بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في ارض صاحبها لانه تصرف
 في ملك نفسه ولا ضرر في حق غيره ومعنى الضرر بالنهر ما يبناه من كسر
 ضيقته وبالماء ان يتغير عن سننه الذي كان يجري عليه والدالية والسانية
 نظير الرحي ولا يتخذ عليه جسر ولا قنطرة بمنزلة طريق خاص بين قوم بخلاف
 ما اذا كان لواحد غير خاص يأخذ من نهر خاص بين قوم فاراد ان يقنطر
 عليه ويستوثق منه له ذلك او كان مقنطرا مستوثقا فاراد ان ينقصر
 ذلك ولا يثب ذلك في اخذ الماء حيث يكون له ذلك لا ينقص
 في خالص ملكه وضعا ورفعا ولا ضرر بالشركاء باخذ زيادة الماء ويمنع من ان يسرع

في هذا المصنف في غير او على سطح والميزاب والمشي في دار غيره فحكم الاختلاف
 فيها نظير في الشرب واذا كان غير بين قوم واخصموا في الشرب كان الشرب بينهم على قدر
 اراضيهم لان المقصود الانتفاع بسقيها فيقتد بقدره بخلاف الطريق لان المقصود
 التطريق وهو في الدار الواسعة والضيقة على غلط واحد فان كان لا على منكم ينسب
 حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك لما فيه من ابطال حق الباقيين لكن بشرط بحسبته
 فان تراخى وعلى ان يسكر لا على النهر حتى يشرب بحسبته او اصطلمو اعلى ان يسكر كل رجل
 منهم في نوبته جاز لان الحق لهم لانه اذا تمكن من ذلك بلوح لا يسكر ما ينكسب به النهر
 من غير تراخي كونه اضراهم وليس احد منهم ان يكرى منهم هرا او ينصب عليه سخي ماء الاضراء
 اصحابه لان فيه كسر ضيقة النهر وشغل موضع مشترك بالبناء الا ان يكون
 رحي لا يضر بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في ارض صاحبها لانه تصرف
 في ملك نفسه ولا ضرر في حق غيره ومعنى الضرر بالنهر ما يبناه من كسر
 ضيقته وبالماء ان يتغير عن سننه الذي كان يجري عليه والدالية والسانية
 نظير الرحي ولا يتخذ عليه جسر ولا قنطرة بمنزلة طريق خاص بين قوم بخلاف
 ما اذا كان لواحد غير خاص يأخذ من نهر خاص بين قوم فاراد ان يقنطر
 عليه ويستوثق منه له ذلك او كان مقنطرا مستوثقا فاراد ان ينقصر
 ذلك ولا يثب ذلك في اخذ الماء حيث يكون له ذلك لا ينقص
 في خالص ملكه وضعا ورفعا ولا ضرر بالشركاء باخذ زيادة الماء ويمنع من ان يسرع

وهذا عندنا وهو المعنى عند أهل اللغة وأهل العلم قال بعض الناس هو اسم كل مسكر
أقول عليه السلام كل مسكر وهو قوله عليه السلام للخمر هاتين الشجرتين أشار إلى الكرم
والنخلة ولأنه مشتق من مخمق العقل وهو موجود في كل مسكر ولنا اسم خاص بطباق أهل
اللغة فيما ذكرناه ولهذا اشتهر استعماله في غير غيره ولأن حرمة الخمر قطعية وهي في
غيرها ظنية وإنما سمي الخمر لاختصاص العقل علان ما ذكرتم لا ينافي كون الاسم خاصا
فإن الخمر مشتق من الخم وهو الظهور ثم هو اسم خاص للخمر فلا كل ما ظهر وهذا
كثير النظير والحديث الأول طعن في يحيى بن معين والثاني يريد بيان الحكم إذ هو
اللاق بمنصب الرسالة والثاني في حديث ثبوت هذا الاسم وهذا الذي ذكره في الكتاب
قول أبي حنيفة وعندهما إذا اشتد صاخر أو لا يشترط القذف بل لو بدل كان الاسم مثبتا
به وكذا المعنى المحرم بالاشتداد وهو المؤثر في الفساد ولا في حنيفة من أن الغليان بدلية
الشدق وكما لم يبق في الزبد وسكونه إذ به يتميد الصافي من الكدر وحكام الشرع قطعية
فتناط بالنهاية كالحمد وكفار المستحل وحرمة البيع وقيل يؤخذ في حرمة الشرب
بجرح الاشتداد احتياطا والثالث أن عينها حرام غير معلول بالسكرو لا موقوف عليه
ومن الناس من أنكر حرمة عينها وقال إن السكرو منها حرام لأن به يحصل الفساد وهو
الصدع عن كونه وهذا كفر لأنه جمع الكتاب فإنه سماه رجسا والرجس هو محرّم العين
وقد جاءت السنة متواترة أن النبي عليه السلام حرم الخمر وعليه انعقاد إجماع وكان
قليله يدعوى كثيرة وهذا من خواص الخمر لهذا تردد أشار به اللذان بالاستكثار منه

هذا عندنا وهو المعنى عند أهل اللغة وأهل العلم قال بعض الناس هو اسم كل مسكر
أقول عليه السلام كل مسكر وهو قوله عليه السلام للخمر هاتين الشجرتين أشار إلى الكرم
والنخلة ولأنه مشتق من مخمق العقل وهو موجود في كل مسكر ولنا اسم خاص بطباق أهل
اللغة فيما ذكرناه ولهذا اشتهر استعماله في غير غيره ولأن حرمة الخمر قطعية وهي في
غيرها ظنية وإنما سمي الخمر لاختصاص العقل علان ما ذكرتم لا ينافي كون الاسم خاصا
فإن الخمر مشتق من الخم وهو الظهور ثم هو اسم خاص للخمر فلا كل ما ظهر وهذا
كثير النظير والحديث الأول طعن في يحيى بن معين والثاني يريد بيان الحكم إذ هو
اللاق بمنصب الرسالة والثاني في حديث ثبوت هذا الاسم وهذا الذي ذكره في الكتاب
قول أبي حنيفة وعندهما إذا اشتد صاخر أو لا يشترط القذف بل لو بدل كان الاسم مثبتا
به وكذا المعنى المحرم بالاشتداد وهو المؤثر في الفساد ولا في حنيفة من أن الغليان بدلية
الشدق وكما لم يبق في الزبد وسكونه إذ به يتميد الصافي من الكدر وحكام الشرع قطعية
فتناط بالنهاية كالحمد وكفار المستحل وحرمة البيع وقيل يؤخذ في حرمة الشرب
بجرح الاشتداد احتياطا والثالث أن عينها حرام غير معلول بالسكرو لا موقوف عليه
ومن الناس من أنكر حرمة عينها وقال إن السكرو منها حرام لأن به يحصل الفساد وهو
الصدع عن كونه وهذا كفر لأنه جمع الكتاب فإنه سماه رجسا والرجس هو محرّم العين
وقد جاءت السنة متواترة أن النبي عليه السلام حرم الخمر وعليه انعقاد إجماع وكان
قليله يدعوى كثيرة وهذا من خواص الخمر لهذا تردد أشار به اللذان بالاستكثار منه

وهذا عندنا وهو المعنى عند أهل اللغة وأهل العلم قال بعض الناس هو اسم كل مسكر
أقول عليه السلام كل مسكر وهو قوله عليه السلام للخمر هاتين الشجرتين أشار إلى الكرم
والنخلة ولأنه مشتق من مخمق العقل وهو موجود في كل مسكر ولنا اسم خاص بطباق أهل
اللغة فيما ذكرناه ولهذا اشتهر استعماله في غير غيره ولأن حرمة الخمر قطعية وهي في
غيرها ظنية وإنما سمي الخمر لاختصاص العقل علان ما ذكرتم لا ينافي كون الاسم خاصا
فإن الخمر مشتق من الخم وهو الظهور ثم هو اسم خاص للخمر فلا كل ما ظهر وهذا
كثير النظير والحديث الأول طعن في يحيى بن معين والثاني يريد بيان الحكم إذ هو
اللاق بمنصب الرسالة والثاني في حديث ثبوت هذا الاسم وهذا الذي ذكره في الكتاب
قول أبي حنيفة وعندهما إذا اشتد صاخر أو لا يشترط القذف بل لو بدل كان الاسم مثبتا
به وكذا المعنى المحرم بالاشتداد وهو المؤثر في الفساد ولا في حنيفة من أن الغليان بدلية
الشدق وكما لم يبق في الزبد وسكونه إذ به يتميد الصافي من الكدر وحكام الشرع قطعية
فتناط بالنهاية كالحمد وكفار المستحل وحرمة البيع وقيل يؤخذ في حرمة الشرب
بجرح الاشتداد احتياطا والثالث أن عينها حرام غير معلول بالسكرو لا موقوف عليه
ومن الناس من أنكر حرمة عينها وقال إن السكرو منها حرام لأن به يحصل الفساد وهو
الصدع عن كونه وهذا كفر لأنه جمع الكتاب فإنه سماه رجسا والرجس هو محرّم العين
وقد جاءت السنة متواترة أن النبي عليه السلام حرم الخمر وعليه انعقاد إجماع وكان
قليله يدعوى كثيرة وهذا من خواص الخمر لهذا تردد أشار به اللذان بالاستكثار منه

[illegible][illegible]

(لقية ٤٩٠) وانا آخذ بقرولها دفعا لتجاسر العوام لانهم اذا علموا ان ذلك يحل قبل تذوق الزبد ليقعون في التصاد

(٤٩٤) دقة فيك. مسك الحبيب فيك. دقة فيك.

كتاب
الاشربة

ذكر انه مروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: من شرب الخمر في يوم واحد، لم يقبل الله صلواته أربعين سنة.

لوقوله من محمد ان حرام ويحد شارب الخمر (وحر محمد) اي الاشرية المتخذة من العسل والعنب ونحوها قاله المصنف

قالوا هذا الجواب على هذا العموم والبيان لا يوجد في غيره وهو نص على ان يلتزم من
الحظية والشعيرة والعسل والذرة حلال عند أبي حنيفة رحمه الله ولا يجد شاربها عند أبي حنيفة
منه ولا يقع طلاق السكران منه بمنزلة النائم ومن ههنا علقه بالنوم واليقظة وعن
محمد انه حرام ويحد شاربها اذا سكر منه يقع طلاقه اذا سكر منه كما في سائر الاشربة المحرمة
وقال في ايضا وكان ابو يوسف يقول ما كان من الاشربة يتيقن بعد ما يبلغ عشرة ايام ولا يفسد
فاني اكره ثم رجعت الى قول أبي حنيفة وقوله الاول مثل قول محمد ان كل مسكر حرام الا ان يفرج
بهذا الشرط ومعنى قوله يبلغ يغلي ويشد ومعنى قوله ولا يفسد لا يفسد في جوارز بقا هذه
الذرة من غير ان يفسد له قوته وشدة فكان لينة حرمة ومثل ذلك مروي عن ابن عباس رضي الله
عنه ما رواه أبو حنيفة رحمه الله يعتبر حقيقة الشدة على الحد الذي ذكرناه فيما يجر ماصلا شره و
فيما يجر السكر منه على ما ذكرناه ان شاء الله تعالى وابي يوسف رجعت الى قول أبي حنيفة رحمه الله فلم
يجز كل مسكر ورجع عن هذا الشرط ايضا وقال في المختصر ونبيذ القرو والزبيب اذا طهر كل واحد
منها اذني طنجة حلال وان اشتد اذ شرب منه ما يغلب على ظنه انه لا يسكر من غير طهي
ولا طيب وهذا عند أبي حنيفة وابي يوسف وعند محمد والشافعية حرام والكلام في كالكلام
في المثلث العنبي نذكر ان شاء الله تعالى قال ولا بأس بالخلطين لما روي عن ابن زياد
انه قال سقاني ابن عمر رضي الله عنهما ما كنت اهدى الى اهل بغداد من الغد فاخبرته بذلك
فقال ما زدتك على عجو وزبيب هذا من الخلطين كان مطبوخا لان المروي عن حمزة
نقيع الزبيب هو النبي منه وما روي انه عليه السلام نهى عن الجمع بين القرو والزبيب

منه ولا يقع طلاق السكران منه بمنزلة النائم ومن ههنا علقه بالنوم واليقظة وعن محمد انه حرام ويحد شاربها اذا سكر منه يقع طلاقه اذا سكر منه كما في سائر الاشربة المحرمة

قالوا هذا الجواب على هذا العموم والبيان لا يوجد في غيره وهو نص على ان يلتزم من الحظية والشعيرة والعسل والذرة حلال عند أبي حنيفة رحمه الله ولا يجد شاربها عند أبي حنيفة

منه ولا يقع طلاق السكران منه بمنزلة النائم ومن ههنا علقه بالنوم واليقظة وعن محمد انه حرام ويحد شاربها اذا سكر منه يقع طلاقه اذا سكر منه كما في سائر الاشربة المحرمة

(بیتہ ۴۶۳)

و عن كلهم يروي و ا فني محمد # بتخرج مما نقل وهو المحرر

تلف و فی طلاق الغرازیه و مالی عکس است

[illegible][illegible]

والزبيب والرطب الم
ونبيذ العسل والتب
اي شراب
وابي يوسف رحمه الله
واشار الى الكرمه وال
وقيل لا يشترط وهو
من الجواب ان سكر منه
سكر من كثره ثانيا
سائر الاشياء فوق
اي اجتماع
لا يحل عند ابي حنيفة
اباحه من قطع
ذهب ثلثاه وبقي ثلثه
اي حرام
الشافعي لا حرام وهو
وعن محمد بن كمال
السلام كل مسكر خمير
الحكم منه فالحكم
وهما قوله عليه
شرا خص السكر
عليه السلام

رطب والبس محمول على
 ابن نبيذ الخطه والذ
 له اذ كان من غير طهو
 خجلة خص التحريم بها
 المذكور في الكتاب
 قيل كيد وقد ذكرنا
 من غير تفصيل وهذا
 كذا وكذا المتخذ من
 فسادا اجماعا ولا حجة
 حلال ان اشتدوه
 هذا الخلاف فيما اذا قصر
 طما وعنه انه كره ذلك
 قوله عليه السلام ما اسكر كذا
 منه حرام ولا المسكر
 سلام حرم الخمر
 التحريم في غير الخمر
 بين تركيبه ان يقال
 كل كراهية تحريم
 من كراهية تحريم
 تركيبه ان يقال
 كل كراهية تحريم

٢٩٢
الحالة الشدة وكان في
والشعير حلالا
طريق قوله عليه السلام
والمراد بيان الحكم ثم
البيان للغة
قليل لا يدعو إلى كثير
أوجه من قبل قالوا ولا يصح
الآن الفساق يجمعون
في الحديث
إلى أن إذا اشتد فهو على
نحوه
ينول منه قالوا ولا يصح
إلا فلا يتعد إلى غيره
ذا عند أبي حنيفة وإلى
على الطائفة
من التقوى ما اذا قص
توانا شدة
في عزمه أنه توقف فيه
قال لاحقر
يرك فقليل حرام ويرى
ابن ماجه من غروب شيب عن نبي من
مكر يفسد العقل في
بينها ويرى عينها ق
عطف للمغايرة ولأن

[illegible]

ل
تأين
لا باحة
المتمد
في أ
شفتين
تفمين
هم على
بإملاك
لهما في
نحو حتى
لك و
اتفاق
قول عليه
ثم ما اسكر
البحر كالحجر
من كل
لمسك

ب
نوارست
بالخيل من
مدائن

فان كان الوعاء عتيقا يغسل ثلاثا فيطهره ان كان جديلا لا يطهر عند محله للتشرب الخرفيه
 بخلاف العتيق وعند بي سفي يغسل ثلاثا ويخفف في كل مرة وهو مسأله ما لا ينص عليه العصر
 وقيل عند بي سفي يملأ ماء مرة بعد اخرى حتى اذا خرج الماء صافيا غير متغير يحكم بطهارته
 قال واذا تخللت الخمر حلت سواء صارت خلا بنفسها او بشئ يطرح فيها ولا يكره تخليلها
 وقال الشافعي يكره التخليل ولا يحل الخل الحاصل به ان كان التخليل بالقاء شئ فيه قولا واحدا
 وان كان بغير القاء شئ فيه فله في الخل الحاصل به قولان لم يأت في التخليل اقترابا من الخمر على وجه
 القول والا مبر بالاجتناب بنا فيه ولنا قوله عليه السلام لعمر لا دام الخل ولا في التخليل
 يزول الوصف المفيد وتثبت صفة الصلاح من حيث تسكين الصفراء وكسر الشهوة والتغذية
 به ولا صلاح مباح وكذا الصلاح للصالح اعتبارا بالمخلل بنفسه وبالدباغ ولا اقترابا لعلام
 الفساد فاشبهه لاراقه والتخليل اولى لما فيه من احراز مال يصير حلالا في الثاني فيختار
 من ابتلى به واذا صار الخمر خلا يطهر ما يوازيها من لئاء فاما اعلاه وهو الذي نقص الخمر
 قيل يطهر تنعاً وقيل لا يطهر لانه خمر بايسر اذا غسل بالخل فتخلل من سباعته فطهر كذا اذا
 منه الخمر لم يخلطه في حال على ما قالوا قال ويكره شرب جدي الخمر والامشاطه
 لان فيه اجزاء الخمر لا تنفع بالحر حرام وهذا لا يجوز ان يدوي بجرحا او بقرقة دابة
 ولا ان يسقى ميا ولا ان يسقى صبيا للتداوي والوبال على من سقاه وكذا لا يسقيها للدوا
 وقيل لا يحل الخمر لها ما اذا قيدت الى الخمر فلا بأس به كما في الكلب الميتة ولوالقي الدرك
 في الخل لا بأس به لانه يصير خلا لكن يباح حل الخل اليه لا عكسه لما قلنا

فان كان الوعاء عتيقا يغسل ثلاثا فيطهره ان كان جديلا لا يطهر عند محله للتشرب الخرفيه
 بخلاف العتيق وعند بي سفي يغسل ثلاثا ويخفف في كل مرة وهو مسأله ما لا ينص عليه العصر
 وقيل عند بي سفي يملأ ماء مرة بعد اخرى حتى اذا خرج الماء صافيا غير متغير يحكم بطهارته
 قال واذا تخللت الخمر حلت سواء صارت خلا بنفسها او بشئ يطرح فيها ولا يكره تخليلها
 وقال الشافعي يكره التخليل ولا يحل الخل الحاصل به ان كان التخليل بالقاء شئ فيه قولا واحدا
 وان كان بغير القاء شئ فيه فله في الخل الحاصل به قولان لم يأت في التخليل اقترابا من الخمر على وجه
 القول والا مبر بالاجتناب بنا فيه ولنا قوله عليه السلام لعمر لا دام الخل ولا في التخليل
 يزول الوصف المفيد وتثبت صفة الصلاح من حيث تسكين الصفراء وكسر الشهوة والتغذية
 به ولا صلاح مباح وكذا الصلاح للصالح اعتبارا بالمخلل بنفسه وبالدباغ ولا اقترابا لعلام
 الفساد فاشبهه لاراقه والتخليل اولى لما فيه من احراز مال يصير حلالا في الثاني فيختار
 من ابتلى به واذا صار الخمر خلا يطهر ما يوازيها من لئاء فاما اعلاه وهو الذي نقص الخمر
 قيل يطهر تنعاً وقيل لا يطهر لانه خمر بايسر اذا غسل بالخل فتخلل من سباعته فطهر كذا اذا
 منه الخمر لم يخلطه في حال على ما قالوا قال ويكره شرب جدي الخمر والامشاطه
 لان فيه اجزاء الخمر لا تنفع بالحر حرام وهذا لا يجوز ان يدوي بجرحا او بقرقة دابة
 ولا ان يسقى ميا ولا ان يسقى صبيا للتداوي والوبال على من سقاه وكذا لا يسقيها للدوا
 وقيل لا يحل الخمر لها ما اذا قيدت الى الخمر فلا بأس به كما في الكلب الميتة ولوالقي الدرك
 في الخل لا بأس به لانه يصير خلا لكن يباح حل الخل اليه لا عكسه لما قلنا

فان كان الوعاء عتيقا يغسل ثلاثا فيطهره ان كان جديلا لا يطهر عند محله للتشرب الخرفيه
 بخلاف العتيق وعند بي سفي يغسل ثلاثا ويخفف في كل مرة وهو مسأله ما لا ينص عليه العصر
 وقيل عند بي سفي يملأ ماء مرة بعد اخرى حتى اذا خرج الماء صافيا غير متغير يحكم بطهارته
 قال واذا تخللت الخمر حلت سواء صارت خلا بنفسها او بشئ يطرح فيها ولا يكره تخليلها
 وقال الشافعي يكره التخليل ولا يحل الخل الحاصل به ان كان التخليل بالقاء شئ فيه قولا واحدا
 وان كان بغير القاء شئ فيه فله في الخل الحاصل به قولان لم يأت في التخليل اقترابا من الخمر على وجه
 القول والا مبر بالاجتناب بنا فيه ولنا قوله عليه السلام لعمر لا دام الخل ولا في التخليل
 يزول الوصف المفيد وتثبت صفة الصلاح من حيث تسكين الصفراء وكسر الشهوة والتغذية
 به ولا صلاح مباح وكذا الصلاح للصالح اعتبارا بالمخلل بنفسه وبالدباغ ولا اقترابا لعلام
 الفساد فاشبهه لاراقه والتخليل اولى لما فيه من احراز مال يصير حلالا في الثاني فيختار
 من ابتلى به واذا صار الخمر خلا يطهر ما يوازيها من لئاء فاما اعلاه وهو الذي نقص الخمر
 قيل يطهر تنعاً وقيل لا يطهر لانه خمر بايسر اذا غسل بالخل فتخلل من سباعته فطهر كذا اذا
 منه الخمر لم يخلطه في حال على ما قالوا قال ويكره شرب جدي الخمر والامشاطه
 لان فيه اجزاء الخمر لا تنفع بالحر حرام وهذا لا يجوز ان يدوي بجرحا او بقرقة دابة
 ولا ان يسقى ميا ولا ان يسقى صبيا للتداوي والوبال على من سقاه وكذا لا يسقيها للدوا
 وقيل لا يحل الخمر لها ما اذا قيدت الى الخمر فلا بأس به كما في الكلب الميتة ولوالقي الدرك
 في الخل لا بأس به لانه يصير خلا لكن يباح حل الخل اليه لا عكسه لما قلنا



له قوله وقيل عند بي يوسف الخ الفقري على قول أبي يوسف كما اشار اليه في الفتاوى العالمكيرية حيث قال وقال بعض
 المشايخ على قول أبي يوسف ان لم يخفف في كل مرة كان ملأه بالماء مرة (لحقية ٤٩٧)

792

قبل خدا و ناموس خود کے
 ۱۲ عن ۱۳ نور ان ائزب
 الخ اسے آخری من القدرین
 شد تا اعلیٰ لافندہ و بار ابرہیل
 ۱۴ عن ۱۵ نور
 کان لم یکن ۱۶ ک
 عشرہ وارن الدورن کیال
 لائزب یسوار بیت اس دروہو
 ۱۷ عن ۱۸ نور ان سیم
 آجی ۱۹ ک
 الخ اسے عشرہ وارن عصب
 سہ قدر فتنے فتنات الازب
 نبیل یاخذ کل الازب دروہی
 ۲۰ عن ۲۱ نور

[illegible]

(تعبية ٤٦٦) لغير آخرى فادام الماء يخرج منه متغير اللون لا يطهر واذا خرج الماء صاميا غير متغير حكم
 ببلهارته وعليه الفتوى ١٢ ص ٤١٧ ج ٥

[illegible]

والغلبة بقية ودفعت سواء اذا حصل قبل ان يصير محرماً ولو قطع عند النار فقل حته
 بالغ خزينه بغير جردان ١٢
 اي قبل ان يصير محرماً ١٢
 ذهب الثلثان محل لانه اثر النار واصل اخوان العصور اذا لم يذهب بعضه ثم اهرق
 بالطنج ١٢
 مطلوب ١٢
 بعضه كم تطبخ البقية حتى يذهب الثلثان فالسبيل في ان تأخذ ثلث الجميع فتضربه في الباقي
 مطلوب ١٢ اي بقية قدر الطنج باقى به شود تا كبرود ووجهه ١٢ اي طريقه در اين
 بعد المنصب ثم تقسمه على ما بقى بعد ذهاب ما ذهب بالطنج قبل ان ينصب منه شئ فما يخرج
 اي بعد ثلثين بعضه اى حاصل الفرب ١٢
 بالقسمه فهو حلال بآيه عشرة ارطال عصيد طنج حتى ذهب طل ثم اهرق منه ثلثة
 بسمانه
 ارطال تاخذ ثلث العصيد كله وهو ثلثة وثلث وتضربه فيما بقى بعد المنصب وهو
 اي عشرة ١٢ اي سوسم حقه يكسره ١٢ اي بعد ثلثين ١٢ ترجمه
 فيكون عشرين ثم تقسم العشرين على ما بقى بعد ما ذهب بالطنج منه قبل ان ينصب
 اي سبارشش ١٢ اي سبارشش دو حقه شد اين جمله شد ١٢
 منه شئ وذلك تسعة فيخرج لكل جزء من ذلك اثنان وتسعان فحرفت ان الحلال
 اي بروز في شد برقاچه هر يك بعد از شش عدد ١٢ اي دو نوبه ١٢
 ما بقى منه رطلان وتسعان وعلى هذا تخرج المسائل ولها طريق آخر وفي
 رطل ١٢ اي دو رطل ١٢
 اكتفينا به كفاية وهداية الى تخرج غيرها من المسائل والله اعلم بالصواب

کتاب الصيد

الصيد الاصطياد ويطلق على ما يصاد والفعل صابح لغیر المحرم فی غیر الحرم لقوله تعالى
 وهذا صيد لا اختلاب افدا الخطب ١٢٠
 واذا حلت لكم فاصطادوا ولقوله عز وجل وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما وقوله
 الامر لا يمتد
 عليه السلام لعبد بن حاتم الطائي رضي الله عنه اذا ارسلت كلبك الى العلم فذكرت اسم
 الله عليه فكل وان اكل منه فلا تأكل لانه اذا امسكه على نفسه وان شارك كلبك كلب اخر
 فلا تأكل فانك انما سميت على كلبك ثم تسمي على كلب غيرك وعل الى الباحث ان عقد الاجماع ولا نوع الكلب
 وانتفاع بما هو مخلوق لذلك وفيه استبقاء المكلف تمكنه من اقامة التكليف
 الامام عبد الله الذي هو مخلوق للانتفاع به

[illegible]

لا فرق له بين الصميم الخ والمتموض نوعان فيهما صميم البحر لا يحل تناول شيء منهما سوى الصممت و صميم بزريل

من السباع وكل زى مخلب من الطير والمعنى الخبيث فيها فان طبعها الاختطاف والانتصاب (تقية ٤٩٩)

الحمد لله الذي جعل في هذه الدنيا ما لا يحصى من النعمان
والحمد لله الذي جعل في هذه الدنيا ما لا يحصى من النعمان
والحمد لله الذي جعل في هذه الدنيا ما لا يحصى من النعمان

فكان صاحب منزلة الاخطاب شجرة ما يحويه الكتاب فصلان خدما والصيد
تقريب على كونه في كتاب ١٢

بالجوارح والثاني في الاصطيد بالري فصل في الجوارح قال يجوز الاصطيد بالكل المعلم
اي القدر في في نسخة ١٢

والفهد البازي سائر الجوارح المعلمة وفي الجامع الصغير وكل شيء علمته من ذي ناب من
العلم ١٢

السباع وذئب الخيل الطيور فلا بأس بصيده ولا خيفه في سوا ذلك لان تذرك ذكاته
العلم ١٢

والاصول فيه قول تعالى ما علمتم من الجوارح مكبلين والجوارح الكواشي في تناولها
اي في حواشي الاصطيد بالكل المعلمة ١٢

المسلطين فيتناول الكل بعينه دل عليه ما روينا من حديث علي رضي الله عنه
اي في السباع ١٢

واسم الكلب في اللغة يقع على كل سبع حتى الاسد وعن ابي يوسف ان استثنى من ذلك
اي في السباع ١٢

والدب لانها لا يحملان غيرها الاسد لغوته والدب لحسنه والحق ما بعضهم
اي في السباع ١٢

لحسنه والخنزير مستثنى لان نخل العين فلا يجوز الانتفاع به لانه من اعدائهم
اي في السباع ١٢

من النص ينطبق باشتراط التعليم والحد به وبلا لاسال ولا نه انما يصير له بالتعليم
اي باشتراط التعليم وبلا لاسال ١٢

عاملا له فيترسل بارساله ويمسكه عليه قال تعليم الكلب ان يترك لكل ذلك مرات
اي القدر في في نسخة ١٢

وتعليم البازي ان يرجع ويحجب اخذ عني وهو ما اقره ابن عباس رضي الله عنه وكان
اي في السباع ١٢

بدن البازي لا يحمل الضرب بدن الكلب يحتمل فيضرب بليته ولا ياتى التعليم تركها هو
اي في السباع ١٢

مالوفه عادة والبازي متوجر متفر فكانت الاجابة اية تعليم اما الكلب فهو
اي في السباع ١٢

الوف يغتاد الانتهاء فكان اية تعليم ترك مالوفه وهو الاكل والاستلاب فهو شرط
اي في السباع ١٢

ترافلا كل ثلثا وهذا عندها وهي اية على ابي حنيفة رحمه الله لان فيما دونه مزيد
اي في السباع ١٢

الاحتمال فاعله ترك مرة او مرتين شعبا فاذا تركه ثلثا دل على انه صار عاد قلام
اي في السباع ١٢

الحمد لله الذي جعل في هذه الدنيا ما لا يحصى من النعمان
والحمد لله الذي جعل في هذه الدنيا ما لا يحصى من النعمان
والحمد لله الذي جعل في هذه الدنيا ما لا يحصى من النعمان

كتاب الصيد

الحمد لله الذي جعل في هذه الدنيا ما لا يحصى من النعمان
والحمد لله الذي جعل في هذه الدنيا ما لا يحصى من النعمان
والحمد لله الذي جعل في هذه الدنيا ما لا يحصى من النعمان

(٥٠٠ ربيعة) كتاب الصيد

[illegible]

التيقية (٤٩٩) اكل الطيبات قال الله تعالى لا ايجي الذي آمنوا لكونهم طيبات ما برز قنأ فمقد
أكرم الممنون بعد الوفاة حيث خاطبهم بالاطمأنن به الرسال الله وسلامه عليه حيث

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

المرسل كل من الطيبات الآية ثم شرط حمل التناول منها بما يحل منها بالزكاة قال الله تعالى الامداد كيتم وزعم العراقيين من مستأخنا ربههم الله تعالى ان الذبح والتركية محظوران بالعقل لما فيها من (بقية ٥٠١)

51

۳۵
اسی القندری فی المختصرہ ماغن

1924-25

مجلس العلماء و اشراف علماء الهند

۱۳۳۳

ای لایوکل ۱۲ می شفا رکند پیسی

هو

میں نے لمبا خنجر اٹھا کر بعد ازاں

1

تسلیان بالکسیر فراموش کردن ۱۲ م

ای ای ای ای ای

اکمل

...

الحمد لله الذي هدانا لهذا

بسم الله الرحمن الرحيم

13/12/1954

هـ لان القطعة على باول القطوع ١٢

9 11/14

مفتی محمد رفیع الدین

بسم الله الرحمن الرحيم

جلد
کتاب
الصل

(بينة ٥٠٠) ايلام الحيوان وهذا عندى باطل فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتناول من اللحم قبل مبعثه ولا يقل
انه كان يتناول زبائح المشركين لانهم كانوا يذبحون باسم الاحصنام فخرجنا انه كان يذبح ويصطاد بنفسه وما كان يفعل

الوقت من التمسك
في موضع غير التمسك
على ذكاة الاضحية
صورتني يميني
الشيخ ذكر الصلوة
بالاجماع ومن
الى ضعفه
في كتابه
مستبرر عنه
مستبرر
مستبرر

جلد
کتاب
الصيد

كتاب
الشيخ
ابن القيم
في معرفة
الحقائق
والتجارب
والمجاهدات
والعبادات
والتزكيات
والتقويات
والتواضعات
والتواضع
والتواكل
والتواكل
والتواكل

له قوله لم يؤكل في ظاهرها رواية الخ الفقوى على قول ظاهر الرواية كما في الفتاوى العظام الكبيرة وإن أدرى المرسل الصغير حيا وجب عليه أن يؤكله وإن تركه تركا تذكيرته حتى مات حرم أكله وكذا البازي

ليس منج وفصل بعضهم فيه تفصيلا وهو انه ان لم يتمكن لفقد الالة لم يوجب كل وان لم
 يتمكن لصيق الوقت لم يوجب كل عندنا خلافا للشافعي لانه اذا وقع في يده لم يوجب صيدا
 فبطل حكم ذكاة الاضطرار وهذا اذا كان يتوهم بقاءه اما اذا شق بطنه واخرج ما فيه
 ثم وقع في يده صاحبه حل لان ما بقي اضطرار المذبح فلا يعتبر كما اذا وقعت شاة في الماء
 بعد ما دبحت وقبل هذا قولها اما عندنا بحقيقة ولا يوجب ايضا لانه وقع في يده حيا فلا يحل الا
 بذكاة الاختيار في المتردية على ما ذكره ان شاء الله تعالى هذا الذي ذكرناه اذا ترك التذكية فلو انه
 ذكاه حل اكله عندنا بحقيقة وكذا المتردية والنطيحة والموقودة والذي بقى الشيطان فيه
 حي حية او بيته وعليه الفتوى لقول تعالى لا ما ذكيت استثناء مطلقا من غير فصل وعند
 ابي يوسف اذا كان بحال لا يعيش مثله لا يحل لانه لم يكن موته بالذبح وقال محمد بن ابي عيسى
 مثل فوق ما يعيش المذبح يحل والا فلا لانه لا معتبر بهذه الحيوة على ما قرناه ولو ادركه لم يذبح
 فان كان في وقت لواخذة امكنه ذبحه لم يوجب كل لانه صار في حكم المقدور عليه وان كان لا يمكنه
 ذبحه اكل لان اليد لم تثبت به لم يتمكن من الذبح لم يوجد وان ادركه فذكاه حل لانه ان كانت
 فيه حيوة مستقرة فالذكاة وقعت موقعها بالاجماع وان لم تكن فيه حيوة مستقرة فعندنا في
 ذكاته الذبح على ما ذكرناه وقد وجد عندنا لا يحتاج الى الذبح واذا ارسل عليه على صيد
 واخذ غيره حل وقال مالك لا يحل لانه اخذ بغير ارسال اذا ارسل مختصا بالشار
 اليه ولنا انه شرط غير مفيد لان مقصود حصول الصيد لا يقدر على الوفاء به اذا لا
 يمكنه تعليم على وجه يأخذ ما عينه فسقط اعتبار ذكاه ولو ارسله على صيد كثير
 فكان المعتبر الا ارساله

كتاب الصيد

٥٢٤٧٢ رجليه القترى كراعى البعير ١٢ الفقارى الصالحين يرقى

قوله لم يكن لان الشافعي
 قال حسن بن زيد بن عوف بن عطاء
 لا يلزم القول بالاجماع في وقت
 لا يلزم القول بالاجماع في وقت
 لا يلزم القول بالاجماع في وقت
 لا يلزم القول بالاجماع في وقت

الا يضطر الى ذكاه اذا كان يتوهم بقاءه
 اما اذا شق بطنه واخرج ما فيه
 ثم وقع في يده صاحبه حل لان ما بقي
 اضطرار المذبح فلا يعتبر كما اذا وقعت
 شاة في الماء بعد ما دبحت وقبل هذا
 قولها اما عندنا بحقيقة ولا يوجب ايضا
 لانه وقع في يده حيا فلا يحل الا بذكاة
 الاختيار في المتردية على ما ذكره ان شاء
 الله تعالى هذا الذي ذكرناه اذا ترك
 التذكية فلو انه ذكاه حل اكله عندنا
 بحقيقة وكذا المتردية والنطيحة والموقودة
 والذي بقى الشيطان فيه حي حية او بيته
 وعليه الفتوى لقول تعالى لا ما ذكيت
 استثناء مطلقا من غير فصل وعند ابي
 يوسف اذا كان بحال لا يعيش مثله لا
 يحل لانه لم يكن موته بالذبح وقال محمد
 بن ابي عيسى مثل فوق ما يعيش المذبح
 يحل والا فلا لانه لا معتبر بهذه الحيوة
 على ما قرناه ولو ادركه لم يذبح فان كان
 في وقت لواخذة امكنه ذبحه لم يوجب كل
 لانه صار في حكم المقدور عليه وان كان
 لا يمكنه ذبحه اكل لان اليد لم تثبت به
 لم يتمكن من الذبح لم يوجد وان ادركه
 فذكاه حل لانه ان كانت فيه حيوة مستقرة
 فالذكاة وقعت موقعها بالاجماع وان لم
 تكن فيه حيوة مستقرة فعندنا في ذكاته
 الذبح على ما ذكرناه وقد وجد عندنا لا
 يحتاج الى الذبح واذا ارسل عليه على صيد
 واخذ غيره حل وقال مالك لا يحل لانه
 اخذ بغير ارسال اذا ارسل مختصا بالشار
 اليه ولنا انه شرط غير مفيد لان مقصود
 حصول الصيد لا يقدر على الوفاء به اذا لا
 يمكنه تعليم على وجه يأخذ ما عينه
 فسقط اعتبار ذكاه ولو ارسله على صيد
 كثير فكان المعتبر الا ارساله

قوله لم يكن لان الشافعي
 قال حسن بن زيد بن عوف بن عطاء
 لا يلزم القول بالاجماع في وقت
 لا يلزم القول بالاجماع في وقت
 لا يلزم القول بالاجماع في وقت
 لا يلزم القول بالاجماع في وقت

يؤيد به عمداً لم يوكّل بالبرهان في حديث عدي رضي الله عنه ولا أن اجتمع للمبجج والمحرّم

في غلبه الحره تضاعوا واحتياطا ولورده عليه الكلب الثاني فلم يجز حرمه من ان يخرج الا و

يكره أكله لأوجر المشاركة في الأخذ فقهها في الجرح وهذا بخلاف ما إذا رخصه الجوسى عليه السلام

حيث لا يكره أن فعل الجعوسي ليس من جنس فعل الكلب فتتحقق المشاركة وتتحقق بين فعلي الكلبين

وجود المجاسة ولو لم يرد الحكم الثاني على الاول لكنه اشترط على الاول حتى اشترط على الصيد

فاخذ وقتله لئلا ينكله لان فعل الثاني اتر في الحلب المرسل دون الصيد حيث ازداد

بما طلبا فكم تتبع الفعل لانه بناء عليه فلا يضاف الاخذ الى التبع بخلاف ما اذا

كان دة عليه لانه لم يصرته فاضاف اليها مقال واذا ارسل المسلم كتابه فخره عني

فانزجر بجزء فلا بأس بصيده والمراد بالزجر الإغراء بالصباح عليه وبالأثر جاراً ظاهر

زیادة الطلب وجه ان الفعل یرفع بما هو فوقه و مثله كما فی نسخ الاي الزجود و ن الارسال

لكنه بناء عليه قال ولما رسله بجوسي فوجرا مسلم فاخرجه ليموكل لان الزجر دول اسلام

وَهَذَا الْمَثَلُ تَشْبِيهُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ فَالْوَلِيُّ لَا يَثْبِتُ بِهِ الْحُلَّ وَكُلُّ مَنْ لَا تَجُوزُ ذِكَاةُ كَالْمَثَلِ

والحريم وتاريخ التسمية عامدا في هذا بمذلة الجحشي وان لم يرسل احد فجرة مسلم

فانزعوا هذا الصيد فلا بأس باكله لان الزجر مثل الانقلاط لانهم ان كان دونه من حيث

انه بناء عليه فهو فوقه من حيث انه فعل المكلف فاستويا فضله ناسجا ولو ابرسل

المسلم عليه علي صيد وسمى فادركه فضر به ووقد ثم ضر به فقتله اكل فلما اذا ارسل كلين

فوقه احدى اثار قتله الاخر اكل الان لا امتناع عن الحج بعد الحج لا يدخل تحت التعليل فحاصلها

الفحاحه
 قوله في طريقه انك
 اي تورد الكتاب الثاني العبد في طلب
 الاول يعني ان كان العبد في طلب
 الاول فاستقل كتاب آخر غير من قبل
 والكتاب الاول هو اختيار السالكين الى الله تعالى
 كذا في التوريم وهو اختيار السالكين الى الله تعالى
 قوله في طريقه انك تورد
 جانب على واجب افادته في الجليل الكرام دون
 اخذت بعد الشكر في الاخذ وارجع اليها
 مع قوله في الجواب انه لا يرد
 لفظين الى الاخذ وارجع اليها
 شرط الضم فلا يفهم احد
 بجانب حتى يصير امله واحدا
 في قوله فلا بأس بصيد ما في كل
 لعدم اعتبار الزجر عند ارسال كل واحد
 في الحرم اذا زجره كتاب طالع فانه
 في الحرم بدلا من ذلك فانما واجب عليه ان
 بالمرطوق منه وهو الدلالة وجوب الرزق
 في نسخ الاولى اعني ما في
 ولا يكون في نسخ الاولى اعني ما في
 قوله في طريقه انك تورد
 المسلم في رجب الحرام
 ان لا يثبت العمل فيما ذكره من السليم
 ارسال الجوس لان المراد من السليم
 منها على الاستقامه فلا يجوز فيها سواها
 فلان لا يثبت فيها سواها
 كفافه في طريقه انك تورد
 حيث ان كل واحد منهما
 على الصيد

[illegible]

الاصطياد في الجبل والاصطياد في الوادي والاصطياد في الصحراء والاصطياد في الغابة والاصطياد في البرية والاصطياد في البحر والاصطياد في السمك والاصطياد في الطير والاصطياد في الحمار والاصطياد في البعوض والاصطياد في النمل والاصطياد في الحمار والاصطياد في البعوض والاصطياد في النمل والاصطياد في الحمار والاصطياد في البعوض والاصطياد في النمل

ولو ارسل رجلان كل واحد منهما كلبا فوقع احدهما وقتله الآخر كل لما قلنا والملك الاول
على صيد اغن
لان الاول اخرج عن حد الصيدية الا ان الارسل من الثاني حصل على الصيد والمعتبر في
الاباحة والحد من حالة الارسل فلم يخرج من خلافه اذا كان الارسل من الثاني بعد اخرج عن حد
الصيدية بجمع الكلب الاول فصل في الرمي من جمع حياضه حتى يصيد فرماه او
ارسل كلبا او باريا عليه فاصاب صيدا ثم تبين انه حرم صيد حل المصايد في صيد كان
لانه قصد الاصطياد وعزى يوسف انه خص من ذلك الحيز بغير تغلظ التحريم لا ترى انه
لا تثبت الاباحة في شيء منه بخلاف السباع لانه يؤخر في جلدها وزفرها فخص منها ما
لا يؤكل لحمه لان الارسل فيه ليس للاباحة ووجه الظاهر ان اسم الاصطياد لا يختص
بالمأكول فوقع الفعل اصطياد او هو فعل مباح في نفسه واباحة التناول ترجع الى المحل
فتثبت بقدر ما يقبل كما وجد او قد ثبتت الميعة واذا وقع اصطياد اصدار كانه رمى الى
صيد فاصاب غيره وان تبين انه حرم حتى ادى وحوان اهلي لا يحل المصايد ان الفعل
ليس باصطياد والطير الداجن الذي يابى ليس اهلي والطير الموقى بمنزلة المصايد ولو
رمى الى طائر فاصاب صيدا ورمى الطائر ولا يذرى وحتى هو او غير وحتى حل الصيد
لان الظاهر فيه التوحيش كورمى الى غير فاصاب صيدا ولا يذرى ناذ هو ام لا يحل
الصيد لان الاصل فيه الاستيناس كورمى الى سمكة او جراد فاصاب صيدا لا يحل في رواية
عن ابي يوسف لانه صيد في اخرى عنه لا يحل لانه لا ذكاة فيها ولو اصاب السموع
حشيه وقد ظنه ادميا فاذا هو صيد يحل لانه لا معتبر ببطته مع تعينه

الاصطياد في الجبل والاصطياد في الوادي والاصطياد في الصحراء والاصطياد في الغابة والاصطياد في البرية والاصطياد في البحر والاصطياد في السمك والاصطياد في الطير والاصطياد في الحمار والاصطياد في البعوض والاصطياد في النمل والاصطياد في الحمار والاصطياد في البعوض والاصطياد في النمل والاصطياد في الحمار والاصطياد في البعوض والاصطياد في النمل
الاصطياد في الجبل والاصطياد في الوادي والاصطياد في الصحراء والاصطياد في الغابة والاصطياد في البرية والاصطياد في البحر والاصطياد في السمك والاصطياد في الطير والاصطياد في الحمار والاصطياد في البعوض والاصطياد في النمل والاصطياد في الحمار والاصطياد في البعوض والاصطياد في النمل
الاصطياد في الجبل والاصطياد في الوادي والاصطياد في الصحراء والاصطياد في الغابة والاصطياد في البرية والاصطياد في البحر والاصطياد في السمك والاصطياد في الطير والاصطياد في الحمار والاصطياد في البعوض والاصطياد في النمل والاصطياد في الحمار والاصطياد في البعوض والاصطياد في النمل
الاصطياد في الجبل والاصطياد في الوادي والاصطياد في الصحراء والاصطياد في الغابة والاصطياد في البرية والاصطياد في البحر والاصطياد في السمك والاصطياد في الطير والاصطياد في الحمار والاصطياد في البعوض والاصطياد في النمل والاصطياد في الحمار والاصطياد في البعوض والاصطياد في النمل

الاصطياد في الجبل والاصطياد في الوادي والاصطياد في الصحراء والاصطياد في الغابة والاصطياد في البرية والاصطياد في البحر والاصطياد في السمك والاصطياد في الطير والاصطياد في الحمار والاصطياد في البعوض والاصطياد في النمل والاصطياد في الحمار والاصطياد في البعوض والاصطياد في النمل
الاصطياد في الجبل والاصطياد في الوادي والاصطياد في الصحراء والاصطياد في الغابة والاصطياد في البرية والاصطياد في البحر والاصطياد في السمك والاصطياد في الطير والاصطياد في الحمار والاصطياد في البعوض والاصطياد في النمل والاصطياد في الحمار والاصطياد في البعوض والاصطياد في النمل
الاصطياد في الجبل والاصطياد في الوادي والاصطياد في الصحراء والاصطياد في الغابة والاصطياد في البرية والاصطياد في البحر والاصطياد في السمك والاصطياد في الطير والاصطياد في الحمار والاصطياد في البعوض والاصطياد في النمل والاصطياد في الحمار والاصطياد في البعوض والاصطياد في النمل

[illegible]

[illegible]

وان وقع على الارض ابتداء اكل لانه لا يمكن الاحتراز عنه وفي اعتبار سدا الاصططاد
بجلا فماتقدم لانه يمكن التحرز عنه فصار الاصل ان سبب الحرمة والحل اذا اجتماعا وامكن
التحرز عما هو سبب الحرمة ترجح جهة الحرمة احتياطاً وان كان مما لا يمكن التحرز عنه جرى وجهه
بجرى عدمه لان التكليف بحسب الوسع فيما يمكن التحرز عنه اذا وقع على شي من احواط
او اجرة ثم وقع على الارض او رماه وهو على جبل فتردى من موضع الى موضع حتى يتردى
الى الارض او رماه فوق على منجج منصوب او قصبية قائمة او على حرف اجرة لاحتمال
ان حذ هذه الاشياء قتله وبما لا يمكن الاحتراز عنه اذا وقع على الارض كما ذكرناه
او على ما هو في معناه كجبل او ظهر بيت او لبنة موضوعة في صحرة فاستقر عليها لان
وقوعه عليه وعلى الارض سواء وذكر في المتن في وقوعه على صحرة فانشق بطنه لم يؤكل كل
لا احتمال الموت بسبب اخرو صحته ما حكم الشهيد وحمل مطلق المروي في الاصل على
غير حالة الانشقاق وحمله شمله لاية الشرح في ما اصابه حد الصحرة فانشق
بطنه بذلك وحمل المروي في الاصل على انه لم يصبه من الاجرة الا ما يصيبه من
الارض او وقع عليها وذلك عفو وهذا اصح وان كان الطير ماثياً فان كانت الجراحة
لتمش في الماء اكل وان الغمس لا يוכל كما اذا وقع في الماء قال وما اصابه المغمض بغير
لم يוכל وان جرحه يוכל لقوله عليه السلام فيه ما اصابه بحد فكل و
ما اصابه بغيره فلا تاكل ولانه لا بد من الجرح ليحقق معناه
التكاثر على ما قد بيناه قال ولا يוכל ما اصابه البندقة فمات بها

الحقوله ولا يؤكل ما اصابه البهقهة إلا نقل الخادى فى حواشى الدرر عن فتاوى على آفندى الحل معللا بان الناس تعلم عمل الزكوة فى الحيوان حتى لو قذف الناس فى الزبج ما حترقت القروق يؤكل لكن ينبغي ان يحمل على ما اذا اسال الدم حتى اذا انجدو (لقية ٥٠٩)

لا نهاتدي وتكسر ولا تجرح فصار كالمعروض اذا لم يخرق وكذلك ان ماءه لم يخرق وكذلك
 ان جرحه قالوا تأويله اذا كان ثقيلا وبه حدة لا خال انه قتل بشقه وان كان الجرح
 خفيفا وبه حدة يحل التعيين للموت بالجرح ولو كان الجرح خفيفا وجعله طويلا كالم
 وبه حدة فانه يحل لا يقتله بجرحه ولو رماه بمروحة حديدية ولم يضع بضعا لا يحل لانه
 قتله دقا وكذا اذا رماه بها فابان رأسه او قطع او داحه لان العروق تنقطع بنقل الجرح
 كما تنقطع بالقطع فوق الشك ولعله مات قبل قطع الاوداج ولو رماه بعصا او بعد
 حتى قتله لا يحل لانه يقتله ثقلا لا جرحا اللهم الا اذا كان له حدة يضع بضعا فيحدث
 لا بأس به لانه بمنزلة السيف والرمح ولا اصل في هذه المسائل ان الموت اذا كان مضافا
 الى الجرح بيقين كان الصيد حلالا واذا كان مضافا الى الثقل بيقين كان حراما وان وقع
 الشك ولا يندى مات بالجرح او بالثقل كان حراما احتياطاً وان رماه بسيف او
 بسكين فاصابه بجرحه حل وان صابه بقفا السكين او بمقبض السيف لا يحل لانه
 قتله دقا والحديد وغيره فيه سواء ولو رماه فخرص ومات بالجرح ان كان الجرح مضميا
 يحل بالاتفاق وان لم يكن مضميا فذلك عند بعض المتأخرين سواء كانت الجرحا غير
 اكبيرة لان الدم قد يجتسب بضيق المنقذ او غلط الدم وعند بعضهم يشترط ادماء
 لقوله عليه السلام ما اضر الدم وافرى لاوداج فكل شرط الاضمار وعند بعضهم ان كان
 كبيرة حل بدن ادماء وان كانت صغيرة لا بدن ادماء ولو خرج شاة ولم يسلم منه
 الدم قيل لا تحل وقيل حل ووجه القولين دخل فيما ذكرناه واذا اصاب السهم ظلف الصيد

(بقية ٥٠٨) لم يسئل لاجل الى آخر ما ذكره فانظره وسيأتى للحشى في الجنايات ان القتل بالبندقية الرصاص عمد لا عفا من جنس الحديد وتجرح فيقتص به لكن اذا لم تجرح لا يقتص به على رواية الطحاوى انتهى ومقتضاه حل الصيد *

لا يترك كل البيان الا انه يتفرع من احوال الصبي حينما يقطع

تاریخ

[illegible]

51.

اوقرنه فان ادماء حل والا فلا وهذا يؤيد بعض ما ذكرناه قال واذا رمى صيدا فقطع
 قرن بالفتح شيخ ١١١ وان لم ادماء ١١٢ اى القدر الذى فى مخفره ١١٣
 عضوا منه اكل الصيد لما بيناه ولا يוכל العضو وقال الشافعى اكله ان مات الصيـ
 دة ١١٤
 لانه مبان بذكاة الاضطرار فيجل المبان والمبان منه كما اذا بين الرأس بذكاة الاختيار
 ان عطفوا ١١٥ ان كان باهى
 بخلاف ما اذا لم يمت لانه ما بين بالذكاة ولنا قوله عليه السلام ما بين من الحي
 الى ميتة ١١٦ اى لان العطفوا
 فهو ميت ذكر الحي مطلقا فينصرف الى الحي حقيقة وحكما والعضو المبان بهذه
 لان من المطلق الى المكاش ١١٧
 الصفة لان المبان منه حي حقيقة لقيام الحيوة فيه وكذا حكما لانه تتوهم سلامته بعد هذه
 اى حي حكما ١١٨
 الجراحة ولهذا اعتبره الشرع حتى لو وقع فى الماء وفيه حيوة بهذه الصفة يحرم وقوله
 اى لكونه حيا حقيقة وحكما ١١٩
 ابين بالذكاة قلنا حال وقوعه لم تقع ذكاة لبقاء الروح فى الباقي فعند ذكاة لا تظهر فى
 الروح ١٢٠
 المبان لعدم الحيوة فيه ولا تبعية لجزءها بالانفصال فصا هذا كفر هو الاصل ان المبان من
 الا تبعية ثبتت برأى مبان ١٢١
 الحي حقيقة وحكما لا يحمل والمبان من الحي صورة لاحكاما يحمل وذلك بان يبقى فى المبان منه حيوة
 صورة من الحي مبان ١٢٢
 بقدر ما يكون فى المذبح فانه حيوة صورة لاحكاما ولهذا الوقع فى الماء وبه هذا القدر من الحيوة
 اى المبان ١٢٣
 او تردى من جبل او سجد لا يحرم فخرج علينا المسائل فنقول اذا قطع يد او رجلا او فخذا او ثلثه
 اصل ١٢٤
 مما يلى القوائم او اقل من نصف الرأس يحرم المبان يحمل المبان لانه يتوهم بقاء الحيوة فى الباقي
 ليعنى انما يكثر من قبله ثم استعنى دست واما ترجمه
 ولو قد بنصف او قطعه اثنان او اكثر مما يلى العجز او قطع نصف رأسه او اكثر منه يحمل
 بالفتح وكسرح دم آن من بين بره من ١٢٥
 المبان والمبان منه لان المبان من الحي صورة لاحكاما اذ لا يتوهم بقاء الحيوة بعد هذا الجرح ولا
 اى المبان ١٢٦
 وان تناول السمك وما بين منه فهو ميت الا ان ميتته حلال بالحديث الذى
 اى المبان ١٢٧
 رويناه ولو ضرب عنيق شاة فابان رأسها يحمل لقطع الاوداج ويكره هذا الصنيع
 اى المبان ١٢٨

فان كانت
ذلك الضمير اول كل النصيبين
نظن ان ذلك الضمير جله فان كان بحيث لا يتبع
انما يطلع فهو دال على ان سوادان كان
حيث يتبع ذلك لم يكن كمالا في ذلك
كله ان قلنا فليس يكون الا في ذلك
الذي كان في ذلك كمالا في ذلك
فان كان في ذلك كمالا في ذلك
لان الاصل ان يكون من النصيبين
انما بان ذلك في ذلك كمالا في ذلك
لقطع الاصل في ذلك
انما بان

نصف الراس او اكثر يورث الكل كذا في المحط ١٢ الفتاوى العالمكمية ص ٣١ ٥٦٤

[illegible][illegible]

۱۱۹
 کلان راہ الخ ہے
 ان انقسم کا نیا
 انداز کا الی الخ
 خیر اور سی اول
 و نہایت اذراہ الاول
 خیر و الا باجوبے
 حکم الضمان لان
 الان ان الاضمین
 ملک نشین
 ۱۲۰

عن قوله واذا سلمه اليه فقبضه دخل في ضمانه وقال الشافعي هو امانة في يده ولا يسقط شيء من الدين بهلاكه لقوله عليه السلام لا يغلق الرهن قلنا الصياحة غنمته وعليه غرمه قال ومعناه لا يصير مضمونا بالدين وكان الرهن وثيقة بالدين فبهلاكه لا يسقط الدين اعتبارا بهلاك الصلابة وهذا كان بعد الوثيقة يزاد معنى الصيانة والسقوط بالهلاك ايضا دائما اقتضاء العقد اذ الحق به يصير بغير الملاك وهو ضد الصيانة ولنا قول النبي عليه السلام للرهن بعد ما نفق فوسا الرهن عند ذهاب حقه وقوله عليه السلام اذ اعني الرهن فهو بما فيه معناه على ما قالوا اذا اشتبهت قيمة الرهن بعد ما هلك واجماع الصحابة والتابعين رضي الله عنهم على ان الرهن مضمون مع اختلافهم في كيفية فالحق بالامانة خرق له والمراد بقوله عليه السلام لا يغلق الرهن على ما قالوا الاحتباس الكلي بان يصير مملوكا لكذا ذكر الكرخي عن السلف ولا الثابت للرهن بدلا لاستيفاء وهو ملك اليد والحبس في الرهن ينفى عن الحبس الدائم قال الله تعالى كل نفس بما كسبت هينة وقال قائلهم شعر وفارقك برهن لا يملك له يوم الوداع فامسى الرهن قد غلقا والاحكام الشرعية تنعطف على الالف على وفق الانباء وكان الرهن وثيقة بجانب الاستيفاء وهو ان تكون موصلة اليه وذلك ثابت بملك اليد والحبس يقع الا من من المحرم مخافة جحد الرهن الرهن ويكون عاجزا عن الانتفاع به فيتسارع الى قضاء الدين كاجته ولا يضره واذ كان كذلك ينبت الاستيفاء من وجوه قد تقر بالهلاك فلا استوفاء ثانيا يودي الى الربوا بخلافه

قال واذا سلمه اليه فقبضه دخل في ضمانه وقال الشافعي هو امانة في يده ولا يسقط شيء من الدين بهلاكه لقوله عليه السلام لا يغلق الرهن قلنا الصياحة غنمته وعليه غرمه قال ومعناه لا يصير مضمونا بالدين وكان الرهن وثيقة بالدين فبهلاكه لا يسقط الدين اعتبارا بهلاك الصلابة وهذا كان بعد الوثيقة يزاد معنى الصيانة والسقوط بالهلاك ايضا دائما اقتضاء العقد اذ الحق به يصير بغير الملاك وهو ضد الصيانة ولنا قول النبي عليه السلام للرهن بعد ما نفق فوسا الرهن عند ذهاب حقه وقوله عليه السلام اذ اعني الرهن فهو بما فيه معناه على ما قالوا اذا اشتبهت قيمة الرهن بعد ما هلك واجماع الصحابة والتابعين رضي الله عنهم على ان الرهن مضمون مع اختلافهم في كيفية فالحق بالامانة خرق له والمراد بقوله عليه السلام لا يغلق الرهن على ما قالوا الاحتباس الكلي بان يصير مملوكا لكذا ذكر الكرخي عن السلف ولا الثابت للرهن بدلا لاستيفاء وهو ملك اليد والحبس في الرهن ينفى عن الحبس الدائم قال الله تعالى كل نفس بما كسبت هينة وقال قائلهم شعر وفارقك برهن لا يملك له يوم الوداع فامسى الرهن قد غلقا والاحكام الشرعية تنعطف على الالف على وفق الانباء وكان الرهن وثيقة بجانب الاستيفاء وهو ان تكون موصلة اليه وذلك ثابت بملك اليد والحبس يقع الا من من المحرم مخافة جحد الرهن الرهن ويكون عاجزا عن الانتفاع به فيتسارع الى قضاء الدين كاجته ولا يضره واذ كان كذلك ينبت الاستيفاء من وجوه قد تقر بالهلاك فلا استوفاء ثانيا يودي الى الربوا بخلافه

كتاب الرهن

قال واذا سلمه اليه فقبضه دخل في ضمانه وقال الشافعي هو امانة في يده ولا يسقط شيء من الدين بهلاكه لقوله عليه السلام لا يغلق الرهن قلنا الصياحة غنمته وعليه غرمه قال ومعناه لا يصير مضمونا بالدين وكان الرهن وثيقة بالدين فبهلاكه لا يسقط الدين اعتبارا بهلاك الصلابة وهذا كان بعد الوثيقة يزاد معنى الصيانة والسقوط بالهلاك ايضا دائما اقتضاء العقد اذ الحق به يصير بغير الملاك وهو ضد الصيانة ولنا قول النبي عليه السلام للرهن بعد ما نفق فوسا الرهن عند ذهاب حقه وقوله عليه السلام اذ اعني الرهن فهو بما فيه معناه على ما قالوا اذا اشتبهت قيمة الرهن بعد ما هلك واجماع الصحابة والتابعين رضي الله عنهم على ان الرهن مضمون مع اختلافهم في كيفية فالحق بالامانة خرق له والمراد بقوله عليه السلام لا يغلق الرهن على ما قالوا الاحتباس الكلي بان يصير مملوكا لكذا ذكر الكرخي عن السلف ولا الثابت للرهن بدلا لاستيفاء وهو ملك اليد والحبس في الرهن ينفى عن الحبس الدائم قال الله تعالى كل نفس بما كسبت هينة وقال قائلهم شعر وفارقك برهن لا يملك له يوم الوداع فامسى الرهن قد غلقا والاحكام الشرعية تنعطف على الالف على وفق الانباء وكان الرهن وثيقة بجانب الاستيفاء وهو ان تكون موصلة اليه وذلك ثابت بملك اليد والحبس يقع الا من من المحرم مخافة جحد الرهن الرهن ويكون عاجزا عن الانتفاع به فيتسارع الى قضاء الدين كاجته ولا يضره واذ كان كذلك ينبت الاستيفاء من وجوه قد تقر بالهلاك فلا استوفاء ثانيا يودي الى الربوا بخلافه

۵۱۵

يتلو الوجه قال رضي الله عنه ويدخل على هذا اللفظ الرهن بأكبر أعان المضموع بأنفسها فأنه

[illegible]

القبعة (٥٤) عن الارض (اغانه في الهندية) فلو كان القبض الاول متبقي ضمان بان كان المرصون مغص

الدين "جلال الدين"

الرهن من مال محض ولا يكون الا في ماله مع ما ذكره في المجلد الخامس من ١٢٣

كتاب الرهن

في ماله محض ولا يكون الا في ماله مع ما ذكره في المجلد الخامس من ١٢٣

في ماله محض ولا يكون الا في ماله مع ما ذكره في المجلد الخامس من ١٢٣

والرهن بزيادة الصيانة فلا تمتنع به المطالبة والحبس جزاء الظلم فاذا ظهر مطلبه
 عند القاضي يحبس كما بيناه على التفصيل فيما تقدم واذا اطلب المرتهن دينه
 يؤمّر بالحضار الرهن لان قبض الرهن قبض استيفاء فلا يجوز ان يقبض ماله مع قيام
 يد الاستيفاء لانه يتكرر الاستيفاء على اعتبار الهلاك في يد المرتهن وهو محتمل واذا
 احضره امر الراهن بتسليم الدين ولا يتعين حقه كما تعين حق الراهن تحقيقا للتسوية كما
 وتسليم المبيع والتمن يحضر المبيع ثم يسلم الثمن او لا وان طالبه بالدين في غير البلد الذي
 وقع العقد فيه ان كان الرهن مما لا حمل له ولا مؤنة فكذا لا يجب ان الا ما ذكرنا
 في حق التسليم كمكان واحد فيما ليس له حمل ومؤنة ولهذا لا يشترط بيان مكان الاستيفاء فيه
 في باب السلم بالاجماع وان كان له حمل ومؤنة فيستوفى دينه ولا يكلف احضار الرهن لان هذا
 نقل والواجب عليه التسليم عن التخلية لا النقل من مكان الى مكان لانه يتضرر به
 بزيادة الضرر ولم يلزمه ولو سلب الراهن العدل على بيع المهر وفباعه بنقدا وليس يتجارت
 الاطلا ولا مرقوطا للمرتحن بالدين ولا يكلف المرتحن احضار الرهن لانه لا قد له على الاحضار
 وكذا اذا امر المرتحن ببيع فباعه ولم يقبض الثمن لانه صار دينه بالبيع بالرهن فصارت الرهن
 رهنه هو الدين ولو قبضه يكلف احضاره لقيام البدل مقام المبدل الا الذي يتولى قبض الثمن هو المهر
 لانه هو العاقد فتجرح الحقوق اليه وكما يكلف احضار الرهن لاستيفاء كل الدين يكلف
 لاستيفاء كل واحد من الدينين ثم اذا قبض الثمن يؤمر بالحضار لاستيفاء الدين لقيام مقام
 الدين وهذا بخلاف ما اذا قتل رجل العبد الرهن خطا حتى قضى بالقيمة على اقله ثلث سنين لم يجبر
 على بيع العبد او الرهن الرهن باذن الراهن بخلاف ما اذا

في ماله محض ولا يكون الا في ماله مع ما ذكره في المجلد الخامس من ١٢٣

في ماله محض ولا يكون الا في ماله مع ما ذكره في المجلد الخامس من ١٢٣

كما لا بد من احضار كل عين الرهن وما صارت قيمته ففعل فيما اتفق صار دينه بفعل الرهن فلهذا
اسم الرهن العبد القبول خطية بفعل الرهن واعتباره بفعل الرهن

افتراقا ولو وضع الرهن على يد العدل وامرني بوجه غير ففعلت ما امرت به بطل دينه لا يحلف
 اي اذن لا يبرأ ١٣ اي وضع العدل عند غيره ودعيه ١٤

الرهبان لم يؤمنوا علي حيث وضع علي يد غيرهم فلو كان تسليمه قتل له ولو وضعه العدل في
 ايمنه اعتمادا رواه ابا ابن كزيت واوثمن فلا يجوز الاستدلال عليه

يد من في عياله وغائب طلب المرتحم دينه والذي في يده يقول ودعني فلان ولا ادري
 كالزوجة ١٢ اى الموضع ١١ جهنم جهنم ١٢

لم هو يجب الراهن على قضاء الدين لان احضار الراهن ليس على المرتفع لان له لم يقبض شيئاً

وكذلك اذا غاب العدل بالرهن ولا يكره ان يرى ان هو لما قلنا ولو ان الذي اودعه العدل

محمد الرهن وقال هو مالي لم يرجع الرهن على الراهن بشئ عتمة ثبت كونه هنا لأنه

لما جحد فقد توى المال والنوى على الرهن فيحقوا استيفاء الدين فلا على المطالبة

قال وان كان الرهن في يد الميسر عليه ان يمين من البيع حتى يقضيه الدين لان حكمه

الحب الدائم الى ان يقض الدين على ما بيناه ولو قضا البعض فلا ينحبس كل الرهن حتى يستوفى
 سابقا في احوال الكتاب المرسى ١٢

البقية اعتباراً بحسب المبيع فاذا قضى الدين قيل له سلم الرهن اليه لانزال المانع التسليم

الحق المستحق فلو هلك قبل التسليم استرد الراهن بما أقضاه له لا له صار مستوفيا عند الهلاك
الى الراهن ١١

بالقبض السابق كان الثاني استيفاء بعد استيفاء فيجوز ذلك لو توافقت الرهن

حبسه ما لم يقبض الدين او يبرئ ولا يبطل الرهن الا بالرضا على الراهن على وجه الفسخ لانه

مضمونا ما بقي القبض والدين ولو هلك فبطل سقط الدين اذا كان به وفاء بالدين ببقاء الرهن ولا يكره
 ان يفتى الاجمعه بعد الفسخ تلك ٢٤
 في شهر ١١١١ سنة ١٢١٢

للمرتهن ان ينفذ بالرهن لا باستقلاله ولا يسهل ان ياذن له المالك ان ينفذ المحبس دون
اذا كان دارا ونحوها - اذا كان ثوبا ونحوه ۱۱

الحسين بن علي بن ابي طالب عليه السلام

فان لا ينبغي ان يكون
بفضل الدين اذ انما
لا يمكن ان يكون
تتمها اجيب بان ينبغي
لا يخال ان ينبغي
فان لا ينبغي ان يكون
بفضل الدين اذ انما
لا يمكن ان يكون
تتمها اجيب بان ينبغي
لا يخال ان ينبغي

المُرْتَقِنُ وَنَسَخَ الرِّهْنَ بِأَنْفَاعِهَا كَلَنَ لِلْمُرْتَقِنِ عِبْسَ الرِّهْنِ وَأَمَّا كَلَهُ إِلَى أَنْ يَلِيقَ
لَهُ فِي دَعَا الرِّهْنِ لَعْنَةُ الْغَنَةِ ١٢

[illegible]

منه قوله ولله العرش العظيم

[illegible]

له قوله ان الذي في عياله الخ قال في رد المحتار المعتبر في كون الشخص عيالا له ان ليسا لانه سواد كان في لعنه ام لا

وما اذ احدهما مما وجب على صاحبه فهو متطوع وما اتفق احدهما مما لم يجب على الآخر بامر
 الراي والقرين ^{الراي} اي مثلاً كسوة رقيق بر راحن بوا كسوة او راى رقيق را امر تعن ۱۲۱۰
 القاضى يرجع عليه كان صاحبه امر له لان ولاية القاضى عامة وعن ابى حنيفة رة انه لا
 وما اتفق احدهما على ما لم يجب على الآخر بغير امر القاضى فهو متطوع ^{اي بالافاق}
 يرجع اذا كان صاحبه حاضرا وان كان بامره للقاضى وقال ابو يوسف يرجع في الوجهين
 رايها ورتنا ^{وصليته}
 وهي فرع مسألة المحجد والله اعلم

باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز

قال ولا يجوز من المشاع وقال الشافعي لا يجوز ولنا فيه وجهان أحدهما يستن على
 حكم الرهن فإنه عند ما ثبت يدا لا استيفاء وهذا لا يتصور فهايتنا وله العقد هو المشاع
 وعند المشاع يقبل ما هو الحكم عنده وهو تعيينه للبيع والثاني أن موجب الرهن هو
 الحبس الدائم لأنه لا يشرع إلا مقبوضاً بالنصر أو بالنظر إلى المقصود منه وهو الاستيفاء
 من الوجه الذي بيناه وكل ذلك يتحقق بالدوام ولا يفرض إليه الاستحقاق الحبس ولو
 جوزه في المشاع يفوت الدائم لأنه لا بد من المداية فيصير كما إذا قال رهنتك يوماً ويوماً
 لا وهذا لا يجوز فيما يحتمل القسمة وما لا يحتملها بخلاف الهبة حيث تجوز فيما لا يحتمل القسمة
 لأن المانع في الهبة غلبة القسمة وهو فيما يقسم ما حكم الهبة الملك والمشاع يقبله وههنا
 الحكم ثبت يدا لا استيفاء والمشاع لا يقبل إن كان لا يحتمل القسمة ولا يجوز من شريكه لا يقبل
 حكمه على الوجه الأول على الوجه الثاني يسكن يوماً بحكم الملك يوماً بحكم الرهن فيصير كأنه هب يوماً ويوماً
 لا والشيوخ الطائفة يمنع بقاء الرهن في رواية الأصل وعزى إلى يوسف أنه لا يمنع لأن حكم البقاء سهل من
 حكم الابتداء فاشبه الهبة وجهه الأول لأن امتناع لعدم المحلثة وما جمع إليه فالابتداء والبقاء

[illegible]

اى حكم ابتداء الاداء ابتداء استيعاب ما استند الى سبب ١٢
 فى العلى فلا ننزل وجب القبض ابتداء
 بالبغاية سواء كان حكمه ابتداء
 فى العلى فلا ننزل وجب القبض ابتداء
 بالبغاية سواء كان حكمه ابتداء
 فى العلى فلا ننزل وجب القبض ابتداء
 بالبغاية سواء كان حكمه ابتداء

له قوله وكذا رهن اللزيم دون الخيل الخ والقصور انه يدخل في الرهن ليس لموطا كالا محصوا

رهنا ما اذا دفعها اليه لان الدابة مشغولة به فصار كما اذا رهن متاعا في دار او وعاء
لان الرهن يمين مشغول به وهو لا يملك ان يملك
دون الدار الوعاء بخلاف ما اذا رهن سر جاعا لدابة او لحمارا في راسها ودفع الدابة
مع السرج والجام حيث لا يكون رهنا حتى يذعه منها ثم يسلم اليه لانه من توابع الدابة
عنزلة الثمر للخليل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر **قال** ولا يصح الرهن بالامانات كالزاد
والعوارض والمضاربات ومال الشركة لان القبض في باب الرهن قبض مضمون فلا بد من ضمان ثابت
ليقع القبض مضمونا وتحقق استيفاء الدين منه وكذلك لا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها
كالمتبع في يد البائع لان الضمان ليس بواجب فانه اذا هلك العين لم يضمن البائع شيئا
لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن فاما الاعيان المضمونة بعينها وهي
يكون مضمونا بالمثل او بالقيمة عند هلاكه مثل المغصوب وبديل الخلع والمهر
وبديل الصلح عن دم العمد يصح الرهن بها لان الضمان متقرر فانه ان كان قائما وجب تسليمه
وان كان هالكا تجزئ قيمته وكان رهنا به هو مضمون **فصنع قال** والرهن بالدرك باطل والكفا
بالدرك جائزة والفرق ان الرهن للاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب واضافة التملك
الى مان في المستقبل لا يجوز اما الكفالة فلا التزام للمطالبة والتزام الافعال يصح مضافا
الى المال كما في الصوم والصلاة وهذا تصح الكفالة بما اذاب له على فلان ولا يصح الرهن فلو قبضه
قبل الوجوب فهلك عنده هلك امانته لانه لا عقد حيث وقع باطلا بخلاف الرهن بالدين
الموعود وهو ان يقول هذلك هذا لتقرضني الف درهم وهلك في يد المرتهن حيث هلك
بما استقر من المال بمقابلته لان الموعود جعل كالموعد باعتبار الحاجة ولا نه مقبوض جهة
عنه

كتاب الرهن

الرهن هو ما اذ دفعها اليه لان الدابة مشغولة به فصار كما اذا رهن متاعا في دار او وعاء لان الرهن يمين مشغول به وهو لا يملك ان يملك دون الدار الوعاء بخلاف ما اذا رهن سر جاعا لدابة او لحمارا في راسها ودفع الدابة مع السرج والجام حيث لا يكون رهنا حتى يذعه منها ثم يسلم اليه لانه من توابع الدابة عنزلة الثمر للخليل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر قال ولا يصح الرهن بالامانات كالزاد والعوارض والمضاربات ومال الشركة لان القبض في باب الرهن قبض مضمون فلا بد من ضمان ثابت يقع القبض مضمونا وتحقق استيفاء الدين منه وكذلك لا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها كالمتبع في يد البائع لان الضمان ليس بواجب فانه اذا هلك العين لم يضمن البائع شيئا لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن فاما الاعيان المضمونة بعينها وهي يكون مضمونا بالمثل او بالقيمة عند هلاكه مثل المغصوب وبديل الخلع والمهر وبديل الصلح عن دم العمد يصح الرهن بها لان الضمان متقرر فانه ان كان قائما وجب تسليمه وان كان هالكا تجزئ قيمته وكان رهنا به هو مضمون **فصنع قال** والرهن بالدرك باطل والكفا بالدرك جائزة والفرق ان الرهن للاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب واضافة التملك الى مان في المستقبل لا يجوز اما الكفالة فلا التزام للمطالبة والتزام الافعال يصح مضافا الى المال كما في الصوم والصلاة وهذا تصح الكفالة بما اذاب له على فلان ولا يصح الرهن فلو قبضه قبل الوجوب فهلك عنده هلك امانته لانه لا عقد حيث وقع باطلا بخلاف الرهن بالدين الموعود وهو ان يقول هذلك هذا لتقرضني الف درهم وهلك في يد المرتهن حيث هلك بما استقر من المال بمقابلته لان الموعود جعل كالموعد باعتبار الحاجة ولا نه مقبوض جهة عنه

الرهن هو ما اذ دفعها اليه لان الدابة مشغولة به فصار كما اذا رهن متاعا في دار او وعاء لان الرهن يمين مشغول به وهو لا يملك ان يملك دون الدار الوعاء بخلاف ما اذا رهن سر جاعا لدابة او لحمارا في راسها ودفع الدابة مع السرج والجام حيث لا يكون رهنا حتى يذعه منها ثم يسلم اليه لانه من توابع الدابة عنزلة الثمر للخليل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر قال ولا يصح الرهن بالامانات كالزاد والعوارض والمضاربات ومال الشركة لان القبض في باب الرهن قبض مضمون فلا بد من ضمان ثابت يقع القبض مضمونا وتحقق استيفاء الدين منه وكذلك لا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها كالمتبع في يد البائع لان الضمان ليس بواجب فانه اذا هلك العين لم يضمن البائع شيئا لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن فاما الاعيان المضمونة بعينها وهي يكون مضمونا بالمثل او بالقيمة عند هلاكه مثل المغصوب وبديل الخلع والمهر وبديل الصلح عن دم العمد يصح الرهن بها لان الضمان متقرر فانه ان كان قائما وجب تسليمه وان كان هالكا تجزئ قيمته وكان رهنا به هو مضمون **فصنع قال** والرهن بالدرك باطل والكفا بالدرك جائزة والفرق ان الرهن للاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب واضافة التملك الى مان في المستقبل لا يجوز اما الكفالة فلا التزام للمطالبة والتزام الافعال يصح مضافا الى المال كما في الصوم والصلاة وهذا تصح الكفالة بما اذاب له على فلان ولا يصح الرهن فلو قبضه قبل الوجوب فهلك عنده هلك امانته لانه لا عقد حيث وقع باطلا بخلاف الرهن بالدين الموعود وهو ان يقول هذلك هذا لتقرضني الف درهم وهلك في يد المرتهن حيث هلك بما استقر من المال بمقابلته لان الموعود جعل كالموعد باعتبار الحاجة ولا نه مقبوض جهة عنه

الرهن هو ما اذ دفعها اليه لان الدابة مشغولة به فصار كما اذا رهن متاعا في دار او وعاء لان الرهن يمين مشغول به وهو لا يملك ان يملك دون الدار الوعاء بخلاف ما اذا رهن سر جاعا لدابة او لحمارا في راسها ودفع الدابة مع السرج والجام حيث لا يكون رهنا حتى يذعه منها ثم يسلم اليه لانه من توابع الدابة عنزلة الثمر للخليل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر قال ولا يصح الرهن بالامانات كالزاد والعوارض والمضاربات ومال الشركة لان القبض في باب الرهن قبض مضمون فلا بد من ضمان ثابت يقع القبض مضمونا وتحقق استيفاء الدين منه وكذلك لا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها كالمتبع في يد البائع لان الضمان ليس بواجب فانه اذا هلك العين لم يضمن البائع شيئا لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن فاما الاعيان المضمونة بعينها وهي يكون مضمونا بالمثل او بالقيمة عند هلاكه مثل المغصوب وبديل الخلع والمهر وبديل الصلح عن دم العمد يصح الرهن بها لان الضمان متقرر فانه ان كان قائما وجب تسليمه وان كان هالكا تجزئ قيمته وكان رهنا به هو مضمون **فصنع قال** والرهن بالدرك باطل والكفا بالدرك جائزة والفرق ان الرهن للاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب واضافة التملك الى مان في المستقبل لا يجوز اما الكفالة فلا التزام للمطالبة والتزام الافعال يصح مضافا الى المال كما في الصوم والصلاة وهذا تصح الكفالة بما اذاب له على فلان ولا يصح الرهن فلو قبضه قبل الوجوب فهلك عنده هلك امانته لانه لا عقد حيث وقع باطلا بخلاف الرهن بالدين الموعود وهو ان يقول هذلك هذا لتقرضني الف درهم وهلك في يد المرتهن حيث هلك بما استقر من المال بمقابلته لان الموعود جعل كالموعد باعتبار الحاجة ولا نه مقبوض جهة عنه

[illegible][illegible][illegible]

الرهن الذي يصح على اعتبار وجوه فيعطى له حكمه كالمقبوض على سؤم الشراء فيضمنه **قال**
ويصح الرهن براس مال السلم وثمر الصوف والمسلم فيه وقال فربه لا يجوز لان حكم الاستيفاء
وهذا استبدال لعدم المجانسة وبان الاستبدال فيها مسدود ولنا ان المجانسة ثابتة في
المالية فيتحقق الاستيفاء من حيث المال وهو المضمون على ما مر **قال** والرهن بالمبيع
باطل لما بينا انه غير مضمون بنفسه فان هلك ذهب بغير شيء لانه لا اعتبار للبطل في قبض
بأذنه وان هلك الرهن بثمر الصوف وراس مال السلم في مجلس العقد تم الصوف والسلم
وصار المرتهن مستوفيا لدينه لتحقق القبض حكما وان افرقا قبل هلاك الرهن
بطلا لقوات القبض حقيقة وحكما وان هلك الرهن بالمسلم فيه بطل السلم بهلاكه
ومعناه انه يصير مستوفيا للمسلم فيه فلم يبق السلم ولو تفاخ السلم وبالمسلم فيه رهن
يكون ذلك رهنا براس المال حتى يحبس له لانه بدل له فصار كالمقبوض اذا هلك وبه
يكون رهنا بقيمته ولو هلك الرهن بعد التفاخ يهلك بالطعام المسلم فيه لانه رهن
به وان كان محبوسا بغيره كمن باع عبدا وسلم المبيع واخذ بالثمن رهنا ثم تقايلا البيع له
ان يحبس لا خذالمبيع لان الثمن بدل له ولو هلك المرهون يهلك بالثمن لما بينا وكذا لو
اشترى عبدا فاسدا وادى ثمنه له ان يحبس له لانه يملك الثمن ثم لو هلك
المشتري في يد المشتري يهلك بقيمته **قال** ولا يجوز رهن الحر والمدين والمكاتب
وام الولد لان حكم الرهن ثبوت يدا الاستيفاء ولا يتحقق الاستيفاء من هؤلاء لعدم المتأ
في الحر قيام المانع في الباقي ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس وكذا بالقصاص في النفس ومادونها

[illegible]

له قولنا ان المجاسة ثابتة الخ الفقوى على قولنا لا على قول زفر؟ كما اشار اليه صاحب المراجعة حيث اخذ دليلنا ١١

لتعد الاستيفاء بخلاف ما اذا كانت الجناية خطأ لان استيفاء الكرش من الرهن ممكن

ولا يجوز الرهن بالشفعة لان المبيع غير مضمون على المشتري لا بالعبد الجاني والعبد

المدين الماذون لانه غير مضمون على المولى فانه لو هلك لا يجب عليه شيء ولا باجر التمسك

والمغنية حتى لو ضاع لم يكن مضمونا لانه لا يقابل شيء مضمون ولا يجوز للمسلم ان

يرهن خرا او يرهنه من مسلم او ذمي لتعد الايفاء والاستيفاء في حق المسلم ثم الرهن

اذا كان ذميا فالخمر مضمون عليه للذمي كما اذا غصبه وان كان المرتفع ذميا لم يضمنها للمسلم

كما لا يضمنها بالغصب منه بخلاف ما اذا جرد ذلك فيما بينهم لانها مال محقق اما الميمنة

فليست بمال عندهم فلا يجوز رهنها وارتما فيما بينهم كما لا يجوز فيما بين المسلمين ولو اشترى

عبدًا ورهنه بشفعة عبدا او خلا او شاة مذبوحة ثم ظهر العبد حرا او الحل خرا او الشاة

ميتة فالرهن مضمون لانه رهنه بدين ويجب ظاهرا وكذا اذا قتل عبدا ورهنه

بقيته رهنه ظاهرا حرو هذا كله على ظاهر الرواية وكذا اذا صالح على النكاح رهنه بما

صالح عليه رهنه تصادق ان لادين فالرهن مضمون وعن ابي يوسف ربه خلافه

وكذا قياسه فيما تقدم من رهنه قال ويجوز للاب ان يرهن بدين عليه عبدا

لانه الصغير لانه ملك الايداع وهذا النظر في حق الصبي منه لان قيام المرتفع بحفظه

البلغ خيفة الغرامة ولو هلك بملك مضمونا والوديعة تمليك امانة والوصي

معتزلة الاب في هذا الباب لما بينا وعن ابي يوسف ونزله انه لا يجوز ذلك منهما

وهو القياس اعتبارا بحقيقة الايفاء ووجه الفرق على الظاهر هو الاستحسان ان في

كتاب الرهن

حقیقۃ الایفاء ازالۃ الملک الصغیر من غیر عوض یقابله فی الحال فی ہذا نصب حافظ

لما له ناجز مع بقاء ملكه فوضع الفرق واذا جازا الرهن يصير المرتكض مستوفيا دينه ^{صغير}

في يده ويصير لاب والوصي مؤفيا له ويضمنه للصبي كانه قضى دينه بماله وكذا الوسيط
الاب والوصي

المرتفع على بيعه لأنه توكل بالبيع وهما يملكانه قالوا اصل هذه المسألة البيع فان

الأب والوصي إذا باع مال الصبي من غير تم نفسه جاز وقوع المقاصد ويضمنه للصبي

عندهما وعند ابى يوسف رة لا تنفع المقاصة وكذا وكيل البائع بالبيع والرهن نظير البيعة

نظر الی عاقبتہ من حیث وجوب الضمان و اذ ارهن الاب من نفسه او من ابن له صغیرا و عبدا

له تاجر و ادین علیه جائز کن الا ان لو فور شفقتہ انزل منزله شخصین و ایت عیانہ مقام عبارتین
ای غلام العبد و اک

هذا العقد كما يبيعه مال الصغير من نفسه فتولى طرف العقد ولولا تهنئه الوصي من نفسه
 أي عقد من
 فانه يجوز
 أي بغير
 مع اللاب
 الإيجاب والقبول
 وال الصغير
 أي عقد من

او من هدیر اور هن عبد الله من اليتيم نحو لليتيم عليه السلام كانه وكيل محض والواحد
ای من صغیر الوصی و عبد الوصی ۱۲ کف ای نذر ویشم ای ارضی نذر ویشم نذر ویشم

يتولى طرف العقد في الرهن كما لا يتوكلهما في البيع وهو قاصر الشفقة فلا يعدل عن الحقيقة
 أي ليس الموصى كالاب فانه قاصر الخ

في حقه الحاقه بالاب والركن من ابنه الصغير عبد التاجر الذي عليه دين عنده الر
 صحت قوله الحاقه بالاب على الصغير دون النفس اهنت

من قسّم خلاف ابنه الكبير وابنه وعبد الذي عليه دينه ولايته عليهم بخلاف الوكيل البذل
لا يجوز له ان يبيع ما يملكه من اموال المولى الا بمقتضى امره

اذا باع موهبة لا يمتهم فيها ولا تقم في الرهن كان له حكما واحدا وان استدان الوصي للبيت
حيث لا يجوز الضمي ^{اي ابنه الكبير او ابيه وعبد المدين} ^{اي للرهن} استدان وام عرفت فان

فكسوة وطعام فري من ممتاع اليتيم جائز لان الاستدانة جائزة للحاجة والرهن يقع ايضاً بالتخفيف

وذلك لولاء التجار للتيقن فاجتمعوا من ان الاول له التجارة ثم في المال اليتيم فلا يجد بذلك امر الا
الوجه الثاني في تجارة بزرگانی کردن حسن التوفيق والاولى اي الافضل في تشرط عمل ما يسير كمال را ابراهیم

والرهز لانه ايفاء واستيفاء واذا هن الاب متاع الصغير فادرك الاب ومات الاب

عن ابي عبد الله عليه السلام قال من فطن في دينه لم يفتن في دونه

[illegible]

خاتون

[illegible]

له قوله والفرق الحمد أنه قبض الخ واللام ان هذه مسألة مبتدئة لأن محمد مع أبي حنيفة في تلك المسئلة في المشهور ومع أبي يوسف في هذه المسئلة والفرق الحمد أنه قبض الريف إلى آخر كلامه تبصر ١٢ فكملة فتح القدير ص ٨٢١

[illegible][illegible]

وتكون رهنا عنده وهذا بالاتفاق اما عندهما فظاهر كذا في كذا عند محمد لانه يعتبر حالة القيمة
الانكسار حالة الهلاك والهلاك عند القيمة وفي الوجه الثاني وهو اذا كان قيمته
اكثر من وزنه اثني عشر عندي حنيفة رة يضم جميع قيمته وتكون رهنا عنده لان
العبرة للوزن عند لا للجودة والرداءة فان كان باعتبار الوزن كله مضمونا يجعل
كله مضمونا وان كان بعضه فبعضه وهذا لان الجودة تابعة للذات ومتصا بالاصل
مضمونا استحال ان يكون التابع امانة وعند ابي يوسف لا يضم خمسة اسد قيمته
وتكون خمسة اسداس لا يربى له بال ضمان وسداسه يفرج حتى يبقى الرهن شائعا
ويكون مع قيمة خمسة اسداس لمكسور رهنا فعنده تعتبر الجودة والرداءة وتجعل زيادة
القيمة كزيادة الوزن كان وزنه اثنا عشر وهذا لان الجودة متقومة في ذاتها تعتبر عند
المقابلة بخلاف جنسها وفي تصرف المريض وان كانت لا تعتبر عند المقابلة بجنسها مما فاعلم
اعتبارها وفي بيان قول محمد نوع طول يعرف في موضعه من المبسوط والزيادات مع جميع
شعبها قال ومن باع عبدا على ان يهتد للمشترى شيئا بعينه جاز استحسانا والقياس ان
يجوز وعلى هذا القياس والاستحسان ان اذا باع شيئا على ان يعطيه كفلا معينا حاضرا في المجلس
فقبل وجه القياس انه صفقة و صفقة وهو منه عند لانه بشرط لا يقتضيه العقد وفي منفع
لا حدها ومثله يفسد البيع وجه الاستحسان انه شرط ملايم للعقد الكفالة والرهن للاستي
وانه يلايم الوجه فاذا كان الكفيل حاضرا في المجلس والرهن معينا اعتبارا في المعنى وهو ملايم فصم
العقد اذا لم يكن الرهن ولا الكفيل معينا او كان الكفيل غائبا حتى افترا لم يبق معنى الكفالة والرهن للمعجالة فيبقى لا اعتبار

[illegible][illegible]

1

إلى الاتحاد لان أحد العقدين لا يصير مشروطاً في الآخر إلا يرى أنه لو قبل الرهن في أحدهما جاز

له قوله ونحن نقول الرهن عقد تبرع الخ الفتوى على قولنا كما اشار اليه صاحب الدر المختار حيث قال باع عبد اعلى

بغير محضر من الورثة كما يبيعه في حال حياته بغير محضر منه وان مات المرتهن فالوكيل

على وكالته لان العقد لا يبطل بموتهما ولا بموت احدهما في حق حقوقه واوصافه وازمات

الوكيل انتقضت الوكالة ولا يشترط ولا وصية مقامه لأن الوكالة لا يجري فيها الإرث ولأن الموكل

رضی برایم لا برای غیره و عمرانی یوسف را آن وصی الوکیل یکتا بیعت لان الوکالة لازمة فی ملک
فی رواية الحسن بن مالك الراغب

الوصي كالمضارب إذ مات بعد ما صار أسير المال عياناً يملك وصي المضارب بيعها لما انزل الميراث بعده
 ان يورث ميراثاً في يوم ما كان ١٣

ما صار اعيانا قلنا التوكيل حق لا نرم لكن عليه والاث يجزى فيما له بخلاف المضاربة لانها حق

المضارب وليس المرهن ان يبيعه الابرضاء الراهن لانه ملكه وما رضى ببيعه وليس للراهن ان

يبيعه الأبرياء المرهون لأن المرهون أحق باليتيم من الراهن فلا يقدر الراهن على تسليمه بالبيع قال

فان حل الاجل والى الوكيل الذى فى يده الرهن ان يبيعه والراهن غائب جاز على بيعه

ذكرنا من الوجهين في لزومه وكذلك الرجل بوكا غيره بالخصومة وغاب الموكل فإما ان يختص

أُخِذَ عَلَى الْخَصْمَةِ لَلْأُخْرَى الشَّاذِلُ هُوَ الَّذِي فِيهِ أَتَمُّ الْكَمَالِ وَالْوَكَالَةُ بِالْمَعْلُومَةِ وَالْمَعْلُومَةُ بِذَاتِهَا

ای علی الوکیل
ای الزکریا الحق مرفقون

۹۹

میرحانی عهد ترہن و اما شرط بعد اقل لایحدا عیبارا لوجه الاول و قبل یحبر حقا
 ای کہ اول شرطان بعد اقل و کمال صل
 ای کہ اول شرطان بعد اقل و کمال صل

الوجه الثاني وهذا الوجه هو ان السفرة في الجحيم في الفصلين واحد يؤيد اطلاق الجحيم في الجمع الصغير وفي الا
وهو ان نياها الحق ۱۱

واذا باع العبد الرهن فقد خرج من الرهن والتمس في ذلك مقامه فكان رهنا وان لم يقض بعد لقيام مقام ما
 ذكرناه في الرهن

كان مقبوضا واذا تولى كان مال المرتهن ببقاء عقد الرهن في الثمن لقيامه مقام المبيع المفقود وكذلك اذا
 ضاع المثل او الرهن ١٢

قِيلَ الْعَبْدُ الرَّهْنُ وَغَيْرُ الْقَاتِلِ قِيمَتُهُ لِأَنَّ الْمَالِيَّ لَا يَتَحَقَّقُ مِنْ حَيْثُ الْمَالِيَّةِ وَأَنْ كَانَ يُبَدَّلُ الدَّمُ
 أَيُّ الرَّهْنِ ١٢ هُوَ ابْنُ أَيُّ فِي الْقَتْلَانِ ١٢ وَصَلِيَّةُ ١٢

بغير محض من الوثاق ما يبيعه في حال حياته بغير محض منه وان مات المرتهن فالوكيل
على وكالته لان العقد لا يبطل بموته مسا ولا بموت احداهما فيبقى حقوقه واوصافه وان مات
الوكيل انتقضت الوكالة ولا يثبت ولا وصية مقامه لان الوكالة لا يجري فيها الارث ولان الموكل
رضي بما يبيع لا بما يبيع غيره وعمراني يوسف بن ابي الوكيل يملك بيعه لان الوكالة لازمة فيملكه
الوصي كالمضارب اذ مات بعد ما صار اسر المال عيانا يملك وصي المضارب بيعه لما انكره بعد
ما صار عيانا قلنا التوكيل حق لازم لكن عليه والارث يجري فيما له بخلاف المضاربة لانها حق
المضارب وليس للمرتهن ان يبيعه الا برضاء الراهن لانه ملكه ومما رضي ببيعه وليس للراهن ان
يبيعه الا برضاء المرتهن لان المرتهن ائتمن بالثمن من الراهن فلا يقدر الراهن على تسليمه بالبيع قال
فان حل الاجل والى الوكيل الذي في يده الرهن ان يبيعه والراهن غائب جبر على بيعه لما
ذكرنا من الوجهين في لزومه وكذلك الرجل يوكل غيره بالخصومة وغاب الموكل فالى الخصام
اجبر على الخصومة للوجه الثاني هو ان فيه اتواء الحق بخلاف الوكيل بالبيع لان الموكل يبيع نفسه
فلا يتوى حقه اما المدعي لا يقدر على الدعوى والمرتهن لا يملك بيعه بنفسه فلو لم يكن التوكيل
مشرطا في عقد الرهن وانما شرط بعد اقل لا يجبر اعتبارا للوجه الاول وقيل يجبر رجحا
او الوجه الثاني هو ان يبيعه في الفسخ او يبيعه في الفسخ او يبيعه في الفسخ او يبيعه في الفسخ
واذا ابيع العدل الرهن فقد خرج من الرهن والتمن قائم مقامه فكان رهنا وان لم يقض بعد لقيام مقام ما
كان مقبوضا واذا تم كان مال المرتهن لبقاء عقد الرهن في الثمن لقيام مقام المبيع المفقود وكذلك اذا
قيل العبد الرهن وغرم للقاتل قيمته لان المالك يستحق من حيث المالية وان كان تبدل الدم
في الرهن

(بقية ٥٣٤) من التركة وتخليص الرهن وان كان موصفا او كيارا الا انهم غائبون عن البلد اي هم في محل لبيعها مرة السفر فالرهن يبيع الرهن باذن المرتهن ولو في البرن من ثمنه ٣ محلة الاحكام العرلة

البيع الموقوف على الوكيل
والبيع الموقوف على الوكيل
والبيع الموقوف على الوكيل
والبيع الموقوف على الوكيل
والبيع الموقوف على الوكيل
والبيع الموقوف على الوكيل
والبيع الموقوف على الوكيل
والبيع الموقوف على الوكيل
والبيع الموقوف على الوكيل
والبيع الموقوف على الوكيل

لان المقبوض سلم له وان شاء رجع على المرتهن لانه اذا انتقض العقد بطل الثمن وقد قبضه ثمنه
اي الثمن المقبوض من المدين
فيمقبض قبضه ضرره واذا رجع عليه انتقض قبضه عاده حق في الدين كما كان فيرجع به
على الراهن ولو ان المشتري سلم الثمن الى المرتهن رجع على العدل لان البيع عامل للراهن
وانما يرجع عليه اذا قبض ولم يقبض فيه الضمان على الموكل وان كان لتوكيل بعد عقد
الرهن غير مشروط في العقد فالحق العدل من العهدة يرجع به على الراهن قبض الثمن
المرتهن ام لا لانه لم يتعلق بهذا التوكيل حق المرتهن فلا يرجع كما في الوكالة المفردة عن الرهن
اذا باع الوكيل ودفع الثمن الى من امره الموكل ثم حقه عهدة لا يرجع به على المقبض بخلاف
الوكالة المشروطة في العقد لانه تعلق به حق المرتهن فيكون البيع لحقه قال رضي الله عنه
هكذا ذكره الكرخي وهذا يؤيد قول من لا يرى جبر هذا الوكيل على البيع قال وازفات

العبد للرهون في يد المرتهن ثم استحقه رجل فله الخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء
ضمن المرتهن لان كل واحد منهما متعلق في حقه بالتسليم او بالقبض فان ضمن الراهن
فقد مات بالدين لانه ملكه باداء الضمان فصح الايفاء وان ضمن المرتهن يرجع على الراهن بما
ضمن من القيمة ويدينه اما بالقيمة فلا بد من مخرج من جهة الراهن واما بالدين فلا بد من انتقض
اقتضاؤه فيعود حقه كما كان فان قيل لما كان قبل الرضاهن برجوع المرتهن عليه
والمالك في المضمون يثبت لمن عليه قبل الرضاهن فثبت ان رهن ملك نفسه فصار
كما اذا ضمن المرتهن الرهن ابتداء قلنا هذا طعن في خاتم القاضية والجواب عنه انه
يرجع عليه بسبب الغرض والغرض بالتسليم كما ذكرناه او بالانتقال من المرتهن اليه كما
ذكرناه

شرح المجلة لسلطان محمد بن عبد الله

كتاب الرهن

قصة الرهن لتعديده بالتسليم (محقق) وان شاء ضمن المرتهن لتعديده بالمقبض (محقق)

البيع الموقوف على الوكيل
والبيع الموقوف على الوكيل
والبيع الموقوف على الوكيل
والبيع الموقوف على الوكيل
والبيع الموقوف على الوكيل
والبيع الموقوف على الوكيل
والبيع الموقوف على الوكيل
والبيع الموقوف على الوكيل
والبيع الموقوف على الوكيل
والبيع الموقوف على الوكيل

539

جملہ
کتاب
الرحمن

[illegible]

(أخيه ٥٣٨) حقه في الحبس وإذا فني الدين وبطل حقه في الحبس نفذت التفرعات كلها وإلا جاز المرحون

لو طُلب بآداء القيمة تقع المقاصة بقدر الدين فلا فائدة فيه وإن كان الدين مؤجلاً
 إلا إذا كان الدين من جنس القيمة ^{أو كلف}

أَخَذَتْ مِنْهُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ وَجَعَلَتْ رَهْنًا مَكَانَهُ حَتَّى يَحُلَّ الدِّينَ لِأَنَّ سَبَبَ الضَّمَانِ مُحْتَقِقٌ وَ

التضمين فائدة فاذا حل الدين اقتصا بحقه اذا كان من جنس حقه ورتة الفضل وان كان

معسر استغنى العبد في قيمته وقضى به الدين الا اذا كان بخلا وجنس حقا لانه لما تعذر

الوصول الى عين حق من جملة المعتق يرجع الى من ينتفع بعقده وهو العبد لان الخراج

بِالضَّمانِ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَتَأْوِيلُهُ إِذَا كَانَتْ الْقِيَمَةُ أَقْلَ مِنَ الدِّينِ أَمَا إِذَا كَانَ الدِّينُ أَقْلَ

تذکرہ ان شاء اللہ تعالیٰ تو بیچ بماسع علی مولہ اذ الیسر نہ قضیہ دینہ و هو مضطر
 الیسر تو اگر شد ۱۳ موی ۱۲ علیہ ۱۲

فيه بحكم الشرع فيرجع عليه بما تحمل عنه بخلاف المستغنى في الاعتناق لانه يؤدى ضمانا
 اي قطع البرين ١٢
 تولى ١٣
 اي عبد المشرك اذا اعتنق كونه من المسلمين
 عند رجوعه

عليه لانه انما يسع التحصيل العتق عنده وعندهما التكميله وهما يسعين في ضمان علي غيره
اي عبده ١٢ اي عبده المسترك اذا اعتق احد من ايسع لشركته اخر التحصيل غنقه اي ورثته من اى عبده

بعد تمام عتاقه فصارت كغير الرهن ثم أبو حنيفة رده اوجب السعاية في المستضعف المشرقة
 أي كالحامل من ذئب تنق بغيره ^{في المستضعف} ^{أي كالحامل من ذئب تنق بغيره}

في حالة اليسار الاعسار في العبد الموهون شرط الاعسار لان الثابت للمرضى حق
 اى محمد الراهن المفقود

المليك وانه ادنى من حقيقته الثابتة للشريك الساكت فوجب السعاية هنا في حالة الواجب

اي من حقيقة ان ثابت است للشريك الساكت ١٢

اظهار النقصان رتبة بخلاف المشتري قبل القبض اذا اعتق المشتري تخيلا لا يسمع

للبيع الا رواية عن ابي يوسف ر^ه والمرهون يسع لان حق البيع في الحبس اضعف لان البيع
 في حالة مسار الزاين^{١٢} من عن الزين^{١٣}

لا يملكه في الآخرة ولا يستوفي من عينه ولذلك يبطل حقه في الحسن بالاعارة من المشتري
بل لا يخرج من الحسن إلا من
أي غير المشتري
أي كبيع عارضة بغير بيعه

والمرء ينقلب حقه ملكا ولا يبطل حقه بالاعارة من الراهن حتى يكنه الاسترداد فلو

وجبنا السعاية فيه السؤني باين الحقير وذلك لا يجوز ولو اقر الموالي به من عبدان قال الشهرستاني

[illegible][illegible][illegible][illegible]

والله اعلم
الاسكان
ج
الس

عند الرسي بالدين ١٢ عن
ابن يونس في قوله وايضا في باب
على الشري المليون اذا عفا
الدين ١٢ كلف
خارج الحكماء ذلك الرسي عند الرمن
يملك به منصفنا بالان فان
الدين فيكون الرمن

[illegible]

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

(لقية ٥٣٩) فيفد بطل الرهن ثم اذا صار راعنا وخرج عن حكم الرهن فيظن ان كان الراهن مؤسرا لا سعاية على العبد و
الغان على حاله على الراهن وان كان الدين حالا يجبر على قضاؤه وان كان مؤجلا واخل الاجل فكذا لك (لقية ٥٤١)

عند فلان وكذب به العبد ثم اعتقه تجب السعاية عندنا خلافا لغيره وهو معتبره بأقراره
 بعد العتق وتحت نقول أقبر يتعلق الحق في حال يملك التعليق فيه لقيام ملكه فيصير محلا
 ما بعد العتق لانه حال نقطاع الولاية وتوديرة الراهن صحيح تدبيره بالاتفاق اما عندنا
 فظاهر كذا عندنا لان التدبير لا يمنع البيع على اصله ولو كانت امة فاستولدها الراهن
 صحيح الاستيلاد بالاتفاق لانه يصح بادي الحقين وهو مال الابن فيصير بالاعلى
 واذا صح اخراجا من الرهن لبطان المحلية اذ لا يصح استيفاء الدين منها فان كان الراهن
 موسرا ضمن قيمة ما على التفصيل الذي ذكرناه في الاعتاق وان كان معسر السبعة المهر المدبر
 الولد في جميع الدين لان كسبه مال المولى بخلاف المعتق حيث يسع في اقل من الدين من القيمة
 كسبه حقه والمعتق عندنا ليس الا قد القيمة فلا يزداد عليه في حق المهر بقدر الدين فلا يزداد
 ولا يرجع ان يؤولد على المولى بعد يساره لانها ادياه من مال المولى المعتق يرجع لانه ادى ملكه
 عنه وهو مضطر على ما قيل الدين اذا كان مؤجلا يسع المدبر في قيمته لانه عوض للرهن
 تحبس مكانه فيتقدر بقدر المعوض بخلاف ما اذا كان حالا لانه يقضى به الدين ولو اعتق الراهن
 المدبر وقد قضى عليه بالسعاية او لم يقض لم يسع الا بقدر القيمة لان كسبه بعد العتق ملكه
 وما اذاه قبل العتق لا يرجع به على مولاه لانه اذاه من مال المولى قال وكذلك لو استهلك
 الراهن الرهن لانه حق محتزم مضمون عليه بالاثلاث والضمان من في يد المهر لقيامه
 مقام العين فاز استهلكه المهر هو المهر تضمين في اخذ القيمة وتكون ضمانا لانه
 احق بعين الرهن حال قيامه فلذا في استداده ما قام مقامه الواجب على هذا المستهلك قيمته يوم
 كان في يده

كتاب
 الرهن

العهدة بالدين كما كان قبل حلول الاجل وان كان الراهن معسرا فلا يرضى ان يسقى
 (بقية ٥٤٢)

فان قيل يتعلق الحق في حال يملك التعليق فيه لقيام ملكه فيصير محلا
 ما بعد العتق لانه حال نقطاع الولاية وتوديرة الراهن صحيح تدبيره بالاتفاق اما عندنا
 فظاهر كذا عندنا لان التدبير لا يمنع البيع على اصله ولو كانت امة فاستولدها الراهن
 صحيح الاستيلاد بالاتفاق لانه يصح بادي الحقين وهو مال الابن فيصير بالاعلى
 واذا صح اخراجا من الرهن لبطان المحلية اذ لا يصح استيفاء الدين منها فان كان الراهن
 موسرا ضمن قيمة ما على التفصيل الذي ذكرناه في الاعتاق وان كان معسر السبعة المهر المدبر
 الولد في جميع الدين لان كسبه مال المولى بخلاف المعتق حيث يسع في اقل من الدين من القيمة
 كسبه حقه والمعتق عندنا ليس الا قد القيمة فلا يزداد عليه في حق المهر بقدر الدين فلا يزداد
 ولا يرجع ان يؤولد على المولى بعد يساره لانها ادياه من مال المولى المعتق يرجع لانه ادى ملكه
 عنه وهو مضطر على ما قيل الدين اذا كان مؤجلا يسع المدبر في قيمته لانه عوض للرهن
 تحبس مكانه فيتقدر بقدر المعوض بخلاف ما اذا كان حالا لانه يقضى به الدين ولو اعتق الراهن
 المدبر وقد قضى عليه بالسعاية او لم يقض لم يسع الا بقدر القيمة لان كسبه بعد العتق ملكه
 وما اذاه قبل العتق لا يرجع به على مولاه لانه اذاه من مال المولى قال وكذلك لو استهلك
 الراهن الرهن لانه حق محتزم مضمون عليه بالاثلاث والضمان من في يد المهر لقيامه
 مقام العين فاز استهلكه المهر هو المهر تضمين في اخذ القيمة وتكون ضمانا لانه
 احق بعين الرهن حال قيامه فلذا في استداده ما قام مقامه الواجب على هذا المستهلك قيمته يوم
 كان في يده

(بقية ٥٤٠) ولولم يحل لعد العتق فياخذ من الراهن قيمة العبد فيجسب حماره هنا مكان العبد ثم ازاله الاجل
 ينظر ان كان قيمة العبد من جنس الدين استوفى دينه ورا الفضل وان كانت من خلاف جنس الدين

من الملوك لما كان بين الملوك فذلك تشافاه ك
 في قوله لغلمان اني غني دخل في بيتك كسبت بيتي قد اتيتكم الضمان من التبرك

(البقيّة ٥٤١) سرّادكان الدين صالا او مرّجلا فينظّر الى قيمة الرهن وقت العتاق والى الدين فينفسى في الاقل

وَيَا أَسْتَغْفِرُكَ إِلَى الْكَرْبِ وَالْكَرْبِ مِنْ رُجُوتِ يَدِ اسْتَعْمَالِ الْمَلَائِكَةِ تَعَانَتْ وَلَا يَجْعَلُ مِنْهُ الْمَلَائِكَةُ قَتْلًا فَتُفْصَلُ الْعَدْلُ إِلَى أَنْ يَرَى الْعَمَلُ مَجْمُوعِينَ

كتاب
الرهن

وبقوله في قوله لا اذ لا يتصور الخ جواب سؤال
 هو ان اذ كان متصلا بالقياس في يوم الجمعة
 فاذ اذ انقضت الجمعة بترجيح السقوط
 لسقوط الدين بعد انقضاء القيمة ليس
 كذلك فاجاب بان انقضاء القيمة ليس
 الملاك فاذ اذ اعادة القيمة بترجيح
 لم يجر انقضاء القيمة بترجيح
 وبقوله في قوله لا اذ لا يتصور الخ جواب سؤال
 هو ان اذ كان متصلا بالقياس في يوم الجمعة
 فاذ اذ انقضت الجمعة بترجيح السقوط
 لسقوط الدين بعد انقضاء القيمة ليس
 كذلك فاجاب بان انقضاء القيمة ليس
 الملاك فاذ اذ اعادة القيمة بترجيح
 لم يجر انقضاء القيمة بترجيح

[illegible]

هالك فان كانت قيمته يوم استهلكه خمسمائة ويوم رهن الفاعر خمسمائة وكانت رهننا وسقط
من الدين خمسمائة فصالح الحكم في الخمسمائة الزيادة كانت هالك بافتي والمعتبر في ضمان الرهن
القيمة يوم القبض لا يوم الفكاك لان القبض السابق مضمون عليه لانه قبض استيفاء الا
انه يتقرر عند الهلاك ولو استهلك المرتهن والدين مؤجل غرم القيمة لانه ائلف ملك الغير
وكانت رهننا في يده حتى يحل الدين لان الضمان بدل العين فاخذ حكمه واذا حل الدين وهو
على صفة القيمة استوفى المرتهن منها قدر حقه لانه جنس حقه ثم ان كان فيه فضل يرد
على الراهن لانه بدل ملكه وقد فرغ من حقه المرتهن وان نقصت عن الدين بتراجع السحر الى
خمسمائة وقد كانت قيمته يوم الرهن الفأوجب بالاستهلاك خمسمائة وسقط من
الدين خمسمائة لان ما انتقص كالهالك وسقط الدين بقدره وتعتبر قيمته يوم القبض وهو
مضمون بالقبض السابق لا بتراجع السحر وجب عليه الباقي بالاتلاف وهو قيمته يوم ائلف
قال واذا اعاد المرتهن الرهن للراهن ليخدمه او ليعمل له عملا فقبضه خرج من ضمان
المرتهن لمنافاة بين يدي العارية ويد الرهن فان هلك في يد الراهن هلك بغير شيء لفوق القبض
المضمون والمرتهن ان يسترجع الى يده لان عقد الرهن باق الا في حكم الضمان في الحال الاكثر
انه لو هلك الراهن قبل ان يرد على المرتهن كان المرتهن احمقه من سائر الغرماء وهذا لان يد
العارية ليست بلازمة والضمان ليس من لوازم الرهن على كل حال لا ترى ان حكم الرهن
ثابت في يد الرهن وان لم يكن مضمونا بالهلاك واذا بقى عقد الرهن فاذا اخذ عاد الضمان لانه
عاد القبض في عقد الرهن فيعود بصفته كذلك لو اعاره احدهما اجنبيا باذن الآخر سقط

[illegible]

بما فيها ثم يرجع على ابراهن اذا اليسر عا سعى لانه قضى دينه مضطرا او يرجع المرحمن ببقية دينه ان بقى من دينه
بقية فوان يرهن عبدا قيمته الف بالدين ثم انوارك (بقية ٤٣ هـ)

(لقية ٥٤٢) ثم اعتقه فان العبد ليس في الالف قدر قيمته وقت الرهن لان الثمان اثبت في قدر الالف

ملكا ليد
 بالثبات مع اثبات ملكا
 بعد الفارق من معنى بالثبات خصوصية
 الاكثر ان ثبت ملكا للفارس
 ان يفصل الخيل بين الفارس
 قوله وهو متعلق بالملك
 لو استأذن ان يفتي في ملكه
 صحيح كما اذا ثبت له ملك
 غيره فاذا جاز ان يطبق
 بالغير الذي يدين من الطريق
 يجوز ان ثبت له ملك الخيل
 قوله وهو متعلق
 ان قيل ان الاعتدال في
 قوله لا يوجب ان
 ان عدم الاستدلال بالافراق
 يجوز ان يفصل الخيل
 قوله كما يفصل الخيل
 ملك الخيل
 ان يدين بالملك دون ملك العين
 قوله لا يملكه
 قوله ولا يطلق وجوب
 ملكه الا ان
 اسم ما يثبت به
 او يثبت به
 عموم كان المستعير
 الاطلاق
 خصوصاً في الامارة لان
 المسألة فلا يجري فيها
 في الامارة فان كان
 غيره

[illegible]

[illegible]

فتبين انه رهن ملك نفسه وان شاء ضم المرتهن ويرجع المرتهن بما ضمن به الدين
على الراهن وقد يتناه في الاستحقاق وان وافق بان رهنه بمقدار امر به ان كانت قيمته مثل
الدين او اكثر فهلك عند المرتهن يبطل المال عن الراهن تمام الاستيفاء بالهلاك ووجب
مثله لرب الثوب على الراهن لانه صار قاضيا دينه بماله هذا القدر وهو الموجب للرجوع
دون القبض بل انه لانه برضاه وكذلك ان اصابه عيب ذهب من الدين بحسابه ووجب
مثله لرب الثوب على الراهن على ما بيناه وان كانت قيمته اقل من الدين ذهب بقدر القيمة
وعلى الراهن بقية دينه للمرتهن لانه لم يقع الاستيفاء بالزيادة على قيمته وعلى الراهن نصا
الثوب ما صار به موفيا لما بيناه ولو كانت قيمته مثل الدين فارد المعين يفتكه جبرا عن
الراهن لم يكن للمرتهن اذا قضى دينه ان يمتنع لانه غير متبوع حيث يخص ملكه لهذا رجع على الراهن
بما ادى فاجبر المرتهن على الدفع بخلاف الاجتهاد في الدين لانه متبوع اذ هو لا يسع في
تخليص ملكه ولا في تفهغ ذمته فكان للطالب ان لا يقبله ولو هلك الثوب العار بتمتد الراهن
قبل ان يرهنه او بعد ما افتكه فلا ضمان عليه لانه لا يصير قاضيا بهذا وهو الموجب على
بيناه ولو اختلفا في ذلك فالقول للراهن لانه يتنكر لا يفاء بدعواه الهلاك في هاتين الحالتين
كما لو اختلفا في مقدار امر به بالرهن به فالقول للمعير القول قوله في انكار صله فكذلك
في انكار وصفه ولو رهنه المستعير بدین موعود وهو ان يرهنه ليقرضه
كذا فهلك في يد المرتهن قبل الاقراض والمسمى والقيمة سواء يضمن قبل
الموعود المسمى لما بيناه ان كالموجود ويرجع المعير على الراهن

[illegible]

دينه منه وان كان الدين مؤرجلا فليأخذ قيمته من الرهن ويكون رهنا مكانه لا في العتق ÷

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

بمثله لان سلامة عالية الرهن باستيفائه من المرتهن كسلامته ببراءة ذمته عنه ولو كانت
 العارية عبدا فاعتقه المعير جاز لقيام ملك الرقبة في المرتهن بالخيار ان شاء
 بالدين على الراهن لانه لم يستوفه وان شاء ضمن المعير قيمته لان الحق قد تعلق بقبضه
 برضاه وقد تلف بالاعتاق وتكون رهنا عندا الى ان يقبض بينه فيرد هاهنا الى المعير
 لان استرداد القيمة كاسترداد العين ولو استعار عبدا او دابة لبرهنه فاستخدم
 العبد او ركب الدابة قبل ان يرهنه ما ثم رهنه بما لم يثل قيمته ما ثم قضه للمال
 فلم يقبضه ما حته هلكا عند المرتهن فلا ضمان على الراهن لانه قد برئ من الضمان حين
 رهنهما فانه كان امينا خالف ثم عاد الى الوفاق وكذا اذا افترق الرهن ثم ركب الدابة
 او استخدم العبد فلم يعطب ثم عطب بعد ذلك من غير صنعه لا يضمن لانه بعد
 الفكك بمنزلة المودع لا بمنزلة المستعير لانتهاء حكم الاستعارة بالفكك وقد
 عاد الى الوفاق فيبرأ عن الضمان وهذا بخلاف المستعير لان يده يده نفسه فلا بد من
 الوصول الى يد المالك اما المستعير في الرهن فيحصل مقصود الامر وهو الرجوع عليه
 عند الهلاك وتحقق الاستيفاء قال وجناية الراهن على الرهن مضمونة لانه تفويت
 حق لا يرضى محترم وتعلق مثله بالمال يجعل المالك كالا حرم في حق الضمان كتعلقه بالورثة
 بمال المريض مرض الموت يمنع نفاذ تهرعه فيما وراء الثلث والعهد الموصي بخدمته
 اذا تلف الورثة ضمنوا قيمته ليشترى بها عبدا يقوم مقامه قال وجناية المرتهن
 عليه تسقط من دينه بقدرها ومضاه ان يكون الضمان على صفة الدين
 (بقية ٥٢٤)

ولهذا لان سلامة عالية الرهن باستيفائه من المرتهن كسلامته ببراءة ذمته عنه ولو كانت
 العارية عبدا فاعتقه المعير جاز لقيام ملك الرقبة في المرتهن بالخيار ان شاء
 بالدين على الراهن لانه لم يستوفه وان شاء ضمن المعير قيمته لان الحق قد تعلق بقبضه
 برضاه وقد تلف بالاعتاق وتكون رهنا عندا الى ان يقبض بينه فيرد هاهنا الى المعير
 لان استرداد القيمة كاسترداد العين ولو استعار عبدا او دابة لبرهنه فاستخدم
 العبد او ركب الدابة قبل ان يرهنه ما ثم رهنه بما لم يثل قيمته ما ثم قضه للمال
 فلم يقبضه ما حته هلكا عند المرتهن فلا ضمان على الراهن لانه قد برئ من الضمان حين
 رهنهما فانه كان امينا خالف ثم عاد الى الوفاق وكذا اذا افترق الرهن ثم ركب الدابة
 او استخدم العبد فلم يعطب ثم عطب بعد ذلك من غير صنعه لا يضمن لانه بعد
 الفكك بمنزلة المودع لا بمنزلة المستعير لانتهاء حكم الاستعارة بالفكك وقد
 عاد الى الوفاق فيبرأ عن الضمان وهذا بخلاف المستعير لان يده يده نفسه فلا بد من
 الوصول الى يد المالك اما المستعير في الرهن فيحصل مقصود الامر وهو الرجوع عليه
 عند الهلاك وتحقق الاستيفاء قال وجناية الراهن على الرهن مضمونة لانه تفويت
 حق لا يرضى محترم وتعلق مثله بالمال يجعل المالك كالا حرم في حق الضمان كتعلقه بالورثة
 بمال المريض مرض الموت يمنع نفاذ تهرعه فيما وراء الثلث والعهد الموصي بخدمته
 اذا تلف الورثة ضمنوا قيمته ليشترى بها عبدا يقوم مقامه قال وجناية المرتهن
 عليه تسقط من دينه بقدرها ومضاه ان يكون الضمان على صفة الدين
 (بقية ٥٢٤)

ان المؤمنون الذين اذاعوا نبأ نبينا محمد
الدين بنبروت المالك في كل
جانب الارض اذ اذاعوا نبأ
مغبره كان القدر على المؤمن
منزلة ما لو كان المالك
النبوة على كل جليل
جبارية على كل جليل
قد لا تافا ما مع النعمى
منفعة للمؤمن في امتياز
بجانبه فاذ لا يستحق بالملك
الدين بنبروت المالك في كل
جانب الارض اذ اذاعوا نبأ
مغبره كان القدر على المؤمن
منزلة ما لو كان المالك
النبوة على كل جليل
جبارية على كل جليل
قد لا تافا ما مع النعمى
منفعة للمؤمن في امتياز
بجانبه فاذ لا يستحق بالملك

[illegible]

وهذا لان العبد
وجاية الرهن
جنايته على الم
فلانها جناية
المقصوب على
حتى يكون الكف
ان الجناية حص
فقتبرتم ان ش
المرتمن لا اطلب
كان عليه التطه
الخليص عليه
لانه لا فائدة في
فعن احنيفة
الوديعة على المس
كالمضمو وهذا
ان شراهم كرمضو
فصار الجناية
الى ائمة ثم قتله

١٥١ الى ١٢٠
 بين ملك المالك
 على الراهن والمرتهن
 من معتبره والمراد
 للملك على المالك
 المصوب منه
 من عليه فكانت
 ملك على غير مال
 لئلا الراهن والمرتهن
 الجناية فهو مرهون
 من الجناية لانه
 جنايته على مال المرتهن
 اعتبارا لانه لا يتم
 ان يعثر بقدر الا
 تدفع وعنه انها
 خلاف جناية المرتهن
 الا اجماع قال ومن
 من غرم فمئة مائة ثم

وقد تعدى عليه
 علي وعلى ما لها هـ
 بالجنابة على النفس
 ألا ترى أنه لو مات
 لأن الملك عند
 فناية على غير المالا
 كوفي الاعتبار فأن
 أبطل الرهن ودق
 على حاله ولأنه
 حصلت في ضمانه
 لا تعتبر لأن حكم
 على ابن الرهن وابن
 من عبد يساؤ الفأبا
 لا أجل فان المرءن يقن

المارتن فيضمه
 وهذا عند أبي حنيفة
 ما يوجب المال
 كان الكهن عليه
 داء الضمان يثبت
 فاعتبرت ولا
 وكذا وهو دفع العبد
 بالجنابة الى المارتن
 هذا الجنابة لو اعته
 فلا يفيد وجوب الف
 اذ كانت قيمة
 وان كانت القيمة
 في ضمانه فاشبه به
 وهو الحبس فيه
 لان الاملاك
 الف اجل فقص في
 بض المائة قضاء عن
 ما كان عليه
 ما كان عليه
 ما كان عليه

[illegible]

أريد - فلا يرجع وليسمع في جميع الرنين وبالعتق خرج من أن تكون سماوية للمراهن ١٢ الفتاوى العالمية ص ٤٦٢ ج ٥

على الرهن بشئ وأصله ان النقصان من حيث التعر لا يوجب سقوط الدين عندنا خلافا لغيره
هو يقول ان المالية قد انتقصت فاشبه انتقاص العين ولنا ان نقصان التعر عبارة عن
فتور غيات الناس ذلك لا يعتبر البيع حتى لا يثبت به الخيار ولا في الغصب لا يوجب الضمان
بخلاف نقصان العين لان بفوات جزء منه يتقرر الاستيفاء فيه اذ اليد لا استيفاء
واذا المرى سقط شئ من الدين بنقصان التعر بقي رهونا بكل الدين فاذا قل حرم قيمته
مائة لانه تعتبر قيمته يوم الاتلاف في ضمان الاتلاف لان الجار يقدر الفات وأخذ
المرتهن لانه بدل المالية في حق المستحق وان كان مقابلا بالدم على اصلنا حتى لا يزاد على
دية الحر لان المولى استحقه بسبب المالية وحق المرتهن متعلق بالمالية فكذا قيام مقامه
مقامه ثم لا يرجع على الراهن بشئ لان يد الرهن يد الاستيفاء من الابتداء وبالحلاك يتقرر
وقيته كانت في ابتداء الفأ فيصير مستوفيا للكل من الابتداء او نقول لا يمكن ان يجعل
مستوفيا الالف بمائة لانه يؤدي الى الربوا فيصير مستوفيا المائة وبقي تسع مائة والعين
فاذا هلك يصير مستوفيا تسع مائة بالهلاك بخلاف ما اذا مات من غير قتل احد
لانه يصير مستوفيا الكل بالعبد لانه لا يؤدي الى الربوا قال وان كان امره الراهن ان
يبيعه فباعه بمائة وقض المائة قضاء محقه فيرجع بتسع مائة لانه لما باع باذن الراهن
صار كان الراهن استردده وباعه بنفسه ولو كان كذلك بطل الرهن وبقي الدين لا بقدر
ما استوفى كذا قال وان قتل عبد قيمته مائة فدفع مكانه افتكه بجميع الدين
وهذا عندنا حنفية وابو يوسف وقال محمد هو بالخيار ان شاء افتكه بجميع الدين وان شاء

كتاب
الرهن

٢٢٩٠٩
٢٢٩١٠
٢٢٩١١
٢٢٩١٢
٢٢٩١٣
٢٢٩١٤
٢٢٩١٥
٢٢٩١٦
٢٢٩١٧
٢٢٩١٨
٢٢٩١٩
٢٢٩٢٠
٢٢٩٢١
٢٢٩٢٢
٢٢٩٢٣
٢٢٩٢٤
٢٢٩٢٥
٢٢٩٢٦
٢٢٩٢٧
٢٢٩٢٨
٢٢٩٢٩
٢٢٩٣٠
٢٢٩٣١
٢٢٩٣٢
٢٢٩٣٣
٢٢٩٣٤
٢٢٩٣٥
٢٢٩٣٦
٢٢٩٣٧
٢٢٩٣٨
٢٢٩٣٩
٢٢٩٤٠
٢٢٩٤١
٢٢٩٤٢
٢٢٩٤٣
٢٢٩٤٤
٢٢٩٤٥
٢٢٩٤٦
٢٢٩٤٧
٢٢٩٤٨
٢٢٩٤٩
٢٢٩٥٠
٢٢٩٥١
٢٢٩٥٢
٢٢٩٥٣
٢٢٩٥٤
٢٢٩٥٥
٢٢٩٥٦
٢٢٩٥٧
٢٢٩٥٨
٢٢٩٥٩
٢٢٩٦٠
٢٢٩٦١
٢٢٩٦٢
٢٢٩٦٣
٢٢٩٦٤
٢٢٩٦٥
٢٢٩٦٦
٢٢٩٦٧
٢٢٩٦٨
٢٢٩٦٩
٢٢٩٧٠
٢٢٩٧١
٢٢٩٧٢
٢٢٩٧٣
٢٢٩٧٤
٢٢٩٧٥
٢٢٩٧٦
٢٢٩٧٧
٢٢٩٧٨
٢٢٩٧٩
٢٢٩٨٠
٢٢٩٨١
٢٢٩٨٢
٢٢٩٨٣
٢٢٩٨٤
٢٢٩٨٥
٢٢٩٨٦
٢٢٩٨٧
٢٢٩٨٨
٢٢٩٨٩
٢٢٩٩٠
٢٢٩٩١
٢٢٩٩٢
٢٢٩٩٣
٢٢٩٩٤
٢٢٩٩٥
٢٢٩٩٦
٢٢٩٩٧
٢٢٩٩٨
٢٢٩٩٩
٢٣٠٠٠

امكن مخاطبته فاذا فله المرقن فقد تبرع كالا جنبه فاما اذا كان الراهن غائبا تعذر
مخاطبته والمرقن يحتاج الى اصلاح المضمون ولا يمكنه ذلك الا باصلاح الامانة فلا
يكون متبرعا قال واذا مات الراهن باع وصيته الرهن وقضى الدين لان الوصي قائم
مقامه ولو تولى الموصى حيا بنفسه كان له ولاية البيع باذن المرقن فكذا لو وصي وان
لم يكن له وصي نصيب القاضى له وصيا وامره ببيعه لان القاضى نصيب الحقوقي
المسلمين اذا عجزوا عن النظر لانفسهم والنظر في نصب الوصى ليوذى ما عليه لغيره
ويستوفى ماله من غيره وان كان على الميت دين فله الوصى بعض التركة عند
غيره من غرض ما لم يحجر والاخرين ان يردوه لانه اثر بعض الغرماء بالايفاء المحكمه فاشبه
الايفاء بالايفاء المحقق فان قضى دينهم قبل ان يردوه جاز لزوالم مانع لوصول
حقهم اليهم ولو لم يكن للبيت غير اخراج الرهن اعتبارا بالايفاء المحقق وبيع في
دينه لانه يباع فيه قبل الرهن فكذا بعد واذا الرهن الوصى بدين للميت على رجل عجز
لانه استيعاء وهو يملكه قال رضي الله عنه وفي رهن الوصى تفصيلات نذكرها في كتابنا
الوصايا ان شاء الله تعالى **فصل قال** ومن رهن عصيرا بعشرة قيمته عشرة فقه
صار خلاياوى عشرة فهو رهن بعشرة لان ما يكون محلا للبيع يكون محلا للرهن
اذا المحل بالمالية فيها وانحصر ان لم يكن محلا للبيع ابتداء فهو محل له بقاء حتى ان
من اشترى عصيرا فتحترق قبل القبض **يقول** العقد الا انه يخير في البيع لتغير وصف المبيع
بمنزلة ما اذا تعيب ولو من شاة قيمتها عشرة بعشرة فماتت فدينه جلد لها فصا ليهام
بعد البيع قبل القبض **يقول** شاة شاة

الحق في الرهن ان يردوه لانه اثر بعض الغرماء بالايفاء المحكمه فاشبه
الايفاء بالايفاء المحقق فان قضى دينهم قبل ان يردوه جاز لزوالم مانع لوصول
حقهم اليهم ولو لم يكن للبيت غير اخراج الرهن اعتبارا بالايفاء المحقق وبيع في
دينه لانه يباع فيه قبل الرهن فكذا بعد واذا الرهن الوصى بدين للميت على رجل عجز
لانه استيعاء وهو يملكه قال رضي الله عنه وفي رهن الوصى تفصيلات نذكرها في كتابنا
الوصايا ان شاء الله تعالى **فصل قال** ومن رهن عصيرا بعشرة قيمته عشرة فقه
صار خلاياوى عشرة فهو رهن بعشرة لان ما يكون محلا للبيع يكون محلا للرهن
اذا المحل بالمالية فيها وانحصر ان لم يكن محلا للبيع ابتداء فهو محل له بقاء حتى ان
من اشترى عصيرا فتحترق قبل القبض **يقول** العقد الا انه يخير في البيع لتغير وصف المبيع
بمنزلة ما اذا تعيب ولو من شاة قيمتها عشرة بعشرة فماتت فدينه جلد لها فصا ليهام
بعد البيع قبل القبض **يقول** شاة شاة

كتاب
الرهن

(خرع) الرهن يفرد لبيع الرهن والرائع لا يفرد به حتى لو قال المرحن فسخ الرهن ولم يرض الراهن ملك
لا يسقط. شئ من الدين وفي العكس ليسقط بقدره كما في القنية وغيرها ٣٣٥ رد المحتار ص ٥٦٣٧١

(بقية ٥٥٧) ثم الحناية على النفوس فليتها ما يكون عمداً محضاً ما تخاف من اعظم المحرمات يعود الا شركاً بالله تعالى قال الله تعالى من اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل انه من قتل نفساً (بقية ٥٥٧)

حرم الميراث لقوله عليه السلام لا ميراث لقاتل قال شبه العمد عند حنفية

ان يتعمد الضرب باليسر سلاح ولا ما جرى مجرى سلاح وقال ابو يوسف ومحمد وهو

قول الشافعية اذا ضرب بهمجر عظيم او خشبة عظيمة فهو عمد وشبه العمد ان يتعمد

ضربه به لا يقتل به غالباً لانه يتقاصر معنى العمدية باستعمال الة صغيرة لا يقتل

بها غالباً لما انه يقصد بها غيره كالنابذ والمجرم فكان شبه العمد لا يتقاصر

باستعمال الة لا تلبث لانه لا يقصد به الا القتل كالسيف فكان عمد اموجبا للقتل

قوله عليه السلام الا ان قتيل خطأ العمد قتل السوط والعصا وفيه مائة من الابل

ولان الة غير موضوعة للقتل ولا مستعملة فيه اذ لا يمكن استعمالها على غير المقصود

قتله وبه يحصل القتل غالباً فقصر العمدية نظر الى الة فكان شبه العمد كالقتل

بالسوط والعصا الصغيرة قال وموجب ذلك على القولين لانهم لانه قتل وهو قاصد في

الضرب والكفارة لشبهه بالخطأ والدية مغلظة على العاقلة والاصل ان كل دية

وجب بالقتل ابتداء لا عن مجزئ من بعد فهي على العاقلة اعتباراً بالخطأ وتجب في

ثلاث سنين لقضية عمر بن الخطاب رضي الله عنه وتجب مغلظة وتسبيرة صفة للتغليظ

من بعد ان شاء الله تعالى يتعلق بحرم الميراث لانه جزء القتل الشهيرة تؤثر في

سقوط القصاص وحرم الميراث وما لا وان انكر من شبه العمد الفحى عليه اسلفاه

قال والخطأ على نوعين خطأ في القصد وهو ان يرمى شخصاً يظنه صيداً فاذا هو

ادمي ويظنه حرياً فاذا هو مسلم وخطأ في الفعل وهو ان يرمى غرضاً فيصيد ادمياً وموجب ذلك

Handwritten marginal notes in Arabic script, including a vertical list of names and a section titled 'كتاب الجنائات' (Book of Crimes).

(تجربة ٥٥٦) بغير نفس او سارق الا من نكحها قتل الناس جميعاً من جعل قتل نفس واحدة كخريب العالم ان لو كان ذلك في دمع البشر وانما جعله كذلك لان الواحد يقوم مقام الجماعة في الرعاء الى الدين (الفتية ٥٥٥)

جلد
کتاب
الجنایات

الكفارة والدية على العاقلة لقوله تعالى فخر برقية مؤمنة ودية مسلمة الى الهداية
وهي على عاقلة في ثلث سنين لما بيناه ولا اثم فيه يعني في الوجهين قالوا المراء اثم القتل
فاما في نفسه فلا يعمى عن الاثم من حيث ترك العزيمة والمبالغة في التثبت في حال السر او شرع
الكفارة يؤذن باعتبار هذا المعنى ويجزى عن الميراث لان فيه اثماً فيصح تعليق الحرمان به بخلاف
ما اذا تم الضرب موضعاً من جسد فخطأ فاصاب موضعاً اخر فمما يجب القصاص
لان القتل قد وجد بالقصد الى بعض بدن جميع البدن كالحل الواحد قال وما جرى
مجرى الخطاء مثل لنا ثم ينقل على رجل فيقتله فحكمه حكم الخطاء في الشرع واما القتل بسبب
كخاف البير وواضع الحجر في غير ملكه وموجب اذ اتلف فيه ادمى الدية على العاقلة لانه

باب ما يوجب القصاص وما لا يوجب

قال القصاص واجب بقتل كل محققون الدم على التابيد اذا قتل عبدا اما العمدية فلها
 اي القدر في العمدية
 بديناه واما حقن الدم على التابيد فليتنف شبهة الا باحة وتحقق المساواة قال ويقتل الحر
 اي القدر في العمدية
 اي القدر في العمدية

[illegible][illegible][illegible]

له قوله والمسلم بالذي الخ الفترى على قوله
كما اشار اليه كتاب الاختيار

الوالدة والجدة من قبل الاب الام قُتِلَتَا م بعدت لما بينا ويقتل الولد بالوالد لعدم المسقط
اي امر قُتِلَتَا م بعدت لما بينا ويقتل الولد بالوالد لعدم المسقط

على نفسه القصاص ولا ولد له عليه وكذا لا يقتل بعبد مملوك بعضه لان القصاص لا يقتل
ابا بقرن مؤلفا ١٢٠١ اي لا يستوجب ولا علم انما اذا قتل الوالد القصاص حين موته لا قبله

الابال سيف وقال الشافعي يفعل به مثل ما فعل ان كان فعلا مشرقا فان مات والا

السلاح ولأن فيما ذهبت إليه استيفاء الزيادة لولم يحصل المقصود بمثل ما فعلت فخرجت

القصاص عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد لا آثم في هذا قصاصا ولا ناشب سببا للاستيفاء

نروجهتمامنك لايجل لوطيها الاختلاف السبب كذا هذا ولها ان حق الاستيفاء للمولى يقيم على

يَبْأَيُّهُ خِلَافُ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ كَانَ حُكْمُ مَلِكِ الْيَمِينِ يُغَايِرُ حُكْمَ النِّكَاحِ وَلَوْ لَمْ يَفَاءْ وَلَمْ يَرِثْ غَيْرُ الْمَوْلَى
أَيُّ بِخِلَافٍ سَبَبٌ هَكَذَا أَيْ اسْتَشْهِدْ بِهَا ١٢٠

بإني صابرة ضار الله عنهم ثم متوا على نعمته الحرة أو الرقية بخلاف الأولى أن المولى متعبد فيها وإن لم يتكلم وقاروله

مستغفر القاصص
الاختلافات المع
السيد بسود
نفا الارث
من ثبات
تعدو اياها
الام
لوعض الخ
بعض الكلاب
يختمون تاجه
الكلم

[illegible]

واما لا يجب القصاص اصله لا بد
 الا بوجه فلا يستطاع البعض من اهل
 حق قولا بل لم يكملوا في حق
 المذنب على الف من ثمن بجان
 المذنب لا ان يشترط فيجب اهل
 على القصاص في كل
 بغير حكم الكساح لان حكم الكساح
 لون الرقبة يكون وجب الاستبراء
 من التبع بغيره او لا بد
 من وجب اهل مقتضا
 والكساح ثبت اهل مقتضا
 والاتفاق فيما هو مقتضا
 بين الاتفاق فيما هو مقتضا

جنت
الجنایات

والبياترون القصاص الابالسيف الخ والمراد بالسيف السلاح فلما راو قتله بحجر

[illegible]

البعض الامان لم يترك وفاء لان العتق في البعض لا يفسد بالعجز واذا قتل عبد الرحمن
اي عاجزا ۱۱۱

في يد المرتضى لم يجب القصاص حتى يجمع الراجح والمرجح لان المرجح لا ملاقاة له فلا يليه والراجح

لو تولا بطل حق المهر في الدين فيشترط اجتماعها الي سقط حق المهر بوضاءه قال واذا

قتل ولي المعتبر فلا يبيح ان يقتل لانه من الولاية على النفس شرع لا من اجب اليها وهو

الصدر فيك كالا نكاح وله ان يصالح لانه انظر في حق المعتوه وليس له ان يعفو لان

فيه ابطال حقه وكذلك ان قطعت يد المعتوه هذا الماذكرنا والوصي بمنزلة الابن لجميع

ذلك الا انه لا يقتل لانه ليس له ولاية على نفسه وهذا من قبيله ويندرج تحت هذا

الاطلاق الصلح عن النفس واستيفاء القصاص في الطرف فإنه لم يستثن الأقتل وفي

كتاب الصلح ان الوصي لا يملك الصلح لانه تصرف في النفس بالاعتياض عنه فينزل منزلة

لاستيفاء وجه المذكور ههنا ان المقصود من الصلح المال وانما يجب عقد كل واحد بعقد
اي استيفاء القضاة ١١ اي في الجامع الصغير ١٢

الاب بخلاف القصاص لان المقصود التشفي وهو مختص بالاب ولا يملك العفو الاب لا يملكها

منه من الإبطال فهو أولى وقالوا القياس أن لا يملك الوصي الاستيفاء في الطرف كالأحكام في

لنفسك المقتضى هو التشفير وفي الامتحان يملك ان الاطراف يملك بها ممالك
 ان اي الاستفاد من اركان

لاموال فانها خلقت وقاية للانفس كالمال على ما عرفت فكان استيفاءه بمنزلة التصرف في

سأل الصبي بمنزلة المعتق في هذا والقاض بمنزلة الأب في الصحيح لا ترى من قتل ولا والى له يستحق

سلطان القاضی غزنی فی قال ومن قتل ولہ اولیاء صغیر کبار فلکبار یرزقوا
ای محمد فی الجامع الصغیر ۱۲

فقاتل عند أبي حنيفة ^ع وقال ليس ^ع في ذلك حتى يدرى الصغار أن القصاص مشرك بينهم

[illegible]

ثم رآه فللملكباران يقتلوا القاتل الخ العتري على قول أبي خنيفة ٢ لا علمت من صنيع الجوارية حيث
أخر دليله واليا يعلم من صنيع صاحب ملق الأجر حيث قدم قوله برئال فللملكبار الاقتصاص من
أتمه قبل كبر الصغار خلا ما لها ١٣ ص ٤٢١ ج ٢

١٦٦ قبل كبر الصغار خلا ما لها ١٢ ص ٦٢١ ج ٢

كتاب الجنائيات

في العصمة وله قوله عليه السلام لان قتل خطأ القتل لا يوجب العصمة وفي كل
اي عصمة المقتول ١٢ اي عصمة من ماله في الجرح ١٢
خطأ ارتكبه وكان الآلة غير معدة للقتل لا مستعملة فيه لتعد استعماله فتكنت شبهة
هو الماد ١٢
عدم العدية وكان القصاص ينج عن المماثلة ومنه يقال قتل خطأ ومنه المقتصة للجانين
ولا تماثل بين الجرح والدق لقصور الثاني عن تخريب الظاهر وكذا لا تماثلان في حكمته لئلا
دكنه القرآن ١٢
لان القتل بالسلاح غالب بالمشغل نادر ما رواه غير مرفوع او هو محمول على التيسار
او مقتضى اليه اضافته الى نفسه فيه واذا امتنع القصاص وجبت الدية وهي على العاقلة
اشارة ١٢
وقد ذكرناه واختلاف الروايتين في الكفارة قال ومن جرح رجلا عدا فله من الجاني
في اول كتاب الجنائيات ١٢
فراشحة مات فعليه القصاص لوجود السبب عدم ما يبطل حكمه في الظاهر فاضيف
جرح ١٢ وهو جرح من اصابه ١٢
اليه قال واذا اتقى الصفا من المسلمين والمشركين فقتل مسلما ظن انه مشرك فلا
اي محمد بن ابي بصير يعني
قوله عليه وعليه الكفارة لان هذا الحد نوعي لخطئه على ايمانه ولخطئه نوعي لا يوجب تقوى ويوجب
وهو الخطأ في القصد ١٢
الكفارة وكذا الدية على ما نطق به نص الكتاب وكما اختلفت سيوف المسلمين على اليمان
في حرب احد ١٢
ابن حذيفة عن حمزة بن عبد الله عليه السلام بالدية قالوا انما تجب الدية اذا كانوا مختلطين فان
رواه الشافعي عن حمزة بن عروة بن شاذان
كان في صف المشركين لا تجب لسقوط عصمته بتكثير سوادهم قال عليه السلام من كثرت
الدية ١٢
سواد قوم فهو منهم قال ومن شج نفسه وشجته رجل وعقره اسد واصابته حية
اي محمد بن ابي
فمات من ذلك كله فعلى الاجنبة ثلث الدية لان فعل الاسد والحية جنس واحد لكن
هدرا في الدنيا والآخرة وفعله بنفسه هدر في الدنيا معتبر في الآخرة حتى يؤكل عليه
م ١٢
وفي النوادر ان عند ابى حنيفة ومحمد بن يعقوب يصل عليه وعند ابى يوسف لا يصل

الدية ١٢
في العصمة وله قوله عليه السلام لان قتل خطأ القتل لا يوجب العصمة وفي كل
اي عصمة المقتول ١٢ اي عصمة من ماله في الجرح ١٢
خطأ ارتكبه وكان الآلة غير معدة للقتل لا مستعملة فيه لتعد استعماله فتكنت شبهة
هو الماد ١٢
عدم العدية وكان القصاص ينج عن المماثلة ومنه يقال قتل خطأ ومنه المقتصة للجانين
ولا تماثل بين الجرح والدق لقصور الثاني عن تخريب الظاهر وكذا لا تماثلان في حكمته لئلا
دكنه القرآن ١٢
لان القتل بالسلاح غالب بالمشغل نادر ما رواه غير مرفوع او هو محمول على التيسار
او مقتضى اليه اضافته الى نفسه فيه واذا امتنع القصاص وجبت الدية وهي على العاقلة
اشارة ١٢
وقد ذكرناه واختلاف الروايتين في الكفارة قال ومن جرح رجلا عدا فله من الجاني
في اول كتاب الجنائيات ١٢
فراشحة مات فعليه القصاص لوجود السبب عدم ما يبطل حكمه في الظاهر فاضيف
جرح ١٢ وهو جرح من اصابه ١٢
اليه قال واذا اتقى الصفا من المسلمين والمشركين فقتل مسلما ظن انه مشرك فلا
اي محمد بن ابي بصير يعني
قوله عليه وعليه الكفارة لان هذا الحد نوعي لخطئه على ايمانه ولخطئه نوعي لا يوجب تقوى ويوجب
وهو الخطأ في القصد ١٢
الكفارة وكذا الدية على ما نطق به نص الكتاب وكما اختلفت سيوف المسلمين على اليمان
في حرب احد ١٢
ابن حذيفة عن حمزة بن عبد الله عليه السلام بالدية قالوا انما تجب الدية اذا كانوا مختلطين فان
رواه الشافعي عن حمزة بن عروة بن شاذان
كان في صف المشركين لا تجب لسقوط عصمته بتكثير سوادهم قال عليه السلام من كثرت
الدية ١٢
سواد قوم فهو منهم قال ومن شج نفسه وشجته رجل وعقره اسد واصابته حية
اي محمد بن ابي
فمات من ذلك كله فعلى الاجنبة ثلث الدية لان فعل الاسد والحية جنس واحد لكن
هدرا في الدنيا والآخرة وفعله بنفسه هدر في الدنيا معتبر في الآخرة حتى يؤكل عليه
م ١٢
وفي النوادر ان عند ابى حنيفة ومحمد بن يعقوب يصل عليه وعند ابى يوسف لا يصل

ولا يصح عليه وفي شرح السيرة الكبرى ذكر في الصلوة على اختلاف المشايخ على ما كتبناه
في كتاب التخصيص والزيد فلم يكن هذا مطلقا وكان جنسا آخر وفعل لا جنس معتبر في الله
والأخرة فصارت ثلثة اجناس فكان النفس تلفت بثلثة افعال فيكون التالف بفعل
كل واحد ثلث فيجب عليه ثلث الدية والله اعلم **فصل قال** ومن شتم على المسلمين سيفا
فعلهم ان يقتلوه لقوله عليه السلام من شتم على المسلمين سيفا فقد اطل دم ولا يباغ
فتسقط عصمتهم بغيه ولا يه تعير طر يقال دفع القتل عن نفسه فله قتله وقوله
فعلهم وقول محمد في الجامع الصغير فثمة على المسلمين ان يقتلوه اشارة الى الوجوب والمعنى
وجوب دفع الضرر وفي سيرة الجامع الصغير من شتم على رجل سيفا لا يلا او نهرا او شهر
عصا لا في مصر او نهرا في طريق في غير مصر فقتله المشهور عليه عدا فلا شيء عليه لما بينا
وهذا لان السلاح لا يلبث فحتاج الى دفعه بالقتل والعصا الصغيرة وان كان يلبث ولكن
في الليل لا يحقه العفو فيضطر الى دفعه بالقتل وكذا في النهار في غير مصر الطريق لا يحقه العفو فاذا
قتله كان دمه هذا اقلوا فان كان عصا لا تلبث فحتمل ان يكون مثل السلاح عند **قال**
وان شتم المجنون على غير سلاح فقتله المشهور عليه عدا فعليه الدية في ماله وقال الشافعي
لا شيء عليه في هذا الخلاف الصبي والداية وعن ابى يوسف انه يجب الضمان في الدابة ولا
يجب في الصبي والمجنون للشافعي انه قتله دافعا عن نفسه فيعتبر بالبالغ الشاهي
ولانه يصير كالا على قتله بفعله فاشبه المكروه وكذا ابى يوسف ان فعل الدابة غير معتبر
اصلا حتى لو تحقق بوجوب الضمان اما فعلا بما معتبر فالحج حتى لو حققه عليه بالضمان
له قوله ومن شتم على المسلمين الخ ومن شتم على المسلمين سيفا وجب قتله ولا شيء بقتله وكذا ان شتم
على رجل سيفا فقتله او قتلته غيره دفعا عنه فلا يجب بقتله شيء ولا يختلف بين ان يكون بالليل او
النهار في المصر او خارج المصر كذا في التبيين ١٢ الفتاوى العالمة ص ٦٥٧

جاء
كتاب
الجنائيات

ولا يصح عليه وفي شرح السيرة الكبرى ذكر في الصلوة على اختلاف المشايخ على ما كتبناه
في كتاب التخصيص والزيد فلم يكن هذا مطلقا وكان جنسا آخر وفعل لا جنس معتبر في الله
والأخرة فصارت ثلثة اجناس فكان النفس تلفت بثلثة افعال فيكون التالف بفعل
كل واحد ثلث فيجب عليه ثلث الدية والله اعلم **فصل قال** ومن شتم على المسلمين سيفا
فعلهم ان يقتلوه لقوله عليه السلام من شتم على المسلمين سيفا فقد اطل دم ولا يباغ
فتسقط عصمتهم بغيه ولا يه تعير طر يقال دفع القتل عن نفسه فله قتله وقوله
فعلهم وقول محمد في الجامع الصغير فثمة على المسلمين ان يقتلوه اشارة الى الوجوب والمعنى
وجوب دفع الضرر وفي سيرة الجامع الصغير من شتم على رجل سيفا لا يلا او نهرا او شهر
عصا لا في مصر او نهرا في طريق في غير مصر فقتله المشهور عليه عدا فلا شيء عليه لما بينا
وهذا لان السلاح لا يلبث فحتاج الى دفعه بالقتل والعصا الصغيرة وان كان يلبث ولكن
في الليل لا يحقه العفو فيضطر الى دفعه بالقتل وكذا في النهار في غير مصر الطريق لا يحقه العفو فاذا
قتله كان دمه هذا اقلوا فان كان عصا لا تلبث فحتمل ان يكون مثل السلاح عند **قال**
وان شتم المجنون على غير سلاح فقتله المشهور عليه عدا فعليه الدية في ماله وقال الشافعي
لا شيء عليه في هذا الخلاف الصبي والداية وعن ابى يوسف انه يجب الضمان في الدابة ولا
يجب في الصبي والمجنون للشافعي انه قتله دافعا عن نفسه فيعتبر بالبالغ الشاهي
ولانه يصير كالا على قتله بفعله فاشبه المكروه وكذا ابى يوسف ان فعل الدابة غير معتبر
اصلا حتى لو تحقق بوجوب الضمان اما فعلا بما معتبر فالحج حتى لو حققه عليه بالضمان

له قوله ومن شتم على المسلمين الخ ومن شتم على المسلمين سيفا وجب قتله ولا شيء بقتله وكذا ان شتم
على رجل سيفا فقتله او قتلته غيره دفعا عنه فلا يجب بقتله شيء ولا يختلف بين ان يكون بالليل او
النهار في المصر او خارج المصر كذا في التبيين ١٢ الفتاوى العالمة ص ٦٥٧

وكذا عصمتها بالحقوق وعصمة الدابة لحق مالها فكان فعلها مسقطاً للعصمة دون
فعل الدابة ولنا انه قتل شخصاً معصوماً وانلف مال المعصوم طلقاً للمال ففعل الدابة لا يصح مسقطاً
وكذا فعلها وان كانت عصمتها بحقوقها لعدم اختيار صحيح ولهذا لا يجب القصاص تحقيق الفعل منها
بخلاف العاقل البالغ لان له اختياراً صحيحاً وانما لا يجب القصاص لوجوب المبيع وهو وقع الشر

فتجب الدية قال ومن شتم على غيره سلاحاً في المضر فضره ثم قتله الاخر فعلى القاتل

القصاص معناه اذا ضرب به فانضرب كانه خرج من ان يكون محارباً بالانصراف فعادت

عصمته قال ومن دخل عليه غيره ليلاً واخرج السرقة فاتبعه وقتله فلا شيء عليه

لقوله عليه السلام قاتل دون مالك ولانه يباح له القتل دفاعاً لا ابتداءً فكذا استرداد
في الانتهاء وتاويل المسألة اذا كان لا يتمكّن من الاسترداد الا بالقتل والله اعلم

باب القصاص فيما دون النفس

قال ومن قطع يد غيره عداً من المفضل قطعت يده وان كانت يداً اكبر من اليد المقطوعة

لقوله تعالى والجرح قصاصاً وهو يبنى عن المماثلة فكل ما امكن عاينها في مجزئ القصاص

وما لا فلا وقد امكن في القطع من المفضل فاعتبر ولا معتبر بذكر اليد وصغيرها لان

منفعة اليد لا تختلف بذلك وكذلك الرجل ومارن الانف والاذن لا مكان عاين المماثلة

قال ومن ضرب عين رجل فقلعها لا قصاص على لا متناع المماثلة في القلع وان كانت

قائمة فذهب ضوؤها فعلى القصاص لا مكان المماثلة على ما قال في الكتاب المماثلة ويجعل

على وجهه قطر طيباً تقابل عين المرأة فيذهب ضوؤها وهو ماثل عن جماعة من الصحابة

كتاب
الجنایات

كاملا لان استيفاء الحق كمالا متعذر فله ان يتخير ببدون حقه ولم ان يعدل الى العوض
اي باهودون حقه وهو قطع اليد الشلالية ١٢
كالمثل اذا انصر عن ايدي الناس بعد الاتفاق ثم اذا استوفاهما ناقصا فقد ربه فيسقط
اي اختلف المثل في المضمون ١٢
حقه كما اذا رضى بالردي مكان الجحد ولو سقطت المؤقة قبل اختيار المجته عليه قطعت
اي اختلف في المضمون ١٢
ظلمنا فلا شيء له عندنا لان حقه متعين في القصاص واما ينتقل الى المال باختيار فيسقط
فانه لو زال الشلل قبل اخذ الارش يكون له القصاص ١٢
بغيره بخلاف ما اذا قطعت يده من قضايا وسرقة حيث يجب عليه الارش كانه في
اي يده الشلالية ١٢
به حقا مستحقا فصارت سلمة له معنى قال ومن شجر جلا فاستوجب الشجرة وما بين
اي اختلف في المضمون ١٢
قرنيه وهو لا تستوعب ما بين قرني الشاخ فالمنحرج بالخيار ان شاء اقتصر بمقدار شجته
اي اختلف في المضمون ١٢
يبتدى من اي الجانبين شاء وان شاء اخذ الارش لان الشجرة موجبة لكونها مشينة
اي اختلف في المضمون ١٢
فيزداد الشين بزيادة قمار وفي استيفائه ما بين قرني الشاخ زياد قمارا فاعل ولا يلحق من
اي اختلف في المضمون ١٢
الشين باستيفائه قدر حقه ما يلحق المشجوج فينتقص فيحذف كافي الشلاء والصحيح
اي ان القصاص بقدر الشجرة ١٢
ايضا لانه يتعذر الاستيفاء كمالا للتعدي الى غير حقه وكذا اذا كانت الشجرة في طول الرأس وهي
اي اختلف في المضمون ١٢
تأخذ من جهته الى قفاه ولا تبلغ الى قفا الشاخ فهو بالخيار المعنى لا يختلف قال ولا قصاصا
اي اختلف في المضمون ١٢
في اللسان ولا في الذكيرة عن ابي يوسف ر ان اذا قطع من اصله يجزأ به اعتبار المساواة ولنا
اي ان اللسان او الذكيرة ١٢
انه ينقبض وينبسط فلا يمكن اعتبار المساواة الا ان تقطع الحشفة لان موضع القطع معلوم
اي ان اللسان او الذكيرة ١٢
كالمفصل ولو قطع بعض الحشفة او بعض الذكيرة فلا قصاص فيه لان البعض لا يعلم مقداره
اي اختلف في المضمون ١٢
بخلاف الاذن اذا قطع كله او بعضه لانه لا ينقبض ولا ينبسط وله حد يعرف فيه كاعتبار المساواة
اي اختلف في المضمون ١٢
والشفة اذا استقصاها بالقطع يجب القصاص كما كان اعتبار المساواة بخلاف ما اذا قطع بعض

جمل
كتاب
الجنائيات

له قوله ولان الذكيرة الخ ولو قطع بعض الذكيرة فلا قصاص ولو قطع كل الذكيرة ذكر في الاصل انه لا قصاص و
عن ابي يوسف ان فيه القصاص كزاني الظهيرة والصحيح ظاهر الرواية كزاني المصفران ١٢
الفتاوى العالمة ص ١٥ ٢٢

[illegible][illegible]

لانه يتعدى اعتبارها **فصل قال** واذا اصطط القاتل واولياء القاتل على مال سقط
 القصاص ووجوب المال قليل كان او كثيرا لقوله تعالى فمن عفى له من اخيه شيئا الآية
 على ما قيل نزلت الآية في الصلح وقوله عليه السلام من قتل له قتيل الحديث والمراد والله اعلم
 الاخذ بالرضا على ما بيناه وهو الصلح بعينه ولا يجرى ثابته تجري في لا سقط عفو
 فكذا تعويض الاشتغال على احسان الاولياء واحياء القاتل فيجوز بالتراضي القليل والكثير
 فيه سواء لانه ليس فيه نص مقدر فيفوض الى اصطلاحهما كالحلع وغيره وان لم يذكر
 حالا ولا مؤجلا فهو حال لانه مال اجب بالعقد الاصل في امثاله التحول نحو المهر
 والتمن بخلاف الدية لانها ما وجبت بالعقد **قال** وان كان القاتل حرا او عبدا فامر
 المحرم ومولى العبد رجلا بان يصلحه عن دمها على الف درهم ففعل فالالف على المحرم نصفها
 لان عقدا الصلح اضعف اليها واذا عفا احد الشكلى من الدم او صلحه من نصيبه على عوض
 سقط حق الباقي عن القصاص وكان له نصيبه من الدية واصل هذا ان القصاص جميع
 الورثة وكذا الدية خلافا للمالك والشافعية في الزوجين لهما ان الورثة لا تشارك في النسب
 دون السبب لا قطاعة بالموت ولنا انه عليه السلام امرت بوليت امرأة اشيم الضباني من
 عقل زوجها اشيم ولا يجرى فيه لا ربح حقان من قتل له ابنا فان احدهما عن ابن القصاص
 بين الصلح وابن الابن فيثبت لسائر الورثة والزوجية تبقى بعد الموت حكما في حق الارث او ثبتت
 بعد الموت مستندا الى سببه وهو المحرم واذا ثبت للجميع كل منهم تمكن من الاستيفاء ولا سقط
 عفو اصيل ومن ضرورة سقوط حق البعض في القصاص سقوط حق الباقيين فيه لانه لا يجرى بخلاف

ما اذا قتل رجلين وعفا أحد الوليين لان الواجب هناك قصاصان من غير شبهة لاختلاف
القتل والمقتول وهما واحد لا تخادها واذا سقط القصاص ينقلب نصيب الباقي مالا
لانه امتنع عن راجع الى القاتل وليس للعافي شيء من المال لانه اسقط حقه بفعله وخياه
ثم يجب ما يجب من المال في ثلث سنين وقال زفر بن يحيى في سنتين فيما اذا كان بين الشريكين
وعفا احدهما لان الواجب نصف الدية فيعتبر بما اذا قطعت يده خطأ وتنان هذا بعض
بدل الدم وكل مؤجل الى ثلث سنين فكذلك بعضه والواجب في اليد كل بدل الطرف
وهو في سنتين في الشرع ويجب ماله لانه عدا قال واذا قتل جماعة واحدا عدا اقتص
من جميعهم لقول عمر رضي الله عنه فيد لولا ان اهل صنعاء لقتلهم وكان القتل بطريق
التغالب غالب والقصاص من جرة للسفهاء فيجوز تحقيق الحكمة الاحياء واذا قتل واحد جماعة
فحضر اولياء المقتولين قتل ليعايتهم ولا شيء لهم غير ذلك فان حضر واحد منهم قتل له وسقط
حق الباقيين وقال المشافعي يقتل بالاول منهم ويحب للباقيين المال وان اجتمعوا ولم يعرف
الاول قتل لهم وقسمت الديارات بينهم وقيل يفرع بينهم فيقتل لمن خرجت قرعة عليه ان
الموجود من الواحد قتلات الذي تحقق حقه قتل واحد فلا تماثل وهو القياس في
الفصل الاول لا يعرف بالشرع وتنان كل واحد منهم قاتل بوصف الكمال فجاء التماثل اصله
الفصل الاول اذ لو لم يكن كذلك لما وجب القصاص لانه وجد من كل واحد منهم جرح
صالح لا لزهاق فيضاهي الى كل منهم اذ هو لا يجزي وكان القصاص شرع مع المنك في
لتحقيق الاحياء وقد حصل بقتله فاكتفى به قال ومن وجب عليه القصاص اذ امات

كتاب الجنائيات

وذكر في بعضهم قائم بحسب المباشرة (٥٧٠)

له قوله واذا قتل جماعة واحدا عدا الخ وتعدا في فتاوى ابن تيمية امثلة على هذه الحالات المختلفة ففيها اذا اشترك
جماعة في قتل معصوم (اي محرم لقتل) بحيث اضر جميعا لوباشرة قتلته وجب القود (القصاص) عليهم

في نسخة ٥٩٩) ويعاونه فيها ثلاثة اهل البيت في الطول والسرور والفرح والسرور والفرح والسرور والفرح

السرور والفرح والسرور والفرح والسرور والفرح والسرور والفرح والسرور والفرح والسرور والفرح

السرور والفرح والسرور والفرح والسرور والفرح والسرور والفرح والسرور والفرح والسرور والفرح

سقط القصاص لغوات محل الاستيفاء فاشبهه موت العبد الجاني ويتألف فيه خلاف
الشافعي اذا الواجب احدى ايدى رجلان يد رجل واحد فلا قصاص
على واحد منهما وعليها نصف الدية وقال الشافعي يقطع يدها والمفترض اذا اخذ
سكيناً وامرأته على يد واحدة قطعت له الاعتبار بالانفس والا يكتفى بتابعها فاخذت حكمها
او جمع بينهما بما مع الزجر ولنا ان كل واحد منهما قاطع بعض اليد لان الانقطاع
حصل باعتمادها والمحل مجزئ فيضاف الى كل واحد منهما البعض فلا مماثلة بخلاف النفس
لان الانزهاق لا يجزئ وكان القتل بطريق الاجتماع فالحجزة الغوث والاجتماع
على قطع اليد من المفصل في حيز الندرة لا فتقار الى مقدمات بطيئة فيلحق الغوث
قال وعليها نصف الدية لانه يد واحدة وهما قطعاهما وان قطع واحداً يمينه
رجلين فحضر اقلهما ان يقطع ايده ويأخذ امنية نصف الدية يقتسمانه نصفين سواء
قطعهما معاً او على التعاقب قال الشافعي في التعاقب يقطع بالاول وفي القران يقرع لان
اليدين استحقا الاول فلا يثبت الاستحقاق فيها للثاني كالرهن بعد الرهن وفي القران
اليدين الواحدة لا تقبض بالحقين فترجح بالقرعة ولنا انهما استويا في سبب الاستحقاق فيستويان
في حكمهما كالغريمين في التركة والقصاص مبدل الفعل ثبتت مع المنافي فلا يظن الا في حق
الاستيفاء اما المحل فمحل فلو منع ثبوت الثاني بخلاف الرهن لان الحق ثابت للمحل وصار كما اذا قطع العبد
يمينه على التعاقب فثبتت له احدى ايدى رجل واحد منها فقطع يده فلا اثر عليه في نصف الدية لان الحاضر في
لثبوت حقه وترد روح الغائب اذا استوفى لم يبق محل الاستيفاء فيتعذر حقه الا في حاله او في به

واحد والثاني يجب على الجميع وهو قول مالك وجاء في القنادي ايضا انه اذا اشترك اولاد رجل مع اجنبي

[illegible]

مختصه في ان اذا اتي ما داره من الورد
من التلث في الدنيا التلث في الدنيا
له لربما والورد في الدنيا التلث في الدنيا

یہ سہ تو دلایا گیا علی تقدیر استعوطا فائدہ ان لم یصلح مبرا علی تقدیر توبہ لایصلح علی تقدیر یہ مستوطا بالطریق الاول

فلا يتحقق حقيقة الا اذا كان الوارث ارض
فلا يتحقق حقيقة الا اذا كان الوارث ارض
فلا يتحقق حقيقة الا اذا كان الوارث ارض
فلا يتحقق حقيقة الا اذا كان الوارث ارض

من على القصاص وعن أبي يوسف ان يسقط حقه في القصاص لان لما اقدم على القطع فقد
ابراهه ما وراءه ونحن نقول انما اقدم على القطع ظاناً انه ان حقه فيه وبعد السراية
انه في القود فلا يمكن مبدئاً عند بدون العلم به قال ومن قتل وليه عداً فقطع يده
قائله ثم عفا وقد قضى له بالقصاص ولو يقض فعلى قاطع اليد دية اليد عند أبي حنيفة
وقال لا شيء عليه استوفى حقه فلا يضمن وهذا لانه استوفى اطلاق النفس بجميع
اجزائها وهذا لو لم يضمن كذا اذا ستر وما برأ وما عفا وما ستر او قطع ثم حرق
رقت قبل البرء او بعد وصار كما اذا كان له قصاص في الطرف فقطع اصابعه ثم عفا لا يضمن
الاصابع وكذا ان استوفى غير حقه لان حقه في القتل وهذا قطع وابانه وكان القياس ان يجب
القصاص لانه سقط للشبهة فان له ان يثله تبعاً واذا سقط وجب الجاهل انما لا يجب في
الحال لانه محتمل ان يصير قتلاً بالسراية فيكون مستوفياً حقه ومالك القصاص في النفس
ضرر لا يظهر الا عند الاستيفاء او العفو او الاعتياض لما ان تضر فيه فاما قبل ذلك
لم يظهر عدم الضرر بخلاف ما اذا ستر لانه استيفاء واما اذا لم يعفو واستر قلنا انما يثبت
كونه قطعاً بغير حق بالبرء حتى لو قطع وما عفا وبرأ الصحيح ان هذا الحذف اذا قطع ثم حرق رقت
قبل البرء فهو استيفاء لو حرق بعد البرء فهو على هذا الحذف الصحيح والاصابع وان كانت تابعة قياماً
بالكف فالكف تابعة لها غير ضابطة للطرف لانها تابعة للنفس من كل وجه قال ومن له القصاص
في الطرف اذا استوفاه ثم ستر الى النفس مات يضمن دية النفس عند أبي حنيفة رقة وقال لا يضمن
لانه استوفى حقه وهو القطع ولا يمكن التقييد بوصف السلامة لما فيه من سبأ بالقصاص

كتاب
الجنايات

من السائل في الزرع والبرغ والحجج والمأمو ويقطع اليد وله
 انهم قتل بغير حجة في القطع وهذا وقع قتلا وهذا لو وقع ظمنا كان قتلا ولا يخرج
 افضه الى فوات الحياة في مجرى العادة وهو مستحق القتل لان القصاص سقط للشبهة في
 المال بخلاف ما استشهد به من المسائل لانه مكلف فيها بالفعل ما نقله اكالامام او عقلا
 كما في غيره منها والواجبات لا تنقيد بوضع السلامة كالرمي الى البحر وفيما نحن فيه التزام
 ولا وجوب اذ هو مندوب الى العفو فيكون من باب الاطلاق فاشبه الاصطيا د

فانما يصح ما يكون بمنزلة الخطأ
 فاصحابنا لا يوجبون القصاص في مثل هذه
 ما جاز في القصاص في مثل هذه
 ما جاز في القصاص في مثل هذه
 ما جاز في القصاص في مثل هذه

اذا احتراز عن السرية ليس وسعيه قصاصا كالامام والبرغ والحجج والمأمو ويقطع اليد وله
 انهم قتل بغير حجة في القطع وهذا وقع قتلا وهذا لو وقع ظمنا كان قتلا ولا يخرج
 افضه الى فوات الحياة في مجرى العادة وهو مستحق القتل لان القصاص سقط للشبهة في
 المال بخلاف ما استشهد به من المسائل لانه مكلف فيها بالفعل ما نقله اكالامام او عقلا
 كما في غيره منها والواجبات لا تنقيد بوضع السلامة كالرمي الى البحر وفيما نحن فيه التزام
 ولا وجوب اذ هو مندوب الى العفو فيكون من باب الاطلاق فاشبه الاصطيا د

باب الشهادة في القتل

قال ومن قتل له ابناء حاضر غائب فقام الحاضر البينة على القتل ثم قدم الغائب فانه يعيد
 البينة عند اب حفيضة وقال لا يعيد وان كان خطا لم يعد لها لاجماع وكذا لك الدين يكون
 لا يجرى على اخرها في الخلافية ان القصاص طريق الوارثة كالدين وهذا لا يجرى
 عن نفسه فيكون الملك فيمن له الملك في المعوض كما في الدية وهذا لو انقلب ما لا
 يكون للميت وهذا يسقط بعفو بعد الجرح قبل الموت فينتص احد الورثة خصا عن
 الباقيين له ان القصاص طريقه طريق الخلافية دون الوارثة الا ترى ان ملك القصاص
 يثبت بعد الموت الميت ليس من اهله بخلاف الدين والدية لانهم من اهل الملك في
 الاموال كما اذا شريكه وتعلق بحاصيد بعد وفاته ملكا واذا كان طريفا لا يثبت ابتداء لا
 ينتص احد خصا عن الباقيين فيعيد البينة بعد حضوره فان كان قاطعا لقاتل البينة ان الغائب قد عفا
 فالتأهل هم ويسقط القصاص لان ادعى على الخاضر سقوط حقه القصاص الى مال لا يمكن اثباته لا باثبات

كتاب الجنائيات

فانما يصح ما يكون بمنزلة الخطأ
 فاصحابنا لا يوجبون القصاص في مثل هذه
 ما جاز في القصاص في مثل هذه
 ما جاز في القصاص في مثل هذه

مسائل هذا الباب ٣ (ملحق الاجمالي) وانما عدول ابي يوسف ومحمد عن ذلك فيما ازارهم الى مسلم فارتدوا والعيان بالشرقا
قبل الاصابة باعتبار انه صار مبرأ له بالردة على ما بيناه ١٢ مجموع الاخر من ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧

في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة الحمل والارض خاضعة له في كل ما يشاء من غير ان يامر الله تعالى احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة

في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة الحمل والارض خاضعة له في كل ما يشاء من غير ان يامر الله تعالى احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة

في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة الحمل والارض خاضعة له في كل ما يشاء من غير ان يامر الله تعالى احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة

في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة الحمل والارض خاضعة له في كل ما يشاء من غير ان يامر الله تعالى احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة

في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة الحمل والارض خاضعة له في كل ما يشاء من غير ان يامر الله تعالى احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة

في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة الحمل والارض خاضعة له في كل ما يشاء من غير ان يامر الله تعالى احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة

في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة الحمل والارض خاضعة له في كل ما يشاء من غير ان يامر الله تعالى احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة

في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة الحمل والارض خاضعة له في كل ما يشاء من غير ان يامر الله تعالى احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة

في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة الحمل والارض خاضعة له في كل ما يشاء من غير ان يامر الله تعالى احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة

في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة الحمل والارض خاضعة له في كل ما يشاء من غير ان يامر الله تعالى احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة

في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة الحمل والارض خاضعة له في كل ما يشاء من غير ان يامر الله تعالى احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة

في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة الحمل والارض خاضعة له في كل ما يشاء من غير ان يامر الله تعالى احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة

في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة الحمل والارض خاضعة له في كل ما يشاء من غير ان يامر الله تعالى احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة

وذكر في المعاقلة انه لو صلح على الزيادة على مائة حلة او مائة بقرة لا يجزى وهذا آية التقيد
بذلك ثم قيل هو قول الكل فيرفع الخلاف وقيل هو قولها قال ودية المرأة على النصف
من دية الرجل وقد ورد هذا اللفظ موقفا على عارية ومرفوعا الى النبي عليه السلام وقال
الشافعي رحمه ما دون الثلث لا يتنصف وامامة فيه من ثلثين ثابت رضي الله عنه والحجة
عليه ما روينا به بعمومه وان حالها انقص من حال الرجل منقصة اقل وقد ظهر اثر النقص
في التنصيف في النفس فكذا في طرفها واجزاءها اعتبارا بها وبالثلث وما فوقه قال ودية
المسلم الذي سواه وقال الشافعي دية اليهودي النصراني ربعة آلاف درهم
ودية المجوسي ثمان مائة درهم وقال مالك دية اليهودي النصراني ستة آلاف
درهم لقوله عليه السلام عقل الكافر نصف عقل المسلم والكل عندنا عشرة الف
وللشافعي ما روي ان النبي عليه السلام جعل دية النصراني واليهودي ربعة آلاف درهم
ودية المجوسي ثمان مائة درهم ولنا قوله عليه السلام دية كل ذي عهد في عهده الف
دينار وكذلك قضى ابو بكر وعمر رضي الله عنهما وما رواه الشافعي رحمه لم يعرف راويه ولم يذكر
في كتاب الحديث وما روينا به بعمومه ما رواه مالك فانه ظن ان عمل الصحابة رضي الله عنهم فصل
فيما دون النفس قال في النفس لدية وقد ذكرناه قال وفي المارن الذي في اللسان الدية
وفي الذكر الدية والاصل فيه ما روي سعيد بن المسيب رضي الله عنه ان النبي عليه السلام
قال في النفس الدية وفي اللسان الدية وفي المارن الدية وهكذا هو في الكتاب الذي
كتبه سول الله عليه السلام لعمر بن حزم رضي الله عنه والاصل في الاطراف انما اذا التقى

في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة الحمل والارض خاضعة له في كل ما يشاء من غير ان يامر الله تعالى احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة ولا يامر احدكم ان يذبح ذبحة

جاءت منفعته على الكمال وانزل جلالاً مقصوداً في الأدمى على الكمال يجب كل الدنيا لا تله
النفوس من وجه وهو ملحق بالانلاف من كل وجه تعظيماً للأدمى أصله قضاء رهول
الله صلى الله عليه وآله وسلم بالدية كلها في اللسان والانف على هذا ينجم فروع كثيرة
فنقول في الانف الدية لا تزل الجبال على الكمال وهو مقصود وكذا اذا قطع الماربان أو الأثرية
لما ذكرنا وتقطع الماربان مع القصبة لا يزداد على دية واحدة لا نعضو واحد وكذا
اللسان لغوات منفعة مقصودة وهو النطق وكذا في قطع بعض أدامع الكلام لتفوق
منفعة مقصودة وإن كانت الآلة قائمة وتوقد على التكل ببعض الحروف قليل يقسم على عدد
الحروف وقيل على عدد حروف تتعلق باللسان فيقبل ولا يقدح في قليل أن قلنا أداء أكثرها يجب
حكمه قبل حصول الأفرام مع الاختلال وإن عجز عن أداء الأكثر يجب كل الدية لأن الظاهر أنه
لا تحصل منفعة الكلام وكذلك الذكر لا يفوت به منفعة الطم والابلاذ واستقسام البول
والرعي ودفع الماء والإيلاج الذي هو طريق الإغلاق مادة وكذا في الحشفة الدية كاملة
لأن الحشفة أصل في منفعة الإيلاج والدفع والقصبة كالتابع له قال وفي العقل إذا
ذهب الضرب الدية لغوات منفعة الأدمى إذا ذهب يفتنح بنفسه معاشه معاديه وكذا إذا ذهب
سمعه أو بصره أو شم أو ذوقه لأن كل واحد منها منفعة مقصودة وقد ذكرنا أن عمرضى
عنه قضى بأربع ديات ضربة واحدة ذهب العقل والكلام والسمع والبصر قال وفي الجنة
إذا حُلقت فليمت تبت الدية لا يفوت بمنفعة الجبال قال فشيء الرأس لما قلنا وقال مالك
وهو قول الشافعي لا تجزئ بأحكمة عدل لأن ذلك زيادة في الأدمى ولهذا يحلق شعر الرأس

من إلى حذو راية
الحسن عن أبي حنيفة
رجح اعتبار بالدية
في القتل
الجمال
من إلى حذو راية
الحسن عن أبي حنيفة
رجح اعتبار بالدية
في القتل
الجمال
من إلى حذو راية
الحسن عن أبي حنيفة
رجح اعتبار بالدية
في القتل
الجمال

كله والحية بعضها في بعض البلاد وصار شعر الصدر والساق وهذا يجب في شعر العبد
نقصان القيمة ولنا ان الحية في وقت جمال وفي خلقها تقويتها على الكمال فجاء الدية كافي لاذنين
الشخصين وكذا شعر الرأس جمال لا ترى ان من عدمه خلقه يشك في كونه خلقا من خلق الله
الصدر والساق لانه لا يتعلق به جمال واما الحية العبد فعن أبي حنيفة رحمه الله انه يجب فيها
كمال القيمة والتخرج على الظاهر ان المقصود بالعبد المنفعة بالاستعمال دون اكمال خلقه
الحق قال وفي الشاب حكومة عدل وهو الاصح لانه تابع للحية فصا له بعض اطرافها وحية
الكويج ان كان على ذقنه شعرات معدودة فلا شيء في خلقه لان وجهه يشبه ولا يترتب له
وان كان اكثر من ذلك وكان على الخد والذقن جميعا لكنه غير متصل فيه حكومة عدل
لان فيه بعض اكمال وان كان متصلا ففيه كمال لدية لانه ليس بكويج وفيه معنى اكمال
وهذا كله اذا فسد المنبت فان نبتت حتى استوفى كماله لا يجب شيء لانه لم يبق اثر
الجنابة ويؤدب على ان يحمله ولا يحل وان نبتت بيضاء فعن أبي حنيفة رحمه الله انه لا يجب
شيء في الحرة لانه يزداد جمالا وفي العبد تجب حكومة عدل لانه ينقص قيمته وعندنا تجب
حكومة عدل لانه في غير اوانه يشبهه ولا يترتب له العمد الخطأ على هذا الوجه
وفي الحاجبين الدية وفي احدى نصف الدية وعند مالك والشافعي رحمه الله تجب
حكومة عدل وقد مر الكلام في الحية قال وفي العينين الدية وفي اليدين الدية وفي الرجلين
الدية وفي الشفتين الدية وفي الاذنين الدية وفي الاثنين الدية كذا روي في حديث سعيد
ابن المسيب رضي الله عنه عن النعمان بن عبد الله قال وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف

من إلى حذو راية
الحسن عن أبي حنيفة
رجح اعتبار بالدية
في القتل
الجمال
من إلى حذو راية
الحسن عن أبي حنيفة
رجح اعتبار بالدية
في القتل
الجمال
من إلى حذو راية
الحسن عن أبي حنيفة
رجح اعتبار بالدية
في القتل
الجمال
من إلى حذو راية
الحسن عن أبي حنيفة
رجح اعتبار بالدية
في القتل
الجمال

جلد
كتاب
الديات

من إلى حذو راية
الحسن عن أبي حنيفة
رجح اعتبار بالدية
في القتل
الجمال
من إلى حذو راية
الحسن عن أبي حنيفة
رجح اعتبار بالدية
في القتل
الجمال
من إلى حذو راية
الحسن عن أبي حنيفة
رجح اعتبار بالدية
في القتل
الجمال

(لغة ٥٨٣) انما يخرجون مناة العاجلة بالعترة وذلك بما يكون متلفا للجاني ارجحنا به فشرع الله
القصاص والدية لتحقيق معنى الزجر وهذا الكتاب لبيان ذلك وقوسماه محمد ربه الله تعالى كتاب الريات
لان وجوب الدية بالقتل اعم من وجوب القصاص فان الدية تجب في الخطأ وفي شبه العمد (لغة ٥٨٥)

الدية وفيما كتب النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي العينين الدية وفي أحدتهما نصف الدية
ولأن في تقويت الاثنين من هذه الأشياء تقويت جنس المنفعة وأكمل الجبال فيجب كل الدية
وفي تقويت أحدهما تقويت النصف فيجب نصف الدية قال في ثدي المرأة الدية لما فيه
من تقويت جنس المنفعة وفي أحدتهما نصف دية المرأة لما يتباخلاف ثدي الرجل حيث
تجب حكومة صل لا نل فيه تقويت جنس المنفعة والجبال في حلية المرأة الدية كاملة لقوا
جنس منفعة الارضاع وامساك اللبن وفي أحدتهما نصفها لما يتباخلاف قال وفي شفا العينين
الدية وفي أحدهما ربع الدية قال رضي الله عنه يحتمل أن مراده الأهداب مجازا كما ذكر محمد
في الأصل للجوارفة كالرواية للقربة وهي حقيقة في البعير وهذا لأنه يفوت به الجبال
على الكمال وجنس المنفعة وهي منفعة دفع الأذى والقذى عن العين اذ هو يندفع بالهد
وإذا كان الواجب في الكل كل الدية وهي أربعة كان في أحدهما ربع الدية وفي ثلثتها منها
ثلثة أرباعها ويحتمل أن يكون مراده من ثلث الشعر الحكم في هكذا ولو قطع الجفون
بأهدابها ففيه دية واحدة لأن الكل كشئ واحد وصار كالماز مع القصبة قال
وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشر الدية لقوله عليه السلام في كل اصبع عشر
من الابل لأن في قطع الكل تقويت جنس المنفعة وفيه دية كاملة وهي عشر فتقسم
الدية عليها قال والاصابع كلها سواء كإطلاق الحديث ولا نهاسواء في أصل المنفعة
فلا تعتبر الزيادة فيه كاليمين مع الشمال وكذا اصابع الرجلين لأنه يفوت بقطع
كلها منفعة المشي فتجب الدية كاملة ثم فيها عشر اصابع فتقسم الدية عليها عشرا
قال ابن القادي

كتاب
الديات

في رخص النفس والشرع الواجب في الحياطة (فقهاء ٥٨١)

الدية وفيما كتب النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي العينين الدية وفي أحدتهما نصف الدية
ولأن في تقويت الاثنين من هذه الأشياء تقويت جنس المنفعة وأكمل الجبال فيجب كل الدية
وفي تقويت أحدهما تقويت النصف فيجب نصف الدية قال في ثدي المرأة الدية لما فيه
من تقويت جنس المنفعة وفي أحدتهما نصف دية المرأة لما يتباخلاف ثدي الرجل حيث
تجب حكومة صل لا نل فيه تقويت جنس المنفعة والجبال في حلية المرأة الدية كاملة لقوا
جنس منفعة الارضاع وامساك اللبن وفي أحدتهما نصفها لما يتباخلاف قال وفي شفا العينين
الدية وفي أحدهما ربع الدية قال رضي الله عنه يحتمل أن مراده الأهداب مجازا كما ذكر محمد
في الأصل للجوارفة كالرواية للقربة وهي حقيقة في البعير وهذا لأنه يفوت به الجبال
على الكمال وجنس المنفعة وهي منفعة دفع الأذى والقذى عن العين اذ هو يندفع بالهد
وإذا كان الواجب في الكل كل الدية وهي أربعة كان في أحدهما ربع الدية وفي ثلثتها منها
ثلثة أرباعها ويحتمل أن يكون مراده من ثلث الشعر الحكم في هكذا ولو قطع الجفون
بأهدابها ففيه دية واحدة لأن الكل كشئ واحد وصار كالماز مع القصبة قال
وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشر الدية لقوله عليه السلام في كل اصبع عشر
من الابل لأن في قطع الكل تقويت جنس المنفعة وفيه دية كاملة وهي عشر فتقسم
الدية عليها قال والاصابع كلها سواء كإطلاق الحديث ولا نهاسواء في أصل المنفعة
فلا تعتبر الزيادة فيه كاليمين مع الشمال وكذا اصابع الرجلين لأنه يفوت بقطع
كلها منفعة المشي فتجب الدية كاملة ثم فيها عشر اصابع فتقسم الدية عليها عشرا
قال ابن القادي

(فقهاء ٥٨٤) وفي العدد عند عكس الشبهة وكذا الدية تنوع انفعالا والقصاص لا يقتصر على هذا راجح جانب
الدية في نسبة الكتاب إليها واشتقاق الدية من الأداة لاها مال مكرري في مقابلة متلف ليس بمال

السكين اليه وكان فيا فوق الموضحة كسر العظم ولا قصاص فيه وهذه رواية عن ابى حنيفة رة
وقال محمد في الاصل وهو ظاهر الرواية يجب القصاص فيا قبل الموضحة لانه يمكن اعتبار المساواة فيه
اذ ليس فيه كسر العظم ولا خوف هلاكه غالب فيسبر غورها بمسار ثم يخذ حديدة بقدر ذلك
فيقطع بها مقدارها قطع فيحقق استيفاء القصاص قال وفيما دون الموضحة تحكمه العبد
لانه ليس فيها ارش مقدر ولا يمكن اهداره فوجب اعتبارها بحكم العدل هو ما ثور عن
وعمر بن عبد العزيز رة قال وفي الموضحة ان كانت خطا نصف عشر الدية وفي الهاشمية عشر
الدية وفي المنقلة عشر الدية ونصف عشر الدية وفي الامة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية
فان نفذت فها جائفتان ففيها ثلثا الدية لما روي في كتاب عمر بن حزم رضي الله عنه ان
النعم عليه السلام قال وفي الموضحة خمس من الابل في الهاشمية عشر وفي المنقلة خمسة عشر
وفي الامة ويري لما مومة ثلث الدية وقال عليه السلام في الجائفة ثلث الدية وعن
ابي بكر رضي الله عنه انه حكم في جائفة نفذت الى الجانب الاخر ثلث الدية ولا نها اذا
نفذت نزلت منزلة جائفتين احدهما من جانب البطن والاخرى من جانب الظهر في كل
جائفة ثلث الدية فلها وجب النافذة ثلث الدية وعن محمد انه جعل المتلاحمة
قبل الباضعة وقال هي التي يتلاحم فيها الدم ويسود وما ذكرناه بد امرى على يوسف رة
وهذا الاختلاف عبارة لا يعود الى معنى وحكم وبعد هذا شجرة اخرى تسمى للامغة وهي
التي تصل الى الدماغ وانما المريد كرها لانها تقع قتلا في الغالب لاجانية مقتصرة مفردة
بحكم على حدة ثم هذه الشجاجة تختص بالوجه والرأس لغتها مكان في غير الوجه والرأس

كتاب
الديات

وهو الاصح كرواى التميمي وهاخذ عامة الناس كرواى المحيط ص ٢٢٨

وقوله لان فيا فوق الموضحة كسر العظم ولا قصاص فيه وهذه رواية عن ابى حنيفة رة
وقال محمد في الاصل وهو ظاهر الرواية يجب القصاص فيا قبل الموضحة لانه يمكن اعتبار المساواة فيه
اذ ليس فيه كسر العظم ولا خوف هلاكه غالب فيسبر غورها بمسار ثم يخذ حديدة بقدر ذلك
فيقطع بها مقدارها قطع فيحقق استيفاء القصاص قال وفيما دون الموضحة تحكمه العبد
لانه ليس فيها ارش مقدر ولا يمكن اهداره فوجب اعتبارها بحكم العدل هو ما ثور عن
وعمر بن عبد العزيز رة قال وفي الموضحة ان كانت خطا نصف عشر الدية وفي الهاشمية عشر
الدية وفي المنقلة عشر الدية ونصف عشر الدية وفي الامة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية
فان نفذت فها جائفتان ففيها ثلثا الدية لما روي في كتاب عمر بن حزم رضي الله عنه ان
النعم عليه السلام قال وفي الموضحة خمس من الابل في الهاشمية عشر وفي المنقلة خمسة عشر
وفي الامة ويري لما مومة ثلث الدية وقال عليه السلام في الجائفة ثلث الدية وعن
ابي بكر رضي الله عنه انه حكم في جائفة نفذت الى الجانب الاخر ثلث الدية ولا نها اذا
نفذت نزلت منزلة جائفتين احدهما من جانب البطن والاخرى من جانب الظهر في كل
جائفة ثلث الدية فلها وجب النافذة ثلث الدية وعن محمد انه جعل المتلاحمة
قبل الباضعة وقال هي التي يتلاحم فيها الدم ويسود وما ذكرناه بد امرى على يوسف رة
وهذا الاختلاف عبارة لا يعود الى معنى وحكم وبعد هذا شجرة اخرى تسمى للامغة وهي
التي تصل الى الدماغ وانما المريد كرها لانها تقع قتلا في الغالب لاجانية مقتصرة مفردة
بحكم على حدة ثم هذه الشجاجة تختص بالوجه والرأس لغتها مكان في غير الوجه والرأس

وهو الاصح كرواى التميمي وهاخذ عامة الناس كرواى المحيط ص ٢٢٨

(رقبة ٥٨٩)

مجرد صوت ومعرفة الصحة فيه بالكلام وفي الذكركن الحرة وفي العين بما يستدل به على
 ايم في اللسان ١٢

(لقية ٥٨٨) باربع من الابل وانما يحمل على ان ذلك كان مقدر ارحومة عبد ثم اختلف المتأخرون من مشائخنا رحمهم الله في معرفة حكومة العبد فقال الطحاوي السبيل في ذلك ان يقوم لو كان مملوكا به دون هذا الاثر ويقوم مع (بقية ٥٩٠)

سبب ان كسب الدية في العنين والاشترى في الموضع كسب الدية في العنين والاشترى في الموضع كسب الدية في العنين والاشترى في الموضع

الاشترى في الموضع كسب الدية في العنين والاشترى في الموضع كسب الدية في العنين والاشترى في الموضع كسب الدية في العنين والاشترى في الموضع

الاشترى في الموضع كسب الدية في العنين والاشترى في الموضع كسب الدية في العنين والاشترى في الموضع كسب الدية في العنين والاشترى في الموضع

النظر فيكون بعد ذلك حكمه حكم البالغ في العمد الخطا قال ومن شئ رجلا فذهب عقله
او شعر رأسه دخل ارش الموضحة في الدية لان بفوات العقل تبطل منفعة جميع الاعضاء
فصار كما اذا اوجبه فبات ارش الموضحة في بفوات جزء من الشعر حتى لو نبت سقطت الدية
بفوات كل الشعر وقد تعلقا بسبب واحد فدخل الجزء في الجملة كما اذا قطع اصبع رجل فقتلت
يده وقال زفره لا يدخل لان كل واحد جناية فمادون النفس فلا يتداخلان كسائر الجنايات
وجوابه ما ذكرنا قال وان ذهب سمعا وبصر او كلامه فعليه ارش الموضحة مع الدية
قالوا هذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعن ابي يوسف رحمه الله ان الشجة تدخل في دية
السمع والكلام ولا تدخل في دية البصر وجه الاول ان كلاما منها جناية فيمادون النفس
والمنفعة مختصة به فاشبهه الاعضاء المختلفة بخلاف العقل لان منفعة عائدة الى
جميع الاعضاء على ما بينا وجه الثاني ان السمع والكلام مبطن فيعتبر بالعقل والبصر ظاهر
فلا يلحق به قال وفي الجامع الصغير ومن شئ رجلا موضحة فذهبت عيناه فلا قصاص
في ذلك عند ابي حنيفة قالوا ويلغيان تجلدية فيهما او قالا في الموضحة القصاص قالوا
ويلغيان تجلدية في العنين قال وان قطع اصبع رجل من المفصل الاعلى فقتل ما
بقه من الاصبع او اليد كله الا قصاص عليه في شئ من ذلك ويلغيان تجلدية في المفصل
الاعلى وفيما بقى حكومة عدل وكذلك لو كسر بعض سن رجل فاسود ما بقى فله جراحا او ينفق
ان تجلدية في السن كله ولو قال قطع المفصل وانترك ما يسر او كسر القدر المكسور وانترك الباقي
لم يكن له ذلك لان الفعل في نفسه وقع موجبا للقتل فصارت الشجة منقولة الى الشئ موضحة والاشترى
في الموضع كسب الدية في العنين والاشترى في الموضع كسب الدية في العنين والاشترى في الموضع

الاشترى في الموضع كسب الدية في العنين والاشترى في الموضع كسب الدية في العنين والاشترى في الموضع كسب الدية في العنين والاشترى في الموضع

(لقية ٥٨٩) هذا الاثر ثم ينظر الى تفاوت ما بين العيتين كم هو فان كان بقدر نصف العشر يجب نصف عشرة الدية و
ان كان بقدر ربع العشر يجب ربع عشرة الدية وكان اكثر في يقول هذا غير محتمل فربما يكون (لقية ٥٩١)

الزيادة لها في الخلفية ان الفعل في محلين فيكون جنائتين مبتدأتين فالشبهة في احدهما
لا تتعدى الى الاخرى كمن رمى الرجل غدا فاصابه ونفذ منه الى غيره فقتل يجب القود
في الاول وله ان الجراحة الاولى سارية والجزء بالمثل وليس وسعد الساري فيجب المال
ولان الفعل واحد حقيقة وهو الحركة القائمة وكذا المحل متحد من وجه اتصال احدهما
بالاخر فاورثت نهائية شبهة الخطأ في البداية بخلاف النفسين لان احدهما ليس من سرية
صاحبه بخلاف ما اذا وقع السكين على الاصبع لانه ليس فعلا مقصودا قال وان قطع اصبعه
فثلثت الجنبه الاخرى فلا قصاص في شيء من ذلك عند ابي حنيفة رحمه وقالوا في الحسن ربه
يقتصر من الاولى وفي ثمانية ارشها والوجه من الجانبين قد ذكرناه وروى ابن سماعة
عن محمد في المسألة الاولى هو ما اذا شح موضع فذهب بصره انه يجب القصاص فيه لان الحاصل
بالسرية مباشرة كما في النفس والبصر يجري فيه القصاص بخلاف الخلفية لانه لا خير لان التثلل
لا قصاص فيه قصاص الاصل عند محمد رحمه على هذه الرواية ان سرية ما يجب فيه القصاص
ما يكره في القصاص بوجوب القصاص كالموالت الى النفس قد وقع الاول ظلما ووجه المشهور
ان ذهاب البصر بطريق التسبب لا ترمى ان الشبهة بقبيل موصوفة في نفسها ولا قود في التسبب
بخلاف السرية الى النفس لانه لا تتبع الاولى فان قلبت الثانية مباشرة قال ولو كسر
السن فسقطت فلا قصاص الا على رواية ابن سماعة رحمه ولو اوضح موضعين فثقلت
فهو على الروايتين هاتين قال ولو قلع سن رجل فنبئت مكانها اخرى سقط الارش في
قول ابي حنيفة رحمه وقال عليه الارش كما لا لان الجناية قد تحققت والحادث نعمة مبتدأة

الزيادة لها في الخلفية ان الفعل في محلين فيكون جنائتين مبتدأتين فالشبهة في احدهما لا تتعدى الى الاخرى كمن رمى الرجل غدا فاصابه ونفذ منه الى غيره فقتل يجب القود في الاول وله ان الجراحة الاولى سارية والجزء بالمثل وليس وسعد الساري فيجب المال ولان الفعل واحد حقيقة وهو الحركة القائمة وكذا المحل متحد من وجه اتصال احدهما بالاخر فاورثت نهائية شبهة الخطأ في البداية بخلاف النفسين لان احدهما ليس من سرية صاحبه بخلاف ما اذا وقع السكين على الاصبع لانه ليس فعلا مقصودا قال وان قطع اصبعه فثلثت الجنبه الاخرى فلا قصاص في شيء من ذلك عند ابي حنيفة رحمه وقالوا في الحسن ربه يقتصر من الاولى وفي ثمانية ارشها والوجه من الجانبين قد ذكرناه وروى ابن سماعة عن محمد في المسألة الاولى هو ما اذا شح موضع فذهب بصره انه يجب القصاص فيه لان الحاصل بالسرية مباشرة كما في النفس والبصر يجري فيه القصاص بخلاف الخلفية لانه لا خير لان التثلل لا قصاص فيه قصاص الاصل عند محمد رحمه على هذه الرواية ان سرية ما يجب فيه القصاص ما يكره في القصاص بوجوب القصاص كالموالت الى النفس قد وقع الاول ظلما ووجه المشهور ان ذهاب البصر بطريق التسبب لا ترمى ان الشبهة بقبيل موصوفة في نفسها ولا قود في التسبب بخلاف السرية الى النفس لانه لا تتبع الاولى فان قلبت الثانية مباشرة قال ولو كسر السن فسقطت فلا قصاص الا على رواية ابن سماعة رحمه ولو اوضح موضعين فثقلت فهو على الروايتين هاتين قال ولو قلع سن رجل فنبئت مكانها اخرى سقط الارش في قول ابي حنيفة رحمه وقال عليه الارش كما لا لان الجناية قد تحققت والحادث نعمة مبتدأة

(دقة ٥٩٠) نقصان القيمة بالشجاج الى قبل الموضوعة اكثر من نصف العشر فيؤدى بهذا القول الى ان يوجب في الشجاج من المربة فرق ما اوجبه الشرع في الموضوعة وذلك لا يجوز ولكن الصحيح ان ينظر كم مقدار هذه

من الله تعالى وله ان الجناية انعدمت معن فصار كما اذا قلعت من صفة فثبتت لا يجب
 الا شر بالاجماع لانه لم يفت عليه عتقة ولا زينة وعزاني يوسف انه يجب حكومة عدل لمكان
 الا لم يحصل ولو قلعت من غيره فردها صاحبها في مكانها ونبت عليه الحق في القالع الا شر
 بكماله لان هذا ما لا يعتد به اذا العرق لا تعود وكذا اذا قطع اذنه فالصقها فالصقها لانها
 لا تعود الى ما كانت عليه من نزع ستر رجل فانزع المزوجة سنة سن فثبتت سن
 الاول فعلى الاول لصاحبه خم مائة درهم لانه تبين انه استوفى بغير حق كان الموجب
 فساد المنبت ولم يفسد حيث نبتت مكانها اخرى فانعدمت الجناية وهذا يستأني
 حولا بالاجماع وكان ينبغي ان ينتظر الياس في ذلك للقصاص لان في اعتبار ذلك تضيق الحقوق
 فاكتفينا بالحوال لانه تنبت فيم ظاهر اذا مضى الحول ولم تنبت قضينا بالقصاص واذا نبتت
 تبين اننا اخطانا في الاستيفاء كان بغير حق لانه لا يجب القصاص للشبهة في المبال قال
 ولو ضرب انسان سن انسان فتحركت يستأني حولا ليعرف اثر فعله فلو اجله القاض سنة ثم
 جاء المضروب قد سقطت سنة فاختلفا قبل السنة فيما سقط بضربه فالقول للمضروب
 ليكون التاجيل مفيدا وهذا بخلاف ما اذا شجى موضحة فجاء وقد صارت منقولة فاختلفا
 حيث يكون القول قول الضارب لان موضحة لا تورث المنقولة اما التحريك فيؤثر في السقوط
 فافتراقا واختلفا في ذلك بعد السنة فالقول للضارب لانه ينكر اثر فعله وقد مضى اجل
 الذي وقت القاض لظهور اثره فكان القول للمذكور ولو لم تسقط كاشه على الضارب في عناني يوسف انه يجب
 حكومة الا لم تسبب الوجهين بعد هذا ان شاء الله تعالى ولو لم تسقط ولكنها اسقطت بحال شر

كتاب الديات

له قوله ولو ضرب انسان سن انسان الخ ولو ضرب سن انسان فحر ك ما جل فان اخضر او احمر تجب دية
 السن خمسمائة وان اصفر اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يجب عليه شيء وان اسود تجب (بقية ٥٩٣)

من الله تعالى وله ان الجناية انعدمت معن فصار كما اذا قلعت من صفة فثبتت لا يجب
 الا شر بالاجماع لانه لم يفت عليه عتقة ولا زينة وعزاني يوسف انه يجب حكومة عدل لمكان
 الا لم يحصل ولو قلعت من غيره فردها صاحبها في مكانها ونبت عليه الحق في القالع الا شر
 بكماله لان هذا ما لا يعتد به اذا العرق لا تعود وكذا اذا قطع اذنه فالصقها فالصقها لانها
 لا تعود الى ما كانت عليه من نزع ستر رجل فانزع المزوجة سنة سن فثبتت سن
 الاول فعلى الاول لصاحبه خم مائة درهم لانه تبين انه استوفى بغير حق كان الموجب
 فساد المنبت ولم يفسد حيث نبتت مكانها اخرى فانعدمت الجناية وهذا يستأني
 حولا بالاجماع وكان ينبغي ان ينتظر الياس في ذلك للقصاص لان في اعتبار ذلك تضيق الحقوق
 فاكتفينا بالحوال لانه تنبت فيم ظاهر اذا مضى الحول ولم تنبت قضينا بالقصاص واذا نبتت
 تبين اننا اخطانا في الاستيفاء كان بغير حق لانه لا يجب القصاص للشبهة في المبال قال
 ولو ضرب انسان سن انسان فتحركت يستأني حولا ليعرف اثر فعله فلو اجله القاض سنة ثم
 جاء المضروب قد سقطت سنة فاختلفا قبل السنة فيما سقط بضربه فالقول للمضروب
 ليكون التاجيل مفيدا وهذا بخلاف ما اذا شجى موضحة فجاء وقد صارت منقولة فاختلفا
 حيث يكون القول قول الضارب لان موضحة لا تورث المنقولة اما التحريك فيؤثر في السقوط
 فافتراقا واختلفا في ذلك بعد السنة فالقول للضارب لانه ينكر اثر فعله وقد مضى اجل
 الذي وقت القاض لظهور اثره فكان القول للمذكور ولو لم تسقط كاشه على الضارب في عناني يوسف انه يجب
 حكومة الا لم تسبب الوجهين بعد هذا ان شاء الله تعالى ولو لم تسقط ولكنها اسقطت بحال شر

من الله تعالى وله ان الجناية انعدمت معن فصار كما اذا قلعت من صفة فثبتت لا يجب
 الا شر بالاجماع لانه لم يفت عليه عتقة ولا زينة وعزاني يوسف انه يجب حكومة عدل لمكان
 الا لم يحصل ولو قلعت من غيره فردها صاحبها في مكانها ونبت عليه الحق في القالع الا شر
 بكماله لان هذا ما لا يعتد به اذا العرق لا تعود وكذا اذا قطع اذنه فالصقها فالصقها لانها
 لا تعود الى ما كانت عليه من نزع ستر رجل فانزع المزوجة سنة سن فثبتت سن
 الاول فعلى الاول لصاحبه خم مائة درهم لانه تبين انه استوفى بغير حق كان الموجب
 فساد المنبت ولم يفسد حيث نبتت مكانها اخرى فانعدمت الجناية وهذا يستأني
 حولا بالاجماع وكان ينبغي ان ينتظر الياس في ذلك للقصاص لان في اعتبار ذلك تضيق الحقوق
 فاكتفينا بالحوال لانه تنبت فيم ظاهر اذا مضى الحول ولم تنبت قضينا بالقصاص واذا نبتت
 تبين اننا اخطانا في الاستيفاء كان بغير حق لانه لا يجب القصاص للشبهة في المبال قال
 ولو ضرب انسان سن انسان فتحركت يستأني حولا ليعرف اثر فعله فلو اجله القاض سنة ثم
 جاء المضروب قد سقطت سنة فاختلفا قبل السنة فيما سقط بضربه فالقول للمضروب
 ليكون التاجيل مفيدا وهذا بخلاف ما اذا شجى موضحة فجاء وقد صارت منقولة فاختلفا
 حيث يكون القول قول الضارب لان موضحة لا تورث المنقولة اما التحريك فيؤثر في السقوط
 فافتراقا واختلفا في ذلك بعد السنة فالقول للضارب لانه ينكر اثر فعله وقد مضى اجل
 الذي وقت القاض لظهور اثره فكان القول للمذكور ولو لم تسقط كاشه على الضارب في عناني يوسف انه يجب
 حكومة الا لم تسبب الوجهين بعد هذا ان شاء الله تعالى ولو لم تسقط ولكنها اسقطت بحال شر

لأنه قد قيل في بعض النسخ
أنه لا يجوز أن يكون
الضرب على العاقلة وفي العمد في ماله ولا يجب القصاص لانه لا يمكن أن يضرب بغيره بالتسوية منه
وكذا إذا كسر بعضه وأسود البياض لا قصاص لما ذكرنا وكذا الواجرا واخضر قال ومن شج
رجلا فالتحمت ولم يبق لها اثر ونبت الشعر سقط الارش عند أبي حنيفة رة لرو ال
الشين الموجب وقال أبو يوسف يجب عليه ارش الا لم وهو حكومة عدل لان الشين
ان زال فلا له الحاصل ما زال فيجب تعويمه وقال محمد رة عليه اجرة الطبيب وغيره الداء
لانه انما الزمه اجرة الطبيب ثم الداء بفعله فصا كانه اخذ ذلك من ماله الا ان
ابا حنيفة يقول ان المنافع على اصلنا لا تقوم الا بعقد او بشبهة ولم يوجد في حق
الجان فلا يغرم شيئا قال ومن ضرب رجلا مائة سوط فجرحه فبرأ منها فعليه ارش
الضرب معنا اذا بقا اثر الضرب فاما اذا لم يبق اثره فهو على اختلاف قد مضى في الشجحة الملتجة
قال ومن قطع يد رجل خطأ ثم قتله قبل البرء فعليه الدية وسقط ارش اليد لان الجنايتين
جنس واحد الموجب واحد وهو الدية وانما يبدل النفس بجميع اجزائها فدخل الطوف في النفس
كانه قتل ابتداء قال ومن جرح رجلا جراحة لم يقتصر منه حتى يبرأ وقال الشافعية
يقتصر منه في الحال اعتبارا بالقصاص في النفس وهذا لان الموجب قد تحقق فلا يعطل ولنا
قوله عليه السلام يستأنى في الجراحات سنة ولا الجراحات يعتبر فيها ما لها الاحال لان
حكمها في الحال غير معلوم فلعلها تستمر الى النفس فيظهر انه قتل وانما يستقر الاصل
وكل عمد سقط القصاص فيه بشبهة فالدية في مال القاتل وكل ارش وجب بالصلح فهو في مال القاتل قوله
عليه السلام لا تعقل العواقل عمد الحديث وهذا عمد غيرنا الاول يجب ثلث سنين لانها مال وجب

في الخطأ على العاقلة وفي العمد في ماله ولا يجب القصاص لانه لا يمكن أن يضرب بغيره بالتسوية منه
وكذا إذا كسر بعضه وأسود البياض لا قصاص لما ذكرنا وكذا الواجرا واخضر قال ومن شج
رجلا فالتحمت ولم يبق لها اثر ونبت الشعر سقط الارش عند أبي حنيفة رة لرو ال
الشين الموجب وقال أبو يوسف يجب عليه ارش الا لم وهو حكومة عدل لان الشين
ان زال فلا له الحاصل ما زال فيجب تعويمه وقال محمد رة عليه اجرة الطبيب وغيره الداء
لانه انما الزمه اجرة الطبيب ثم الداء بفعله فصا كانه اخذ ذلك من ماله الا ان
ابا حنيفة يقول ان المنافع على اصلنا لا تقوم الا بعقد او بشبهة ولم يوجد في حق
الجان فلا يغرم شيئا قال ومن ضرب رجلا مائة سوط فجرحه فبرأ منها فعليه ارش
الضرب معنا اذا بقا اثر الضرب فاما اذا لم يبق اثره فهو على اختلاف قد مضى في الشجحة الملتجة
قال ومن قطع يد رجل خطأ ثم قتله قبل البرء فعليه الدية وسقط ارش اليد لان الجنايتين
جنس واحد الموجب واحد وهو الدية وانما يبدل النفس بجميع اجزائها فدخل الطوف في النفس
كانه قتل ابتداء قال ومن جرح رجلا جراحة لم يقتصر منه حتى يبرأ وقال الشافعية
يقتصر منه في الحال اعتبارا بالقصاص في النفس وهذا لان الموجب قد تحقق فلا يعطل ولنا
قوله عليه السلام يستأنى في الجراحات سنة ولا الجراحات يعتبر فيها ما لها الاحال لان
حكمها في الحال غير معلوم فلعلها تستمر الى النفس فيظهر انه قتل وانما يستقر الاصل
وكل عمد سقط القصاص فيه بشبهة فالدية في مال القاتل وكل ارش وجب بالصلح فهو في مال القاتل قوله
عليه السلام لا تعقل العواقل عمد الحديث وهذا عمد غيرنا الاول يجب ثلث سنين لانها مال وجب

كتاب
الديات

لأنه قد قيل في بعض النسخ
أنه لا يجوز أن يكون
الضرب على العاقلة وفي العمد في ماله ولا يجب القصاص لانه لا يمكن أن يضرب بغيره بالتسوية منه
وكذا إذا كسر بعضه وأسود البياض لا قصاص لما ذكرنا وكذا الواجرا واخضر قال ومن شج
رجلا فالتحمت ولم يبق لها اثر ونبت الشعر سقط الارش عند أبي حنيفة رة لرو ال
الشين الموجب وقال أبو يوسف يجب عليه ارش الا لم وهو حكومة عدل لان الشين
ان زال فلا له الحاصل ما زال فيجب تعويمه وقال محمد رة عليه اجرة الطبيب وغيره الداء
لانه انما الزمه اجرة الطبيب ثم الداء بفعله فصا كانه اخذ ذلك من ماله الا ان
ابا حنيفة يقول ان المنافع على اصلنا لا تقوم الا بعقد او بشبهة ولم يوجد في حق
الجان فلا يغرم شيئا قال ومن ضرب رجلا مائة سوط فجرحه فبرأ منها فعليه ارش
الضرب معنا اذا بقا اثر الضرب فاما اذا لم يبق اثره فهو على اختلاف قد مضى في الشجحة الملتجة
قال ومن قطع يد رجل خطأ ثم قتله قبل البرء فعليه الدية وسقط ارش اليد لان الجنايتين
جنس واحد الموجب واحد وهو الدية وانما يبدل النفس بجميع اجزائها فدخل الطوف في النفس
كانه قتل ابتداء قال ومن جرح رجلا جراحة لم يقتصر منه حتى يبرأ وقال الشافعية
يقتصر منه في الحال اعتبارا بالقصاص في النفس وهذا لان الموجب قد تحقق فلا يعطل ولنا
قوله عليه السلام يستأنى في الجراحات سنة ولا الجراحات يعتبر فيها ما لها الاحال لان
حكمها في الحال غير معلوم فلعلها تستمر الى النفس فيظهر انه قتل وانما يستقر الاصل
وكل عمد سقط القصاص فيه بشبهة فالدية في مال القاتل وكل ارش وجب بالصلح فهو في مال القاتل قوله
عليه السلام لا تعقل العواقل عمد الحديث وهذا عمد غيرنا الاول يجب ثلث سنين لانها مال وجب

الصلوة والسلام من غير مجبور يوم القيامة وعند بعضهم الغرة الجيد لئلا يخال
القبلة ٥٩٥ (ذال بحساسة والغرة عند بعض أهل اللغة المملوك الابيض -
منه غرة الفرس وهو البياض الذي على جبهته (جبينه) ومنه قوله عليه
الصلوة والسلام من غير مجبور يوم القيامة وعند بعضهم الغرة الجيد لئلا يخال

القبلة ٥٩٥ (ذال بحساسة والغرة عند بعض أهل اللغة المملوك الابيض -
منه غرة الفرس وهو البياض الذي على جبهته (جبينه) ومنه قوله عليه
الصلوة والسلام من غير مجبور يوم القيامة وعند بعضهم الغرة الجيد لئلا يخال

الموت بسبب موت الام فلو كان الام قد ماتت لكانت الام قد ماتت
والموت بسبب موت الام فلو كان الام قد ماتت لكانت الام قد ماتت

السابق وان القت ميتا ثم ماتت الام فعليه دية بقتل الام وغرة بالقاءها وقد صح ان عليه
السلام قضى في هذا بالدية والغرة وان ماتت الام من الضربة ثم خرج الجنين بعد
ذلك حيا ثم مات فعليه دية في الام ودية في الجنين لانه قاتل شخصين وان ماتت ثم القت
ميتا فعليه دية في الام ولا شيء في الجنين وقال الشافعي لا تجب الغرة في الجنين لان الظاهر
موتها بالضرب فصارت كما اذا القت ميتا وهي حية ولنا ان موت الام احد سبب موت الجنين لا يفتق
بموتها اذ تنفسه بنفسه فلا يجب الضمان بالشك قال وما يجب في الجنين موروث عنه
لانه بدل نفسه فيرثه ورثته ولا يرثه الضارب حتى لو ضرب بطر امرأته فالقت ابنه ميتا
فعله عاقلة لا بغرة ولا يرث منها لانه قاتل بغير حق مباشرة ولا ميراث للقاتل قال وفي
جنين الام اذا كان ذكرا نصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو كان انثى وقال الشافعي
فيه عشر قيمة الام لانه جزء من وجه وضمان الاجزاء يؤخذ مقدرا لها من الاصل ولنا
انه بدل نفسه لان ضمان الطرف لا يجب الا عند ظهور النقصان من الاصل ولا معتبرا به في
ضمان الجنين فكان بدل نفسه فيقدر بها وقال ابو يوسف لا يجب ضمان النقصان لو نقصت
الام اعتبارا بجنينها وهذا لان الضمان في قتل الرقيق ضمان مال عنده على ما
نذكر ان شاء الله تعالى فصحا اعتبارا على اصد قال فان ضربت فاعتق المولى ميا في
بطنها ثم القته حيا ثم مات ففيه قيمة حيا ولا تجب الدية وان مات بعد لعق لانه قتله
بالضرب السابق وقد كان في حالة الرق فلها تجب القيمة دون الدية وتجب قيمته حيا
لانصارا قاتلا لاي اياه وهو حي فنظرنا الى حالة السبب التلف وقيل هذا عند ما وعند

الظاهر انه
الظاهر انه

(بقية ٥٩٦) دون الاستحقاق به وهذا لا يجب في جنين البهيمة
الا نقصان الام ان علمت فيما نقصان وان لم

كلها لانه انما حدث بسبب الوقوع اذ لو لا كان الطعام قويا منه قال وان استاجر

الجراء فحفر هاله في غير فناء فلذلك على المستاجر ولا شيء على الاجراء ان لم يعلموا انها

في غير فناء لان الاجارة صحت ظاهرة اذ لم يعلموا فنقل فعلهم اليه لانهم كانوا مغمضين

فصار كما اذا امر اخريذ مع هذه الشاة فذبحها فظهر ان الشاة لغيره الا ان هناك يضمن

المأموه ويرجع على الامر لان الدايح مباشر الامر مستبب الترجيح للباشرة فيضمن ويجمع

للغزو وهذا يجب الضمان على المستاجر ابتداء لان كل واحد منهما مستبب الاجير غير متعد

والمستاجر متعد فترجح جانبه وان علموا ذلك فالضمان على الاجراء لانه لم يصح امره

بما ليس بمملوك له ولا غزو رفقة الفعل مضاف اليهم وان قال لهم هذا فناء ليس في حق

الحفر فحفر وافسات في انسا فبالضمان على الاجراء قياسا لانهم علموا بفساد الامر فما

غرمهم وفي الاستحسان الضمان على المستاجر لان كونه فناء له عند زلة كونه مملوكا له لانطلاق

يده في التصرف فيه من القاء الطين والخطب وربط الدابة والركوب وبناء الدكان

فكان الامر بالحفر فملك ظاهره بالنظر الى ما ذكرنا فكذلك لنقل الفعل اليه قال ومن

جعل قنطرة بغير اذن الامام فتعبد رجل لمروى عليها فاعطى بالضمان على الذي جعل قنطرو

كذلك ان وضع خشبة في الطريق فتعبد رجل لمروى عليها لان الاول تعدل هو تسببت والشا

تعد هو مباشرة فكان الاضافة الى المباشرة الى لان تختل فعل فاعل مختار يقطع النسبة

كما في الحافر مع الملقه قال ومن حمل شيئا في الطريق فسقط على انسان فعطب به انسان فهو

ضامن وكذا اذا سقط فتعثر به انسان وان كان قد سقط فسقط فعطب به انسان فيضمن وهذا اللفظ

كتاب
الديات

لا يفسد بغيره
لم يزل الجاهل يتكلم بما اذا
توراد
الزنا رفان شهادة من حيث انها شهادة على
في حقوق الله تعالى فربما يكون من شرط
تبول الشهادة في الزمان يكون الشهود
اربعة ممن يسمع شهادته فلو انقضت تلك
الشهادة من ذلك العدد فقبلت الشهادة
قد تاتي بحجب صد القذف على الشهادة
توراد للصلوة ودكرت في الجوامع الصغرى
السرى مع سنة الجوامع الصغرى
من الجواب على قول الى حينه ثم انه
اذا كان الجالس فظهر للصلوة فانه لا
يكون ضامنا لما يخطب في الصلوة فانه لا
النظر للصلوة في الصلوة فانه لا
وفاذا اختلف فيما اذا جلس
على لا يكون للتقصير
باب حسن من دفع النقد اما حشره او تركه
القرآن ١١
حديث زكروا في الاسلام العبدية
منه الجاهل الضعيف ليس له حجة
في الجاهل من الاجماع لا في
فقط على من لا يسمع في
ساجد من اجل ان لا يسمع في
منه الصلوة فكل انسان لا يسمع في
منه الصلوة فكل انسان لا يسمع في
الصحيح ان الساجد عتد صلوة العات
من غير خصوص مكان كل واحد على
من غير خصوص مكان كل واحد على
في غير هذا ما لا يسمع في
الصلوة بالجماعة ان يخطب في
في الاختلاف ولتقابل ان كان
عبارة الكتاب بذكر الصلوة في
منه غير الصلوة من غير الصلوة
في غير الصلوة من غير الصلوة

[illegible]

يشتمل الوجهين والفرق ان حامل الشيء قاصد حفظه فلا يخرج في التقييد بوصف
السلامة واللبس لا يقصد حفظ ما يلبس فيخرج بالتقييد بما ذكرناه فجعلناه مباحا
مطلقا وعن محمد انه اذا لبس لا يلبس فهو كالحامل لان الحاجة لا تدعو الى البس قال
واذا كان المسجد العشرة فماتوا رجل منهم في قنديل او جعل فيه بواقي او حصة
به رجل لم يضمن ان كان الذي فعل ذلك من غير العشرة ضمن قالوا هذا عند ابي حنيفة
وقال لا يضمن في الوجهين لان هذه من القرب وكل احد ما دون في قامةها فلا يتقيد بشرط
السلامة كما اذا فعل بادن واحد من اهل المسجد ولا يضمن حنيفة روى وهو الفرق ان التلويح
فيما يتعلق بالمسجد لا يضمن غيرهم كمنصب الامام واختيار المتولي وفتح بابيه واغلاقه وتكرار
الجماعة اذا سبقهم بها غير اهل فكان فعلهم مباحا مطلقا غير مقيد بشرط السلامة وفعل
غيرهم تعديا ومباحا مقيدا بشرط السلامة وقصد القرية لا ينافي الغرامة اذا الخطأ
الطريق كما اذا تقدم بالشهادة على الزناء والطريق فيما يخفي الاستيذان من اهل قالوا وجلس
رجل منهم فخطب رجل لم يضمن ان كان في الصلوة وان كان في غير الصلوة ضمن وهذا عند ابي حنيفة
وقال لا يضمن على كل حال لو كان جالساً القلة القرآن والتعليم والصلوة او اقام في أثناء الصلوة
او اقام في غير الصلوة او مرفيها او وقع فيه حديث فهو على هذا الاختلاف واما المعتكف فقد قيل
هذا الاختلاف وقيل لا يضمن بالاتفاق لها المسجد انما يضمن للصلوة والذكر ولا يمكن ادعاء الصلوة بالجماعة
الا بانتظارها فان الجلو فيه مباحا لانه مضر وارت الصلوة او كان المنتظر للصلوة في الصلوة حكما
بالحرية فلا يضمن كما اذا كان في الصلوة وله المسجد يضمن للصلوة وهذه الاشياء ملحق بها فلا بد من
اي شيء حديث شريف

في غير الصلوة فمنه في غير الصلوة مثل
هذا الذكر كونه الجوابان في غير الصلوة مثل
قوله ولو كان جالساً لقراءة ما من
لنقل المصنف بيان ذلك في الصلوة والذكر
الذكر في البيت افلح الصلوات وترن
وقوله ما تترجما كفون في الساجدة
نفي الصلوة والذكر في الساجدة
ان السجدة اذا كان على السجدة
يخرج القاعدين وضوءه في السجدة
القاعدين في السجدة في السجدة
قوله ولو كان جالساً لقراءة ما من
لنقل المصنف بيان ذلك في الصلوة والذكر
الذكر في البيت افلح الصلوات وترن
وقوله ما تترجما كفون في الساجدة
نفي الصلوة والذكر في الساجدة
ان السجدة اذا كان على السجدة
يخرج القاعدين وضوءه في السجدة
القاعدين في السجدة في السجدة

۱۰ قوله وقال لا یمنی فی الیومین الم وقوله وقال لا یمنی علی کل حال الم الفتری علی قولہا کا اشارہ الیہ صاحب ملتقى البحر علی معاصر مجمع الزہرہ حیث قال فی السیئة الاولى خللنا لہا فقالا لا یمان (تبیقہ ۶۰۳)

403

۲۲۹۵۳ ۳۰/۱۱/۳۵

ان الاطهر ما قاله وفي الزيلعي وفي ابرحان الرصعي عنه ما كثر لهما لا انه لا خلاف على
الفقهاء في شمس الا انه لا يسهل حكاية خبر الكوفي ولان اراءها بالجماعة انما يكون

[illegible]

وبقوله والشرط التقدم اليه الخ ولم يترط لجهة التقدم ان يكون التقدم الى من له ولاية التفريع حتى لا تقدم الى
 من سكن الارار باجارة واعارة فلم ينعين الحارث حتى سقط على ان ان الاخوان على احد كذا في الزخوة ١٢ فتاوى هندية
 ص ٢٣٧

4. 5

ای اشروع بنا حالی الطریق تم ربع الزاد فاصاب الجناح جلا نقله ۱۲

اسی القاعدۃ الکلیۃ

۱۰۸

۱۱۱ نقص الحائط

1

جاءوا المقدم الى العبد ۱۲

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ فِتْنَةُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمْ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَكْثَرُ فَتَنِ مِنَ الَّذِينَ يَخُفُّونَ فِئْتَانِ أَنْ يَسْبِغُوا فِي مِلَّةِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَةِ أُولَٰئِكَ يَفْتِنُ اللَّهُ لَئِنْ لَمْ يَنْزِلْ بِآيَاتِنَا إِلَيْنَا لَكُنَّا مِنَ الْخَاسِرِينَ

اصلاح

پس از آمدن از این

مستند: ۱۳۰۲/۱۳۰۳

112



1

جملہ
کتاب
الذات

(فرع) حائطان احدهما ثل والآخر صحيح فاشهد على اعمال فسقط العجب ما تلى شيئاً كان هدية خاتبة ١٢
الورا المختار على هاشم سرد المختار ص ٢٤ ٥ ٣

حريم في العمد الخطأ ولو كانا عبيدين يهدر الدم في الخطأ لأن الجنابة تعلقت بغيره فعدا
وفداء وقد فانت لا الخلف من غير فعل المولى فهدورة وكذا في العمد كل واحد ماله
بعد ما جنة ولم يخلف بدلا ولو كان احدهما حرا والآخر عبدا فخطأ على عاقلة الحر المقتول
قيمة العبد في اخذها ورثة المقتول الحر ويطل حو الحر المقتول في الدية فيما زاد على القيمة
لأن على اصل ابن حنيفة ومحمد في قيمة العاقلة لا نضار الأدمى فقد خلف بدلا
بهذا القدر في اخذ ورثة الحر المقتول ويطل ما زاد عليه لعدم الخلف في العمد تجب على
عاقلة الحر نصف قيمة العبد لأن المضمون هو النصف في العمد وهذا القدر يأخذ ولي
المقتول وما على العبد في رقبته وهو نصف دية الحر يسقط بموته لا قدر ما خلف من
البدل وهو نصف القيمة قال ومن ساق دابة فوقع الشرج على رجل فقتل ضمن وكذا
على هذا سائر ادواته كالجام ونحوه وكذا ما يحمل عليها لأن متعل في هذا التسبب لا الوقوع
بتقصير منه وهو ترك الشدة أو الاحكام فيه بخلاف الرءاء لأنه لا يشد في العادة ولا يفتا
لحفظ هذه الاشياء كما في الحمل على عاتق دون اللباس على ما مره قبل فيقتد بشرط السلا
قال ومن قاد قطارا فهو ضامن لما او طافان وطى بعير انسانا ضمن به الدية على العاقلة
لأن القائد عليه حفظ القطار كلسائق وقد امكن ذلك وقد صار متعديا بالتقصير
والتسبب بوصف التعدى سببا لضمان ان ضمان النفس على العاقلة فيه وضمان
للمال في ماله وان كان معه سائق فالضمان عليها لان قائد الواحد قائد لكل وكذا سائق
لاتصال الأثرة وهذا اذا كان السائق في جانب من الأبل ما اذا كان توسطها واخذت مام واه
استغنى في جانب من القطار لا يتقدم ولا يتأخر ولا ياتر مام بغير مكان

كتاب
الديات

له قوله ومن ساق دابة الزجر من كل ما الى شاة ان وقف ثم ذهب وقتل الشاة لا يعنى وان ذهب في
غور الارسال وقتل الشاة ورمى الجامع الصغير انه لا يعنى اذا لم يكن سائقا يعنى اذا لم يكن خلقه هكذا
(تفقي ٩١٠)

لا يضمن ما عطف بما هو خلفه في ضمان ما تلفت عما بين يديه لان القائل لا يقدر ما خلفه السابق
 لانقصا من الزمام والسائق يسوق ما يكون قد امه قال وان ربط رجل بعير الى القطار والقائل
 يعلم فوطي المربوط انسا فاقته فعلة القائل الدية لانه يمكن صيانة القطار عن ربط غيره
 فاذا ترك الصيانة صار متعلبا وفي التسبيل الدية على العاقلة كما في القتل الخطأ ثم يجوز فيها على
 عاقلة الرابطة لانه هو الذي وقع في هذه العهدة وانما لا يجب لضمان علمه او لا ابتداء لكل
 منها مستلزمات الربط من القود بمنزلة التسبيل من المباشرة لا اتصال التلف بالقود دون
 الربط قالوا هذا اذا ربط والقطار تسير لانه امر بالقود دلالة فاذا لم يعلم به لا يمكن التحفظ
 من ذلك فيكون قتل الضمان على الرابطة اما اذا ربط والا بل قيام ثم قاده ضمنها القائل
 لانه قاد بعير غير بعيره اذ لا صريح ولا دلالة فلا يجمع بما لحقه عليه قال ومن ارسل
 بهيمة وكان لها سائقا فاصابت في فو ما يضمن لان الفعل انتقل اليه بواسطة السوق
 قال ولو ارسل طيرا وساقه فاصابت في فو لم يضمن والفرق ان بدن البهيمية يحتمل السوق فاعته
 سوقه والطير لا يحتمل السوق فصارت وجن السوق وعدمه بمنزلة وكذا الوارسل كلبا ولم يكن له
 سائقا لم يضمن ولو ارسله الى صيد ولم يكن له سائقا فدخل الصيد قتل حل وجحد الفرق
 ان البهيمية محتارة في فعلها ولا تصلح نائمة عن المرسل فلا يضاف فعلها اليها هذا هو الحق
 الا ان الحاجة مشئت في الاصطيد فاضيف الى المرسل لان الاصطيد مشروع ولا طر يولد
 سواه ولا حاجة في حق ضمان العدو وان وعز ابى يوسف راء انا واجب الضمان في هذا كله
 احتياطا صيانة لاما للناس قال رضي الله عنه وذكر في المبسوط اذا ارسل دابة في

جلد
 كتاب
 الديات

لا يضمن ما عطف بما هو خلفه في ضمان ما تلفت عما بين يديه لان القائل لا يقدر ما خلفه السابق
 لانقصا من الزمام والسائق يسوق ما يكون قد امه قال وان ربط رجل بعير الى القطار والقائل
 يعلم فوطي المربوط انسا فاقته فعلة القائل الدية لانه يمكن صيانة القطار عن ربط غيره
 فاذا ترك الصيانة صار متعلبا وفي التسبيل الدية على العاقلة كما في القتل الخطأ ثم يجوز فيها على
 عاقلة الرابطة لانه هو الذي وقع في هذه العهدة وانما لا يجب لضمان علمه او لا ابتداء لكل
 منها مستلزمات الربط من القود بمنزلة التسبيل من المباشرة لا اتصال التلف بالقود دون
 الربط قالوا هذا اذا ربط والقطار تسير لانه امر بالقود دلالة فاذا لم يعلم به لا يمكن التحفظ
 من ذلك فيكون قتل الضمان على الرابطة اما اذا ربط والا بل قيام ثم قاده ضمنها القائل
 لانه قاد بعير غير بعيره اذ لا صريح ولا دلالة فلا يجمع بما لحقه عليه قال ومن ارسل
 بهيمة وكان لها سائقا فاصابت في فو ما يضمن لان الفعل انتقل اليه بواسطة السوق
 قال ولو ارسل طيرا وساقه فاصابت في فو لم يضمن والفرق ان بدن البهيمية يحتمل السوق فاعته
 سوقه والطير لا يحتمل السوق فصارت وجن السوق وعدمه بمنزلة وكذا الوارسل كلبا ولم يكن له
 سائقا لم يضمن ولو ارسله الى صيد ولم يكن له سائقا فدخل الصيد قتل حل وجحد الفرق
 ان البهيمية محتارة في فعلها ولا تصلح نائمة عن المرسل فلا يضاف فعلها اليها هذا هو الحق
 الا ان الحاجة مشئت في الاصطيد فاضيف الى المرسل لان الاصطيد مشروع ولا طر يولد
 سواه ولا حاجة في حق ضمان العدو وان وعز ابى يوسف راء انا واجب الضمان في هذا كله
 احتياطا صيانة لاما للناس قال رضي الله عنه وذكر في المبسوط اذا ارسل دابة في

(لقية ٤٠٩) ذكر القدرى وعن ابى يوسف انه يكون ضمانا والمشاخر اخذوا بقوله وذكر الفقيه ابو الليث راج
 في شرح الجامع الصغير رجل ارسل كلبا فاصاب من فوره انا ما نقله او مرق نيا به ضمن المرسل وذكر
 (لقية ٤١١)

٤١٣
 في الدابة فلو طعن صاحب الدابة كمين جرح انسا فوقع في يد حفيها غير على
 قارة الطريق وصابت فالدية عليها لما ان الحفر شرط عليه اخرى ون عليه امسح كذا
 هذا ثم قيل يرجع الناحس على الركبا ضمن في الايطاء لانه فعل بامرهم وقيل لا يرجع وهو
 الاصح فيما اراه لانه لم يأمره بالايطاء الشخص بنفسه فصل عنه وصار كما اذا امر به يستقيم
 على الدابة بتسييرها فوطئت انسانا وماتت حتى ضمن عاقلة الصدق فانهم لا يرجعون على الامر
 لانه امر بالتسيير والايطاء بنفسه فصل عنه كذا اذا ناوله سلاحا فقتل به اخرجه ضمن لا يرجع
 على الامر ثم الناحس انما يضمن اذا كان الايطاء في الشخص حتى يكون السوء مضافا اليه والم
 يكن في قول ذلك فالضمان على الركبا لا يقطع اثر الشخص في السوء مضافا الى الركبا على الكمال
 ومن قاده دابة فخنسها رجل فانفلتت من يده القائد فاصابت في قولها فمروا على السبا
 وكذا اذا كان لها سائق فخنسها غيره لانه مضاف اليه والناخس ان كان عبدا فالضمان في
 رقبته وان كان صبيّا فماله لانها مواخذة بافعالها ولو خنسها من منصوص الطريق
 انسانا فقتلها فالضمان على من نصب الشئ لا يعتد بشغل الطريق فاضيق كان خنسها بفعل الله اعلم

باب جناية المملوك والجناية عليه

قال واذا جنى العبد جناية خطأ قيل لمولا اما ان تدفعه بها او تغديه قال الشافعي
 جانيته رقبته يباع فيها الا ان يقض المولى الارش وقائفة الاختلاف في اتباع الجاني بعد
 العتق والمسألة مختلفة بين الصحابة رضوان الله عليهم لمان الاصل في موجب الجناية ان
 يجب على المتلف لانه هو الجاني لان العاقلة تتحمل عنه ولا عاقلة للعبد لان العقل عندى
 له قوله جناية المملوك الخ ولما علم ان يقول انه ما دفع الصراغ من بيان احكام جناية الحر مطلقا بل يعنى
 منه جناية الحر على العبد وهو انما يشبه في هذا الباب فالظاهر ان يقال لما فرغ من بيان

جلد
 كتاب
 الديات

الفداء لانه لما ظهر عن الجناية بالفداء جعل كان لم تكن وهذا ابتداء جناية قال و

ان حنة جنايتين قبل للمولى امان تدفع الى الجنايتين يقتسمانه على قدر حقيهما

واما ان تغديه بارش كل واحد منهما لان تعلق الاولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية

بها كالديون المتلاحقة الاثر ان ملك المولى لم يمنع تعلق الجناية فحق المجن عليه

الاول ولي ان لا يمنع ومعنى قوله على قدر حقيهما على قدر ارش جنايتهما وان كانوا

جماعة يقتسمون العبد المدفوع على قدر حصصهم وان فداه فداه جميع ارق شيرهم

لما ذكرنا ولو قتل واحدا وفقا غير اخر يقتسمانه اثلاثا لان ارش العين على النصف من

ارش النفس على هذا حكم الشجرات والمولى ان يفدى من بعضهم ويدفع الى بعضهم

مقدارا متعلق به حقه من العبد لان الحقوق مختلفة باختلاف اسبابها وهي الجنايات المختلفة

بخلاف مقبول العبد اذا كان له وليان لم يكن له ان يفدى من احدهما ويدفع الى الاخر لان الحق

محدد لاخذ سببه وهي الجناية المتحدة والحق محدد للقتول ثم للوارث خلافا عنه فلا يملك التفر

في موجبها قال فان اعتقه المولى وهو لا يعلم بالجناية ضمن لا قل من قيمته ومن ارشها وان

اعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه الارش لان في الاول فوت حقه فيضمنه حقه في اقراره ولا

يصير مختارا للفداء لانه اختيار بدون العلم وفي الثاني صار مختارا لان الاعتاق يمنع من

البيع فلا اقدام عليه اختيار منه للاخر وعلى هذين الوجهين البيع والهبة والتبدير والاستيلاء

لان كل ذلك مما يمنع الدفع لزوال الملك به بخلاف الاقرار والبيع والقبض لا يسقط به حق ولي الجناية

فان المقر له يخاطب بالدفع اليه فيسقط الملك لحواله ان يكون الامر كما قاله المقر الحق بالبيع

كتاب الديات

١٣

دعوى (١١٤) لان النصوص مطلقة من غير فصل الا ان للمولى ان يخلص بالرفع تخفيفا عليه وقيل موجبا للرفع والمولى ان يخلص بالفداء وهذا يبرء المولى بجلده ولو كان الموصى

له قوله وانما كان العبد مملوكا فله ان يملك نفسه ويملك غيره
 وانما العبد مملوكا فله ان يملك نفسه ويملك غيره
 وانما العبد مملوكا فله ان يملك نفسه ويملك غيره
 ٤١٤

انه علق الاعتراف بالجنابة والمعلق بالشرط ينزل عند وجود الشرط كالمجنون فصا كما اذا اعتقد بعد
 الجنابة الاخر ان من قال امرته ان دخلت الدار فوالله لا اقبل ان يصير ابتداء الايلاء من وقت
 الدخول وكذا اذا قال لها اذا مرضت فامرت طالق ثلاثا فمرضت طلقت ومات من ذلك
 المريض يصير فاما ان كان يصير مطلقا بعد وجود المرض بخلاف ما اوردها لان غرضه طلاق او
 عتوق يمكن الامتناع عنه اذا اليمين للمنع فلا يدخل تحت ما لا يمكن الامتناع عنه ولا يجوز
 على مباشرة الشرط بتعليق اقوال الدواعي اليه في الظاهر انه يفعله فهذا دلالة الاختيار
 وهو المحررة ١٢

قال واذا قطع العبد يد رجل عدا فادفع اليه بقضاء او بغير قضاء فاعتقه ثم ما من
 اليد فالعبد يصلح بالجنابة وان لم يعتقه ردة على المولى وقيل الاولياء اقتلوه او اعفوا
 عنه وجه ذلك وهو انه اذا المولى يعتقه ويبرئ من الصلح وقع باطلا لان الصلح كان عن
 المال لان اطراف العبد لا يجري القصاص بينها وبين اطراف المولى فثبت ان المال غير
 وانما الواجب هو القود فكان الصلح واقعا بغير بدل فبطل الباطل لا يورث الشبهة كما
 اذا طلى المطلقة الثلث في عدتها مع العلم بحرمتها عليه فوجب القصاص بخلاف ما اذا اعتقه
 لان اقدامه على الاعتراف يدل على قصد تصحيح الصلح لان الظاهر ان من اقدام على
 تصحيحه يقصد تصحيحه ولا يصح له الا ان يجعل صلحا عن الجنابة وما يلحق منها ولا يفتقر
 على رضو المولى يصح قدر المولى ولا يملك العبد عوضا عن القليل كذا في بعض النسخ
 الكثير فاذا اعتق يصح الصلح في ضمن الاعتراف ابتداء واذا المولى يعتق لم يوجد الصلح ابتداء والصلح الاول
 وقع باطلا فبطل العبد المولى والاولياء على خيرتهم في العفو القتل وذكر في بعض النسخ رجل قطع يد
 لرجل ماله لا يملك ١٢

جلد
 كتاب
 الديات

عن قوله وانما كان العبد مملوكا فله ان يملك نفسه ويملك غيره
 وانما العبد مملوكا فله ان يملك نفسه ويملك غيره
 وانما العبد مملوكا فله ان يملك نفسه ويملك غيره

له قوله ووجه ذلك وهو انه قال صاحب العناية في شرح هذا المحل يريد بيان الفرق بين
 ما اذا اعتق وبين ما اذا لم يعتق انه انما لم يعتقه وسرى تبين ان الصلح اى الرفع وقع باطلا
 وسماه صلحا بناء عليه ما اختاره لبعض المشايخ ان المرجح الاصلى (بقية ٤١٨)

[illegible][illegible]

رجل عبد صالح القاطع المقطوعة يده على عبد ودفع اليه فاعتق المقطوعة يده
ثم مات من ذلك قال العبد صلح بالجناية الى اخر ما ذكرنا من الرواية وهذا الوضع في اشكال
فيما اذا عفا عن اليد ثم سر الى النفس مات حيث لا يجب القصاص هناك وههنا قال يجب
قل ما ذكره هنا جواب القياس فيكون الوضعان جميعا على القياس والاستحسان وقيل بينهما
فرق وجعل العفو عن اليد صح ظاهرا لان الحق كان له في اليد من حيث الظاهر وضع
العفو ظاهرا فيعذر ذلك فان بطل حكمه يبقه موجودا حقيقة فكذلك ملغى وجوب
القصاص ما ههنا الصلح لا يبطل الجناية بل يقرها حيث صالح عنها على مال فاذا لم
يبطل الجناية لم تمتنع العقوبة هذا اذا لم يعتق ما اذا اعتق فالتخرج ما ذكرناه من قبل
اي عدم امتناع العقوبة

قال واذا اجتمع العبد للماذون له جناية وعليه الف درهم فاعتقه المولى لم يملك الجناية
 فعلية قيمتان قيمة لصاحب الدين وقيمة لاولياء الجناية لانه تلف حقين كل واحد منهما
 مضمون بكل القيمة على الانفراد الدفع للاولياء البيع للغرماء فكذا عند الاجتماع ويمكن الجمع
 بين الحقين ابقاء من الرقبة الواحدة بان يدفع الى اولى الجناية ثم يباع للغرماء فيضمنها
 بالتلافى بخلاف ما اذا التفت اجنب حيث تجب قيمة واحدة للمولى ويدفعها المولى الى الغرماء
 لان الامانة دار عليها ١٢
 لان الاجنب انما يضمن للمولى بحكم الملك فلا يظهر مقابلة الحق لانه دون ذمهنا
 يجب لكل واحد منهما بالتلافى الحق فلا ترجيح فيظهر ان فيضمنها **قال** واذا استدان
 الامية الماذون لها اكثر من قيمتها ثم ولدت فانه يباع الولد معها في الدين وان جنت
 جناية لم يدفع الولد معها والفرق ان الدين وصف حكمه فيا واجب في مته متعلق برقبته

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

(بقية ٤١٧) هو القدر كان الدفع بمنزلة الصلح لسقوط موجب الحماية به ^{اد} وافضى انه السارح القبي
اقول فيه نظر لان المصنف صرح فيما سربان الموجب الا على هو الدفع في الصلح وقال ولهذا (بقية ٤١٩)

419

11/27/19

جسوسی ۱۶۷

॥१॥

00
171

1992

11. 11. 11.

115

பி.சி.சி.

۱۰۰

شہان اک

10

1103

10/11

1709

1991

ମହାବଳେ

100

(لقية ٧١٨) ليستقط الموجه تجربته العبد لغزاة تحمل الواجب فكيف يتم لتسمية الرفع هنا صلحا على البناء على خلاف ما اختاره وصحى لنفسه فيما قبل بخلاف ما عليه جمهور المحققين من شائخنا .

هو العبد انتهى ثم اقول الحق عندى ان يحمل تسمية الدفغ هنا على المشاملة

هو العبد انتفى ثم اتول الحق عندى ان يحمل تسمية الذنوب هنا على المشاكلة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يضمن لاني يضمن
 بخلاف الوطى والغ
 وان كانت مدي
 قال واذا امر الع
 لاني هو القاتل ح
 الامر صبيلا لاني
 ولا رجوع لعاقلة
 الحق المولى قدا
 ان امر عبدا معة
 بالدفع او الفداء
 وقيمة العبد لاني غ
 العبد القاتل
 العبد قال
 واحد منها فاز
 عفا احد ولقي
 الابتداء وهذا
 وبقي النصف فاز

٤٢٠
 قطعها وهي مديونية
 حاليه ١٢
 الحق امته المديونية
 بالضم ان عليه فحصد
 ٥٠ تولد
 عليه حبساً حراً بقتل
 وخطا في سواء على ما
 كان باقيا الصلحان
 لصيد الامرئاً ويرجى
 ما قلده
 من اهلية العبد بخلاف
 الامر عبداً والمأمور
 على الاول في الحال
 اي بعد الامر اول ١٢
 دفع الزادة وهذا
 من خطأ اما اذا كان
 البعد ١٢
 كل رجلين عبداً وكل
 مع نصف الى الاخرين
 منها سقط القصاص
 سرقه او في عشرين
 بها عبداً والاخر خطأ
 كذا في
 من الغدا والولي فيضطر الى
 الوارثه على القتيه

الحشر إذا أخذته وهو
 حر وكذا أخذته من غيره
 ماله معفوقة منافية لا
 فعله عاقلة الصبي
 لا شيء على الأمر وكذا
 اعتبار الشرع وما اعتد
 امر بعد الاعتاق وإن
 قاصر الإهلية قال
 عليها ما يحاطب مولى
 العتق باقل من
 خطأ وكذا إذا كان
 صاخص بغيره بين
 لتيان فعفا احد
 بعشرة الاف درهم
 صار كالمو وجب المال
 نصيب العاقلين وهو
 في العمد فان فذاه المو

	لقد قد
	منها منى لها
	مستامو
	التي بها بضن
	لدي
	اذا كان
	بقولنا
	لا اعباء
	وكذلك
	قاتل
	فداء
	هكذا و
	الحرم
	يؤكل
	انما
	من نصف
	م فداة
	في
	بين
	والله اعلم

بأن عبر عن الرفع بالصلح لوقوع ذكره في حجة ما هو صلح وهو ما إذا اعتقه تدبر ترشد
تكملة فتح القدير ص ٢٤٢ ج ٨

والشخص الذي يملك المال هو المالك...
 والشيء الذي يملكه الشخص هو المالك...
 والشيء الذي يملكه الشخص هو المالك...
 والشيء الذي يملكه الشخص هو المالك...

فنصيب صاحبه بقية ونصف النصف هو الربع فلها يقال دفع نصف نصيبك او
 افتد بربع الدية ولهما ان يوجب من المال يكون حق المقتول لانه بدل دمه ولهذا التقطه
 منه ديونته وتنقذ به وصاياه ثم الورثة يخلفونه فيه عند الفلح من حاجته والمولى
 يستوجب على عبده ديناً فلا تخلف الورثة فيه **فصل** ومن قتل عبداً خطأ فعليه قيمته لا
 تزداد على عشرة الاف درهم فان كانت قيمته عشرة الاف وهو اكثر فله بعشر الا
 الا عشرة وفي لامة اذا زادت قيمتها على الدية خمسة الاف الا عشرة وهذا عند ابن حنبل
 ومحمد وقال ابو يوسف والشافعي رتب قيمته بالغة ما بلغت ولو عصب عبد قيمته عشرون
 الفا فمهلك في يدها تجزئ قيمته بالغة ما بلغ بالاجماع لهما ان الضمان بدل المالية ولهذا
 للمولى وهو يملك العبد الا من حيث المالية ولو قتل العبد المبيع قبل القبض بقي العقد
 وبقاؤه ببقاء المالية اصلاً او بدلاً وصار كقليل القيمة وكالفصل في حنيفة ومحمد
 قوله تعالى ودية مسلمة الى اهله او جبراً مطلقاً وهي اسم للواجب بمقابلة الأدمية
 ولا فيه معنى الأدمية حتى كان مكلفاً وفيه معنى المالية والأدمية اعلاها فيجب
 اعتبارها باهدار الادنى عند تعدد الجمع بينهما وضار الغصب بمقابلة المالية اذ
 الغصب لا يرد الا على المال وبقاء العقد يتبع الفألة حتى يبقى بعد قتل عدا وان لم يكن
 القصاص بل الا عن المالية فكذلك امر الدية وفي قليل القيمة الواجب بمقابلة الأدمية
 الا انه لا سمع فيه فقد نراه بقيمتها لا يتخلف كثير القيمة لان قيمة الحر مقدرة بعشر
 الاف ونقصنا منها في العبد اظهر الانحطاط رتبته وتعين العشرة

كتاب الديارات
 في بيان ما يوجب الديارة...
 في بيان ما يوجب الديارة...
 في بيان ما يوجب الديارة...

(بقية ٤٢١) على وجه اهل فيصرف بجميع حقه اما اذا وجبت مسقة

والشخص الذي يملك المال هو المالك...
 والشيء الذي يملكه الشخص هو المالك...
 والشيء الذي يملكه الشخص هو المالك...
 والشيء الذي يملكه الشخص هو المالك...

العين ابتداء لا بسبب دين في الذمة كما في مسقة بيع الغنم في وجه ان مضوا ليا لو باع عبد انسان
 كله وفضولاً آخر باع ذنبه واجاز المولى البيعين كان العبد بين المشتريين (بقية ٤٢٣)

الحق في العبد بن عباس رضي الله عنهما قال وفي العبد نصف قيمته لا يزيد على خمسة
 آلاف الا خمسة لان اليد من الادنى نصفه فتعتبر بكل ويقتصر هذا المقدار اظهارا
 لاختصاص رتبته وكل ما يقدر من رتبة الحر فهو مقدار من قيمة العبد لان القيمة في العبد
 كالدية في الحر اذ هو بدل الدم على ما قرنا وان غصب امة قيمتها عشرون الفأفمات
 في يده فحليه تمام قيمتها للمباين ان ضمان الغصب ضمان المالية قال ومن قطع
 يد عبيد فاعتقه المولى ثم مات من ذلك فان كان له ورثة غير المولى فلا قصاص فيه
 والا اقتصر منه وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا قصاص في ذلك
 وعلى القاطع ارش العبد وانقصه ذلك الى ان اعتقه ويبطل الفضل وانما يرجع القصاص
 في الوجه الاول لاشتباهه من له الحق لان القصاص يجب عند الموت مستندا للوقت
 الجرح فعلا اعتبارا بحال الجرح يكون الحق للمولى على اعتبار الحالة الثانية يكون للورثة
 فتحقق الاشتباه وتعد الاستيفاء فلا يجب عليه وجه يستوفى وفيه الكلام واجتماعهما لا يزيل
 الاشتباه لان الملك في الحر لا يمتزج بالعبد المملوك فيجوز من رجل بربقة لا خرافة لان الملك فيها
 الحق ثابت من وقت الجرح الى وقت الموت فاذا اجتمع عازا لاشتباهه وتحمده في الخلافة وهو الذي
 يكر للعبد ورثة نسوة المولى اسبب الولاية قد اختلف لان الملك على اعتبار احد الحاكمين والاولا
 على اعتبار الآخر فكل من اختلف في المسحوق في الخطا في كذا اذا قال الاخر يعتق هذه الجارية بكذا
 فقال المولى فجزها منك لا يحل له وطبها ولا ولا اعتاقه لسلطته وبانقطاعها ببقاء الجرح بلا سلطة
 والسلطة بلا سلطة فقيمة القصاص كلها انا تيقنا بنبوت الولاية للمولى فيستوفيه وهذا لان المقضاه
 كذا تلف بان ساد في ١٢

بأمر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال وفي العبد نصف قيمته لا يزيد على خمسة
 آلاف الا خمسة لان اليد من الادنى نصفه فتعتبر بكل ويقتصر هذا المقدار اظهارا
 لاختصاص رتبته وكل ما يقدر من رتبة الحر فهو مقدار من قيمة العبد لان القيمة في العبد
 كالدية في الحر اذ هو بدل الدم على ما قرنا وان غصب امة قيمتها عشرون الفأفمات
 في يده فحليه تمام قيمتها للمباين ان ضمان الغصب ضمان المالية قال ومن قطع
 يد عبيد فاعتقه المولى ثم مات من ذلك فان كان له ورثة غير المولى فلا قصاص فيه
 والا اقتصر منه وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا قصاص في ذلك
 وعلى القاطع ارش العبد وانقصه ذلك الى ان اعتقه ويبطل الفضل وانما يرجع القصاص
 في الوجه الاول لاشتباهه من له الحق لان القصاص يجب عند الموت مستندا للوقت
 الجرح فعلا اعتبارا بحال الجرح يكون الحق للمولى على اعتبار الحالة الثانية يكون للورثة
 فتحقق الاشتباه وتعد الاستيفاء فلا يجب عليه وجه يستوفى وفيه الكلام واجتماعهما لا يزيل
 الاشتباه لان الملك في الحر لا يمتزج بالعبد المملوك فيجوز من رجل بربقة لا خرافة لان الملك فيها
 الحق ثابت من وقت الجرح الى وقت الموت فاذا اجتمع عازا لاشتباهه وتحمده في الخلافة وهو الذي
 يكر للعبد ورثة نسوة المولى اسبب الولاية قد اختلف لان الملك على اعتبار احد الحاكمين والاولا
 على اعتبار الآخر فكل من اختلف في المسحوق في الخطا في كذا اذا قال الاخر يعتق هذه الجارية بكذا
 فقال المولى فجزها منك لا يحل له وطبها ولا ولا اعتاقه لسلطته وبانقطاعها ببقاء الجرح بلا سلطة
 والسلطة بلا سلطة فقيمة القصاص كلها انا تيقنا بنبوت الولاية للمولى فيستوفيه وهذا لان المقضاه
 كذا تلف بان ساد في ١٢

كتاب
 الدعايات

قال ابو يوسف ومحمد (٤٢٢) (٤٢٢)

الاشباه لان الملك في الحر لا يمتزج بالعبد المملوك فيجوز من رجل بربقة لا خرافة لان الملك فيها
 الحق ثابت من وقت الجرح الى وقت الموت فاذا اجتمع عازا لاشتباهه وتحمده في الخلافة وهو الذي
 يكر للعبد ورثة نسوة المولى اسبب الولاية قد اختلف لان الملك على اعتبار احد الحاكمين والاولا
 على اعتبار الآخر فكل من اختلف في المسحوق في الخطا في كذا اذا قال الاخر يعتق هذه الجارية بكذا
 فقال المولى فجزها منك لا يحل له وطبها ولا ولا اعتاقه لسلطته وبانقطاعها ببقاء الجرح بلا سلطة
 والسلطة بلا سلطة فقيمة القصاص كلها انا تيقنا بنبوت الولاية للمولى فيستوفيه وهذا لان المقضاه
 كذا تلف بان ساد في ١٢

(٤٢٢) ارباعا وكانت القسمة لطريق المزاينة لان الحق الثابت في العين ابتداء لا يثبت
 لصفة الكمال عند المزاينة لان العين الواحدة لصيق في الحقين على وجه الكمال ولما ثبت فكذا #

١٢
 المالك في العود واختلاف السبب
 لو اعتبرنا حالة المخرج كان السبب
 هو المالك لو اعتبرنا حالة الموت كان
 السبب هو الولاء ولا اعتبار له لأن
 المقصود هو الحكم الذي يترتب عليه
 القصاص فلهذا اعتبرنا حالة الموت
 المسألة الثانية في اشتراط العود كما إذا
 قال لا يخرجني من هذا العود فلو كان
 نية مختلف لا بد من اشتراط العود

معلوم والحكم متحد فوجب القول بالاستيفاء بخلاف الفصل الاول لأن المقضاه
بجهل ولا معتبرا بخلاف السبب ههنا لأن الحكم لا يختلف بخلاف تلك المسألة
ملك اليمين يغاير ملك النكاح حكماً والاعتاق لا يقطع السرية لذاته بل لاشتباهاً من
الحق وذلك في الخطأ دون العمد لأن العبد لا يصلح مالاً لئلا يعلو اعتبار حاله بالحر
يكون الحق للمولى على اعتبار حاله الموت يكون للميت بحريته فيقضى منه ديونه وينفذ
وصاياه فجاء الاشتباه أما العمد فوجبه القصاص والعبد مبق على أصل الحرية فيه
اعتباراً أن يكون الحق له فالمولى هو الذي يتولاه إذا وارث له سواء فلا اشتباه في ماله
الحق وإذا امتنع القصاص الفصلين عند محمدية يجب أن لا يرد ما نقصه من وقت الحجر
الوقت الاعتاق كما ذكرنا أنه حصل على ملكه ويبطل الفضل وعندهما الجواب الفصل الاول
كالجواب عند محمدية في الثاني قال ومن قال لعبدية أحد كما حررت شيئاً فوقع العتق على
أحدهما فاشترى المولى لأن العتق غير نازل في المعين والشجة تصادف المعين فبقياً مملوكين
في حق الشجة ولو قتلها رجل تجب دية حر وقيمة عبد والفرق أن البيان أنشاء من وجه
وأظهر من وجه على ما عرفت وبعد الشجة بقى محلاً للبيان فاعتبر إنشاء في حقها
وبعد الموت لتعريف محلاً للبيان فاعتبر إنشاء أظهر أحضاراً أحدهما حر يقيم فتجيبه
عبدية حر بخلاف ما إذا قتل كل واحد منهما رجل حيث تجب قيمته المملوكين لأننا لم ننتقل
كل واحد منهما حر أو كل منهما مملوك ذلك ولا القياس بل بثبوت العتق في المجهول لأنه لا يفيد
وإنما صححناه ضرورة صحة التصرف واشتتنا لولاية النقل من المجهول إلى المعلوم فيقدر بقدر
أي شيء كذا فيهم برهان أو لا يثبت نقل

[illegible]

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: من أحب الله وأهله أحب الله وأهله، ومن أحب الله وأهله أدخله الله الجنة. (مسند أحمد، 1/387)

نصف النصف فمعلق حتى وإلى الخطأ لهذا النصف بلا منازعة ففي النصف الآخر وتكون منازعة وإلى الخطأ وإن كانت من وإلى العهر من هذه النصف فصار هذه النصف بينهما نصفين وكانت القسمة بينهما بطريق المنازعة أرباعاً كما في مسألة الغضن ليعين في مسألة -

صبي اخذ وليله وذائق التزجيجات عنده ۲
لله قوله وهذا عندي حنيقة الم الافتري على قول ابي حنيقة ۲ لا علمت من صنيع الهذلية

عَمَلًا بِالشَّهِيدِ وَإِذَا اعْتَقَ الْمَوْلَى الْمُدَبِّرَ وَقَدْ جَنَى جُنَايَاتٍ لَمْ تَلْزِمَ لَاقِيَةً وَاحِدَةً لَكَ
 الضَّمانَ إِنَّمَا وَجِبَ عَلَيْهِ بِالْمَنْعِ فَصَارَ جَوْزُ الْأَعْتَاقِ مِنْ بَعْدِهِ وَعَدَمُهُ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدٍ
 الْوَلَدِ بِمَنْزِلَةِ الْمُدَبِّرِ فِي جَمِيعِ مَا وَصَفْنَا لَكَ الْأَسْتِيلَادَ مَانِعٌ مِنَ الدَّفْعِ كَالْتَدْبِيرِ وَإِذَا
 أَقْرَبَ الْمُدَبِّرَ بِجُنَايَةِ الْخَطَا أَمْ يَجْزِ أَقْرَابُهُ وَلَا يَلْزِمُهُ بِهِ شَيْءٌ عَتَقَ أَوْ لَمْ يَعْتَقِ لَكَ
 مَوْجِبٌ جُنَايَةِ الْخَطَا عَلَى سَيِّدِهِ وَأَقْرَابِهِ بِمَنْزِلَةِ الْيَنْفَذِ عَلَى السَّيِّدِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

بَابُ غَصَبِ الْعَبْدِ وَالْمُدَبِّرِ الصَّبْرَ وَالْجُنَايَةَ فِي ذَلِكَ

قَالَ وَمَنْ قَطَعَ يَدَ عَبْدٍ أَوْ غَصَبَهُ رَجُلٌ وَمَاتَ فِي يَدِهِ مِنَ الْقَطْعِ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ ^{أَيُ مَحْرُوفُ الْبُحَارِ الصَّغِيرِ}
 وَإِنْ كَانَ الْمَوْلَى قَطَعَ يَدَهُ فِي يَدِ الْغَاصِبِ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ فَحَدُّ الْغَاصِبِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْغَضَبِ
 قَاطِعٍ لِلْسَّرَاةِ لِأَنَّهُ سَبَبُ الْمَلِكِ كَالْبَيْعِ فِيصِيرُ كَلِمَةٍ هَلْ بَأْفَتْ سَمَاوِيَةً فَتَجِبَ قِيمَتُهُ أَوْ قَطَعَ وَلَمْ يَجِدْ
 الْقَاطِعُ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي فَكَانَتِ السَّرَاةُ مَضَافَةً إِلَى الْبِدَايَةِ فَصَارَ الْمَوْلَى مُتَلَفًا فَيَصِيرُ
 مُسْتَرَدًّا أَيْ كَيْفَ وَإِنْ اسْتَوْلَى عَلَيْهِ وَهُوَ اسْتِرْدَادٌ فَيَدْرَأُ الْغَاصِبُ عَنِ الضَّمانِ ^{أَيُ مَحْرُوفُ} قَالَ وَإِذَا غَصَبَ
 الْعَبْدَ الْمَحْجُورَ عَلَيْهِ عَبْدٌ أَوْ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ فَمَاتَ فِي يَدِهِ فَهُوَ ضَامِنٌ لَكَ الْمَحْجُورَ عَلَيْهِ مَوْأَخَذٌ
 بِأَفْعَالِهِ قَالَ وَمَنْ غَصَبَ عَبْدًا فَمَاتَ فِي يَدِهِ جُنَايَةً تَهْرُقُ عَلَى الْمَوْلَى فَجَنَى عِنْدَهُ جُنَايَةً تَهْرُقُ
 فَعَلَى الْمَوْلَى قِيمَتُهُ بَيْنَهُمَا أَنْصَفَانِ لَكَ الْمَوْلَى كَالْتَدْبِيرِ السَّابِقِ أَعْجَزَ نَفْسَهُ عَنِ الدَّفْعِ مِنْ غَيْرِهِ
 يَصِيرُ مَحْتَارًا لِلْفِدَاءِ فِيصِيرُ بِطِلَاحٍ أَوْ لِيَا بِجُنَايَةِ إِدْحَاقِهِمْ فِيهِ وَلَمْ يَمْنَعْ إِلَّا رَقَبَةً وَاحِدَةً
 فَلَا يَزَادُ عَلَى قِيمَتِهِ وَتَكُونُ بَيْنَ وَلِيِّي الْجُنَايَتَيْنِ نِصْفَيْنِ لَا اسْتَوَاهُمَا فِي الْمَوْجِبِ قَالَ وَجِجَ
 الْمَوْلَى بِنِصْفِ قِيمَتِهِ عَلَى الْغَاصِبِ لَأَنَّهُ اسْتَحَقَّ نِصْفَ الْبَدَلِ بِسَبَبِهِ كَانَ فِي يَدِ الْغَاصِبِ فَصَارَ كَمَا إِذَا

كتاب
الديات

بَابُ غَصَبِ الْعَبْدِ وَالْمُدَبِّرِ الصَّبْرَ وَالْجُنَايَةَ فِي ذَلِكَ
 عَمَلًا بِالشَّهِيدِ وَإِذَا اعْتَقَ الْمَوْلَى الْمُدَبِّرَ وَقَدْ جَنَى جُنَايَاتٍ لَمْ تَلْزِمَ لَاقِيَةً وَاحِدَةً لَكَ
 الضَّمانَ إِنَّمَا وَجِبَ عَلَيْهِ بِالْمَنْعِ فَصَارَ جَوْزُ الْأَعْتَاقِ مِنْ بَعْدِهِ وَعَدَمُهُ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدٍ
 الْوَلَدِ بِمَنْزِلَةِ الْمُدَبِّرِ فِي جَمِيعِ مَا وَصَفْنَا لَكَ الْأَسْتِيلَادَ مَانِعٌ مِنَ الدَّفْعِ كَالْتَدْبِيرِ وَإِذَا
 أَقْرَبَ الْمُدَبِّرَ بِجُنَايَةِ الْخَطَا أَمْ يَجْزِ أَقْرَابُهُ وَلَا يَلْزِمُهُ بِهِ شَيْءٌ عَتَقَ أَوْ لَمْ يَعْتَقِ لَكَ
 مَوْجِبٌ جُنَايَةِ الْخَطَا عَلَى سَيِّدِهِ وَأَقْرَابِهِ بِمَنْزِلَةِ الْيَنْفَذِ عَلَى السَّيِّدِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 بَابُ غَصَبِ الْعَبْدِ وَالْمُدَبِّرِ الصَّبْرَ وَالْجُنَايَةَ فِي ذَلِكَ
 قَالَ وَمَنْ قَطَعَ يَدَ عَبْدٍ أَوْ غَصَبَهُ رَجُلٌ وَمَاتَ فِي يَدِهِ مِنَ الْقَطْعِ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ
 وَإِنْ كَانَ الْمَوْلَى قَطَعَ يَدَهُ فِي يَدِ الْغَاصِبِ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ فَحَدُّ الْغَاصِبِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْغَضَبِ
 قَاطِعٍ لِلْسَّرَاةِ لِأَنَّهُ سَبَبُ الْمَلِكِ كَالْبَيْعِ فِيصِيرُ كَلِمَةٍ هَلْ بَأْفَتْ سَمَاوِيَةً فَتَجِبَ قِيمَتُهُ أَوْ قَطَعَ وَلَمْ يَجِدْ
 الْقَاطِعُ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي فَكَانَتِ السَّرَاةُ مَضَافَةً إِلَى الْبِدَايَةِ فَصَارَ الْمَوْلَى مُتَلَفًا فَيَصِيرُ
 مُسْتَرَدًّا أَيْ كَيْفَ وَإِنْ اسْتَوْلَى عَلَيْهِ وَهُوَ اسْتِرْدَادٌ فَيَدْرَأُ الْغَاصِبُ عَنِ الضَّمانِ
 قَالَ وَإِذَا غَصَبَ الْعَبْدَ الْمَحْجُورَ عَلَيْهِ عَبْدٌ أَوْ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ فَمَاتَ فِي يَدِهِ فَهُوَ ضَامِنٌ لَكَ الْمَحْجُورَ عَلَيْهِ مَوْأَخَذٌ
 بِأَفْعَالِهِ قَالَ وَمَنْ غَصَبَ عَبْدًا فَمَاتَ فِي يَدِهِ جُنَايَةً تَهْرُقُ عَلَى الْمَوْلَى فَجَنَى عِنْدَهُ جُنَايَةً تَهْرُقُ
 فَعَلَى الْمَوْلَى قِيمَتُهُ بَيْنَهُمَا أَنْصَفَانِ لَكَ الْمَوْلَى كَالْتَدْبِيرِ السَّابِقِ أَعْجَزَ نَفْسَهُ عَنِ الدَّفْعِ مِنْ غَيْرِهِ
 يَصِيرُ مَحْتَارًا لِلْفِدَاءِ فِيصِيرُ بِطِلَاحٍ أَوْ لِيَا بِجُنَايَةِ إِدْحَاقِهِمْ فِيهِ وَلَمْ يَمْنَعْ إِلَّا رَقَبَةً وَاحِدَةً
 فَلَا يَزَادُ عَلَى قِيمَتِهِ وَتَكُونُ بَيْنَ وَلِيِّي الْجُنَايَتَيْنِ نِصْفَيْنِ لَا اسْتَوَاهُمَا فِي الْمَوْجِبِ
 قَالَ وَجِجَ الْمَوْلَى بِنِصْفِ قِيمَتِهِ عَلَى الْغَاصِبِ لَأَنَّهُ اسْتَحَقَّ نِصْفَ الْبَدَلِ بِسَبَبِهِ كَانَ فِي يَدِ الْغَاصِبِ فَصَارَ كَمَا إِذَا

[illegible]

كتاب
الديات

من الغاصب عوف
الثانية فاذا رجع الى الاولى لا يابى
الديلان في ملكه واجوز في الاولى لا
يبيع لا يعرض لا اخذ في الثانية
يبيع على الغاصب بالاجماع
في الجبايع الصغير في الجبايع
ما وضع في حق الصغير لا يبيع
كل من في الجبايع الصغير لا يبيع
الذي اعطى الى دله
من الجبايع لا يبيع
من الجبايع لا يبيع
من الجبايع لا يبيع

(بقية ٢٢٧) فلان وجه ذكر غضب العبد في هذا الباب كان ضاعفا على هذا الترجيح واما ثانيا فلان ما ذكر
في هذا الباب مما يراد على المدبر وساد عنه من قبيل الحناية عليه او الحناية منه فكان من حكم المدبر في
الحناية فامعني قوله لما ذكر حكم المدبر في الحناية (بقية ٢٢٩)

فيمنع نصفها اى يبيع
 المولى نصف القيتل المأخوذة من
 القاصب يبيعها الى اى الجبابة الاولى
 الذي قد يبيعها الى اى الجبابة الاولى
 الى استحقاق الاول من الاستحقاق
 سبب كان في الاستحقاق
 قال يبيع من قبل المولى
 فلا يجوز ان يبيع من قبل المولى
 سبب كان في الاستحقاق
 قال يبيع من قبل المولى
 فلا يجوز ان يبيع من قبل المولى
 سبب كان في الاستحقاق
 قال يبيع من قبل المولى
 فلا يجوز ان يبيع من قبل المولى

بالتدبير فجعل عليه قيمة واحدة ثم رجع بقيمة على الغاصب لان الجنايةتين كانتا في يد الغاصب
 في دفع نصفها الى الاول لانه استحق كل القيمة لان عند وجود الجناية عليه لاحق لغيرة وانما
 انتقص بحكم المراجعة من بعد قال ويرجع به على الغاصب لان الاستحقاق بسبب كان في يد
 ويسلم له ولا يدفع الى الجناية الاولى لان الجناية الثانية لانه لاحق له الا ان النصف
 لسبق حق الاول وقد وصل ذلك اليه ثم قيل هذه المسألة على الاختلاف وكلاولى قيل على
 الاتفاق والفرق لمحمد ان الاول الذي رجع به عوض عن سلم لولي الجناية الاولى لان الجناية
 الثانية كانت في يد المالك فلم يرفع اليه ثانياً تكرر الاستحقاق اما في هذه المسألة فيمكن ان يجعل
 عوضاً عن الجناية الثانية لمصالحها في يد الغاصب فلا يؤدي الى اذكرناه قال ومن يجب

صبيًا حرافات في يد فجأة أو يحتمى فليس عليه شيء وإن مات من صاعقة أو نهمته حية فعلى
 عاقلة الغاصب الدية وهذا الاستحسان والقياسان لا يضمن في الوجهين وهو قول زفره والشافعي
 لأن الغصب في الحر لا يتحقق إلا به أنه لو كان مكانًا صغيرًا لا يضمن مع أنه حرٌ إذا كان
 الصغير حرًا رقبته ويدأولى وجه الاستحسان أنه لا يضمن بالغصب ولكن يضمن بالانلاف
 وهذا التلاف تسببًا لأنه نقله إلى أرض مسبعة أو إلى مكان الصواعق وهذا لأن الصواعق
 والحيتات والسباع لا تكون في كل مكان فإذا انقله إليه هو متعد فيه وقد زال حفظ الولي
 فيضا إليه لأن شرط العلة ينزل منزلة العلة إذا كان تعدد أماكن الحفظ في الطريق بخلاف
 الموت فجأة أو يحتمى لأن ذلك لا يختلف باختلاف الأماكن حتى لو نقله إلى موضع يغلب فيه
 الحتمي والأمراض نقول بأنه يضمن فجب الدية على العاقلة لكونه قتلًا تسببًا

لان محاور
 الضمير لا يخلو من ذكره
 في شرح الجواب الضمير على ان يحتاج
 محاور الى الفرق بين الساكنين
 وكونه في الكتاب كمن قوردا في حصة
 الساكنين التوهم ان الجواب في
 وان حصلت في الغائب لكن اخذ
 المولى من هذا اول توهم من الغائب
 اتفق من محاور لما خزن من
 طائفتي طالبها اخذ المولى
 فيكون ان يحل التوهم في الغائب
 طائفتي الى ان الجواب الاول من الغائب
 الذي يجمع المولى تاثيرا على الغائب
 فيكون ان يحل في هذا المولى
 فلا يلزم من ذلك عرض المولى في الثاني والثالث في
 واصلها في الكلام ان المولى في ذلك
 الثاني في النصف من الجواب
 وهو اخذ من النصف من الغائب من المولى
 الجواب الاول ان يعقد من الغائب من المولى
 المولى واخذ من المولى من الغائب من المولى
 كحل عرض في الجواب الثاني فلا يلزم
 المولى في ذلك من الجواب الثاني فلا يلزم
 فلا يلزم من ذلك من الجواب الثاني فلا يلزم
 لان الجواب الثاني في عرض من الجواب الاول
 وفي المسألة الاولى وجهت الجواب الاول
 لان في ذلك من الجواب الثاني فلا يلزم

[illegible]

قال ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه المحلى في الأحكام الشرعية...

له قوله في معنى الموضع في الشرع...

الاستدراك... التمسك... الاستدراك... التمسك... الاستدراك... التمسك...

الاستدراك... التمسك... الاستدراك... التمسك...

قال وإذا أودع صبي عبداً فقتله فعلى ما قتلته الدية وإن أودع طعاماً فأكله لم يضمن
وهذا عند الحنفية ومحمد وقال أبو يوسف والشافعية يضمن في الوحدتين جميعاً وعلى هذا
إذا أودع العبد المحجور عليه مالا فاستهلك لا يؤخذ بالضمان في الحال عند الحنفية
ومحمد ويؤخذ به بعد العتق وعند أبي يوسف والشافعية يؤخذ به في الحال وعلى
هذا الخلاف لا قراض ولا عارة في العبد والصبي وقال محمد في أصل الجامع الصغير
قد عقل وفي الجامع الكبير وضع المسألة في صبي ابن اثني عشر سنة وهذا يدل على
أن غير العاقل يضمن بالاتفاق لأن التسليط غير معتبر وفعلة معتبر لها أنه أنلف مالا
متفقاً معصوماً حقاً لما لا كف عليه الضمان كما إذا كانت الوديعة عبداً وكما إذا أنلف غير
الصبي في يد الصبي المودع ولا في حنيفة ومحمد إلا أنلف مالا غير معصوم فلا يجالضان
كما إذا أنلف بأذن ورضاه وهذا لأن العصمة تثبت حقه وقد فوضها على نفسه حيث
وضع المال في يد مائة فلا يقع مستحقاً للنظر إلا إذا أقام غيره مقام نفسه في الحفظ ولا
أقامته ههنا لأن لا ولاية له على الصبي ولا للصبي على نفسه بخلاف البالغ والمأذون
لأن لها ولاية على نفسها وبخلاف ما إذا كانت الوديعة عبداً لأن عصمة الحق لا
هو بئس أصل الحرية في حق الدم وبخلاف ما إذا أنلف غير الصبي في يد الصبي لأنه
سقطت العصمة بالإضافة إلى الصبي الذي وضع في يد المأذون غير
قال وإن استهلك ما لا ضمن يبيد به من غير إيداع لأن الصبي يؤخذ
بأفعاله وصحة القصد لا معتبر بها في حقوق العباد والله أعلم بالصواب

الاستدراك... التمسك... الاستدراك... التمسك...

له قوله باب القسامة الخ روى بهذا احدث شجرة فيها حديث كحل بن ابي حنثة ان عبدة الشرب كحل و
عبدة الرحمن بن كحل وحميدة خرجوا في التجارة الى خيبر ونفروا بجواهم فوجدوا عبدة الشرب كحل قتيلا (لقية ٤٣٣)

له وهو اخو القتيل ان يتكلم فقال عليه الصلوة والسلام الكبير الكبير فكلم احد عميه حورية ومحية وهو
الاكبر منهما واخبره بذلك قال ومن قبله قالوا ومن ليقته سوى اليهود قال تبرؤكم اليهود (لقية ٤٣٣)

فی کتاب الدعوی بن
 ابل عنید و صاحب حین
 قال من ادعی فی صلحا
 علی غیر حق یخسر فی کل
 الی آخره ۱۲۰۰
 ۴۳۳
 علی علم لان حکما
 الی یمن شریع کما فی
 کلمات العان اک
 ۵۵۵
 قول المادی ان
 فی مصنفین ابن ابی شیبہ
 عین الخطا بر و علی
 الامان فی دواوردی
 زیان فی مصنفین

٣٦٠
ن | حصل الشيخ عليه السلام ان يبطل دمه ففواه بآية من اهل الصدقة ١٢ المبسوط

(تعبہ ۴۳۲) باایمانہا تقالوا لا ترعوا بایمان قوم کفار لا یبالون ما حملنوا علیہ قال علیہ السلام اھلقون
وتمحقرون دم صاحبکم تقالوا کیف نخلف علی امرکم نقایہ وکم لنشاهد فکدر رسول اللہ :-

میں نے یہ جہاد العفو ورمو جب الدی کے لئے اس خطر ازلا یقین بانفصال صیہ و لاف صیہم بنیہ کہ

تکلیف لایستگار
که در تقدیر
علم اندازی بیدار
و غلبه ایست
امین الانفس
عاجب الدیات
مال الفان
طاهر بن
از حق امن
چون کل و غیر
حق افزا و از
باغ ابراهیم خان
و کشف الخوف

۴۳

[illegible]

(بقية ٣٣٨) من اهل الحديث ارفع سحر بن ابي حنيفة ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخلفون و
تستخفون ودم صابكم ولوشيت فاما قال ذلك على طريق الانكار عليهم لا على طريق الامر بهم فانه لو كان على سبيل الامر
كان فيقول اتخلفون فتمستخفون ودم صابكم فاما قوله اتخلفون وستمستخفون فمضى سبيل الانكار ❦

الحكمة لا تفيدها فصار كما اذا كان في داره وكذا اذا كان قائدها او راكبا فان اجتمعوا

فعلهم لان القليل في ايديهم فصار كما اذا وجدوا ارحمهم قال وان مرتبة ابيه بين

قريتين وعليها قتل فهو على اقرها لما ترى ان النبي عليه السلام اتي بقتيل في جد بين قريتين

فامر ان يذرع وعمر رضي الله عنه انه لما كتب اليه في القليل الذي وجد بين وادعة

وان حجب كتاب بان يقسم بين قريتين فوجد القليل الى اربعة اقرب فقصه عليهم بالقسامة

قل هذا الحمل على ما اذا كان بحيث يبلغ اهل الصوت لا نداء كان بهذه الصفة يلحقه

الغوث فمكدهم النصر وقد قصر وقال وان وجد القليل في دار انسان فالقسامة

عليك الدار في يد والدية على عاقلة لان نصرته منهم وقوة بهم قال ولا تدخل السكك

في القسامة مع الملاك عند ابن حنيفة رة وهو قول محمد وقال ابو يوسف هو عليهم

جميعا لان ولاية التدبير كما تكون بالملك تكون بالسكنى الاخرى انه عليه السلام جعل

القسامة والدية على اليهود وان كانوا سكا ناضيبا واما ان الملك هو المختص بنصرة

البقعة دون السكان لان سكنة الملاك الزم وقراه اذ وم فكانت ولاية التدبير لهم

فيحقق التقصير منهم واما اهل خيبر فالنبي عليه السلام اقرهم على املاكهم وكان يأخذ

منهم على وجه الخراج قال وهو على اهل الخطة دون المشركين وهذا قول ابن حنيفة

ومحمد وقال ابو يوسف الكل مشتركون لان الضمان انما يجب بترك الحفظ فمن لم يترك

الحفظ وهذا الطريق يجعل جانبا مقصرا والولاية باعتبار الملك وقد استوفوا فيها

ان صاحب الخطة هو المختص بنصرة البقعة هو المتعارف ولا ناصيل للمشركين خيل

كتاب
الديات

کے علم میں صنم الہدایہ و الرضا من صنم صاحب الکبر ص ۲۸۳ ج ۱ حین قر ترتی

19

وكونه الموضع
 فان كان لموضع
 فبغير ضرورة العظماء من قنطرة الملكة
 على انفسهم فصل الرواية المشهورة بالاندية
 في ذلك وذلك في مقال ان القنطرة
 على انفسهم بالبيان المبيد المطلق
 فيصير الى الكمال في البيان اوصال
 والستة في الفرق التي في ذلك المستعبر
 العظماء في الفرق التي في ذلك المستعبر
 فاما بيان صدر القنطرة الملكة
 للملكة المستعبر في ذلك المستعبر
 واخفاها المستعبر في ذلك المستعبر
 والربيع في ذلك المستعبر

له قوله وعند أبي يوسف؟ تجب على السكان الخ سواء كان ملكا أو غير ملك قال صاحب التمهيد اقول ينبغي ان يشارك الملاك السكان عند أبي يوسف؟ كما في مسألة الدار ١٢٨ مجمع الاخر ص ٢٠٧٨٤

بدون اليد في البات اليد للبائع قبل القبض وكذا في الخيار لا أحد ما قبل القبض لا بدون
أي احواله لانه لم يخرج عن ملكه البائع يد المالك المودع فان يده في يده ١٢
البات ولو كان المبيع في يد المشتري في الخيار لم فهو اختص الناس به تصرفاً ولو كان الخيار
للبائع فهو في يد مضمون عليه بالقيمة كما لم يضمن فتعتبر يده اذ بها يقدر على الحفظ
قال ومن كان في يد دار فوجد فيها قتيلاً لم تعقله العاقلة حتى تشهد الشهود انهم لا
في يد لان لا بد من الملك لصاحب اليد حتى تعقل العواقل عنه واليد وان كانت لغيره
على الملك ولكنهما محتملة فلا تنكح لا يجاب الديته على العاقلة كما لا تنكح لا سحفاً والشفعة
به في الدار المشفوعة فلا بد من اقامة البينة قال وان وجد قتيلاً في سفينة فالقسامة
على من فيها من الرعايا والملاحين لانها في ايديهم واللفظ يشتمل اربابها حتى تجب على ارباب
الذين فيها وعلى السكان وكذا على من يمد ما للمالك في ذلك وغير المالك سواء وكذا العتلة
وهذا على ما روي عن ابي يوسف ظاهر والفرق لهما ان السفينة تنقل وتحوّل فيعتبر
فيها اليد ون الملك كافي الدابة بخلاف المحلة والدار لانها لا تنقل قال وان وجد مجروحاً
محلة فالقسامة على اهلها لان التدبير فيه اليهم وان وجد في المسجد الجامع والشوارع
فلا قسامة في الديته على بيت المال لانه للعامة لا يختص به واحد منهم وكذا الجسور
للعامة وعال بيت المال مال عامة المسلمين ولو وجد السوق ان كان ملوكاً فعند
ابي يوسف تجب على السكان وعند ما على المالك وان لم يكن ملوكاً كالشوارع العامة
بنيت فيها فعلى بيت المال لانه لجاعة المسلمين ولو وجد البجن فالديته على بيت المال
قول ابي يوسف في الدار والقسامة على اهل البجن لانهم سكان وولاية التدبير اليهم والظاهر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

والبشرية على اهل الحق
الحق يكون القصة
منه محفوظا في العالم
الذي يكون في العالم
بما هو من الحال
وانما ارادوا ان يكون
بين الال عال في الدنيا
في الله فانه
عالم من الحق
البر اسم الله
سبحانك يا ذا الجلال
والعظمة

ان القتل حصل منهم وهم يقولون ان اهل البجن مقهورون فلا يتناصرون فلا يتعلق بهم
 ما يجب لاجل النصر ولا ينبغي لاستيفاء حقوق المسلمين فاذا كان غنم يبيع اليهم فغير صحيح
 عليهم قالوا وهذه قرية المالك الساكن وهي مختلفة فيها بين ابي حنيفة وابي يوسف
 قال وان وجدتم قرية ليس بقرية عمارية فهو هدر وتفسير القرية كذا من استماع الصوت
 لانه اذا كان بهذه الحالة لا يلحق الغوث من غيره فلا يوصف احد بالتقصير فهذا اذا لم تكن
 ملوكة لاحد اما اذا كانت قالدية والقسامت على عاقلة وان وجد بين قريتين كان على
 اقربهما وقد بيناه وان وجد وسط القرية يمر به الماء فهو هدر لانه ليس بيد احد
 ولا في ملكه وان كان محتسبا بالشاطي فهو على قرب القرى من ذلك المكان على
 التفسير الذي تقدم لانه انحصر بنصرة هذا الموضع فهو كال موضوع على الشط والشط في
 من هو بقرية من القرى انهم يستقون من الماء ويوردون بها ثمنهم فيها بخلاف القرى التي
 يستحقون الشفعة لاختصاص اهلها بابقا مديهم عليه فتكون القسامت والدي عليهم
 قال وان ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعينه لم تسقط القسامت عنهم قد
 ذكرناه وذكرنا في القياس الاستحسان قال وان ادعى على احد من غيرهم سقطت
 عنهم وجه الفرق قد بيناه من قبل وهو ان وجوب القسامت عليهم دليل على ان القاتل
 منهم فنعينه واحد منهم كناية ابتداء الامر بينهم خلافا لادعائهم من غيرهم لان القاتل ليس منهم
 وهم انما يعرفون اذا كان القاتل منهم كونه قتلته قد ربح حيث لم يخذل اعلى الظالم ولا ان اهل المحلة
 لا يعرفون بمجرد ظهور القاتل من اهلهم لا بدعوى الولي فاذا ادعى القتل على غيرهم امتنع دعواه

ان القتل حصل منهم وهم يقولون ان اهل البجن مقهورون فلا يتناصرون فلا يتعلق بهم
 ما يجب لاجل النصر ولا ينبغي لاستيفاء حقوق المسلمين فاذا كان غنم يبيع اليهم فغير صحيح
 عليهم قالوا وهذه قرية المالك الساكن وهي مختلفة فيها بين ابي حنيفة وابي يوسف
 قال وان وجدتم قرية ليس بقرية عمارية فهو هدر وتفسير القرية كذا من استماع الصوت
 لانه اذا كان بهذه الحالة لا يلحق الغوث من غيره فلا يوصف احد بالتقصير فهذا اذا لم تكن
 ملوكة لاحد اما اذا كانت قالدية والقسامت على عاقلة وان وجد بين قريتين كان على
 اقربهما وقد بيناه وان وجد وسط القرية يمر به الماء فهو هدر لانه ليس بيد احد
 ولا في ملكه وان كان محتسبا بالشاطي فهو على قرب القرى من ذلك المكان على
 التفسير الذي تقدم لانه انحصر بنصرة هذا الموضع فهو كال موضوع على الشط والشط في
 من هو بقرية من القرى انهم يستقون من الماء ويوردون بها ثمنهم فيها بخلاف القرى التي
 يستحقون الشفعة لاختصاص اهلها بابقا مديهم عليه فتكون القسامت والدي عليهم
 قال وان ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعينه لم تسقط القسامت عنهم قد
 ذكرناه وذكرنا في القياس الاستحسان قال وان ادعى على احد من غيرهم سقطت
 عنهم وجه الفرق قد بيناه من قبل وهو ان وجوب القسامت عليهم دليل على ان القاتل
 منهم فنعينه واحد منهم كناية ابتداء الامر بينهم خلافا لادعائهم من غيرهم لان القاتل ليس منهم
 وهم انما يعرفون اذا كان القاتل منهم كونه قتلته قد ربح حيث لم يخذل اعلى الظالم ولا ان اهل المحلة
 لا يعرفون بمجرد ظهور القاتل من اهلهم لا بدعوى الولي فاذا ادعى القتل على غيرهم امتنع دعواه

ان القتل حصل منهم وهم يقولون ان اهل البجن مقهورون فلا يتناصرون فلا يتعلق بهم
 ما يجب لاجل النصر ولا ينبغي لاستيفاء حقوق المسلمين فاذا كان غنم يبيع اليهم فغير صحيح
 عليهم قالوا وهذه قرية المالك الساكن وهي مختلفة فيها بين ابي حنيفة وابي يوسف
 قال وان وجدتم قرية ليس بقرية عمارية فهو هدر وتفسير القرية كذا من استماع الصوت
 لانه اذا كان بهذه الحالة لا يلحق الغوث من غيره فلا يوصف احد بالتقصير فهذا اذا لم تكن
 ملوكة لاحد اما اذا كانت قالدية والقسامت على عاقلة وان وجد بين قريتين كان على
 اقربهما وقد بيناه وان وجد وسط القرية يمر به الماء فهو هدر لانه ليس بيد احد
 ولا في ملكه وان كان محتسبا بالشاطي فهو على قرب القرى من ذلك المكان على
 التفسير الذي تقدم لانه انحصر بنصرة هذا الموضع فهو كال موضوع على الشط والشط في
 من هو بقرية من القرى انهم يستقون من الماء ويوردون بها ثمنهم فيها بخلاف القرى التي
 يستحقون الشفعة لاختصاص اهلها بابقا مديهم عليه فتكون القسامت والدي عليهم
 قال وان ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعينه لم تسقط القسامت عنهم قد
 ذكرناه وذكرنا في القياس الاستحسان قال وان ادعى على احد من غيرهم سقطت
 عنهم وجه الفرق قد بيناه من قبل وهو ان وجوب القسامت عليهم دليل على ان القاتل
 منهم فنعينه واحد منهم كناية ابتداء الامر بينهم خلافا لادعائهم من غيرهم لان القاتل ليس منهم
 وهم انما يعرفون اذا كان القاتل منهم كونه قتلته قد ربح حيث لم يخذل اعلى الظالم ولا ان اهل المحلة
 لا يعرفون بمجرد ظهور القاتل من اهلهم لا بدعوى الولي فاذا ادعى القتل على غيرهم امتنع دعواه

عليهم سقط لفقده شرطه قال واذا التقى قوم بالسيف فاجلوا عن قتل من اهل المحلة

لان القتل بين اظهرهم والحفظ عليهم لان يدعى الاولياء على اولئك ولو على رجل منهم

بعينه فلم يكن على اهل المحلة شئ لان هذه الدعوى تضمنت براءة اهل المحلة عن القسامة

قال ولا على اولئك حتى يقيموا البينة لان بحمد الدعوى لا يثبت الحق للحديث الذي بيننا

اقايسقط به الحق عن اهل المحلة لان قوله حجة على نفسه ولو وجد قتل في معسكر اقاموا

بغلاية من الارض ملك احد فيها فان وجد في خباء او فسطاط فعلم من يسكنها الدية

والقسامة وان كان خارجا من الفسطاط فعلى اقربه الاخصية اعتبارا لليد عند العمل

المالك وان كان القوم لقوا قاتلا ووجد قتل بين اظهرهم فلا قسامة ولا دية لان الظاهر

ان العدو قتل فكان هذا وان لم يلقوا عدوا فعلى ما بيناه وان كان للارض ضوالف والعسكر

كالشك ان يوجب على المالك عند ابى حنيفة اخلاقا لا يوسعها وقد ذكرناه قال واذا

قال المستخلف قتل فلان استخلفه بالله ما قتل ولا عرف له قاتلا في فلان لا يبرأ من القتل

الخصومة عن نفسه بقوله فلا يقبل فيجوز على ما ذكرناه لان اقره بالقتل على واحد صار

مستثنى عن البينة في حكم من سواه فيجوز عليه قال واذا شهد اثنان من اهل المحلة

على رجل من غيرهم انه قتل لم تقبل شهادتهما وهذا عند ابى حنيفة ولو قالوا لا تقبل لانهم كانوا

بعضة ان يصير الخصماء وقد بطلت العرضة بدعوى القتل على غيرهم فتقبل شهادتهما

كالوكيل بالخصومة اذا اعترف قبل الخصم وانه اظهر خصماء بانزاعهم قاتلين للخصم الصادق

منهم فلا تقبل شهادتهما وان خرجوا من جملة الخصوم كالوصي اذا خرج من الوصاية

كتاب الديات

له قوله ولا تقبل لانهم كانوا الخ الفتح على قولهما كما اشار اليه صاحب تفسيرات الرافعي على سرد المختار حيث قال نقل عبد الحكيم عن ابي اسرار ان ما تاله الامام اظهر وما تاله احق اهو قال واشار بقوله احق ان قولها ارجح فانظر ١٢ تفسيرات الرافعي ص ٢٣٣٩

ملكه فيصير كانه قتل نفسه فيحد دمه ولو ان رجلين كانا في بيت وليس ثالث لمجد احدهما
 مدبوحا قال ابو سفيان يضمن الآخر الدية وقال محمد لا يضمن لان مقتل نفسه ويحتمل ان يقتله
 الآخر فلا يضمن بالشك ولا يضمن الا بالظاهر لان الانسان لا يقتل نفسه فكان التوهم
 ساقطا كما اذا وجد قتيل في محلة ولو وجد قتيل في قرية لا مبرة فعند اب حنيفة ومحمد
 انقسامه عليها انكره عليها الايمان والدية على عاقبتها اقرب القبال اليها في النسب وقال
 ابو يوسف القسامة على العاقلة ايضا لان القسامة انما تجب على من كان من اهل النصر
 والمرأة ليست من اهلها فاشبهت الصبي ولها ان القسامة لنفسه التهمة وتهمة القتل للمرأة
 متحققة قال المتأخرون ان المرأة تدخل مع العاقلة في التحمل في هذه المسألة لاننا انزلناها
 قاتلة والقاتل يشترك العاقلة ولو وجد رجل قتيلا في ارض رجل اجنبي فبها ليس حقا
 الارض من اهلها قال هو على صاحب الارض لا نأخذ بنصرة ارضه من اهل القرية

كتاب المعاقلة

المعاقلة جمع معقولة وهي الدية وتسمى الدية عقلا لانها تعقل الدماء من ان تسفك
 اي تمسك قال الدية في شبه العمد الخطأ وكل دية تجب بنفس القتل على العاقلة
 والعاقلة الذين يعقلون بعد يؤدون العقل هو الدية وقد ذكرناه في الديارات والاصل
 وجوها على العاقلة قوله عليه السلام في حديث كل من مالك رضي الله عنه للاولياء قوما
 فذرة ولا تفسد محترمة لا وجدا الى الاهل والخطا معدو كذا الذي تولى شبه
 العمد نظرا الى الالة فلا وجه الى ايجاب العقوبة عليه وفي ايجاب مال عظيم اجماعه

كتاب المعاقلة

المعاقلة جمع معقولة وهي الدية وتسمى الدية عقلا لانها تعقل الدماء من ان تسفك
 اي تمسك قال الدية في شبه العمد الخطأ وكل دية تجب بنفس القتل على العاقلة
 والعاقلة الذين يعقلون بعد يؤدون العقل هو الدية وقد ذكرناه في الديارات والاصل
 وجوها على العاقلة قوله عليه السلام في حديث كل من مالك رضي الله عنه للاولياء قوما
 فذرة ولا تفسد محترمة لا وجدا الى الاهل والخطا معدو كذا الذي تولى شبه
 العمد نظرا الى الالة فلا وجه الى ايجاب العقوبة عليه وفي ايجاب مال عظيم اجماعه

فقلت ما هو الواجب في قتل الدية في سنة واحدة وما زاد على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك
 في سنة واحدة وما زاد على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك
 في سنة واحدة وما زاد على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك

الدية في ثلث سنين فكل ثلث منها في سنة واحدة وان كان الواجب بالفعل ثلث دية النفس او اقل
 كان في سنة واحدة وما زاد على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك
 المقام الدية في السنة الثالثة وما وجب على العاقلة من الدية او على القاتل بان قتل الابنة
 عمدا فهو ماله في ثلث سنين وقال الشافعي ما وجب على القاتل ماله فهو حال لا الناجيل
 للتخفيف لقتل العاقلة فلا يلحق به العمد المحض ولنا ان القياس باه والشرع ورد به عجا فلا
 يتعداه ولو قتل عشرة رجلا خطأ فعلى كل واحد عشر الدية في ثلث سنين اعتبار الجاء
 بالكل اذ هو بدل النفس انما يعتبر مدة ثلث سنين من وقت القضاء بالدية لا التماس
 الاصل المثل والحوال الى القيمة بالقضاء فيعتبر ابتداءها من وقت كفاي ولد المغرور قال
 وممن لم يكن من اهل الديوان فعاقلته قيلت لان نصرتهم هم هي المعتمدة في التعاقل
 قال وتقسيم عليهم في ثلث سنين لا يزداد الواحد على اربعة دراهم في كل سنة وينقص
 منها قال رضي الله عنه كذا ذكره القدوس في مختصره وهذا الشارة الى انه يزداد على اربعة من
 جميع الدية وقد نص محمد بن علي انه لا يزداد على كل واحد من جميع الدية في ثلث سنين على ثلاثة
 او اربعة فلا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهما او درهما وثلث درهم وهو الاصح قال
 وان لم يكن تسع القبيلة لذلك يضم اليهم قرب القبائل معناه نسباً كل ذلك لمعفو التخفيف
 ويضم الاقرب فالاقرب على ترتيب العصابات الاخرة ثم بنوهم ثم الاعام ثم
 بنوهم واما الاءاء والابناء فليلدخولون لقربهم وقيل لا يدخولون لان الضم
 لنفسه الحرج حتى لا يصيب كل واحد اكثر من ثلثة او اربعة هذا المعنى انما يتحقق عند

كتاب المعاقلة

فقلت ما هو الواجب في قتل الدية في سنة واحدة وما زاد على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك
 في سنة واحدة وما زاد على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك
 في سنة واحدة وما زاد على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك

فقلت ما هو الواجب في قتل الدية في سنة واحدة وما زاد على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك
 في سنة واحدة وما زاد على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك
 في سنة واحدة وما زاد على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك

(بقية ٤٤٣) فقال بل انت احق بما قسمه دشتي من العقول يدل عليه وصوان الناطق محذور وعذره
 لا يعدم حرمة نفس المقتول ولكن يمنع وجوب العقوبة عليه فاروجب الشرع الدية صيانة لنفس المقتول
 عن العسر ومن ايجاب الكل على الثاني (بقية ٤٤٤)

وزر اخري وليس على النساء والذمة من كان له حظ في الديوان يعقل نقول عمره
لا يعقل مع العاقلة صفة ولا امرأة ولأن العقل فما يجب على اهل النصر لتركهم مراقبته
والناس لا يتناصرون بالصبيان والنساء ولهذا لا يوضع عليهم ما هو خلف عن النصر
وهو الجزية وكل هذا لو كان القاتل صبيًا أو امرأة لاشئ عليه ما من الدية بخلاف
الرجل لان وجوب جزء من الدية على القاتل باعتبار انه احد العاقل لانه ينصرفه
وهذا لا يوجد فيها والقرض لها من العطاء للمعونة لا للنصرة كقرض ارجاج النجدي
السلام ورضي الله عنهم ولا يعقل اهل مصر عن مصر اخر يد يدانه اذا كان اهل كل مصر
ديوان على حد لان التناصر بالديوان عند وجوده ولو كان باعتبار القرب في السكن فاهل مصر
اقرب اليه من اهل مصر اخر ويعقل اهل كل مصر من اهل سواهم لانهم لا يهاجروا اهل مصر فافهم
اذا حزمهم اهل مصر وانهم في عقلهم اهل مصر باعتبار معنى القرب والنصرة ومن كان منزله بالبصرة و
ديوانه بالكوفة عقل عنه اهل الكوفة لانه يستنصر اهل ديوانه لا يجير فلما اصل الاستنصار بالديوان
اظهر فلا يظنهم مع حكم النصر بالقربة والنسب والعاء وقرب السكن وغيره وبعد الديوان النصر بال
على ايناه وعلى هذا يخرج كثير من حوايل مسائل المعاقلة ومن حجة جناية من اهل مصر
ليس له في الديوان عطاء واهل البادية اقرب اليه ومسكنه مصر عقل عنه اهل الديوان من ذلك
المصر لم يشترط ان يكون بينه وبين اهل الديوان قرابة وقيل هو صحيح لان الذين يذوقون
اهل مصر يقومون بنصرتهم ويدفعون عنهم اهل الديوان من اهل مصر ولا يخصون به اهل
العطاء وقيل تاويله اذا كان فيها لهم في الكسار اشارة اليه حيث قال اهل البادية اقرب اليه

[illegible][illegible]

جلد
کتاب
المعاقل

له قوله عقل عنه اهل الديوان من ذالك المصراخ وعلى بهذا يخرج كثير من مسائل المعامل منها اخوان ديوان
احدها بالبرقة وديوان الاخر بالكنوة لا يعقل احدها عن صاحبه وانما يعقل عنه اهل ديوانه ومن جنى
ضايقة منها اهل البرقة وليس له في اهل الديوان عطاء واهل البادية (بقية ٦٤٩)

في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية

من اهل المصر وهذا ان الوجوب عليهم بحكم القرابة واهل المصر قريبتهم مكانا فكانت
 القدر على النصرة لهم وصار نظير مسألة الغيبة المنقطعة ولو كان البيد ونازل في المصر
 مسكن له فيه لا يعقله اهل المصر لان اهل العطاء لا ينصرفون من لا مسكن له فيه كما ان اهل
 البادية لا تغفل عن اهل المصر النازل فيهم لا ينصرفون ان كان لاهل الدية عواقل
 معروفة يتعاقلون بها فقتل احدهم قتيلا فديته على عاقلته بهنزة المسلم لانهم التزموا
 احكام الاسلام في المعاملات كاستياف المعاني العاصمة عن الاضرار ومعنى التناصر
 موجود في حقهم وان لم تكن لهم عاقلة معروفة فالدية في ماله في ثلاث سنين من يوم
 بها عليه كما في حق المسلم ما بينا ان الوجوب على القاتل وانما يتحول عنه الى العاقل ان لم
 فاذا لم توجد بقيت عليه في ماله بهنزة تلجأين مسلمين في دارا لم يقتل احدهما صاحبه
 بالدية عليه في ماله لان اهل دار الاسلام لا يعقلون عنه وتمكن من هذا القتل ليس بنصرته
 ولا يعقل كافر عن مسلم ولا مسلم عن كافر لعدم التناصر والكفار يتعاقلون فيما بينهم وان
 اختلفت ملتهم لان الكفر كله ملة واحدة والواحد اذا لم تكن المعادة فيما بينهم ظاهرة اما اذا كانت
 ظاهرة كاليهود والنصارى ينبغي ان لا يتعاقلون بعضهم عن بعض هكذا عن ابي يوسف لا تقطع
 التناصر لو كان القاتل من اهل الكوفة وله بها عطاء فيقول يوانه الى البصرة ثم رفع الى القاضي فانه يقض
 بالدية على عاقلته من اهل البصرة وقال زفر بن ربيعة يقض على عاقلته من اهل الكوفة وهو رواية عن ابي يوسف
 لان الموجب هو الجناية وقد تحققت عاقلته اهل الكوفة وصار كما اذا حوّل بعد القضاء قلنا ان المال
 انما يجب عند القضاء لما ذكرنا ان الواجب هو المثل والقضاء ينتقل الى المال كذا الوجوب على القاتل فيقتل

في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية

كتاب المعاقلة

(بقية ٤٤٥) اقرب اليه لنسبته المصغر عقل عنه اهل الدريان من والى المصرو
 لم يشترط ان يكون بينه وبين اهل الدريان قرابة لان اهل الدريان

في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية
 في القصاص بوجوبه في الدية

هم الذين يذبحون على اهل المصر فيقومون بنصرتهم وقيل ازام يكونوا قريبا لا يعقلونه وانما يعقلونه اذا
 كما نوافر بيا له وله في اباريقه اقرب منهم نسباً (بقية ٤٤٧)

(الجنة ٦٤٦) لان الوجوب بحكم القرابة داخل المصداق فبمنه كانا مكات القدرة على النفقة لم
وصار نظير مسئلة الغنية المنقطعة اذ ان الاولى لا يبعد ان يخرج اذا كان الاقرب غائبا عينا

في نصف العشر فصاعداً ولا اصل فيه حديث ابن عباس رضي الله عنه موقوفاً عليه وهو مرفوعاً
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعقل العواقل عمداً ولا عبداً ولا اصلياً ولا اعترافاً ولا مادون
 ارشش الموضحة وارشش الموضحة نصف عشر بدل النفس لان التعقل للحر عن الاحكام ولا احكاماً
 في القليل وانما هو الكثير والتقدير الفاصل عرف بالسمع قال فانقص من ذلك يكون في مال
 الحاني والقياس فيها التسوية بين القليل والكثير فيجب الكل على العاقلة كما ذهب اليه الشافعي
 او التسوية في ان لا يجب على العاقلة شيء الا انما تركناه بما رويناه وبما روي عن علي بن ابي طالب
 او جعل يرش الجاني على العاقلة وهو نصف عشر بدل الرجل على ما روي في الدييات فادنى
 يسلك به مسلك الاموال لانه يجب التحكيم كما يجب ضمان المملوك بالتقويم فلهذا كان في
 مال الجاني اخذاً بالقياس قال لا تعقل العاقلة جناية العبد ولا مال الزم بالصلح او باعتراؤه
 الجاني لما رويناه ولا نكاحاً بالعبد الا قرأ الصلح لا يلزم ان العاقلة تقصير الولاية
 عنهم قال لان يصيد قوم لانه ثبت بتصادقهم والامتناع كان يحقهم ولهم ولاية عليهم
 ومن اقر بقتل خطأ ولم يرفعه الى القاضي لا بعد سنين قضه عليه بالدية في ماله في ثلاث
 سنين من يوم يقضه لان التاجيل من وقت القضاء في الثابت بالبيينة ففي الثابت
 بالاقراء والى ولو تصادق الفاتل وولي الجناية على ان قاضه بلكذا قضه بالدية على
 عاقلة بالكوفة بالبيينة وكذلك بها العاقلة فلا شيء على العاقلة لان تصادقهما ليس بنجاة
 عليهم ولم يكن عليه شيء في ماله لان الدية بتصادقها تقررت على العاقلة بالقضاء و
 تصادقها حجة في حق الجاني الاول لان يكون اعطاء معهم فيجوز ان يلزمه بقدر حصته

في نصف العشر فصاعداً ولا اصل فيه حديث ابن عباس رضي الله عنه موقوفاً عليه وهو مرفوعاً
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعقل العواقل عمداً ولا عبداً ولا اصلياً ولا اعترافاً ولا مادون
 ارشش الموضحة وارشش الموضحة نصف عشر بدل النفس لان التعقل للحر عن الاحكام ولا احكاماً
 في القليل وانما هو الكثير والتقدير الفاصل عرف بالسمع قال فانقص من ذلك يكون في مال
 الحاني والقياس فيها التسوية بين القليل والكثير فيجب الكل على العاقلة كما ذهب اليه الشافعي
 او التسوية في ان لا يجب على العاقلة شيء الا انما تركناه بما رويناه وبما روي عن علي بن ابي طالب
 او جعل يرش الجاني على العاقلة وهو نصف عشر بدل الرجل على ما روي في الدييات فادنى
 يسلك به مسلك الاموال لانه يجب التحكيم كما يجب ضمان المملوك بالتقويم فلهذا كان في
 مال الجاني اخذاً بالقياس قال لا تعقل العاقلة جناية العبد ولا مال الزم بالصلح او باعتراؤه
 الجاني لما رويناه ولا نكاحاً بالعبد الا قرأ الصلح لا يلزم ان العاقلة تقصير الولاية
 عنهم قال لان يصيد قوم لانه ثبت بتصادقهم والامتناع كان يحقهم ولهم ولاية عليهم
 ومن اقر بقتل خطأ ولم يرفعه الى القاضي لا بعد سنين قضه عليه بالدية في ماله في ثلاث
 سنين من يوم يقضه لان التاجيل من وقت القضاء في الثابت بالبيينة ففي الثابت
 بالاقراء والى ولو تصادق الفاتل وولي الجناية على ان قاضه بلكذا قضه بالدية على
 عاقلة بالكوفة بالبيينة وكذلك بها العاقلة فلا شيء على العاقلة لان تصادقهما ليس بنجاة
 عليهم ولم يكن عليه شيء في ماله لان الدية بتصادقها تقررت على العاقلة بالقضاء و
 تصادقها حجة في حق الجاني الاول لان يكون اعطاء معهم فيجوز ان يلزمه بقدر حصته

كتاب
 المعاملات

في نصف العشر فصاعداً ولا اصل فيه حديث ابن عباس رضي الله عنه موقوفاً عليه وهو مرفوعاً
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعقل العواقل عمداً ولا عبداً ولا اصلياً ولا اعترافاً ولا مادون
 ارشش الموضحة وارشش الموضحة نصف عشر بدل النفس لان التعقل للحر عن الاحكام ولا احكاماً
 في القليل وانما هو الكثير والتقدير الفاصل عرف بالسمع قال فانقص من ذلك يكون في مال
 الحاني والقياس فيها التسوية بين القليل والكثير فيجب الكل على العاقلة كما ذهب اليه الشافعي
 او التسوية في ان لا يجب على العاقلة شيء الا انما تركناه بما رويناه وبما روي عن علي بن ابي طالب
 او جعل يرش الجاني على العاقلة وهو نصف عشر بدل الرجل على ما روي في الدييات فادنى
 يسلك به مسلك الاموال لانه يجب التحكيم كما يجب ضمان المملوك بالتقويم فلهذا كان في
 مال الجاني اخذاً بالقياس قال لا تعقل العاقلة جناية العبد ولا مال الزم بالصلح او باعتراؤه
 الجاني لما رويناه ولا نكاحاً بالعبد الا قرأ الصلح لا يلزم ان العاقلة تقصير الولاية
 عنهم قال لان يصيد قوم لانه ثبت بتصادقهم والامتناع كان يحقهم ولهم ولاية عليهم
 ومن اقر بقتل خطأ ولم يرفعه الى القاضي لا بعد سنين قضه عليه بالدية في ماله في ثلاث
 سنين من يوم يقضه لان التاجيل من وقت القضاء في الثابت بالبيينة ففي الثابت
 بالاقراء والى ولو تصادق الفاتل وولي الجناية على ان قاضه بلكذا قضه بالدية على
 عاقلة بالكوفة بالبيينة وكذلك بها العاقلة فلا شيء على العاقلة لان تصادقهما ليس بنجاة
 عليهم ولم يكن عليه شيء في ماله لان الدية بتصادقها تقررت على العاقلة بالقضاء و
 تصادقها حجة في حق الجاني الاول لان يكون اعطاء معهم فيجوز ان يلزمه بقدر حصته

لأنه حُرِّصَتْه مَقْرَعًا عَلَى نَفْسِهِ وَفِي حَرْفِ الْعَاقِلَةِ مَقْرَعٌ عَلَيْهِمْ قَالُوا وَإِنْ جُنَحْنَا عَلَى الْعَبْدِ

فَقَتْلُهُ خَطَا كَانَ عَلَى عَاقِلَتِهِ قِيَمَتُهُ لَأَنَّهُ بَدَلَ النَّفْسِ عَلَى مَا عُرِفَ مِنْ أَصْلَانَا وَفِي أَحَدِ قَوْلَيْ

الشَّافِعِيِّ تَجِبُ فِي مَالِهِ لَأَنَّهُ بَدَلَ الْمَالِ عِنْدَهُ وَهَذَا يُوجِبُ قِيَمَتَهُ بِالْعَقْلِ مَا بَلَغَتْ وَبَادُونَ النَّفْسِ

مِنَ الْعَبْدِ لَتَحْتَمِلَ الْعَاقِلَةُ لَأَنَّهُ يَسْلُكُ بِهِ مَسْلَكَ الْأَمْوَالِ عِنْدَنَا عَلَى مَا عُرِفَ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ

تَحْتَمِلُ الْعَاقِلَةُ كَافِي الْحَرِّ وَقَدْ مَرَّ مِنْ قَبْلُ قَالُوا أَصْحَابُنَا إِذَا انْقَابِلُوا إِلَى الْعَبْدِ يَكُونُ لَهُ عَاقِلَةٌ فَالْأَمْرُ

فِي بَيْتِ الْمَالِ أَنَّ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ هُمُ أَهْلُ نَصْرَتِهِ وَلَيْسَ بَعْضُهُمْ أَخَصَرُ مِنْ بَعْضٍ بِذَلِكَ وَ

لِهَذَا الْوَلَايَاتُ كَانَ حَيْثُ إِنَّهُ لِبَيْتِ الْمَالِ فَكُلُّ مَا يُلْزِمُهُ مِنَ الْغَرَامَةِ يُلْزِمُ بَيْتَ الْمَالِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ

رَوَايَةٌ شَاذَةٌ أَنَّ الدِّيَّةَ فِي مَالِهِ وَوَجْهُهُ أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ تَجِبَ الدِّيَّةُ عَلَى الْقَاتِلِ لَأَنَّهُ بَدَلَ مُتَلَفٍ

وَالْإِتْلَافُ مِنْهُ إِلَّا أَنَّ الْعَاقِلَةَ تَحْتَمِلُهَا تَحْقِيقًا لِلتَّحْقِيفِ عَلَى مَا مَرَّ فَادَّعَى أَنَّ لَهُ عَاقِلَةً عَادَ

الْحُكْمَ إِلَى الْأَصْلِ وَإِنْ الْمَلَا عِنْدَ تَعْقُلِهَا عَاقِلَةٌ أَمَّا لَأَنَّهُ نَسَبُهُ ثَابِتٌ مِنْهَا وَزَالِابٌ فَإِنْ

عَقَلُوا عَنْهُ ثُمَّ ادَّعَاهُ الْأَبُ جَعَلَتْ عَاقِلَةُ الْأُمِّ بِمَا آذَتْ عَلَى عَاقِلَةِ الْأَبِ ثَلَاثِينَ

مِنْ يَوْمٍ يَقْضَى الْقَاضِي لِعَاقِلَةِ الْأُمِّ عَلَى عَاقِلَةِ الْأَبِ لَأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّ الدِّيَّةَ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِمْ

لَأَنَّهُ عِنْدَ الْكَذَّابِ ظَهَرَ النِّسْبُ لِمَنْ كَانَ ثَابِتًا مِنَ الْأَبِ حَيْثُ مَطَّلَ اللَّعَانُ بِالْكَذَّابِ وَصَتَّى

ظَهَرَ مِنَ الْأَصْلِ فَقَوْمُ الْأُمِّ تَحْتَمِلُوا مَا كَانَ وَاجِبًا عَلَى قَوْمِ الْأَبِ فَيَرْجِعُونَ عَلَيْهِمْ كَمَا يَجِبُ مَضْطَرُونَ

فِي ذَلِكَ وَكَذَلِكَ أَنَّ مَاتَ الْمَكَاتِبُ عَنْ وَفَاءٍ وَلَهُ وَلَدٌ حُرٌّ فَلَمْ يَكُنْ يَتَّقِ كِتَابَتَهُ حَتَّى جُنِيَ اسْمُهُ وَعَقِلَ

عَنْهُ قَوْمُ امْرَأَتِهِ ثُمَّ أَدْبَتِ الْكِتَابَةَ لَأَنَّهُ عِنْدَ الْأَدَاءِ يَتَحَوَّلُ وَكَأُوهٌ إِلَى قَوْمِ امْرَأَتِهِ مِنْ وَقْتُ

حُرِّيَةِ الْأَبِ وَهُوَ أَخْرَجَ مِنْ أَجْزَاءِ حَيَاتِهِ فَتَبَيَّنَ أَنَّ قَوْمَ الْأُمِّ عَقَلُوا عَنْهُمْ

كتاب المعامل

١ البقية (٦٢٩) كون معناه ما ذكره فيقول بل معناه لا تعقل العاقلة من قتل عبد البصيفة المحجور ومن صرح عن رده ومن اعترف بقتله على صيغة المحجور الرضا فيقول المعنى من الكل الى معنى عقلت (تعقل) لا الى معنى عقلت عن فلان منه شيء الجواب انرا كما تكلمه فتح القدير ص ١٣ ج ٢ ٨

عرض له المرض وخاف البليات يحتاج الى تلافى بعض ما فرط منه من التفريط بما له على وجه لوم مضى فيه يتحقق مقصده المالى ولو انقضه البرء يصرفه الى مطلبه الحالى وفي رات " اى الى التلافى " ^{الناضى برخيائيدان " م "} ^{قال "}

شرح الوصية ذلك فشرعناه ومثله في الاجارة بيناه وقد تبقي المالكيت بعد الموت ^{اى من المقتضى المالى او الحالى "} ^{جواب عن وجه القياس " ع "}

باعتبار الحاجة كما في قدر التجهيز والدين وقد نطق به الكتاب وهو قول الله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين والسنة وهو قول النعم عليه السلام ان الله تعالى تصدق عليكم بثلاث اموالكم في احوالكم كما زياردة لكم في احوالكم تضعونها حيث شئتم وقال حيث اجتمع وعليه اجماع الامة ثم تصح للاجنبي في الثلث من غير اجارة الورثة كما روينا ^{اى على جواز الوصية " ع "}

وسنبين ما هو الافضل فيه ان شاء الله تعالى قال ولا تجوز بما اراد على الثلث لقول ^{اى القدر الذى يحق له من}

النعم عليه السلام في حديث سعد بن ابى وقاص رضى الله عنه الثلث والثلث كثير ^{ع "}

بعد ما نفى وصيته بالكل والنصف ولا يحق الورثة وهذا لانه انعقد سبب الزوال اليهم وهو استغنائه عن المال فوجب تعلق حقهم به الا ان الشرع لم يظهر في حق الاجانب ^{مضى "}

بقدر الثلث ليتدارك تقصيره على ما بيناه وانظمهم في حق الورثة لان الظاهر ان قصد ^{الموصى "} ^{انما "} ^{نرى بعض الباعث له على ما عرفت "}

به عليهم تحريم اعيانهم من الايثار على ما بينته وقد جاء في الحديث لا يحق في الوصية ^{اى بالثمن "} ^{اى ما يقع اتفاقه من "}

من اكبر الكبار وقترة بالزيادة على الثلث وبالوصية للوارث قال لان يجزئها ^{اى القدر الذى في حقهم من "}

الورثة بعد موته وهم كبار لان الامتناع لحقهم وهم سقطوا ولا معتبر باجارتهم في حال ^{ماية "}

حياته لانها قبل ثبوت الحق اذ الحق يثبت عند الموت فكان لهم ان يتركة بعد وفاته ^{اجازة مال احيوة "} ^{بعد الاجازة الى حياته "}

بخلاف ما بعد الموت لانه بعد ثبوت الحق فليس لهم ان يرجعوا عنه لان المسألة غاية ^{قط "}

[illegible]

«مرثا عليه الصلوة والسلام لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يأكل مال
(بقية ٩٥٢)»

او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية لانه تملك مضاف الى ما بعد الموت وحكمة ثبت
 بعد الموت والجهة من المريض للوارث في هذا نظير الوصية لانها وصية حكمية تنفذ من
 الثالث وافر المريض للوارث على عكس لانه تصرف في الحال فيعتبر ذلك وقت الاقرار
قال لان يحجزها الورثة ويرى هذا الاستثناء فيما رينا به وان الامتناع لحقهم فتجوز اجماع
 ولو اجاز بعض ورثة بعض تجوز على المحجز بقدر حصته لو كانت عليه بطل في حق الراثة
قال ويجوز ان يوصي المسلم للكافر الكافر المسلم فلاول لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن
 الذين لم يقاتلوكم في الدين والآية والثاني لانهم بعد الذمة ساووا المسلمين في المعاملة
 ولهذا جاز التبذع من الجانبين في حالة الحيوة فكذلك بعد المات وفي اجماع الصغير القاص
 لاهل الحرب باطله لقوله تعالى نهيهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين الآية **قال** وقيل
 الوصية بعد الموت فان قبلها الموصي في حال حياته لو لم يملك باطل لان وان ثبوت حكمي بعد
 الموت لتعلق به فلا يعتبر قبله كما لا يعتبر قبل العقد **قال** ويستحب ان يوصي الانسان
 بدون الثلث سواء كانت الورثة اغنياء او فقراء لان في التقيص صلة القريب بترك مال عليم
 بخلاف استكمال الثلث لانه استيفاء تمام حقه فلا صلة ولا مئة ثم الوصية باقل من الثلث اولى
 امر تركها قالوا ان كانت الورثة فقراء ولا يستغنون بما يرون فالترك اولى لما فيه من الصدقة على
 القريب **قال** قد قال عليه السلام افضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح وكان فيهم عايتة حق الفقراء
 والقرباة جميعا وان كانوا اغنياء او يستغنون بنصيبهم فالوصية اولى لانه يكون صدقة
 على الاجنبي والترك هبة من القريب والاولى اولى لانه يتنفع بها وجه الله تعالى وقيل

الوصية بعد الموت لا وقت الوصية لانه تملك مضاف الى ما بعد الموت وحكمة ثبت
 بعد الموت والجهة من المريض للوارث في هذا نظير الوصية لانها وصية حكمية تنفذ من
 الثالث وافر المريض للوارث على عكس لانه تصرف في الحال فيعتبر ذلك وقت الاقرار
قال لان يحجزها الورثة ويرى هذا الاستثناء فيما رينا به وان الامتناع لحقهم فتجوز اجماع
 ولو اجاز بعض ورثة بعض تجوز على المحجز بقدر حصته لو كانت عليه بطل في حق الراثة
قال ويجوز ان يوصي المسلم للكافر الكافر المسلم فلاول لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن
 الذين لم يقاتلوكم في الدين والآية والثاني لانهم بعد الذمة ساووا المسلمين في المعاملة
 ولهذا جاز التبذع من الجانبين في حالة الحيوة فكذلك بعد المات وفي اجماع الصغير القاص
 لاهل الحرب باطله لقوله تعالى نهيهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين الآية **قال** وقيل
 الوصية بعد الموت فان قبلها الموصي في حال حياته لو لم يملك باطل لان وان ثبوت حكمي بعد
 الموت لتعلق به فلا يعتبر قبله كما لا يعتبر قبل العقد **قال** ويستحب ان يوصي الانسان
 بدون الثلث سواء كانت الورثة اغنياء او فقراء لان في التقيص صلة القريب بترك مال عليم
 بخلاف استكمال الثلث لانه استيفاء تمام حقه فلا صلة ولا مئة ثم الوصية باقل من الثلث اولى
 امر تركها قالوا ان كانت الورثة فقراء ولا يستغنون بما يرون فالترك اولى لما فيه من الصدقة على
 القريب **قال** قد قال عليه السلام افضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح وكان فيهم عايتة حق الفقراء
 والقرباة جميعا وان كانوا اغنياء او يستغنون بنصيبهم فالوصية اولى لانه يكون صدقة
 على الاجنبي والترك هبة من القريب والاولى اولى لانه يتنفع بها وجه الله تعالى وقيل

كتاب
 الوصايا

(بقية ٤٥٢) ضرورة وجبا على كل من يكون مفعولا بمنزلة الترافل من العبارات
 ثم التبذع بعد الوفاة معتبرا بالتبذع في حالة الحياة وذلك احسان مندوب اليه
 بعد ذلك التبذع بالوصية بعد الموت واما الآية فقد اتفق اشراف اهل التفسير (بقية ٤٥٤)

الموسم ۱۲

ای القدری فی مختصره، ثمن ای النجین کہ وصیت باورندہ باشد لا

معنى الوارث

لا بطريق الغلط

11

سال ۱۴۰۳

الحمد لله

4448

100

ان شاور و دووان شاور اجازت

فمنه المسمى بـ

محمّد بن عبد الله

11-11-61

الموسم ۱۲

الموتى

2001

100

22

—

100

1947

1920

ان لا يورثوا عظامهم من بعد الموت
 لانهم يخشون الله ويقيمون الصلاة
 ويؤتوا الزكاة وهم كانوا شيعة
 ان لا يورثوا عظامهم من بعد الموت
 لانهم يخشون الله ويقيمون الصلاة
 ويؤتوا الزكاة وهم كانوا شيعة

جلد
کتاب
الوصایا

رجوعا لان الرجوع نفى في الحال المحقق نفى في الماضي والحال فاولى ان يكون رجوعا وتجدد
 ان الرجوع نفى في الماضي والانتفاء في الحال ضرورة ذلك واذ كان ثابتا في الحال كان الرجوع
 لغوا واولا الرجوع اثبات في الماضي ونفى في الحال المحقق نفى في الماضي والحال فلا يكون
 رجوعا حقيقة ولهذا لا يكون جحد النكاح فرقة وتو قال كل وصية اوصيت بها فلان
 فهو حرام ووربوا لا يكون رجوعا لان الوصف يستدعي بقاء الاصل بخلاف ما اذا قال
 فهي باطله لانه اذا هب المتلاشي وتو قال اخرتها لا يكون رجوعا لان التأخير ليس للسقوط
 كما خيرا الدين بخلاف ما اذا قال تركت لانه اسقاط وتو قال العبد الذي اوصيت به فلان
 فهو لفلان كان رجوعا لان اللفظ يدل على قطع الشركة بخلاف ما اذا اوصى به لرجل ثم
 اوصى به لآخر لان المحل يحتمل الشركة واللفظ صالح لها وكذا في اقال فهو لفلان وان لم يكن
 رجوعا عن الاول لما بينا ويكون وصية للوارث وقد كرهنا حكمه ولو كان فلان الآخر
 ميتا حين اوصى فالوصية الاولى على حالها لان الوصية الاولى لما تبطل ضرورة كونها
 للثاني وله يتحقق فيق للاول ولو كان فلان حين قال ذلك حياته مات قبل موت الموصي
 فهي للورثة لبطلان الوصيتين الاولى بالرجوع والثانية بالموت والله اعلم

باب الوصية بثلاث المال

قال ومن اوصى لرجل ثلث ماله ولاخر ثلث ماله ولم يجر الوثمة فالثلث بينهما لانه
 يضيق الثلث عن حقها اذ لا تزد عليه عند عدم الاجازة علما تقدم وقد تساويا في
 سبب الاستحقاق فيستويان في الاستحقاق والمحل يقبل الشركة فيكون بينهما وان اوصى

كان الثلث بينهما نصفيين والثلثان للثمنين والثلثان للثمنين والثلثان للثمنين
 ان الرجوع نفى في الماضي والحال فاولى ان يكون رجوعا وتجدد
 ان الرجوع نفى في الماضي والانتفاء في الحال ضرورة ذلك واذ كان ثابتا في الحال كان الرجوع
 لغوا واولا الرجوع اثبات في الماضي ونفى في الحال المحقق نفى في الماضي والحال فلا يكون
 رجوعا حقيقة ولهذا لا يكون جحد النكاح فرقة وتو قال كل وصية اوصيت بها فلان
 فهو حرام ووربوا لا يكون رجوعا لان الوصف يستدعي بقاء الاصل بخلاف ما اذا قال
 فهي باطله لانه اذا هب المتلاشي وتو قال اخرتها لا يكون رجوعا لان التأخير ليس للسقوط
 كما خيرا الدين بخلاف ما اذا قال تركت لانه اسقاط وتو قال العبد الذي اوصيت به فلان
 فهو لفلان كان رجوعا لان اللفظ يدل على قطع الشركة بخلاف ما اذا اوصى به لرجل ثم
 اوصى به لآخر لان المحل يحتمل الشركة واللفظ صالح لها وكذا في اقال فهو لفلان وان لم يكن
 رجوعا عن الاول لما بينا ويكون وصية للوارث وقد كرهنا حكمه ولو كان فلان الآخر
 ميتا حين اوصى فالوصية الاولى على حالها لان الوصية الاولى لما تبطل ضرورة كونها
 للثاني وله يتحقق فيق للاول ولو كان فلان حين قال ذلك حياته مات قبل موت الموصي
 فهي للورثة لبطلان الوصيتين الاولى بالرجوع والثانية بالموت والله اعلم

५५९

ماله فيه جواز ما قلنا قال ومن رضي بغيره من ماله فله اخس سهام الورثة الا ان ينقص
 اهل البيت في المال وهو قولان الاول وصية بثلث التيمم

عن السدس فيتم له السدس ولا يزداد عليه وهذا عند أبي حنيفة رة وقال له مثل نصيب
 أي الرسمى له ٣

احدا الورثة ولا يزداد على الثلث لان تجزئ الورثة لان السهم يراى ابدالاً لحد سهام الورثة عرفاً
الذي اقل الا نصاً

لا سيما في الوصية والامقل متيقن به فيصرف اليه الا اذا نادى على الثلث فيرد عليه لانه لا يريد عليه

عند عدم اجازة الورثة وله ان السهم هو السدس هو المروي عن ابن مسعود رضي الله

عنه وقد رفعه الى النبي عليه السلام فيما يروى ولانه يذكر ويراد به السدس فان اياها

قال السهم في اللغة عبارة عن السدس ويذكر ويراد به سهم من سهام الورثة

فَيَقْطَعُ مَا ذَكَرْنَا قَالُوا هَذَا كَانَ فِي عَرَفِهِمْ وَفِي عَرَفْنَا السَّهْمَ كَالْخَزْزَالِ وَلَوْ أَوْصَىٰ مَجْنُونٌ

ماله قيل للورثة اعطوه ما شئتم لانهم مجهول يتناول القليل والكثير غير ان الجمالة

لَا تَنْفَعُ صِحَّةُ الْوَصِيَّةِ وَالْوَرَثَةُ قَائِمُونَ مَقَامَ الْوَصِيِّ فِيهِمْ لِبَيَانِ قَالَ وَمَنْ قَالَ سُدُّوا مَقَامَ الْوَصِيَّةِ

ثم قال في ذلك المجلس وفي مجلس آخر له ثلث مالى واجازت الورثة فله ثلث لىل والى

السدر فيه ومن قال السدر ملء لفلان ثم قال في ذلك المجلس وفي غيره سدر ملء

لفلان فله شمس واحد لان السدس ذكر معرفاً بالاضافة الى المال والمعرفة اذا

اعتمد يراد بالشاني عين الاول هو المعهود في اللغة قال ومن معني يثقل دراهما وثلث

عَنْهُ فَهَلَاكَ وَتَلَا خَالِكٌ وَبَقِيَ ثَلَاثَةٌ وَهُوَ يَخْرُجُ مِنْ ثَلَاثٍ مَابَقِيَ مِنْ آلِهِ فَهَلَا جَمِيعُ مَا بَقِيَ وَقَالَ

نزلته ثلث ما بقى كل واحد منها مشترك بينهم والمال المشترك عيتوى ما توى منه على

[illegible][illegible]

الشركة ويتركها بغيرها أو صار كما إذا كانت الشركة اجناساً مختلفة ولتأان في الجنبس
 الواحد يمكن جمع حق أحد في الواحد لهذا يجري فيه الجبر على القسمة وفي مجموع والقسمة
 مقدمة فجمعها في الواحد الباقي وصارت الذاهم كالداهم بخلاف الاجناس المختلفة لانه

لا يمكن الجمع فيها جبراً فكذلك نقدياً قالوا وصى بثلث شيأه فهلك ثلثها وبقي ثلثها
 على القسمة
 أي القدر الذي لم يمتدح
 غن

وهو يخرج من ثلث ما بقى من ماله ليرتجى كالثلث ما بقى من الثياب قالوا هذا اذا كانت
 اى الثلث ابا 2
 الثياب من اجناس مختلفة ولو كانت من جنس واحد فهو بمنزلة الداهية كذلك

المكيال الموزون بمنزلة الانبياء فيهم فيه الجمع جبراً بالقصة ولو اوصى بثلاث ثلثة من

رقية فمات اثنان لم يكن له الا ثلث الباقي وكذا الدوا المختلفة وقيل هذا على قول الحنفية

وحد لا نلا يرى الجبر على القسمة فيها وقيل هو قول الكل أن عندهم للقاضي أن يجتهد

وَيَجْمَعُ وَبَدَنَ ذَلِكَ يَتَعَدَّى الْجَمْعُ وَالْأَوَّلُ شَبَهَ الْفَقْهَ الْمَذْهَبَ وَالْوَسْطَى وَصَحَابَهُ
 دِيوان كِيُون فِي السَّكَّةِ مَخْلُوتٌ ۝ اِي الْقَهْ وَرِي فِي لَقْدُونِ ۝

بالف سار و بنه مال عین و دین مال خرج الالف من ثلث تعین در خرج فی ثلث الالف
ای نقد غیر دین «ان کان له ثلث اثبات در هم نقد» الالف من العین «ع»
امکن ایضا کاذب حقه مر غیبه فصار الیه و ارجع فی الیه ثلث العین

وكل ما يخرج شيء من الدين أخذ ثلثه حتى يستوفى الألف الموصى له شره الوارثه وفي تخصيصه

بالعين بخس في حق الوثرة لأن العيز فضلا على الدين وكان الدين ليس بمالي ومطلق الحال وإنما يصيد

ما لا عند الاستيفاء فانما يعتدل النظر في ذكرنا قال ومن وصي نبيي وعلمي يشك ما له فاذا
الى الوثرة والموصي له اي القدوري في شجرة ٧ من

عمر وميت الثالث كله لزيد لان الميت ليس باهل للوصية فلا يرثه احمي الذي هو من اهلها

كما اذا وصى ازيد وجداً وعن ابي يوسف انه اذا لم يعلم بموت فله نصف المثلث لان

[illegible]

له قوله وقيل ينزل على قول أبي صنفه الخ الفتوى على قول الروام كما إذا والله صاحب حقيق الأجر حيث قدم قوله وقال وإن تبدت عبيده فكذا الله عنده لما ذ

قال في الوصية على ما في المتن من ان الوصية لا تصح الا لغير الميراث...
 قال في الوصية على ما في المتن من ان الوصية لا تصح الا لغير الميراث...
 قال في الوصية على ما في المتن من ان الوصية لا تصح الا لغير الميراث...

الوصية عند صحة لعمرو فلم يرخص للحي لان نصف الثلث بخلاف ما اذا علم بموته لان الوصية
 للميت لغو فكان اضيأ بكل الثلث للحي ان قال قلت مالي بين زيد وعمر ووزيد ميت كان عمرو
 نصف الثلث لان قضية هذا اللفظ ان يكون لكل واحد من نصف الثلث بخلاف ما تقدم لا ترى
 من قال ثلث مالي لزيد فسكت كان كل الثلث ولو قال ثلث مالي بين فلان وسكت لم يستحق الثلث

قال ومن وصي ثلث ماله ولا مال له واكتسب مالا استحق الموصي له ثلث ما يملكه عند الموت
 لان الوصية عقد استخلاف مضاعف له ما بعد الموت ويثبت حكمه بعد فيشترط وجوب المال عند
 الموت لا قبله وكذا اذا كان له مال فملك ثم اكتسب مالا يملكه او وصي له ثلث غنمه فملك
 الغنم قبل موت الموصي لم يكن له غنم في الاصل فالوصية باطله لما ذكرنا انه يجب بعد الموت
 فيعتبر قيامه حينئذ وهذه الوصية تعلقت بالعين فتبطل بغواتها عند الموت وان لم يكن له
 غنم فاستفادته ثم مات فالصحيح ان الوصية تصح لانها لو كانت بلفظ المال تصح فكذا اذا كانت
 باسم نوعه هذا لان وجوده قبل الموت فضل والمعتبر قيامه عند الموت ولو قال له شاة من مالي
 وليس له غنم يعطى قيمته شاة لانه لما اضاف الى المال علمنا ان مراده الوصية بما لبت الشاة
 اذا لبت لها توجد في مطلق المال ولو اوصى بشاة ولم يصفه الى ماله ولا غنمه قيل
 لا يصح لان المصحح اضافة الى المال وبدونها تعتبر صورة الشاة ومعناها وقيل تصح لان ما ذكر
 الشاة وليس ملكه شاة علم ان مراده المالية ولو قال شاة من غنمي لا غنمه فالوصية باطله
 لانه لما اضاف الى الغنم علمنا ان مراده عين الشاة حيث جعل جزء من الغنم بخلاف ما اذا
 اضافها الى المال وعلى هذا يخرج كثير من المسائل **قال** ومن وصي ثلث ماله لا ماله ولا دين

جلد
 كتاب
 الوصايا

الوصية على ما في المتن من ان الوصية لا تصح الا لغير الميراث...
 الوصية على ما في المتن من ان الوصية لا تصح الا لغير الميراث...
 الوصية على ما في المتن من ان الوصية لا تصح الا لغير الميراث...

الوصية على ما في المتن من ان الوصية لا تصح الا لغير الميراث...
 الوصية على ما في المتن من ان الوصية لا تصح الا لغير الميراث...
 الوصية على ما في المتن من ان الوصية لا تصح الا لغير الميراث...

له قوله ولو قال له شاة من مالي الخ اعلم انه وقع في عبارة الرواية ولا شاة له موضع ولا غنم له الواقع في
 عبارة الرواية في وضع هذه المسئلة فقال صدر الشرعية في شرحه للرواية واعلم انما قال في الرواية ولا غنم له
 قال في المتن ولا شاة له ويخرجها فرق لان الشاة من الغنم فاذا لم يكن له لا يكون له غنم ١٢ تكلمه فتح ص ٤٥٠
 ٨٢٠

(بقيّة ٢٩٣) لقاء شيء من التثنية في أيديهم فتأمل اقول ليس هذا الكلام صحيح اما قوله ينبغي ان لا يحلف الوردية (بقيّة ٢٩٥)

[illegible]

الى الحق له والوصية عليك العزم لا تصبر ١٢ محم الاخي ص ٢٥٧٠٤

على هذه الرواية ان الاقرار بذلك الغير صحيح حتى ان من اقر بمثلك الغير
له قوله لمحمد الخ وهو اى عدم الخلاف بين محمد والشيخين هو المختار والفرق لمحمد

في كتاب الاقرار ان لم يكن عليه دين يصح لانه اقر لمولاه وهو اجنبي وان كان عليه دين يصح لانه اقر له وهو ابنه والوصية باطلة لما ذكرنا ان المعتبر فيها وقت الموت واما الهبة فيروى انها تصح لانها تمليك في الحال وهو رقيق وفي عامة الروايات هي في مرض الموت بمنزلة الوصية فلا تصح قال والمقعد والمفلوج والاشل والمساول اذا تناول ذلك لم يخف منه الموت فهبته من جميع المال لانه اذا تقدم العهد صار طبعاً من طباعه ولهذا لا يشتغل بالتداوى ولو صار صاحب فراش بعد ذلك فهو كمرض لحادث وان وهب عند ما اصابه ذلك ومات من ايامه فهو من الثلث اذا صار صاحب فراش لانه يخاف منه الموت ولهذا يتداوى فيكون مرض الموت والله اعلم

باب العتق في مرض الموت

قال ومن عتق في مرضه عبدا او باع وحائري او وهب فذلك كله جائز وهو معتبر من الثلث ويضرب به مع اصحاب الوصايا وفي بعض النسخ فهو وصية مكان قوله جائز والمراد الاعتبار من الثلث والضرب مع اصحاب الوصايا لاحقيقة الوصية لانها ايجاب بعد الموت وهذا مجتزئ غير مضاف واعتباره من الثلث لتعلق حق الورثة وكذلك ما ابتد الرضى ايجابه على نفسه كالضمان والكفالة في حكم الوصية لانه ينفذ فيه كما في الهبة وكل ما اوجبه بعد الموت فهو من الثلث وان اوجبه في حال صحته اعتبر ارجال الاضافة دون حال العقد وما نفذ من التضرع والمعتبر فيه

حالة العقدان كان صحيحا فهو من جميع المال وان كان مريضا فليس الثلث وكل مرض

صح منه فهو كالصحة لان بالبرء تبين انه لاحق لاحد في ماله قال وان جاني تم
اي القدر من ماله فمقتله او غير

اعْتَقَ وَضَاقَ الثَّلَثُ عَنْهَا فَالْحَاجَةُ أَوَّلَى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ثُمَّ وَأَنْ عَتَقَ ثُمَّ حَاجِيَ فِيهَا سَنَوَيْنِ

وقال العتق اولى في المسألتين والاصل فيه ان الوصيا اذا لم يكن فيها ما جاوز الثلث فكل من

صاحبها يرضى بجميع وصيته في الثلث لا يقدم البعض على البعض إلا العتق الموقوف في المرض

وَالْعَقْلُ الْمَعْلُوقُ بِتَوَلُّي الْمَوْصِي كَالْتَدْبِيرِ الصَّيْحَمِ وَالْمَحَابَاةِ فِي الْبَيْعِ إِذَا وَقَعَتْ فِي الْمَرْضَى لَا
 إِلَّا بِعَقْلٍ مَعْلُوقٍ ۱۲

الوصايا قد تساوت والتساوى في سبب الاستحقاق يوجب التساوى في نفس

الاستحقاق وإنما قدم العتق الذي ذكرناه أنفلا لأنه أقوى فانه لا يلحقه

الفسخ من جهة الموصى وغيره يلحقه وكذلك المحاباة لا يلحقه الفسخ من جهة الموق

واذا قدم ذلك فما بقي من الثلث بعد ذلك يستوفيه من سواهما من اهل الوصايا

ولا يقدم البعض على البعض لما في الخلافية ان العتق اقوى لانه لا يلحقه الفسخ والمحاياة

يلحقها ولا معتبر بالتقديم في الذكر لأنه لا يوجب التقدم في التثنية وله أن يحجابه أقوى

لأنها تثبت في ضمن عقد المعاوضة فكان تبرعاً بمعناه لا بصيغته والاعتاق تبرع بصيغته

وَمَعْنَىٰ فَأَوْجَدَ الْحَيَابَةَ أَوْ لَا دَفْعَ الْأَضْعَفُ إِذَا وَجَدَ الْعِيقَ أَوْ لَا وَثَبَتْ هُوَ لَا يَحْتَمِلُ

الدفع كان مريضاً ومعه المراجعة وعلى هذا قال ابو حنيفة رة اذا جاني ثم اعتق ثم جاني

بلف عتق
 عبد السيد الفاد لال له
 سواها فالحاجة اولى فان لم يشد بالعتق اولى
 فاحصا فيه عند ابي حنيفة رضي الله عنهما من اخلك شئ
 العبد لك شئ في التلق لا يكون في نفسه العبد فاني مقدار
 الا ان لا تشد في الثانية فاحصا في اولى
 الا ان لا تشد في الثانية فاحصا في اولى
 سواها فالحاجة اولى فان لم يشد بالعتق اولى
 فاحصا فيه عند ابي حنيفة رضي الله عنهما من اخلك شئ
 العبد لك شئ في التلق لا يكون في نفسه العبد فاني مقدار
 الا ان لا تشد في الثانية فاحصا في اولى
 الا ان لا تشد في الثانية فاحصا في اولى

من رآه من المصلين كبره
 في ركن من أركان البيت
 من رآه من المصلين كبره
 في ركن من أركان البيت

[illegible]

فَكَذَّبَكَ عَلَىٰ حَقِّ الْمَوْضِعِ لِأَنَّهُ يَتَلَقَّى الْمَلِكَ مِنْ جِهَتِهِ أَفَلَا أَنْ مَلَكَهُ فِيهِ بَاقٍ وَأَمَّا زَوَانٍ بِالْدَفْعِ

فاذا خرج به عن ملكه بطلت الوصية كما اذا باع الموصي او وارثه بعد موته فان فدا

الورثة كان القداء في ما لهم لانهم هم الذين التزموا وعاجزت الوصية لان العبد

طهر عن الجناية بالفداء كأنهم لم يحن فتقذا الوصية قال ومن وصي ثلث قاله آخر
الحوى ١٢ أى في الجامع الصغير من

فاقر الموصي له والوارث ان الميت اعتق هذا العبد فقال الموصي له اعتقه في الصحة وقال الوارث فلما نلت البقي من التركة بعد العتق ١٢

أعتقه في المرض فالقول قول الوارث ولا شيء للموصي له إلا أن يفضل من الثلث شيء أو تقوم له

البينة ان العتق في الصفة لان الموصي له يدعى استحقاق ثلث ما بقي من التركة بعد العتق لان

العق في الصحة ليس وصية وهذا ينفذ من جميع المال والوارث ينكره لان مد عا

العقوق في المرض وهو وصية والعقوق في المرض مقدم على الوصية بثلاث اموال فكل منكر

٥٣ والقائمة المنكحة مع السيد ولا العتقة جازية والحمل جازية ٥٤

التي هي في الحقيقة...

تسليق من كان لها هذا العوارث فيكون العون لولا ما سمع يمينه ان يعطى
 اذ وقت ١٣

شئ من التلث على قيمة العبد لانه مزاحمة له فيه او تقوم له البينة ان العتق في الصحة
اعمال في الغايل ١١

لأن الثابت بالبيينة كالثابت معاينة وهو خصم في قامتها لإثبات حقه قال

ومن ترك عبدا فقال للوارث اعتقني ابوك في الصحة وقال رجل لي علي ابيك الف درهم فقا

صدقنا فان العبد يسعى في قيمة عند الحليفة رة و الا يعق ولا يسعى في شيء لان الدين والعق

في الصحيحين يظهر معاً بصدق الوارث في كلام واحد فصلاً كان بهما كان معاً والعق في الصحيحين لا يجب

السَّعَايَةُ وَإِنْ كَانَ عَلَى الْمُعْتَقِ دَيْنٌ فَلَهُ أَنْ يَقْرِبَ إِلَى الدِّينِ أَقْوَى لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ مِنْ جَمِيعِ الْعَمَالِ

وَصَلَّى عَلَيْهِ ١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَارَأَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ فَخْرٍ وَأَعَدَّ لَهُ عِزًّا

الاسناد الى حاله في الدنيا والآخره
والله اعلم بالصواب

من التتق الى حاله المراسم
مطلب التتق ينفع من
انفس العبد تظلم
الصورة ولان ان
اسناد الدين الى
من اس المال من
التتق الى حاله
ان يقع التتق
عليه او الوارث
المريض وقسم
اقرين من
الوارث

كان الثالث مستحيا بالحق فاف
 سنة الى تمام الثالث فهو الذي
 فلهذا يسمى له اسم **عقبن**
 فضاف الى اقربه الاوقات
 واقربه الاوقات حال ارضي
 المحلوت اليه **عقبن** الاقرب
 من قبل **عقبن** الاقرب
 للصحة اي لمن دعيته ثم
 للوصي ارم **عقبن** فثالث المال
 عن اشكال الى قول ابى
 عنه هو في البعد فلا بد من
 حتى يقبل البيعة والوصي
 فبين ان **عقبن** البيعة
 والجواب عن ان البيعة
 انهم فان الوصي لم ينفذ
 لنفسه حتى يكون خصما

سید الشہداء علیہ السلام

لا اذى حبيب السامى
من عبيد وعلو من كبر

نقشہ شمس
نقشہ شمس

ما تشاروا عن الاثر

الأخلاق كان حبيب

المستقر المتأخر

و احیاء کائنات
نشان معانی کائنات
نشان معانی کائنات
نشان معانی کائنات

الحمد لله الذي جعل في كتابه
الهدى والنجاة

بالتوفيق من
الشيخ محمد بن عبد الله بن
الشيخ محمد بن عبد الله بن

الأصناف
من رأس المال الثابت
والتي هي:

لا يعبرون من القلعة الاغبر
الى القلعة الاغبر

من المفضلين في
الأقوال التي
المنافع

له قوله فان العبد يسئلى من يجمعه الى الفتوى على قول الى حنفية راجع لا علمت من

الحقوله لان الظاهر انه يستدعي بالاهم الى لقائل ان يقول في عام التحليل نظر اذ الظاهر ان الاهم في حقوق الله تعالى
ما هو الاقوى منها والمفروض في وضع مختلفا هذه تساوي تلك الحقوق فكيف يتصور اخصية لجفتها من

بما جاء في الحديث من أن الوصية هي الهبة الموقوفة على من يشاء من الورثة...
 وقوله تعالى: وما كان لعلكم تلعثموا...
 وقوله تعالى: وما كان لعلكم تلعثموا...
 وقوله تعالى: وما كان لعلكم تلعثموا...

يقدم بعض الواجبات على البعض قال وماليس بواجب قدم منه ما قدمه الموصي لما
بيننا وصار كما اذا صرح بذلك قالوا ان لثلاث ينقسم على جميع الوصايا ما كان لله تعالى
وما كان للعبد فما اصاب القريب صرح اليها على الترتيب الذي ذكرناه ويقسم على عدد القرب
ولا يجعل الجميع كوصية واحدة لانه ان كان المقصود بجميعها رضا الله تعالى فكل واحد
في نفسها مقصود فينفرد كما ينفرد وصايا الأذمين قال ومن وصي بحج مكة لسلام
أحجوا عنه رجلا من بلده يحج ركباً لان الواجب لله تعالى الحج من بلده وطذا يجتنبه
من المال ما يكفيهم من بلده والوصية كالأداء ما هو الواجب عليه وإنما قال ركباً لانه
لا يلزمه ان يحج ماشياً فانصت اليه على الوجه الذي وجب عليه قال فان لم يبلغ الق
النفقة أجروا عنه من حيث تبلغ وفي القياس لا يحج عنه لانه أمر بالحجة على صفة عدتها
فيه غير ناجزناه لانه لم يعلم ان الموصي قصد تنفيذ الوصية فيجب تنفيذها ما أمكن والممكن
فيه ما ذكرناه وهو اولى من ابطالها رأساً وقد فرقنا بين هذا وبين الوصية بالعق من قبل
قال ومن خرج من بلده حاجاً فمات في الطريق واوصى ان يحج عنه من بلده
عند أبي حنيفة ركه وهو قول فرقة وقال أبو يوسف ومحمد ركه يحج عنه من حيث تبلغ استخفا
وعلى هذا الخلاف أخامات الحاج عن غيره في الطريق لها ان السفر بذية الحج وقم قرابة
وسقط فرض قطع المسافة بقدره وقد وقع اجرة على الله فيبتدأ من ذلك المكان كانه من
اهله بخلاف سفر التجارة لانه لم يقع قرية فيجب عنه من بلده فله ان الوصية تنصرف
الى الحج من بلده على ما قرناه اداء الواجب على الوجه الذي وجب والله اعلم

كتاب الوصايا
 في بيان ما يجب على الموصي من الوصية...
 وقوله تعالى: وما كان لعلكم تلعثموا...
 وقوله تعالى: وما كان لعلكم تلعثموا...
 وقوله تعالى: وما كان لعلكم تلعثموا...

له قوله يحج عنه من بلده عن أبي حنيفة الخ الفصول على قول أبي حنيفة...
 وقوله تعالى: وما كان لعلكم تلعثموا...
 وقوله تعالى: وما كان لعلكم تلعثموا...

قال وقد علم ان قولها استحسان وتوله قياس وان الماتن ثمة...
 وقوله تعالى: وما كان لعلكم تلعثموا...
 وقوله تعالى: وما كان لعلكم تلعثموا...

[illegible]

فنيقيم الى المسم
الاجالان لميعية جيا فنيخ
الضفت لانه اوس جيا فنيخ
فنيقيم

وَكُنَّا مُحَارِمِينَ الْأَزْوَاجَ لَأَنَّ الْكُلَّ يَسْمَعِي خَتْنًا قِيلَ هَذَا فِي عَرَفِهِمْ وَفِي عَرَفِنَا لَا يَتَنَاوَلُ الْأَزْوَاجَ

المحارم ويستوفى الحر العبد الاقرب والابعد ان اللفظ يتناول الكل قال ^{ابن} مزاوي لا قلب به
 اي اشرافه
 اخوانه
 اي العبد الاقرب

فهو الاقرب لا قرب من كل ذي رحم فهو منه لا يدخل فيه الوالدان والولد فيكون ذلك

اللاتين فصاعدا وهذا عند أبي حنيفة رة وقال صاحباه الوصية لكل من ينسب اليه
والذكر والاشقي سواء الاثر

اقتضایہ فی الاسلام وهو اَوَّلُ ابْنِ اسْمٰ اَوَّلِ ابْنِ ادْرِءِیَ الْاِسْلَامِ وَاَنْ لَمْ یَسْلَمْ عَلٰی

حسبما اختلف فيه المشايخ وفائدة الاختلاف تظهر في اول ادبي طالب فانه درس

الاسلام ولم يسلم لهم ان القريب مشتق من القرابة فيكون اسما لمن قامت به فيتظم

بجقيقته مواضع الخلاف ولان الوصية اخت الميراث وفي الميراث يعتبر الاقرب

فالأقرب والمراد بالجمع المذكور فيه اثنان فكذا في الوصية والمقصد من هذه القصة

تلافي ما فتر في إقامة واجب الصلاة وهو يختص بذي الرحم المحرم منه ولا يدخل

فيه قرابة الولاد فانهم لا يسمون اقرباء ومن سمي والده قريبا كان منه عقوقا

وهذا لان القريب في عرف اللسان من يتقرب اليه غيره بوسيلة غيرهم وتقرب الوالد

والولد بنفسه لا بغيره ولا معتبر بظاهر اللفظ بعد انعقاد الإجماع على تركه عند

يقيد بما ذكرناه وعندهما بقصى الالب في الاسلام وعند الشافعي بالاب لا دني قال واذا

أوصى لا قارب به وله عمان وخلان فالوصية لعيمه عنده اعتبار الاقرب كما في الاش

وعندهما بينهما إرباً ما اذهما لا يعتبران الأقرب ولو ترك عماً وخالين فللعمة نصف

الوصية والنصف للخالين لأنه لا بد من اعتبار معنى الجمع وهو اثنتان في الوصية

[illegible][illegible]

لله قهره، وخلا عنه الجنيبة الما القوي على قتل الجنيبة كما راها به صاحب القهار.

[illegible]

أما قوله ففي علي زوجته عند أبي حنيفة إلا الفسري الضياء على قول الإمام كما أشار إليه صاحب معتنى البحر حيث قال تلك

القبية ٧٧٧) كما ذكره صاحب البداية حيث قال ولما حقيقته ان الاصل عند المصنف يراد به الزوجه في معناها فليس يقال فلان وفلان لم يتأخلا وفلان له اهل وفلان ليس له اهل وسراؤه الزوجه

3.

تستعز بتحقق الحاجة فجاز حملها على الفقراء بخلاف ما إذا وصى لشبان بني فلان وهم
لا يحرصون ولا يأمي بني فلان وهم لا يحرصون حيث تبطل الوصية لأنه ليس اللفظ ما ينبغي
عز الحاجة فلا يمكن صرفه إلى الفقراء ولا يمكن تصحيحه تمليكاً في حق الكل للجبال المتفاحشة
وتعذر الضرر إليهم في الوصية للفقراء والمسائلين يجوز الضرر إلى اثنين منهم اعتباراً بالمعنى
الجمع أقله اثنان في الوصايا على ما مر وأوصى لبني فلان يدخل فيه الأناث في قول أبي حنيفة
أول قوله وهو قولهم لأن جمع الذكور يتناول الأناث ثم رجع وقال يتناول الذكور خاصة
لأن حقيقة الاسم للذكور وانتظامه للأناث تجوز والكلام بحقيقة خلافه إذا كان
بنو فلان اسم قبيلة أو فخذ حيث يتناول الذكور والأناث لأنه ليس أدبها أعيانهم إذ
هو مجرد الانتساب كبنى آدم ولهذا يدخل فيه مولى العتاقة والمواكيات وحلفاءهم
قال ومن وصى لولد فلان فالوصية بينهم والذكر والأناث فيه سواء لأن اسم الولد
يقتضي

الكل انطاما واحدا ومن وصى لورثة فلان فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
لانه لما نص على لفظ الورثة اذن ذلك بان قصده التفضيل كما في الميراث فمن اوصى لمواليه
وله موال اعقهم موال اعقوه فالوصية باطلة وقال الشافعي في بعض كتبه ان الق
لم جميعا وذك في موضع اخر انه يوقف حتى تصالحوا لان اسم يتناولهم لان كلامهم
مول فصار كالاخوة ولنا ان الجهة مختلفة لان احدها يسمى مولى النعمة والاخر منعم
عليه فصار مشتركا فلا ينظمها لفظ واحد في موضع الاثبات بخلاف ما اذا حلف
لايكلم مولى فلان حيث يتناول الاعلى والاسفل لانه مقام التقى ولا تنافي فيه

[illegible][illegible][illegible]

«دالہ برہمنستان ان الوہمہ ہم جہاں دھرم قول زعفران و عازر دالمعنف علی ہذا المیۃ

[illegible]

أقول له وان ابي يوسف انهم يريدون ان يخرج به صابعا معراج الدراية ايضا هناك حيث قال وروى عن ابي حنيفة

لما حث ذكره بطله عن ولم يقل وقال أبو يوسف ويرشد إليه الرضا ان شمس الائمة ذكره
المدة في شرح الجامع الكبير ولم يذكر الاختلاف فيما بل ذكر فيه القياس والاحسان (البقية ٤٨١)

لا يجوز ان يكون الموصي له من اهل البيت
 الا ان كان له مال من امواله
 لا يجوز ان يكون الموصي له من اهل البيت
 الا ان كان له مال من امواله
 لا يجوز ان يكون الموصي له من اهل البيت
 الا ان كان له مال من امواله

الى اهل البيت هذا اذا كان يخرج من الثلث لان الوصية انما تنفذ على ما يعرف من
 مقصود الموصي فاذا كان في مصر فمقصود ان يمكنه من خدمته فيدري ان يترك مشقة
 السفر اذا كان في غير مصر فمقصود ان يحمل العبد الى اهل بيته ليخدمهم ولو وصي بغيره او بغيره
 داره يجوز ايضا لان بدل المنفعة فاخذ حكم المنفعة في جواز الوصية به كيف كان عين حقيقة
 لان دراهم او دنانير كان بالجواز ولو لم يكن له مال غير ذلك كان له ثلث غلة تلك السنة
 لانه عين مال يحمل القسمة بالاجزاء فلو اراد الموصي له قسمة الدار بينه وبين الورثة
 ليكون هو الذي يستغل ثلثها لم يكن له ذلك الا في رواية عن ابي يوسف فانه
 يقول الموصي له شريك الوارث وللشريك ذلك فذلك الموصي له الا ان نقول المطالبة
 بالقسمة تبني على ثبوت الحق للموصي له فيما لا يراه القسمة اذ هو المطالب بالحق في عين الدار
 وانما حقه في الغلة فلا يملك المطالبة بقسمة الدار ولو وصي له بخدمة عبده ولا خ
 برقبته وهو يخرج من الثلث فالرقبة لصاحب الرقبة والخدمة عليه صاحب الخدمة
 لانه اوجب لكل واحد منهما شيئا معلوما عطفًا منه لاحدهما على الآخر فغير هذا
 الحالة بحالة الافراد ثم لما صححت الوصية لصاحب الخدمة فالوصي له في الرقبة
 بشئ لصارت الرقبة ميرانا للورثة مع كون الخدمة للموصي له فكذا اذا وصي بالرقبة
 لانيان اخرا الوصية اخير الميراث من حيث ان المالك يثبت فيها بعد الموت ولها
 نظائر وهو ما اذا وصي بامة لرجل وبما في بطنها لآخر وهي تخرج من الثلث او وصي
 لرجل بخاتم ولا خرفصه او قال هذا القوس لفلان فما فيها من القوس لفلان كان كالوصي

لا يجوز ان يكون الموصي له من اهل البيت
 الا ان كان له مال من امواله
 لا يجوز ان يكون الموصي له من اهل البيت
 الا ان كان له مال من امواله
 لا يجوز ان يكون الموصي له من اهل البيت
 الا ان كان له مال من امواله

ثم لا صحت الوصية... اذ لا يغير ان بيان اعتبار هذه الحالة بحالة

كتاب الوصايا

الا ان زاد لانيان حالة الافراد وحدها كما لا يخفى على من له ادنى سكة ٣ تكله فحة
 ص ٨٣ ٤٨٣

لا يجوز ان يكون الموصي له من اهل البيت
 الا ان كان له مال من امواله
 لا يجوز ان يكون الموصي له من اهل البيت
 الا ان كان له مال من امواله

لا قوله في العاش لما للبيان والتفسير الم اقول ان قوله السابق كما لبيان والتفسير لما قبله من حالة الافراد ليس
 بسديد والحق ان يقال كما لبيان والتفسير لما قبله من اعتبار هذه الحالة بحالة الافراد لان قول المصنف ثم لما صحت

4A F

جلد
کتاب
الوصایا

[illegible]

له قوله وان اوصى له بخلقة لبستانه الحم اوصى بخلقة ارضه ولا شجر فيها ولا مال له غيرها ثم عجب و يعطى صاحب الخلقة ثلث الاجر والافنيها شجر يعطى ثلث ما يخرج منه ولوا شترى الموصى له البستان ÷

في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه

وما يكون بغير الموضع مرة بعد اخرى عرفا يقال فلان ياكل من غلة بستانه ومن غلة ارضه
 ودائرة فاذا اطلقت تنادى لهما عرفا غير موقوف على دلالة اخرى ما الثمرة اذا اطلقت كيراد
 بها الا الموقوف فلها يفتقر انصاره الى دليل ان ذلك قال ومن وصى لرجل بصوف غنمه
 ابدا او باولادها او ببلدنها ثم ماتت فله ما في بطونها من لولد وما في ضرعها من اللبن
 وما على ظهورها من الصوف يوم يموت الموصى سواء قال ابدا او لم يقل لانه ايجاب عند الموت
 فيعتبر قيام هذه الاشياء يومئذ وهذا بخلاف ما تقدم والفرق ان لقياس بان في تملك
 المعدوم لانه لا يقبل الملك الا ان في الثمرة والغلة المعدومة جاء الشرع بوجوه العقد
 عليها كالمعاملة والاجارة فاقض ذلك جواز في الوصية بالطريق الاول لان بابها اوسع
 اما الولد للمعدوم واختاره فلا يجوز ايراد العقد عليها اصلا ولا تستحق بعقد
 ما فذلك لا يدخل تحت الوصية بخلاف الموجود منها لانه يجوز استحقاقها
 بعقد البيع تبعا وبالعقد الخلع مقصودا فكذا بالوصية والله اعلم بالصواب

باب وصية الذمي

قال واذا صنع يهودي ونصراني بيعا او كنيسة في صحته ثم مات فهو ميراث لان هذا
 بمنزلة الوقف عند ابي حنيفة والوقف عند يوش ولا يلزم فكذا هذا واما عند هاهنا هذه
 فلا تصح عندها قال ولو وصى بانه لقوم مسلمين فهو من الثلث معناه اذا اوصى ان يبنى حارة
 بيعا او كنيسة فهو جائز من الثلث لان الوصية فيها معنى الاستيفاء ومعنى التملك وله
 ولاية ذلك فامكن تصحيحه على اعتبار المعنيين قال واذا وصى بدار كنيسة لقوم غير مسلمين

في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه



في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه
 في قوله من غلة ارضه

له قوله باب وصية الذمي الذي اتول اكثر ما ذكر في هذه الباب ليس من قبيل المعاملات كما ترى فتغلب الامل
 على الاثر غير معقول والظاهر ان قال لما كان لبعض وصايا الكفار احكام خاصة ذكر وصيتهم في باب على حدة و
 اخره لحسابهم ١٢ تكمله فتح القدير ص ٨٥ ٤٨٥

476

بَابُ الْوَصْيِ وَمَا يَمْلِكُهُ

بخلاف الوكيل بشرأ عبدي بغير عينة أو بيع ماله حيث يصح رده في غير وجه لانه لا ضرر هناك

ولا غرو فيه لانه يمكن ان يكون غير وان لم يقبل ولم يرد حتى مات الوصى فهو بالخيار ان شاء

لان ذلك دالة الالتزام والقبول وهو معتبر بعد الموت وينفذ البيع صدقة من الوصي سواء
 اى جازى من شئ من الشركة من

لأنه يخص بحال انقطاع ولاية الميت فتستقل الولاية اليه واذا كانت خلافة لا يتوقف على العلم
 اى حال الميت ١٣ الرواية ١٤

الشراء وقد بينا طريق العلم وشرط الاخبار وما تقدم من الكتب وان لم يقبل حتى وان الموصي فقال لا قبل
 ائني في فضل القضاة بالمواريث من كتابه ب القاضى ١٢

لا يبطل الا يصاء لان في بطلان الصلوة لا يثبت في الا بقاء جملتها بالتتابع

۱۸ قبل و بعد سے ولی ۱۸ ان لغاصی دادا حرجہ سن اوصایہ کے دل کی لانا بھر دیا
عین ثانی لا قبل ۱۲ من اخراج ۱۲ ای مختلف فیہ

جلد
کتاب
الوصایا

السؤال في بيان ان الله تعالى لا يخلق الا بالعلم
 الجواب نعم ان الله تعالى لا يخلق الا بالعلم
 السؤال في بيان ان الله تعالى لا يخلق الا بالعلم
 الجواب نعم ان الله تعالى لا يخلق الا بالعلم

له قمر له باب الوصية وما يملكه الخ لا ينبغي للرجل ان يقبل الوصية لانها امر على خطر لا روى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى
انه قال الدخول في الوصية اول مرة غلط والثانية خيانة والثالثة سرقة وعن بعض العلماء لو كان في

بنينها ان شاء الله تعالى قال ابو يوسف ويتفرّد كل واحد منها بالتصرف فجميع الاشياء

١١١

لِلْمَلِكِ عَلَى الْمَالِكِ
وَالْمَلِكُ لَا يَنْتَهِى عَلَى مَوْلَاهُ
هَذِهِ تَجْزِيَةٌ لَكَ
أَكْثَرُ الْوَصِيَّةِ دَسِي وَصِيَّةٌ عِدَّةٌ عَلَى
بِالتَّصَرُّفِ فِيهِ كَيْفَ يَكُونُ هَذَا
وَكَلِيَّةُ الْمَنْعِ فَلَا مَنَاءَ
قَدْ تَجْزَى عَلَى مَا هُوَ
تَغْيِيرُ الْوَصْفِ لِتَصَرُّفِ
الْقَاضِي غَيْرُهُ رِعَايَةً
لِصَيَانَتِهِ وَبَعْضُ كَفِّ
يَعْرِفُ ذَلِكَ حَقِيقَةً
عَنْ أَصْلِهِ اسْتَبَدَّ
عَنْ الْقِيَامِ عَنْ الْوَصِيَّةِ ١٢ أَيْ لَمْ يَنْتَهِ
أَنْ يَخْرِجَ كَلَانَهُ لَوْلَا
قَدْ مَعَى عَلَى الْبَلِيَّةِ
الْوَصِي إِلَى الْقَاضِي
مِنْ الْبَلِيَّةِ غَيْرَانَهُ إِذَا
فِي الْأَحْيَاءِ لِأَخْرَجَهُمْ
أَشْيُنَ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِ
نَبِيْنَهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
أَنْ يَخْرِجَ الْأَخْلَافَ مِنْ فِيمَا إِذَا
سَمَاءُ الْعَدُوِّ إِذَا كَانَ الْأَرْضُ الْبَلِيَّةُ إِلَى الْأَرْضِ
وَأَكْثَرُهَا بَلِيَّةٌ عَلَى عِدَّةٍ فَإِنَّ
يَنْتَهِى إِلَى الْأَرْضِ

أله تتركه حتى تبدله معه خيانة الخوف من جاعها الفصيلين الوصي من الميت لوعده لا كافيا

ولانه يملكه الأم والذلي في حجره فلم يكن من باب الولاية ويبيع ما يختص عليه القوي والتلف
 لان في ضرورة لا تخفى وجميع الاموال الضائعة لان في التناخير خشية الفوت ولا يملكه كل من وقع
 في يده فلم يكن من باب الولاية وفي الجامع الصغير وليس له الوصيين ان يبيع او يتقاول المراد بالتقاول
 الاقتضاء كذا كان المراد منه عن غيره هذا لانه رضي بامانه جميعا في القبض لانه ومغنى المباد
 لا سيما عند اختلاف الجنس ما عرف فكان من باب الولاية ولو اوصى الى كل واحد من افراد قبيل
 كل واحد منهم نصرة لوكيلين وكل واحد على افراد وهذا لانه لا فرق بين افراد قبيل او
 وقيل خلافه في الفصلين احدهما لان وجوب الوصية عند الموت بخلاف الوكيلين لان الوكالة تتعاقان
 احدهما جعل القاضى مكانه وصيا اخر له عند هلاكه فان الباع اجز عن التقرب بالنصر فيضم القالب
 اخر نظر المصنف عند عجزه وعند يورثه من هاهنا وان كان يقدر على النصر فالوصي قصدا في تخلفه مقصرا
 في حقوقه وذلك ممكن التحقيق بنصب وصي اخر مكان الميت ولو ان الميت من الهوى الى الهوى انما يصير
 وحده في ظاهر الرواية بمنزلة ما اذا اوصى الى شخص اخر لا يحتاج الى ان يصب اخر لان الميت سابق
 حكما لبراي من يخلفه وعن ابي حنيفة انه لا ينفرد بالنصر لان الموتى ما رضي بنصره فيه وحده بخلاف
 ما اذا اوصى الى غيره لانه ينفذ نصرة براي المتني كما رضي لموتوفي واذا مات الوصي واوصى الى اخر
 فهو وصيه في تركته وتركه الميت الاول عندنا وقال الشافعي لا يكون وصيا في تركه الميت الاول
 اعتبارا بالتوكيل في حالة الحيوة والجامع بينهما انه لم يبرأ به لبراي غيره ولنا ان الوصي مقصرا
 بولاية منتقلة اليه فمات لا يصاء الى غيره كما يجد الا يرى ان الولاية التي كانت ثابتة للموصي تنتقل
 الى الوصي في المال والى الجد في النفس ثم الجدا قائم مقام الاب فيما انتقل اليه

كتاب الوصايا

فان مات احد من الوصيين لا ينفرد بالتقرب بالنصر فيضم القالب
 اخر نظر المصنف عند عجزه وعند يورثه من هاهنا وان كان يقدر على النصر فالوصي قصدا في تخلفه مقصرا
 في حقوقه وذلك ممكن التحقيق بنصب وصي اخر مكان الميت ولو ان الميت من الهوى الى الهوى انما يصير
 وحده في ظاهر الرواية بمنزلة ما اذا اوصى الى شخص اخر لا يحتاج الى ان يصب اخر لان الميت سابق
 حكما لبراي من يخلفه وعن ابي حنيفة انه لا ينفرد بالنصر لان الموتى ما رضي بنصره فيه وحده بخلاف
 ما اذا اوصى الى غيره لانه ينفذ نصرة براي المتني كما رضي لموتوفي واذا مات الوصي واوصى الى اخر
 فهو وصيه في تركته وتركه الميت الاول عندنا وقال الشافعي لا يكون وصيا في تركه الميت الاول
 اعتبارا بالتوكيل في حالة الحيوة والجامع بينهما انه لم يبرأ به لبراي غيره ولنا ان الوصي مقصرا
 بولاية منتقلة اليه فمات لا يصاء الى غيره كما يجد الا يرى ان الولاية التي كانت ثابتة للموصي تنتقل
 الى الوصي في المال والى الجد في النفس ثم الجدا قائم مقام الاب فيما انتقل اليه

فان مات احد من الوصيين لا ينفرد بالتقرب بالنصر فيضم القالب
 اخر نظر المصنف عند عجزه وعند يورثه من هاهنا وان كان يقدر على النصر فالوصي قصدا في تخلفه مقصرا
 في حقوقه وذلك ممكن التحقيق بنصب وصي اخر مكان الميت ولو ان الميت من الهوى الى الهوى انما يصير
 وحده في ظاهر الرواية بمنزلة ما اذا اوصى الى شخص اخر لا يحتاج الى ان يصب اخر لان الميت سابق
 حكما لبراي من يخلفه وعن ابي حنيفة انه لا ينفرد بالنصر لان الموتى ما رضي بنصره فيه وحده بخلاف
 ما اذا اوصى الى غيره لانه ينفذ نصرة براي المتني كما رضي لموتوفي واذا مات الوصي واوصى الى اخر
 فهو وصيه في تركته وتركه الميت الاول عندنا وقال الشافعي لا يكون وصيا في تركه الميت الاول
 اعتبارا بالتوكيل في حالة الحيوة والجامع بينهما انه لم يبرأ به لبراي غيره ولنا ان الوصي مقصرا
 بولاية منتقلة اليه فمات لا يصاء الى غيره كما يجد الا يرى ان الولاية التي كانت ثابتة للموصي تنتقل
 الى الوصي في المال والى الجد في النفس ثم الجدا قائم مقام الاب فيما انتقل اليه

فَكَذَّبَ الصَّوْىَ هَذَا لِأَنَّهُ لَا يَصْلَحُ أَقَامَةً غَيْرَ مَقَامِهِ فِي الْمَالِ وَلَا يَتَّهِنُ وَعِنْدَ الْمَوْتِ كَانَتْ لَهُ وَلَا يَتَّهِنُ فِي

التركيبين فينزل الثاني منزلة فيها أولاً ^{عنه} لما استعان به في ذلك مع علم أنه قد تعثر به المنيّة
أي منزلة الوصي الأول ١٢٨ عن
أي في تبارك وأزمنة ١١ أي في أيديهم المنيّة ١٢

قبل تميم مقصود به نفسه هوتا لافي ما فرط منه صار ارضيا بايصاء الى غيره بخلاف الوكيل لا

الموكل حتى يتمكن ان يحصل مقصوده بنفسه فلا يرصى سويل غير ولا ايصاء اليه قال فمما ساءه الوصي
 اى الصاء الوكيل الاول الى الغير عند موته

الموصى به عن نور المجازة ومفاسمه الوثقة عن موصى بها حلة دون وارث ينفقه ميت
 اى نيا به عن الورثة اكر
 اى نيا به عن الورثة اكر

ای فیما اشترکوا الخ ۱۱ ای فی ما بینہم الخ ۱۲ عتایہ عتہ بصر الولد جہ البصر ۱۳

خَصْمًا عَالِيًّا شَاذًا كَاغْبَاءٍ قُصِّتْ عَلَيْهِ حَتَّى لَوْ حَضَرَ قَدْ هَلَكَ فِيهِ الْوَصِيُّ لَيْسَ لَهُ

ان يشارك الموصي له اما الموصي له فليس بخليفة عن الميت من كل وجه لانه مملوك بسبب جانيه ولذا

لا يرد بالعبث ولا يصير مغروراً بشرع الموصي فلا يكون الوصي خليفة عنه عند

غيبته حتى لو هلك ما أفرز له عند الوصي كان له ثلث ما بقى من القسمة لم تنفذ عليه غير أن

الوصي لا يضمن كونه أمين فيه وله ولاية الحفظ في التركة فصاحبها إذا هلك بعض التركة قبل

فيكون له ثلث الباقي لأن الموصى له شريك الوارث فيتوى ما توى من مال المشترك على الشراة
 أن يلاك شي وثو الخبز كمالك كمدبير مال مشترك ١٣

[illegible][illegible]

الثالث لم يرجع بشئ ولا يرجع بتمام الثلث قال محمد لا يرجع بشئ لان القسمة حتى الموصل ولو

أفان الوصي بنفسه ما لا يلحقه عنه فهو لا يلزمه شيء وبطل العوصية فكذا إذا أقر أنه

۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲

[illegible][illegible]

وصية الذي قام مقامه ولا يي يوسف ان محل الوصية الثلث فيجب تنفيذها ما بقي محليا
 واذا الموق بطلت لفوات محلها ولا يي حنيفة رة ان القسمة لا تتراد لذاتها بل لمقتضاها وهي تاديب
 فلم تعتبر دونه وصار كما اذ هلك قبل القسمة فيجب بثلت ما بقي لان تمامها بالتسليم الى الجهة
 المسماة اذ لا قابض لها فاذا الموصى الى ذلك الوجه لم يتم فصار كما لا قبلها قال ومن وصى
 بثلت الف درهم فدفعها الورثة الى المقاضي فقسماها والموصى له غائب فقسمة جائزة لان الوصية
 صحيحة لهذا الوصى له قبل القبول تصير الوصية ميراثا لورثته والقاضي نصب ناظر الاسماء
 في حق الموتى والغيب ومن النظر افرار نصيب الغائب قبضه فقد ذلك وصح حتى لو حضر الغائب
 وقد هلك المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل قال واذا باع الوصى عبدا من التركة بغير محض
 الغرماء فهو جائز لان الوصى قائم مقام الموصى لو تولى حيا بنفسه بخلاف بيعه بغير محض من الغرماء ولان
 كان في مرض موته فكذا اذا تولاها من مقام مقامه وهذا لان حق الغرماء متعلق بالمالية لا بالصورة
 والبيع لا يبطل بالمالية لفواتها الى خلف وهو لثمن بخلاف العبد المديون لان للغرماء حق
 الاستسعاء ما هنالك بخلاف قال ومن وصى بان يباع عبده ويصدق بثمنه على المساكين
 فباعه الوصى قبض الثمن فضا في يده فاستحق العبد من الوصى لانه هو العاقد فتكون العبد
 عليه هذه العدة لان المشتري من ماله رضى ببذل الثمن لا يسلم الى المبيع ولم يسلم فقد اخذ
 الوصى البائع مال الغير بغير رضاه فيجب عليه دة ويرجع فيما ترك الميت لانه عامل له فيرجع
 عليه كالكيل وكان ابو حنيفة لا يقول الا لا يرجع لانه يضمن قبضه ثم يرجع الى اذ كان ارجع
 في جميع التركة وعن محمد انه يرجع في الثلث لا الرجوع بحكم الوصية فاخذ حكمها محل الوصية

وإذا كانت الوصية بثلثي ما كان له من التركة فمقتضى الوصية ان يباع العبد ويصدق بثمنه على المساكين
 وإذا كانت الوصية بثلثي ما كان له من التركة فمقتضى الوصية ان يباع العبد ويصدق بثمنه على المساكين
 وإذا كانت الوصية بثلثي ما كان له من التركة فمقتضى الوصية ان يباع العبد ويصدق بثمنه على المساكين

جلد
 كتاب
 الوصايا

عنده لانه المائدة المعصدة عليه ورجع الوصى في التركة كلها ورجع الوصى في التركة كلها ورجع الوصى في التركة كلها

وإذا كانت الوصية بثلثي ما كان له من التركة فمقتضى الوصية ان يباع العبد ويصدق بثمنه على المساكين
 وإذا كانت الوصية بثلثي ما كان له من التركة فمقتضى الوصية ان يباع العبد ويصدق بثمنه على المساكين
 وإذا كانت الوصية بثلثي ما كان له من التركة فمقتضى الوصية ان يباع العبد ويصدق بثمنه على المساكين

له قوله ويرجع من جميع التركة الى حاكمها في الشروح المعبرة والفتاوى المتبعة كما في الدر المختار حيث قال
 وصحن وصى ما باع ما ارصى ببيعه وتصدق بثمنه فاستحق العبد بعد هلاك ثمنه اي ضياعه

في قوله لا يجوز بيع الوصي ولا شراءه الى الفقرة على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى حيث علم من صنيع صاحب
 مقتضى الاجماع حيث قدم قوله كما في الصفحة ٢٧٢٤ وايضا صفة الصلاة اخر دليله
 في قوله لا يجوز بيع الوصي ولا شراءه الى الفقرة على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى حيث علم من صنيع صاحب
 مقتضى الاجماع حيث قدم قوله كما في الصفحة ٢٧٢٤ وايضا صفة الصلاة اخر دليله

وجه الظاهر انه يرجع عليه بحكم الغرر ذلك من عليه الدين يقضي من جميع التركة بغير الاقل
 او امينة اتولى البيع حيث لا عهد عليه لان الزامها القاضى تعطيل القضاء اذ يتجمل عن تقلد
 هذه الامانة حذر عن يوم الغرامة فتعطل مصلحة العامة وامينه سفير عنه كالرسول
 ولا كذلك الوصي لانه بمنزلة الوكيل وقد مر في كتاب القضاء فان كانت التركة قد هلكت
 او لم يكن بها ولاء لم يرجع بشيء كما اذا كان على الميت دين اخر قال واقيم الوصي الميراث
 فاصاب صغيرا من الورثة عبدا فباعه قبض الثمن فهلك استحق العبد رجوع في مال الصغير لانه
 عامل له ويرجع الصغير على الورثة بحصته لا بتفاضل القسمة باستحقاق ما اصابه قال واذا
 احتال الوصي مال اليتيم فان كان خيرا لليتيم جاز وهو ان يكون املا اذ الولاية نظرية ولو كان
 الاول مالا لا يجوز ان فيه تصديق مال اليتيم على بعض الوجوه قال ولا يجوز بيع الوصي
 ولا شراءه الا بما يتغابن الناس مثله لانه لا نظر في الغبن الفاحش بخلاف اليسير لانه يمكن التحرز
 عنه ففي اعتبار انسداد ابائه واصبي المادون العبد المادون والمكاتب يجوز بيعهم وشراؤهم
 بالغبن الفاحش عند ابي حنيفة لانهم يتصرفون بحكم المالكية والاذن فله الحرج بخلاف الوصي
 لانه يتصرف بحكم النيابة الشرعية نظر اذ يتقيد بموضع النظر عند ابي حنيفة لانه لا يتصرف بالفاحش
 تبرع لا ضرورة فيه وهم ليسوا من اهل اذا كتب كتاب الشراء على وصي كتب كتاب الوصية على حدة
 وكتاب الشراء على حدة لان ذلك احوط ولو كتب جملة عسى ان يكتب الشاهد شهادة فخره
 من غير تفصيل فيصير ذلك حملا له على الكذب ثم قيل يكتب بشيء من فلان ابن فلان ولا
 يكتب من فلان صي فلان لما بينا وقيل لا بأس بذلك لان الوصاية تعلم ظاهرها

في قوله لا يجوز بيع الوصي ولا شراءه الى الفقرة على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى حيث علم من صنيع صاحب
 مقتضى الاجماع حيث قدم قوله كما في الصفحة ٢٧٢٤ وايضا صفة الصلاة اخر دليله
 في قوله لا يجوز بيع الوصي ولا شراءه الى الفقرة على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى حيث علم من صنيع صاحب
 مقتضى الاجماع حيث قدم قوله كما في الصفحة ٢٧٢٤ وايضا صفة الصلاة اخر دليله
 في قوله لا يجوز بيع الوصي ولا شراءه الى الفقرة على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى حيث علم من صنيع صاحب
 مقتضى الاجماع حيث قدم قوله كما في الصفحة ٢٧٢٤ وايضا صفة الصلاة اخر دليله

جلد
 كتاب
 الوصايا

في قوله لا يجوز بيع الوصي ولا شراءه الى الفقرة على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى حيث علم من صنيع صاحب
 مقتضى الاجماع حيث قدم قوله كما في الصفحة ٢٧٢٤ وايضا صفة الصلاة اخر دليله

لم قوله ولا يجوز بيع الوصي ولا شراءه الى الفقرة على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى حيث علم من صنيع صاحب
 مقتضى الاجماع حيث قدم قوله كما في الصفحة ٢٧٢٤ وايضا صفة الصلاة اخر دليله

و شهد المشهود على اذن اوصى للشاهدين بثلاث ما له فالشهادة باطله وكذا اذا شهد

الاولان ان الميت وصى هذين الرجلين بالعبد وشهد المشهود طمأنينه او ص

للاولين بثلاث ماله فهي باطلة لان الشهادۃ في هذه الصورتۃ مثبتة للشركة

کتاب الخف

فصل في بيان الحال واذا كان للولو دفع وذكر فهو خفي فان كان يقول من الذكر غلام

وان كان يعمل من الفرج فهو ناسي لان النبي عليه السلام سئل عنه كيف يورث فقال من حيث يعمل
رواه ابن عدي في الكامل عن ابن عباس رث اي عن مولود له قبل ذكره

وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَئِنْ بَوَّلَ مِنْ أَيْ عَضْوِكَانَ فَهُوَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْعَضْوُ الْأَصْلِيُّ
قُلْتُ: وَادَّعَى الرَّزَاقِيُّ أَنَّ مَصْنُوعَهُ فِي الْفَرَاغِ لَمْ يَكُنْ

والآخر بمنزلة العيب وان يال منهما فالحكم للاسبق لان ذلك دلالة اخرى على انه هو

العضو الاصلی وان كانا في السبق على السواء فلا معتبر بالكثر عندنا في حيفته رة وقال

ينسب إليه أكثرها بولاً لأنه علامة تقوى ذلك العضو وكونه عضو أصلياً ولأن الأكثر حكم الكل

في اصول الشرع فيترجح بالكثرة وله ان كثرة الخرج ليس تدل على القوة لانه قد يكون الاتساع

في احدهما وضيق في الآخر وان كان يخرج منها على السواء فهو مشكك بالاتفاق لانه لا

مرح قال اذا بلغ الخنثى وخرجت لحيمته او وصل الى النساء فهو رجل وكذا اذا احتلم كاحتلم

الرجل او كان له ثدي مستقيم هذه من علامات الذكران ولو ظهر له ثدي كثدي المرأة او نزل
 جميع ذكره في مخرج مراءى في نون بين

له ابن في ثدييه او حاض وجبل او امكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة لان هذه هي المرأة
ان الحنفية

النساء وان لم يظهر احد هذه العلامات فهو خنثى مشكوك في اذاته اعرصت هذه المعالم
 بيد البلوغ اذن بان تظهر فيه علامات الرجل مع علامات المرأة اراك

اصل في احكامه الاصل في الخلق المشكل ان يؤخذ فيه بالاحوط والاوتق في اموال الدين

له قوله فله عترة بالكثرة عندي حسنة الخ ثم ان ابا حنيفة رحمه الله تعالى استقبح الشرح

[illegible]

له قوله واذا كان الاخر من كتيب كتابنا الى الاشارة المحصورة للاخر من كتابنا باللسان (المادة ٧٠).

ختمة الطبع

حمد لمن منه الهداية وصلواته على من هو اعطشان الهداية سقاية وعلى اله وصحبه طر باب الداراية
 اما بعد فيقول الفقير الى رحمة ربه الفقير الحق محمد عبد الحكي الكنتوي ان الهداية شرح البداية
 كتابه كتبه الطلبة ويعتمد على رواياته الحكمة لم يأت فيه بعد صنفه الا اعتمد عليه لم ينجني فيه بعد الا
 اليوم ثم تراهم يتدولون بها ايدى بهم خصوا النصف الاخير منه يتدلسون فيه فياينهم هذا رأى الولد العلام
 والاستاذ المقام مولانا محمد عبد الحكيم ادخله الله د الاسلام الناس فتحييه كل الجارى في
 الصغار كرامهم في درسته ليس لكونه مشتملا على جواهر نفيسة تحت عمالة ودقائق لطيفة تحت اشاراته
 سكار واهم سكار توجله التصحيحه وتحيته فصح الا نسخة بمقابلة سبعة من النسخ المطبوعة والكتوبة
 عمدتها نسخة اتزل عبطا لانظار العلماء ومنظر لا بصرا الفضلاء منهم ولا للرحوم الشيخ عبد الحكيم
 الانصار الكنتوي ومنه لابنه اوجد جده من استاذ الاساتذة مولانا قطب الدين ومنهم ابنه
 الكاملين مولانا نظام الدين ومنهم اوجد جده مولانا المرحوم المفتي محمد ولي ومنهم ابنه
 محمد ظر الله رحمه الله ومنهم خفيه جده مولانا محمد بن الله ثم زينها بالحواشي المفيدة
 والتعليقات اللطيفة والتي استمد بها في التحشية بين الحواشي الشرح النهائية ومنه هان الكفا
 ومنه هان والحمد ومنه هان حميد ومعراج الداية ونهاية الكفاية
 ونهاية البيان ومنه هان العناية ومنه هان البناية ومنه هان جاعني وفتح القدير ومنه هان
 ونهاية الامكار ومنه هان ودرمايكني نتاج ونصيب الاية لاحاديث الهداية
 ومنه هان ودرمايكني زيلعي حاشية الشيخ عبد السلام ومنه هان اعظم حاشية

خاتمة
 الطبع وفيها
 الكتب المأخوذة

هذا الكتاب من كتب
 دار الكتب
 في مدينة
 القاهرة
 سنة
 ١٢٠٢

